جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

# التقرير السنوى للتنمية الزراعية لعام 1996

الخرطوم

ديسمبر 1996

جمهورية السودان - الخرطوم -الممارات شارع Sudan - Khartoum - Al - Amarat St. No. 7 ص.ب : P.O.Box: 474 الرمز البريدي : Postal Code: 11111
تلفونات : Telephones: (249 -11-) 472176 - 472183 فاكس : Fax: (249-11-) 471402 - تلكس : Cable: AOAD Khartoum إيراد الخرطوم : Telex: 22554 AOAD SD

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم ديسمبر ( كانون أول) 1996
التقرير السنوي للتنمية الزراعية لعام 1996
الرقم الكودي 97/KG-TR/38-00748
AC338.18
aoad

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

# التقرير السنوى للتنمية الزراعية
# لعام 1996

الخرطوم

ديسمبر 1996

جمهورية السودان - الخرطوم -العمارات شارع Sudan - Khartoum - Al - Amarat St. No. 7 ص.ب : P.O.Box: 474 الرمز البريدي : Postal Code: 11111
تلكس : telex: 22554 AOAD SD برقياً : أوادالخرطوم - Cable: AOAD Khartoum فاكس : Fax: (249-11-) 471402 تلفونات : Telephones: (249 -11-) 472176 - 472183

# تقديم

# تقديم

فى إطار الأهمية البالغة التى يمثلها قطاع الزراعة العربية بثرواته وموارده وسكانه ومنتجاته ، وبمختلف اسهاماته ومتضمناته فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، تأتى الأهمية الحيوية لجهود وخطط ومشروعات واستثمارات التنمية الزراعية المتواصلة بما تستهدفه من تحقيق أقصى معدلات ممكنة من النمو الذى يراعى الاعتبارات الأساسية للحفاظ الموردى والسلامة البيئية . ومن هنا أيضاً تتبلور أهمية وضرورة الرصد والمتابعة الدورية لمختلف التطورات والمستجدات التى تطرأ على المسيرة التنموية الزراعية العربية، والوقوف على مختلف المؤشرات التى تعكس محصلة أدائها ، وتحليل العوامل والمتغيرات التى تقف خلف هذا التطور وذلك الأداء .

وحرصاً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية على توفير المادة العلمية والمعلوماتية التى تهم متخذى القرارات ومخططى السياسات وغيرهم من الباحثين والمهتمين بالتنمية الزراعية فقد دأبت على إصدار تقرير سنوى لتطورات التنمية الزراعية فى الوطن العربى ليكون واحداً من اصداراتها الدورية .

ويعتبر التقرير السنوى للتنمية لهذا العام 1996 هو التقرير السادس الذى يهدف إلى التعرف على التطورات والانجازات التى حققتها الدول العربية فى مجال التنمية الزراعية وتوسيع نطاق نشرها بما يخدم تبادل الخبرة والمعرفة بين تلك الدول . وقد سعى التقرير الى التعرف على السياسات الزراعية المطبقة فى الدول العربية لتسيير الأنشطة الزراعية فيها، وتحليلها من منظور قومى ، بما يساعد على تحسين التنمية الزراعية العربية . اضافة الى ذلك فقد تعرض التقرير للتعرف على المتغيرات الاقليمية والدولية فى مجال الزراعة وتحليل تأثيرها على الزراعة العربية .

وبالاضافة الى الموضوعات الثابتة التى يتناولها تقرير التنمية بالدراسة والتحليل ، مثل تطورات قاعدة الموارد الزراعية والمؤشرات الاقتصادية لأداء القطاع الزراعى والمتغيرات أو التعديلات فى السياسات الزراعية والغذائية ، والتطورات فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى والمشاكل والمعوقات التى

تواجه نقل وتوطين التقانة الزراعية ، فقد ركز تقرير هذا العام على تنمية قطاع الثروة السمكية ، ومجالات الاستثمار فى الوطن العربى والإتفاقيات الدولية المعقودة مع بعض الدول العربية ، والتى من أهمها اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية ، وأهم التطورات على صعيد التعاون الاقتصادى العربى عام 1996 .

ولايسعنا فى هذا المقام إلا أن نثمن الجهد المبذول من قبل خبراء المنظمة الذين قاموا باعداد هذا العمل الجاد والقيّم ونتوجه بالشكر إلى من عاونهم من خبرات عربية سواء فى كتابة التقرير النهائى أو التقارير القطرية .

ونأمل أن يكون هذا التقرير إضافة جديدة وجادة من أجل التعرف على مسارات التنمية فى الوطن العربى ليكون عوناً لمتخذى القرار ودارسى التنمية الزراعية فى هذا الوطن .

والله ولى التوفيق

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

# المحتويات

# المحتويات


| | رقم الصفحة |
|---|---|
| تقديم | أ |
| المحتويات | ج |
| قائمة الجداول | ك |
| قائمة الاشكال | ن |
| موجز الدراسة | 1 |
| **الباب الاول: تطور قاعدة الموارد الزراعية فى الوطن العربى:** | 11 |
| 1-1 الموارد الارضية | 11 |
| 1-2 الموارد المائية | 15 |
| 1-2-1 الموارد المائية وإستخداماتها | 15 |
| 1-2-2 آفاق التعاون العربى فى مجال تطوير الموارد المائية | 18 |
| 1-3 السكان والعمالة الزراعية | 22 |
| 1-4 الثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى فى الوطن العربى | 24 |
| 1-5 الموارد الرعوية | 30 |
| 1-6 الثروة السمكية | 35 |
| 1-7 الثروة الحراجية | 37 |
| **الباب الثانى: المؤشرات الاقتصادية لاداء القطاعات الزراعية العربية** | 43 |
| 2-1 تمهيد | 43 |
| 2-2 الناتج المحلى الإجمالى والناتج الزراعى العربى | 43 |
| 2-3 انتاجية العمالة والوحدة الارضية | 49 |
| 2-3-1 إنتاجية العمالة الزراعية | 49 |
| 2-3-2 إنتاجية الارض الزراعية | 49 |

المحتويات


4-2 الاستثمارات العامة والاستثمار الزراعي 52
5-2 معدلات التضخم والمستويات العامة للاسعار الزراعية 52
6-2 تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية 56
1-6-2 الصادرات الزراعية 56
2-6-2 الواردات الزراعية والغذائية 62
3-6-2 الميزان التجارى لسلع الغذاء الرئيسية بالوطن العربى
4-6-2 تطور التجارة الزراعية البينية العربية

**ثالث: السمات العامة والتعديلات الهيكلية فى السياسات الزراعية العربية:** 66

سياسات الزراعية فى الاقطار العربية 66
1- السياسات الانتاجية والتراكيب المحصولية 70
2 السياسات التسويقية والسعرية 70
السياسة الائتمانية والاقراضية 70
باسات توفير الخدمات المساندة للانتاج 71
ات توفير واستهلاك الغذاء فى الوطن العربى 73
ات التجارة الخارجية للسلع الزراعية 73
عية فى بعض الدول العربية 75
المتحدة 75
76
76
78
79
81
84
84
87

3-2-8 الجمهورية العربية السورية 90
3-2-9 الجمهورية العراقية 93
3-2-10 سلطنة عمان 95
3-2-11 فلسطين 96
3-2-12 دولة الكويت 98
3-2-13 الجمهورية اللبنانية 99
3-2-14 جمهورية مصر العربية 100
3-2-15 المملكة المغربية 102
3-2-16 موريتانيا 104
3-2-17 اليمن 104

3-3 التطورات فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى العربى 106
3-3-1 الاطار العام وتوجهات برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى العربى 106
3-3-2 التطورات فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى فى بعض الاقطار العربية 108

**الباب الرابع : الانتاج السمكى فى الوطن العربى :** 119
4-1 تمهيد 119
4-2 الاستزراع السمكى وتنمية الثروة السمكية 120
4-3 مجالات الاستزراع السمكى 124
4-3-1 الاستزراع فى المياه العذبه 124
4-3-2 استزراع الأسماك فى المياه المالحة 124
4-4 أعلاف الأسماك 125
4-5 بعض التجارب الدولية فى الاستزراع السمكى 126

4-6 الاستزراع السمكى والتأثيرات البيئية 128
4-7 المعوقات الرئيسية لتنمية الاستزراع السمكى 129
4-8 آفاق تنمية الانتاج السمكى فى الوطن العربى 131

**الباب الخامس: مؤشرات التحديث التقنى للزراعة العربية** 135
5-1 تمهيد 135
5-2 التطور فى مستويات استخدام وانتاجية العمالة 137
5-2-1 الاردن 138
5-2-2 الامارات 139
5-2-3 البحرين 140
5-2-4 الجزائر 140
5-2-5 السودان 140
5-2-6 سوريا 141
5-2-7 العراق 141
5-2-8 فلسطين 142
5-2-9 قطر 142
5-2-10 الكويت 142
5-2-11 مصر 143
5-2-12 المغرب 143
5-2-13 اليمن 144
5-3 تطور معدلات استخدام الاسمدة (التقانة الكيماوية) 144
5-3-1 الاردن 149
5-3-2 الجزائر 150
5-3-3 السودان 150
5-3-4 العراق 151
5-3-5 فلسطين 151
5-3-6 قطر 152

5-3-7 مصر 153
5-3-8 المغرب 155
5-3-9 اليمن 155
5-4 تطور معدلات استخدام المكننة (التقانة الآلية) 156
5-4-1 الاردن 160
5-4-2 السودان 160
5-4-3 سوريا 161
5-4-4 العراق 162
5-4-5 فلسطين 162
5-4-6 مصر 163
5-4-7 المغرب 163
5-4-8 اليمن 164
5-5 تطور معدلات إستخدام التقانات الحيوية فى مجالات التحسين الوراثى والرعاية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية ومكافحة الآفات 164
5-5-1 واقع تقانات الانتاج الحيوانى فى الوطن العربى 164
5-5-2 التقانات المستخدمة فى مجال تشخيص الامراض الحيوانية والنباتية 170
5-6 تطوير المصادر العلفية للثروة الحيوانية والاسماك 177
5-6-1 واقع المصادر العلفية للثروة الحيوانية والاسماك فى الوطن العربى 177
5-6-2 مصادر الأعلاف غير التقليدية 181

**الباب السادس: البرامج والمشروعات المنفذة والجارية فى مجالات التطوير والتحديث الزراعى:** 196
6-1 برامج ومشروعات الموارد المائية 196
6-2 برامج ومشروعات حماية البيئة 203

3-6 برامج ومشروعات المكافحة المتكاملة 207

4-6 برامج ومشروعات الأصناف المحسنة 214

5-6 تطبيق الحزم التكنولوجية فى الوطن العربى 221

6-6 استخدام التقانات المتطورة فى أداء العمليات الزراعية 225

**الباب السابع: المشاكل والمعوقات التى تواجه نقل وتوطين التقانات الزراعية:** 229

1-7 تمهيد 229

2-7 المشاكل والمعوقات التى تواجه نقل التقانة الفنية فى مجال الانتاج النباتى 233

1-2-7 المشكلات الفنية 233

2-2-7 المشاكل البشرية 237

3-2-7 المشاكل المالية 241

4-2-7 المشاكل المؤسسية 243

5-2-7 المشاكل البيئية 254

3-7 المشاكل والمعوقات التى تواجه نقل التقانة الفنية فى مجالات الانتاج الحيوانى (قطاع الألبان) 256

**الباب الثامن: مناخ الاستثمار والاستثمار الزراعى المشترك للدول العربية** 263

1-8 تمهيد 263

2-8 تشريعات تشجيع الاستثمار فى بعض الدول العربية 268

1-2-8 المملكة الاردنية الهاشمية 268

2-2-8 الامارات العربية المتحدة 270

3-2-8 الجمهورية التونسية 270

4-2-8 المملكة العربية السعودية 276

5-2-8 الجمهورية العربية السورية 278

8-2-6 دولة قطر 279
8-2-7 جمهورية مصر العربية 281
8-2-8 المملكة المغربية 284
8-3 الاستثمار المباشر فى الدول العربية 285
8-4 المشروعات الزراعية العربية المشتركة 289
8-4-1 الاردن 289
8-4-2 السودان 289
8-4-3 سوريا 291
8-4-4 العراق 291
8-4-5 دولة قطر 292
8-4-6 دولة الكويت 292

**الباب التاسع : الاتفاقات الثنائية ومتعددة الاطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعى** 293
9-1 الشراكة الأوروبية المتوسطية 293
9-1-1 نبذة مختصرة عن تطور المجموعة الأوروبية 293
9-1-2 التبادل التجارى الزراعى العربى الأوروبى 296
9-1-3 أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية 297
9-1-4 سلبيات المشاركة من وجهة نظر الدول المتوسطية 313
9-1-5 الاستراتيجية العربية للتفاوض 315
9-2 تقويم التجربة التونسية والمغربية في مجال اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى 318
9-3 الانضمام لمنظمة التجارة العالمية 332
9-4 اهم التطورات على صعيد التعاون الاقتصادى العربى عام 1996 338

الملاحق 334
المراجع 356
فريق الدراسة 358
الملخص الانجليزى 359

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول

**رقم الصفحة**

جدول رقم (1-1) : الموارد الارضية الزراعية فى الوطن العربى خلال الفترة 87-1990 والعامين 1994 ، 1995 — 12

جدول رقم (1-2) : التوزيع الاقليمى للموارد الارضية — 14

جدول رقم (1-3) : عدد السكان فى الاقطار العربية خلال عامي 1994-1995 — 23

جدول رقم (1-4) : التغير فى القوى العاملة الكلية ، والعمالة الزراعية في الوطن العربى خلال عامي 1994 و 1995 — 25

جدول رقم (1-5) : اعداد وانتاج المجموعات الرئيسية للانتاج الحيوانى فى الوطن العربى — 26

جدول رقم (1-6) : مساحة الأعلاف الخضراء فى الوطن العربى خلال الفترة 88-1992 إلى 1995 — 32

جدول رقم (1-7) : العناصر الغذائية المتاحة للثروة الحيوانية عام 1995 على المستوى الاجمالى للوطن العربى — 33

جدول رقم (1-8) : اعداد الحيوانات الحية ومكافئها بالوحدة الحيوانية لعام 1995 فى الوطن العربى — 34

جدول رقم (1-9) : الموازنة العلفية لعام 1995 على مستوى الوطن العربى — 36

جدول رقم (1-10): تطور مساحات الغابات فى الوطن العربى خلال الفترة 1990-1995 — 38

جدول رقم (2-1) : الناتج المحلى والناتج الزراعى خلال الفترة 86-1990 والأعوام 1994 و 1995 — 44

جدول رقم (2-2) : الناتج المحلى الاجمالى والناتج الزراعى بسعرالتكلفة ومعدلات التغير للسنوات 1994 و 1995 46

جدول رقم (2-3) : انتاجية العامل الزراعى فى الوطن العربى فى عامى 1994 و 1995 50

جدول رقم (2-4) : مساحة وانتاج وانتاجية أهم المجموعات السلعية النباتية فى الوطن العربى خلال الفترة 86-1995 51

جدول رقم (2-5) : الميزان التجارى الكلى والزراعى والغذائى والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الزراعية خلال الفترة 86-1990 ، وعامى 1994 و 1995 57

جدول رقم (2-6) : قيمة الصادرات من مجموعات السلع الغذائية فى الوطن العربى خلال لفترة 86-1995 60

جدول رقم (2-7) : كمية الصادرات من مجموعات السلع الغذائية فى الوطن العربى خلال الفترة 86-1995 61

جدول رقم (2-8) : قيمة الواردات من مجموعات السلع الغذائية فى الوطن العربى خلال الفترة (86-1995) 63

جدول رقم (2-9) : كمية الواردات من السلع الغذائية فى الوطن العربى خلال الفترة 86-1995 65

جدول رقم (2-10) : الميزان التجارى للمجموعات السلعية الرئيسية للوطن العربى 1994-1995 68

جدل رقم (4-1) : كمية انتاج الاسماك المستزرعة فى بعض اقطار الوطن العربى عام 1993 122

جدول رقم (5-1) المساحات المزروعة وكميات الأسمدة المستخدمة فى بعض مناطق العالم 147

جدول رقم (5-2) : الكميات المستهلكة فى العالم من أنواع الأسمدة المختلفة 148

جدول رقم (5-3) : كميات استخدام الأسمدة الكيماوية فى الزراعة المصرية عام 1996 154

جدول رقم (5-4) : المساحة المزروعة وعدد الحاصدات والجرارات ونصيبها من المساحة فى الوطن العربى والعالم 158

جدول رقم (5-5) : عدد الجرارات الزراعية والحاصدات فى الوطن العربى خلال الفترة 92-1995 159

جدول رقم (7-1) : عدد الابقار المنتجة والحلوب فى القطيع ومتوسط الادرار 258

جدول رقم (8-1) : الاستثمار الاجنبى المباشر نحو الدول العربية خلال الفترة 1984-1995 287

جدول رقم (8-2) : الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية خلال الفترة 1984-1995 288

جدول رقم (8-3) : نصيب الاقطار العربية المستثمرة فى الإستثمارات العربية البينية لعام 1995 290

جدول رقم (9-1) : العلاقات التجارية بين دول المشاركة العربية الأوروبية 298

جدول رقم (9-2) : الهيكل النوعى لقيمة الصادرات الزراعية لدول الشراكة العربية الأوروبية خلال الفترة 93-1995 299

جدول رقم (9-3) : الهيكل النوعى لقيمة الواردات الزراعية لدول الشراكة العربية الأوروبية خلال الفترة 99-95 300

جدول رقم (9-4) : تطور صادرات الخضار المبكرة المغربية الى دول المجموعة الأوروبية 326

# قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال


| | | |
|---|---|---|
| (1-2) شكل | : | 42 |
| (2-2) شكل | : | 47 |
| (3-2) شكل | : | 48 |
| (4-2) شكل | : | 58 |
| (5-2) شكل | : | 67 |
| (6-2) شكل | : | 67 |
| (1-3) شكل | : | 334 |

# موجز الدراسة

# موجز الدراسة

يمثل التقرير السنوى للتنمية الزراعية فى الوطن العربى واحداً من الاصدارات الدورية السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التى تستهدف رصد ومتابعة آخر التطورات والمستجدات فى مسيرة التنمية الزراعية العربية ، وعرض وتحليل مختلف المتغيرات فى المعالم والمكونات التنموية الزراعية الرئيسية . ويتضمن التقرير السنوى لهذا العام (1996) الأبواب الأساسية المتعلقة بتطور أوضاع قاعدة الموارد الزراعية فى الوطن العربي ، وأهم المؤشرات الاقتصادية لتطور الأداء للقطاعات الزراعية العربية ، والسمات العامة للتعديلات الهيكلية فى السياسات الزراعية ، والتطورات فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزاعى ومؤشرات التحديث التقنى ، والمشاكل التى تواجه نقل وتوطين التقانات الزراعية الحديثة . كما يتضمن هذا التقرير أيضاً أبواباً خاصة بعرض التطورات فى مناخ الاستثمار الزراعى ، والإتفاقات الدولية ذات العلاقة بالقطاع الزراعى مع الاهتمام الخاص فى هذا التقرير بالتجارب المستفادة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع بعض الدول العربية . وبالاضافة الى تلك المكونات فقد تناول التقرير جزءاً خاصاً بإمكانات ومحددات الإستزراع السمكى وتنمية الثروة السمكية بإعتباره من القضايا الهامة والمطروحة ذات العلاقة بأحد مجالات التنمية الزراعية .

وبصفة عامة لم يكن الأداء الزراعى العربى لعام 1995 على المستوى الذى يعكس الاصلاحات والتطورات الملحوظة فى الجوانب المؤسسية والسياسات الزراعية التى صاحبت التوجهات العامة نحو الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى والاعتماد المتزايد على آليات السوق وتعزيز عناصر المنافسة واعطاء دور أكبر للمبادرات الفردية والمشروع الخاص والاهتمام بالتطوير التقنى . وفيما يلى موجزاً لأهم النتائج التى تضمنها تقرير التنمية الزراعية لعام 1996 .

**السكان والموارد :**

فى عام 1995 بلغ عدد سكان الوطن العربى نحو 253.8 مليون نسمة مقارنة بحوالى 247.1 مليون نسمة عام 1994 بمعدل نمو يقدر بحوالى 2.71٪ . وعلى المستوى القطرى بلغ معدل النمو السكانى بين العامين المذكورين أقصى مستوياته فى

دولة الامارات العربية المتحدة (حوالى 6.6٪) ، بينما بلغ أدناها فى المغرب (حوالى 1.2٪) . وقد استمر الاتجاه نحو تزايد نسبة السكان فى الحضر ، حيث لوحظ بعض الانخفاض فى نسبة سكان الريف العربى من حوالى 49.01٪ عام 1994 إلى حوالى 48.75٪ عام 1995 ، على حين تزايدت المساحة الزراعية بنحو 1.37 مليون هكتار فيما بين عامى 94 ، 1995 بنسبة زيادة تمثل حوالى 1.98٪ . وقد عملت هذه الزيادة على الحفاظ على متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية عند مستواه للعام السابق والذى يبلغ نحو 0.27 هكتار للفرد ، وذلك على خلاف ماتحقق فى فترات سابقة من انخفاض ملحوظ لهذا المتوسط .

ومن الملاحظات الهامة في هذا الصدد أن الزيادة فى المساحة الزراعية لم تكن زيادة معنوية فى واقع الأمر حيث كان معظمها من نصيب الرقعة الزراعية المطرية والرقعة المتروكة ، بينما تناقصت الرقعة الزراعية المروية بحوالى 305.3 ألف هكتار .

وفى مجال القوى العاملة فى الوطن العربى ، فقد شهد عام 1995 ارتفاعاً فى أعدادها بلغت نسبته حوالى 2.63 ٪ فيما بين عامى 1994 ، 1995 حيث قدرت القوى العاملة الكلية بنحو 67 مليون عامل فى العام الأخير . وقد تراوحت نسبة الزيادة بين 0.83٪ فى مصر و 28٪ فى سلطنة عُمان . ولم تكن الزيادة في القوى العاملة الزراعية على نفس القدر حيث لم تتجاوز نسبتها حوالى 1.48٪ فيما بين العامين المذكورين .

ومن ناحية أخرى لم يشهد عام 1995 أية زيادة فى الضغط السكانى على الأرض فى الوطن العربى (حوالى 1.8 نسمة/هكتار) ، أو فى الكثافة العمالية الأرضية الزراعية (0.37 عامل/هكتار) .

**المؤشرات الاقتصادية :**

وقد شهد الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1995 تحسناً ملحوظاً عن العام السابق، حيث بلغ 523 مليار دولار مقابل حوالى 496 مليار دولار عام 1994 ، وبذلك بلغت نسبة الزيادة حوالى 5.34٪ . ولم تكن هذه الزيادة متماثلة فى جميع الدول العربية ، فقد بلغت حوالى 6.39٪ فى دول مجلس التعاون العربى (مصر والاردن والعراق واليمن) ، بينما كان هناك انخفاضاً فى الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن بنسبة 14.37٪ ، فى

حين تراوحت نسبة الزيادة فى باقى دول المجلس بين حوالى 1.18٪ فى العراق ، 17.06٪ فى مصر ، وفى دول اتحاد المغرب العربى فقد قدر متوسط الزيادة فى الناتج المحلى بحوالى 3.49٪ ، وهو مايعكس زيادة هذا الناتج فى مختلف دول هذا الاتحاد باستثناء الجزائر التى انخفض فيها بنسبة 2٪ . أما فى دول مجلس التعاون الخليجى ، فقد بلغ متوسط نسبة الزيادة حوالى 5.2٪ ، وتراوحت نسبة الزيادة من 3.86٪ إلى 8.02٪ . أما بقية الدول العربية الأخرى ، فكانت جميعها تتصف بالزيادة بنسبة تتراوح بين 6.42٪ فى سوريا ، 39.92٪ ، فى لبنان باستثناء السودان ، التى انخفض فيها الناتج المحلى الإجمالى بحوالى 19.38٪ فيما بين العامين 1994 ، 1995 .

ومن ناحية أخرى ، لم يتزايد الناتج الزراعى فى الوطن العربى خلال عام 1995 مقارنة بعام 1994 إلا بنسبة ضئيلة بلغت حوالى 0.64٪ ، حيث قدر بنحو 68.5 مليار دولار مقابل 68.1 مليار دولار للعام السابق ، علماً بأنه قد انخفض فى بعض البلدان كالسودان والعراق والمغرب واليمن بنسب تقدر بحوالى 18٪ ، 2.3٪ ، 14٪ ، 13.2٪ على التوالى ، بينما تحققت زيادات فى باقى الدول العربية ، وبنسب عالية فى كل من مصر (حوالى 16.4٪) والكويت (8.6٪) وجيبوتى 8.3٪ والبحرين (8.2٪) .

ولقد كانت مساهمة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى عام 1995 متقاربة مع نظيرتها للعام السابق ، حيث قدرت بنحو 13٪ . أما على الصعيد القطرى ، فقد بلغت مساهمة الناتج الزراعى أقصاها فى كل من السودان والعراق ، حوالى 36٪ ، 30٪ من الناتج المحلى الإجمالى على التوالى . بينما مايزال القطاع الزراعى يلعب دوراً هامشياً فى الناتج المحلى الاجمالى فى غالبية دول مجلس التعاون الخليجى (حوالى 5٪ فى المتوسط) .

وأما نصيب الفرد من الناتج الزراعى على مستوى الوطن العربى ، فقد أظهر فى عام 1995 انخفاضاً مقداره حوالى 1.7٪ نتيجة ارتفاع عدد السكان بنسبة تفوق نظيرتها للناتج الزراعى ، وكانت أكثر الدول انخفاضاً عن العام السابق هى السودان (20.1٪) يليها اليمن (17٪) ، ثم المغرب (15٪) .

**أوضاع التجارة الخارجية :**

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، فقد بلغت قيمة الصادرات من السلع الزراعية فى

الدول العربية فى عام 1995 حوالى 7.3 مليار دولار ، فى حين بلغت قيمة الواردات فى نفس العام حوالى 19.5 مليار دولار ، أى بعجز مقداره حوالى 12.2 مليار دولار . وتجدر الاشارة هنا الى أن البلدان العربية الوحيدة التى لم تعانى فى عام 1995 من عجز تجارى زراعى هى تونس والمغرب وموريتانيا . ومقارنة بالعام السابق ، فقد انخفضت قيمة الصادرات الزراعية فى الدول العربية بنسبة 0.51٪ ، وانخفضت قيمة الواردات بنسبة 2.5٪ .

ونظراً لانخفاض الواردات بنسبة أعلى فقد ترتب على ذلك تراجع العجز فى الميزان التجارى الزراعى بنسبة 3.65٪ . وتمثل الأسماك أهم الصادرات الغذائية من البلدان العربية ، حيث بلغت قيمتها فى عام 1995 حوالى 1.014 مليار دولار تلتها الفاكهة (حوالى 819 مليون دولار) ثم الخضار (619 مليون دولار) ، ثم الحبوب والدقيق (542 مليون دولار) . أما الواردات فقد كانت أهمها الحبوب والدقيق حيث بلغت قيمتها حوالى 34.2 مليار دولار ، يمثل القمح حوالى 65٪ منها . وتجدر الاشارة هنا أن قيمة الواردات من السلع الغذائية ، قد ارتفعت فى عام 1995 عن العام السابق بمعدل 17٪ .

**السياسات الزراعية والاصلاح الاقتصادى :**

لم يشهد عام 1995 تعديلات أو تغيرات جوهرية فى السياسات الزراعية والغذائية العربية بصفة عامة. فقد ظل الاتجاه العام للسياسة الانتاجية العربية هو تحقيق الأمن الغذائى وزيادة إنتاج الحبوب بصفة أساسية . ومع هذا فقد انخفض إنتاج الحبوب على مستوى الوطن العربى فى عام 1995 عن العام السابق بحوالى 16٪ ، وانخفض انتاج الخضر بنسبة 3٪ . وفى المقابل ، فقد ازداد انتاج الدرنات بنسبة 26.4٪ والبقوليات بنسبة 14.4٪ والبذور الزيتية بنسبة 7.1٪ . ولعل تراجع الانتاج من الحبوب يعزى الى تقلص المساحة المزروعة . واتسام هذا الموسم بالجفاف لقلة الأمطار فى بعض الأقطار العربية التى تسود فيها الزراعة البعلية ، كما هو الحال فى المغرب حيث انخفضت مساحة الحبوب فيه بحوالى 2.09 مليون هكتار، وانخفض إنتاج الحبوب بحوالى 4.4 مليون طن فى هذا الموسم عما كان عليه فى الموسم السابق .

وفى مجال السياسات التسويقية والسعرية ، فقد بدأت معظم الدول العربية باعادة النظر بها ومحاولة ربطها بالأسواق العالمية ، وقد تم رفع الدعم وإلغاء نظام التوريد

والتسعير الاجبارى للمحاصيل فى معظم الدول العربية .

وقد أولت الدول العربية اهتماماً خاصاً بالسياسات الائتمانية والتمويلية ، لوعيها بأهمية توفير التمويل المناسب للمزارعين وبشروط ميسرة ، خصوصاً وأن قطاع الزراعة فى الوطن العربى يتسم بضعف قدراته التمويلية الذاتية والادخارية ، ولخصوصية المرحلة التى تمر بها الزراعة العربية نتيجة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى القطاعى ، وانعكاساتها السلبية على المزارع وبخاصة المزارع الصغير الأكثر تضرراً من هذه البرامج ، وبخاصة فى المدى القصير ، والذى يحتاج الى برامج لمساندة هذا المزارع .

وفى مجال سياسات توفير واستهلاك الغذاء فى الوطن العربى ، فقد استمرت بعض الدول فى دعم السلع الزراعية الغذائية ، بينما تخلت الأخرى تدريجياً عن الدعم وحولته الى دعم نقدى مباشر للطبقات الفقيرة كما هو الحال فى الاردن وتونس ومصر . هذا وقد تبنت غالبية الدول العربية مبدأ تحرير التجارة والاتجاه نحو رفع كافة القيود الكمية والنوعية على حركة التجارة تدريجياً ، تمشياً مع اتفاقية الجات وشروط المنظمة العالمية للتجارة ، واستكمالاً لبرامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية القطاعية ، إضافة الى تشجيع الصادرات .

وفى هذا الصدد ، فان الدول العربية التى تبنت برامج مختلفة للاصلاح الاقتصادى يمكن تقسيمها الى مجموعات ثلاث من حيث طبيعة برامج الاصلاح الاقتصادى ، الاولى تؤمن باهمية استمرار القطاع العام فى أداء دوره ، ولهذا فهى تركز جهودها على الاصلاح المالى والادارى بالدرجة الأولى . أما المجموعة الثانية ترى بضرورة التخلص من القطاع العام لتصحيح مسارها الاقتصادى مع إجراء التعديلات الضرورية على السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف والدعم وتحرير قطاع الزراعة . أما المجموعة الثالثة ، والتى اعتمدت اقتصادياتها فى الأساس على مبدأ الاقتصاد الحر ، الا أنها تبنت سياسة الدعم للقطاعات المختلفة لكنها بدأت حديثاً بالتخفيض من معدلات هذا الدعم تدريجياً .

**التطورات التقنية ومعدلات الإنتاجية :**

ترتكز كفاءة استغلال الأرض الزراعية على إنتاجيتها ، وهى محصلة عوامل متعددة

* تنظيم الاستثمار عن طريق مؤسسات مالية ومصرفية تتبع الدول ، حيث يتحدد حجم الاستثمار وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة من قبل الاجهزة المركزية على شكل خطط وبرامج تنموية ولايكون للقطاع الخاص فى هذه الحالة دور كبير فى تحديد مجال الاستثمار . وتتبع هذا النظام كل من سوريا وليبيا والعراق .
* تنظيم الاستثمار عن طريق مؤسسات مصرفية تتبع للقطاع الخاص أو العام وتتمتع باستقلالية فى توزيع الاستثمار وفق مؤشرات السوق . دون التقيد برغبات الحكومة ، ويطبق هذا النظام بشكل كامل فى دول مجلس التعاون الخليجى وفى بعض الاقطار العربية الأخرى التى اخذت حديثاً فى التحول الى نظام السوق كالمغرب والسودان وتونس ومصر .
* هناك مجموعة من الأقطار العربية التى تطبق توليفة من النظامين السابقين ، بحيث تعطى دوراً لكل من القطاع الخاص والعام فى القيام بمهمة تنظيم الاستثمار ، بحيث تتدخل الدولة كلما رأت ضرورة لتشجيع توجيه الاستثمارات لقطاع معين .

وقد بلغ اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر نحو الدول العربية فى عام 1995 حوالى 3.1453 مليار دولار ، ولقد كان النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات من نصيب مصر والسعودية (حوالى 32٪ ، 27٪ من اجمالى تلك الاستثمارات على التوالى) ، تليها المغرب ثم تونس (حوالى 417 مليون و 250 مليون دولار على التوالى) .

أما الاستثمار المباشر من الدول العربية ، فقد بلغ فى نفس العام حوالى 1.549 مليار دولار ، حيث بلغت استثمارات الكويت حوالى 1.049 مليار دولار .

**الشراكة العربية الأوروبية :**

لقد كان الهدف المعلن من قيام الشراكة الأوروبية المتوسطية ، هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار والازدهار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، وتنمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وبشكل مستديم ومتوازن ، وكذلك مكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات باعتبارها عناصر رئيسية للمشاركة .

هذا ويمكن تلخيص أهم سلبيات اتفاقيات المشاركة الأوروبية الأوسطية بما يلى :

1- إن الاتفاقيات ليست اقتصادية وحسب ، وإنما لها أهداف سياسية واستراتيجية قد لاتتفق مع مصالح الوطن العربى .

2- استخدمت الدول الأوروبية منطق الاستبعاد فى تعاملها مع دول جنوب المتوسط مثل ليبيا ، وفى نفس الوقت ضمت دولاً غير مشاطئة للبحر المتوسط مثل الاردن وموريتانيا لاعتبارات خاصة .

3- يمثل اعلان برشلونة فى مجمله رؤيا أوروبية بحيث يُعتبر الطرف المتوسطى فيها هدفاً أكثر مما يعتبر فاعلاً .

4- إن المشروع المتوسطى هو تجديد لاتفاقيات سابقة مع بعض التعديل وإقرار بان الحوار العربى الأوروبى قد انتهى .

5- إن المعونات الأوروبية المخصصة ضمن برامج الشراكة مشروطة سياسياً بالديمقراطية وحقوق الانسان ، واقتصادياً بالشروط نفسها التى يفرضها البنك والصندوق الدوليان التى تقضى بتبنى الدول الجنوبية للبحر المتوسط لسياسات التقشف والانفتاح الاقتصادى ، ولمجابهة هذه السلبيات فعلى الدول العربية العمل على تنسيق مواقفها وتوحيد قواعد التعامل لها مع الجانب الأوروبى ، وتحديد الأولويات التى تهم الدول العربية ليتم مناقشتها من موقف موحد بعد اجراء دراسات مستفيضة .

كما على الدول العربية أن تركز على استخدام التقنيات التى تزيد من كفاءة الانتاج زراعياً وصناعياً وتدريب القوى البشرية المناسبة لاستخدام هذه التقنيات .

لقد وقعت كل من تونس والمغرب ، كل على انفراد ، على اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية . ومازالت المباحثات جارية بين المجموعة وكل من مصر والاردن . ومن المتوقع أن تبدأ المباحثات مع سوريا والجزائر وموريتانيا .

ومن جهة أخرى يمكن تقسيم الدول العربية حسب علاقتها باتفاقية الجات ، وانضمامها الى منظمة التجارة العالمية الى اربعة مجموعات هى :

* الدول الأعضاء فى اتفاقية الجات ، وهى الكويت وموريتانيا ومصر والمغرب وتونس .
* الدول التى انضمت بحكم تطبيقها لاتفاقية الامر الواقع (Defacto) وهى البحرين والامارات العربية المتحدة وقطر .
* الدول التى قدمت طلبات للعضوية فى منظمة التجارة العالمية ، ومازال بحث طلب انضمامها فى إطار مجموعة العمل الخاصة بذلك وهى : المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية ولبنان .
* تتمتع الجمهورية العربية اليمنية بحق العضوية على أساس مبدأ (Defacto) وسيتم إدراجها فى العضوية الكاملة عندما تبدى رغبتها فى ذلك .

وفى مجال التعاون الاقتصادى العربى ، فمنذ اواسط الاربعينات فى هذا القرن كان هذا التعاون هدفاً من أهداف الأمة العربية ، وقد تمثلت الجهود العربية المبذولة فى هذا المجال فى إبرام مجموعة من الاتفاقيات التى وقعت فى إطار جامعة الدول العربية وخارجها . وعلى الرغم من مرور نصف قرن على مسيرة العمل العربى المشترك ، إلا أن الانجاز لم يكن على مستوى الاهداف والجهود والزمن الطويل ، ويعزى ذلك إلى اسباب عديدة من أهمها :

* لم يتم وضع تفسير أو آليات عملية لتنفيذ الاتفاقية والمعاهدات العربية .
* اختلاف النظم الاقتصادية العربية واختلاف الرؤى والتوجهات السياسية .
* اختلاف درجات النمو والنضج التى وصلت اليها اقتصاديات الاقطار العربية ومدى التوازن والخلل فى هياكلها .
* ضعف التجارة البينية ودعاوى تشابه الانتاج العربى من جهة ، وانخفاض مستويات الجودة من جهة أخرى .

ومع هذا فإن العام الأخير قد حفل ببعض الأحداث والنشاطات العربية الهامة على طريق العمل العربى المشترك التى يمكن إذا ما تكللت بالنجاح أن تمثل منعطفاً أساسياً فى مستقبل هذا الوطن . ومن أهم تلك الأحداث مايتعلق بالسعى نحو إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

# الباب الاول

# تطور قاعدة الموارد الزراعية
# فى الوطن العربي

# الباب الاول

## تطور قاعدة الموارد الزراعية في الوطن العربي

### 1-1 الموارد الارضية :

بلغت الرقعة الجغرافية للدول العربية حوالى 1402.45 مليون هكتار، مثلت الرقعة الزراعية فى عام 1995 حوالى 4.8٪ منها ، ونتيجة لسياسات التنمية الزراعية التى انتهجتها الدول العربية فقد ازدادت المساحة المزروعة من حوالى 54.2 مليون هكتار كمعدل للفترة 86-1990 الى 66.0 مليون هكتار فى عام 1994 ، ثم الى 67.4 مليون هكتار عام 1995 . جدول رقم (1-1) .

ومن تحليل عناصر الرقعة الزراعية ، التى تتكون من الرقعة الزراعية المستديمة والرقعة الزراعية الموسمية، يتبين أن الاولى قد ازدادت فى عام 1995 بنسبة 37.5٪ عن متوسط الفترة 86-1990 وبنسبة 2٪ عن عام 1994. بينما ارتفعت نسبة الرقعة الزراعية الموسمية بنسبة 23٪ عن متوسط الفترة 86-1990، وارتفعت بنسبة 2.1٪ عن عام 1994 .

كما يلاحظ أن نسبة الرقعة الزراعية المستديمة الى الرقعة الزراعية كانت ثابتة خلال عامي 1994 و 1995 ولم تتغير كثيرا خلال العقد الماضى .

ويلاحظ من نفس الجدول أن الرقعة المروية قد ازدادت من 8.1 مليون هكتار كمعدل للفترة 86-1990 الى 10.1 مليون هكتار فى عام 1995 (أي بمعدل 4٪ سنويا)، على الرغم من أنها انخفضت فى عام 1995 بنسبة 3٪ عن عام 1994 .

وتبين الاحصاءات أن مساحة الغابات فى الوطن العربي قد تراجعت نسبياً وفقاً للاتجاه العام فى معظم بلدان العالم . فقد كانت مساحة الغابات فى الوطن العربي حوالى 76.5 مليون هكتار كمتوسط للفترة 86/1990 ، انخفضت الى حوالى 73.9 مليون هكتار فى عام 1995 .

## جدول رقم (1-1)
## الموارد الارضية الزراعية فى الوطن العربي
## خلال الفترة 87-1990 والعامين 1994 و 1995

(ألف هكتار)

| البيان | فترة الاساس 86-1990 | 1994 | 1995 | نسبة التغير بين 1995 وفترة الاساس ٪ | نسبة التغير بين 1995 و 1994 ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقعة الجغرافية | 1402450.90 | 1402450.90 | 1402450.90 | 0.00 | 0 |
| الرقعة الزراعية | 54155.18 | 66049.17 | 67419.97 | 24.42 | 2.08 |
| الرقعة الزراعية المستديمة | 4604.1 | 6232.24 | 6332.47 | 37.54 | 1.61 |
| الرقعة الزراعية الموسمية | 4951.08 | 59816.93 | 61087.5 | 23.28 | 2.12 |
| الرقعة المطرية | 33357.15 | 35603.48 | 36081.89 | 8.17 | 1.36 |
| الرقعة المروية | 8080.20 | 10438.15 | 10132.87 | 25.40 | (2.92) |
| الرقعة المتروكة | 8113.70 | 13775.3 | 14872.74 | 83.30 | 7.97 |
| الرقعة الغابية | 76458.95 | 73901.01 | 73930.11 | (3.31) | 3.94 |
| الرقعة الرعوية | 364163.84 | 429660.57 | 428852.28 | 17.76 | (0.19) |
| الرقعة الزراعية / الرقعة الجغرافية ٪ | 3.57 | 4.71 | 4.81 | 34.7 | 2.1 |
| الرقعة المستديمة / الرقعة الزراعية ٪ | 9.19 | 9.44 | 9.39 | 2.2 | (0.5) |
| الرقعة المطرية / الرقعة الزراعية ٪ | 66.57 | 53.90 | 53.52 | (19.0) | (0.7) |
| الرقعة المروية / الرقعة الزراعية ٪ | 16.13 | 15.80 | 15.03 | (2.0) | (0.3) |

( ) القيم بين الاقواس تعبر عن نسب سالبة للتغير.

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، اعداد متفرقة .

ومن جهة أخرى ، فقد بلغت الرقعة الرعوية فى الوطن العربي فى عام 1995 حوالى 429 مليون هكتار ، ازدادت عن معدل الفترة 86-1990 بنسبة تبلغ نحو 17.8٪ .

و تشير الاحصاءات إلى أن نصيب الفرد العربي من الاراضى الزراعية فى عام 1995 بلغ حوالى 0.27 هكتارا، بينما بلغ نصيب الفرد الريفي من الاراضي المزروعة فى نفس العام حوالى 0.73 هكتار وبانخفاض نسبته حوالي 4٪ عن العام السابق 1994 .

هذا وقد بلغت مساحة الرقعة الزراعية فى عام 1995 فى بلدان المشرق العربي التى تضم الاردن وسوريا والعراق ولبنان حوالى 13 مليون هكتار ، حوالى 51٪ منها تقع فى العراق وحوالي 43٪ تقع فى سوريا، كما تبلغ المساحة المروية فى هذا الاقليم حوالي 2.5 مليون هكتار تقع معظمها فى العراق وسوريا (حوالي 58٪ و 39٪ على التوالي). أما الرقعة المطرية فى هذا الاقليم فقد بلغت فى عام 1995 حوالى 5.1 مليون هكتار معظمها فى سوريا (حوالي 65٪). أما الغابات فى إقليم المشرق العربي فقد بلغت مساحتها فى نفس العام حوالي 1.2 مليون هكتار، توجد معظمها (83٪ منها) فى سوريا والعراق. وقد بلغت مساحة المراعي فى هذا الاقليم حوالى 15.4 مليون هكتار حصة سوريا منها حوالى 54٪ وحصة الاردن حوالي 46٪ منها . جدول (1-2) .

أما إقليم شبه الجزيرة العربية ، الذى يضم دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ، فقد بلغت الرقعة الزراعية فيه حوالى 7.4 مليون هكتار معظمها فى السعودية (حوالي 73٪) ويليها اليمن (حوالى 23٪) . كما أن السعودية تضم أكثر الاراضى المروية والبعلية والغابات والمراعي فى هذا الاقليم .

وبلغت المساحة المزروعة فى اقليم المغرب العربي، الذى يضم تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، فى عام 1995 حوالى 25.3 مليون هكتار ، حصة المغرب منها حوالي 37٪ وحصة الجزائر حوالى 32٪ وحصة تونس حوالى 20٪ . هذا وتمثل المساحة المروية فى المغرب حوالى 31٪ من المساحة المروية الكلية فى هذا الاقليم والبالغة 1.7 مليون هكتار. بينما بلغت حصة ليبيا والجزائر حوالى 29.3٪ و 26.3٪ على التوالى . ومن جهة أخرى تتركز المساحات المطرية والمراعى فى اقليم المغرب

## جدول رقم (1-2)
## التوزيع الاقليمي للموارد الارضية

| القطر | اجمالي الرقعة الزراعية | | العربية | | المطرية | | رقعة الغابات | | رقعة المراعي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1995 | ٪ من الاقليم | 1995 | ٪ من الاقليم | 1995 | ٪ من الاقليم | 1995 | ٪ من الاقليم | 1995 | ٪ من الاقليم |
| الاردن | 381.7 | 3.0 | 48.3 | 1.9 | 188.3 | 3.7 | 130.9 | 11.1 | 7000.0 | 45.5 |
| سوريا | 5499.0 | 42.7 | 964.0 | 38.5 | 3306.0 | 64.6 | 493.0 | 41.7 | 8287.0 | 53.9 |
| العراق | 6506.4 | 50.6 | 1451.4 | 57.9 | 1498.1 | 29.3 | 478.5 | 40.5 | 30.3 | 0.2 |
| لبنان | 482.0 | 3.7 | 43.0 | 1.7 | 129.0 | 2.5 | 80.0 | 6.8 | 60.0 | 0.4 |
| المجموع 1 | 12869.1 | 100.0 | 2506.7 | 100.0 | 5121.4 | 100.0 | 1182.4 | 100.0 | 15377.3 | 100 |
| الامارات | 119.9 | 1.6 | 68.4 | 4.2 | - | | 300.0 | 6.0 | - | |
| البحرين | 5.3 | 0.1 | 1.1 | 0.1 | - | | - | | - | |
| السعودية | 5436.5 | 73.2 | 1022.4 | 63.1 | 4310.1 | 88.1 | 2700.0 | 54.0 | 170000.0 | 95.9 |
| عمان | 106.0 | 1.4 | 28.4 | 1.8 | - | | - | | - | |
| قطر | 17.1 | 0.2 | 6.4 | 0.4 | - | | 0.4 | 0.0 | 50.0 | 0.0 |
| الكويت | 8.9 | 0.1 | 4.6 | 0.3 | 3.6 | 0.1 | 2.0 | 0.0 | 136.2 | 0.1 |
| اليمن | 1736.0 | 23.4 | 488.3 | 30.1 | 579.4 | 11.8 | 2000.0 | 40.0 | 7000.0 | 4.0 |
| المجموع 2 | 7429.7 | 100.0 | 1619.6 | 100.0 | 4893.1 | 100.0 | 5002.4 | 100.0 | 177186.2 | 100 |
| تونس | 5136.5 | 20.3 | 206.6 | 12.0 | 1601.5 | 15.3 | 671.4 | 4.6 | 3123.7 | 3.8 |
| الجزائر | 8069.2 | 31.9 | 453.5 | 26.3 | 3028.0 | 29.0 | 3900.0 | 27.0 | 34720.1 | 41.8 |
| ليبيا | 2214.7 | 8.7 | 505.4 | 29.3 | 1364.4 | 13.0 | 751.1 | 5.2 | 12712.0 | 15.3 |
| المغرب | 9290.7 | 36.7 | 536.0 | 31.0 | 4206.5 | 40.2 | 9000.0 | 62.2 | 21000.0 | 25.3 |
| موريتانيا | 623.2 | 2.5 | 25.2 | 1.5 | 258.0 | 2.5 | 136.8 | 0.9 | 11533.0 | 13.9 |
| المجموع 3 | 25334.3 | 100.0 | 1726.7 | 100.0 | 10458.4 | 100.0 | 14459.3 | 100.0 | 83088.8 | 100.0 |
| جيبوتي | 0.3 | 0.0 | | 0.0 | 0.3 | 0.0 | 6.0 | 0.0 | 200.0 | 0.1 |
| السودان | 17448.4 | 80.1 | 1680.0 | 39.3 | 14456.2 | 92.6 | 44240.0 | 83.0 | 110000.0 | 71.8 |
| الصومال | 1056.8 | 4.9 | 113.1 | 2.6 | 923.4 | 5.9 | 9040.0 | 17.0 | 43000.0 | 28.1 |
| مصر | 3281.4 | 15.1 | 2486.6 | 58.1 | 229.1 | 1.5 | - | | - | - |
| المجموع 4 | 21786.9 | 100.0 | 4279.7 | 100.0 | 15609.0 | 100.0 | 53286.0 | 100.0 | 153200.0 | |
| المجموع | 134840.0 | | 20265.4 | | 72163.8 | | 147860.2 | | 857704.6 | 100.0 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، مجلد رقم 16 ، الخرطوم 1996 .

العربي فى المغرب والجزائر بينما تتركز الغابات فى المغرب .

وفى الاقليم الاوسط (إقليم حوض النيل والقرن الافريقي) فقد بلغت الرقعة الزراعية حوالى 21.8 مليون هكتار، حوالى 80٪ منها تقع فى السودان، و 15٪ تقع فى مصر . هذا وتمثل الرقعة المطرية والرقعة الغابية ورقعة المراعي فى السودان حوالى 93٪ و 83٪ و 72٪ من هذا الاقليم ، بينما تمثل الرقعة المروية فى مصر حوالى 58٪ من الرقعة المروية فى الاقليم .

## 2-1 الموارد المائية :

### 1-2-1 الموارد المائية وإستخداماتها :

تقع معظم البلدان العربية داخل الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، ويتسم هذا الحزام بارتفاع معدلات التبخر والبخر – نتح نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الرطوبة النسبية، اضافة الى التقلبات السنوية الكبيرة، خاصة فى الموارد المائية المطرية التى تتسم بالتذبذب والتغيرات الكبيرة فى الهطول المطري موسميا وسنويا، علما بأن الصحارى تشغل حوالى ثلاثة أرباع المساحة الكلية للوطن العربي.

وعموما يمكن تقسيم الموارد المائية الى الاقسام التالية :

**أ– مياه الامطار :**

تعتبر الزراعة المطرية مظهرا رئيسيا للزراعة العربية، فهي تشغل نحو 80٪ من الرقعة الزراعية العربية . كما يعتبر الهطول المطري احد المصادر الرئيسية للمياه السطحية . ويتركز هطول الامطار فى المنطقة العربية على الشريط الساحلى، والمرتفعات الجبلية، بالاضافة الى المناطق الاستوائية العربية . هذا ويقدر الوارد المطري فى العالم العربي بحوالى 2282 مليار متر مكعب فى السنة، منها حوالى 1488 مليار متر مكعب تتساقط بمعدل 300 ملم أو أكثر سنويا على مناطق تشكل 20٪ من مساحة الوطن العربي ، ونحو 406 مليار متر مكعب تتساقط على مناطق أكثر جفافا تتراوح أمطارها بين 100 ملم و300 ملم سنويا . وتجدر الاشارة هنا أن معدل سقوط الامطار فى معظم بلدان الوطن العربى لاتزيد عن 100 ملم سنويا ، بل أنها لا تتجاوز 50 ملم سنوياً فى عدد من هذه البلدان . كما يتسم الهطول المطري فى المنطقة العربية بالتذبذب وعدم

الانتظام، وهذا يؤثر على نوع الزراعة وإنتاجيتها وعلى طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

وعلى الرغم من قلة الامطار فى الوطن العربي، فان كميات هائلة منها، وخاصة خلال المواسم المطيرة، تذهب هدرا، بل تتسبب فى أحيان كثيرة فى انجراف التربة واحداث آثار تدميرية . ولذلك فهناك حاجة ماسة الى الاهتمام بعمليات حصاد المياه فى المواسم الوفيرة الامطار، وذلك لاستخدامها فى سنوات الجفاف والمواسم قليلة الامطار، وذلك إما بانشاء سدود على مجاري المياه أو إنشاء بحيرات أو برك أو خنادق اصطناعية، أو توجيه مياه الامطار والسيول الى أماكن مناسبة يمكن استغلالها مستقبلا.

**ب- المياه السطحية الدائمة والموسمية، والمياه الجوفية :**

تشمل المصادر المائية السطحية الانهار دائمة الجريان والاودية الموسمية والبحيرات الطبيعية ويقدر الجريان السطحى لهذه المصادر بحوالي 352 مليار متر مكعب. ويقدر الجريان السطحي الذى يتولد داخل الوطن العربي بحوالى 191 مليار متر مكعب، أما الجريان السطحي ذو المنشأ الخارجي فيقدر بحوالي 161 مليار متر مكعب .

ويوجد فى الوطن العربي مجموعة من الانهار ينبع معظمها - خصوصا الكبيرة منها وهي النيل ودجلة والفرات - من خارج حدود الوطن العربي، ومن مناطق ذات أمطار غزيرة وثلوج أو بحيرات .

أما الاودية الموسمية فيوجد عدد كبير منها فى الوطن العربي، وتجرى هذه الاودية عادة لفترات محدودة سنويا تتراوح من بضع ساعات الى عدة أشهر، وذلك تبعا لظروف الهطول المطري، وفى بعض المناطق الجافة تفيض مرة كل عدة سنوات .

ومن جهة أخرى، تعتبر المعلومات المتوفرة عن الموارد المائية الجوفية فى البلدان العربية ضئيلة، وهي فى معظمها تشمل الدراسات المائية فى الطبقات المتوسطة التى لا يتجاوز عمق الحفر فيها 600 متر. وبناء على هذا فقد قدر المخزون الجوفي فى المعقدات الجوفية الاساسية بحوالي 7734 مليار متر مكعب . ويحظى الاقليم الاوسط بأكثر من 83٪ من المخزون الكلي المتواجد فى الاقطار العربية، كما أن التغذية الجوفية تقارب 42 مليار متر مكعب سنويا .

إن معظم الموارد المائية الجوفية يتم سحبها من خزانات جوفية مشتركة بين أكثر من دولة من دول المنطقة، وأن بعضها يقع ضمن خزانات مائية غير متجددة. ونظرا لاستنزاف المياه الجوفية فى عدد من المناطق العربية، نتيجة تجاوز معدلات السحب الآمن، فقد ارتفعت نسب الملوحة فى هذه المياه حتى أصبحت غير صالحة للاستخدامات الزراعية.

وتبين التقديرات التى أجريت على مستوى الوطن العربي أن إجمالي الموارد المائية السطحية المتاحة يبلغ حوالي 244.7 مليار متر مكعب يستثمر منه حاليا فى الزراعة حوالي 140 مليار متر مكعب .

وتتوزع جملة الاستخدامات المائية بين الأقاليم المختلفة على النحو التالي :

* منطقة المشرق العربي : تقدر كميات المياه المستثمرة فى هذه المنطقة بحوالي 54 مليار متر مكعب فى السنة ، تمثل نحو 70٪ من جملة الموارد المائية المتاحة لهذه المنطقة وتبلغ الكميات المستخدمة فى الري حوالي 49 مليار متر مكعب فى السنة تمثل 89٪ من جملة المياه المستثمرة .

* منطقة شبه الجزيرة العربية : تقدر كميات المياه المستثمرة فى هذه المنطقة بحوالي 7.7 مليار متر مكعب فى السنة ، أي بنسبة 95٪ من جملة الموارد المتاحة. وتبلغ الكميات المستخدمة فى الري حوالي 7 مليار متر مكعب فى السنة تمثل 90٪ من جملة المياه المستثمرة.

* منطقة حوض النيل والقرن الافريقي : تقدر كميات المياه المستثمرة فى هذه المنطقة بحوالي 76 مليار متر مكعب فى السنة ، تمثل حوالى 76٪ من جملة الموارد المتاحة. وتبلغ الكميات المستخدمة في الري حوالى 68 مليار متر مكعب فى السنة تمثل 89٪ من جملة المياه المستثمرة .

* منطقة المغرب العربي : تقدر كميات المياه المستثمرة فى هذه المنطقة بحوالي 20 مليار متر مكعب فى السنة، أي بنسبة 33٪ من جملة الموارد المتاحة. وتبلغ الكميات المستخدمة فى الري حوالي 17 مليار متر مكعب فى السنة تمثل 85٪ من جملة المياه المستثمرة .

**ج- الموارد المائية غير التقليدية :**

يشمل هذا النوع من الموارد المائية مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي وتحلية المياه المالحة.

وتبلغ جملة المياه المحلاة المستخدمة فى العالم العربي حوالي 2.0 مليار متر مكعب سنويا، ومازالت استخدامات هذه المياه موجهة أساسا الى احتياجات الشرب والصناعة.

أما مياه الصرف الصحي المعالجة فتستخدم فى عدد من الدول العربية، وتبلغ جملتها حوالي 0.83 مليار متر مكعب سنويا. ومازالت استعمالات هذا النوع من المياه قاصرة على ري بعض الزراعات ، كالاشجار المثمرة. وأما بالنسبة لاعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ، فتأتى مصر على رأس قائمة الدول المستخدمة لهذا النوع من المياه حيث تستخدم أسلوب الري السطحي، إذ تبلغ الاستخدامات الحالية مايقرب من 4.7 مليار متر مكعب سنويا .

**2-2-1 آفاق التعاون العربي فى مجال تطوير الموارد المائية :**

يعاني قطاع المياه فى الوطن العربي من صعوبات ومعوقات تتعلق بالبنية المؤسسية والهيكلية اللازمة للتعامل مع قضايا الموارد المائية، وتتمثل أهمية هذه المجموعة من المعوقات فى كونها العامل المؤثر على كفاءة استعمالات المياه فى جميع القطاعات المستهلكة للمياه من زراعة وصناعة ومياه شرب، اضافة الى تأثيرها المباشر على وضع برامج محددة لتنميتها وادارتها وترشيدها وفق سلم الاولويات. ولقد ظلت المؤسسات المعنية فى معظم البلدان العربية وبدرجات مختلفة تعاني من خفض فى بنيتها الهيكلية والمؤسسية، كما تفتقر هذه الهياكل الى النظرة الشمولية المتكاملة المبنية على الترابط والتداخل بين الموارد المائية والاثار البيئية والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تعاني من عدم التعاون والتنسيق على المستوى القطري والقومى .

لقد أحدثت الدول العربية منظماتها الاقليمية لتتعامل من خلالها مع القضايا المشتركة التى تهم كافة الدول العربية أو معظمها، الى جانب تقديم المساعدات العلمية والفنية والمالية للعمليات الانمائية العربية فى مختلف القطاعات وفى مقدمتها القطاع المائي ، وتقوم تلك المنظمات بالمهام التالية :

* حصر وتقويم الموارد المائية العربية وانشاء قواعد المعلومات ووضعها تحت تصرف الاقطار العربية للاستفادة منها فى تنمية الموارد المائية وفى الحفاظ عليها وحمايتها وإعادة تأهيل المتدهور منها.

* السعي لبناء أرضية معرفية منهجية مائية مشتركة من خلال نقل مستجدات العلم والتكنولوجيا الى الاقطار العربية.

* نقل التجربة والخبرة العربيتين وتعميمهما وتعزيز التواصل والتعاون العلمي والتقني بين الخبراء العرب.

* التنسيق بين الجهود العربية بدراسة مناطق اقليمية تحظى باهتمام مشترك بين عدة أقطار عربية متجاورة.

ونظرا لاهمية وحيوية الموارد المائية فى الوطن العربي، فان التعاون العربي يصبح ضرورة يجب التركيز عليها . ويمكن أن يغطي هذا التعاون مجالات الادارة المشتركة للمياه، والتنسيق بين الهياكل المؤسسية فى الاقطار العربية، والاطر التشريعية المتعلقة بالمياه، خصوصا المشتركة منها .

ففى مجال ادارة المياه ينصح بانشاء شبكة قومية لادارة المياه تعمل على اجراء تقدير الاحتياجات المائية والتوصل الى معادلات موحدة لتقدير البخر - نتح ، كما تقوم الشبكة بتطوير نماذج رياضية موحدة يمكن من خلالها ادارة وتشغيل شبكات الري للمحاصيل والنظم والترب المختلفة بأسلوب علمي، والتخطيط السليم لمشاريع الري الجديدة. كما تهدف هذه الشبكة الى دعم محطات البحوث الزراعية بالاجهزة والمعدات اللازمة لرفع كفاءة قدراتها العلمية والمالية وكذلك تدريب كوادرها فى مجال ادارة المياه. وتضم أهداف الشبكة نقل نتائج البحوث وادخال التقنيات الحديثة الملائمة الى حقول المزارعين وارشادهم فى ادارة مياه الرى .

لقد حققت آلية التنسيق القائمة بين الهياكل المؤسسية الاقليمية والاقطار العربية بعض النجاحات النسبية، ولكن هذه الآلية لا تتسم بنفس الفعالية والايجابية التى لوحظت بآلية التنسيق القائمة بين المنظمات وبعضها البعض، وهي تحتاج الى صياغة وتطوير وتعميق وخصوصا فى مجال رسم السياسات المائية ووضع الخطط والبرامج التنفيذية

على المستوى القطري بالشكل التى تراه الاقطار العربية مناسبا.

ويمكن تلخيص أهم الاهداف المتوخاة من تطوير آليات التنسيق القائمة بين الهياكل المؤسسية العربية القطرية والاقليمية بمايلى :

* تفعيل دور المؤسسات الاقليمية العربية من خلال تعميق معرفتها بالواقع المائي العربي وبالانجازات والتجارب والخبرات العربية. وكذلك من خلال تحويل الخطط والبرامج المائية فى الاقطار العربية الى المصدر الذى تستقي منه المؤسسات الاقليمية مكونات وأنشطة خططها وبرامجها .

* تلافي احتمالات ظهور أية ازدواجية وتكرار فى أداء عمل المؤسسات الاقليمية العربية .

* الانتقال بالمؤسسات الاقليمية من مرحلة التعاون مع الاقطار العربية على شكل أنشطة محددة الى مرحلة المشاركة فى تنفيذ مشاريع تنموية تحشد من أجلها الجهود المشتركة لكافة المؤسسات الاقليمية العربية التى يجب أن تلعب دور جهات استثمارية لدى تلك الاقطار .

إن الاطر الحالية للتشريع المائي فى الدول العربية تتمثل فى عدد كبير من النصوص التى تتعلق بالموارد المائية، وعدد أكبر يتعلق بالمؤسسات الادارية، اضافة الى ممارسات عملية مرتبطة بتقاليد وأعراف محلية.

وبناء على هذا فان على الدول العربية تنسيق تشريعات استغلال المياه فيما بينها وذلك لتحديد ملكية المياه ، واستثمار الموارد المتوفرة فى الحوض المائي المشترك من قبل هيئة واحدة. كما انه يجب التحديد المسبق للضوابط التى يجب على المستفيدين المتعددين من المياه التقيد بها من حيث استخدام المياه وصرفها بمواصفات فيزيائية وكيماوية محددة وذلك لحماية هذه الموارد من التلوث. كما يجب العمل على ترشيد استخدام المياه مهما كان مصدرها ، باعتبارها أهم العناصر التى يجب أن ينص عليها فى التشريع المائي من اجل المحافظة على المياه واستدامتها.

كما أن هنالك ضرورة لاستخدام الموارد المائية المتاحة بكفاءة أكبر وذلك من خلال:

* العمل على تطبيق الاساليب الحديثة فى ادارة الموارد المائية للاستخدامات

الزراعية ، مع الاخذ بالاعتبار الابعاد الفنية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

* توسيع نطاق المشاركة الشعبية فى ادارة وصياغة نظم الري، خاصة فيما يرتبط باتخاذ القرارات فى هذه المجالات.
* تكثيف الجهود الوطنية والعربية لتنظيم وترشيد ضخ المياه من الاحواض المائية الجوفية، واستخدام عمليات التغذية الاصطناعية للطبقات الجوفية، وتنمية الموارد المائية وحماية جودة المياه والحد من تدهور نوعيتها.
* العمل على تعزيز التعاون العربي فى مجال ادارة واستثمار الاحواض المائية، من ناحية اعداد دراسات دقيقة لهذه الاحواض لتقدير حجم الموارد، وامكانية استغلالها بالشكل الامثل دون الحاق الضرر بأي جزء من الحوض المائي، مع مراعاة احتياجات كل الاطراف المتشاطئة على المياه لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف.
* توجيه المراكز البحثية والوطنية والقومية المختصة لتبني البرامج البحثية الهادفة الى تطوير كفاءة استخدام الموارد المائية وتنميتها وترشيدها، مع التركيز على تكثيف البحوث فى مجال تحديد الاحتياجات المائية وبرمجة الري لمختلف المحاصيل تحت الانماط الزراعية السائدة، ودراسة طرق الري المختلفة الحديثة والتقليدية الاكثر ملاءمة لظروف الزراعة السائدة. اضافة الى اجراء بحوث فى مجال استخدام تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة فى ضخ وتحلية المياه، واستنباط أصناف من المحاصيل ذات احتياجات مائية قليلة، واستخدام تقانات الري التكميلي وحصاد المياه كلما كان ذلك ممكنا .
* القيام بدراسات معمقة لتقويم الجدوي الفنية والاقتصادية للتقانات الحديثة للري الحقلي، وتنمية الموارد المائية البديلة، وذلك بهدف المساعدة على تخطيط ورسم سياسات لاستخدام وادارة وتنمية وحماية الموارد المائية الارضية.
* تكليف مراكز البحوث الوطنية المختصة باعطاء اهتمام أكبر لبحوث تنمية الموارد المائية البديلة من المصادر غير التقليدية، وتبادل نتائج البحوث بينها، والتوسع فى البحوث المشتركة فى هذا المجال .
* تأصيل مفهوم الارشاد المائي كعنصر مكمل للارشاد الزراعي وتهيئة المتطلبات

اللازمة لبناء و/أو تطوير الاجهزة والمؤسسات الارشادية العربية، ومراعاة ايجاد الاليات المناسبة لتحقيق التنسيق والروابط بين الاجهزة والمؤسسات البحثية والتنظيمات الزراعية .

* إعطاء المزيد من الاهتمام لتحسين مستوى الاداء للعناصر البشرية العاملة فى مجالات تنمية واستخدام واستثمار وادارة الموارد المائية والارضية .
* الاستفادة مما تتمتع به الدول العربية من مزايا نسبية فى انتاج المواد البتروكيماوية للتوسع فى اقامة مشروعات مشتركة لانتاج اجهزة ومعدات نظم الري والصرف الحديثة. وتوجيه اهتمام تلك المشروعات لتنفيذ برامج تدريبية تخدم أغراض التوسع فى استخدام تلك التقانات، وأخرى بحثية لخفض تكلفة الانتاج ومراقبة الجودة للقدرة على المنافسة .
* ضرورة بناء و/أو تطوير قواعد معلومات وطنية شاملة عن الموارد المائية من مصادرها المختلفة على درجة عالية من الكفاية والكفاءة، وبما يساعد على الانتهاء من بناء قاعدة المعلومات العربية للموارد المائية، وذلك فى إطار شبكة معلوماتية تربط المراكز والاجهزة الاحصائية الزراعية والمائية الوطنية والقومية القائمة.
* التاكيد على أهمية وضع برامج للحماية البيئية للموارد المائية والارضية، والتي تعطي اهتماما خاصا لتقويم الاثار البيئية المترتبة على تلوث المياه السطحية والجوفية وتشخيص مصادر هذا التلوث ووضع مواصفات عربية قياسية لمستويات تلوث المياه من الناحيتين الكمية والنوعية اضافة الى تقويم الاثار المترتبة على استعمال المياه المعالجة فى الزراعة، واعداد خرائط لتحديد قابلية المياه الجوفية للتلوث.

### 3-1 السكان والعمالة الزراعية :

بلغ عدد سكان العالم العربي فى عام 1995 حوالي 253.8 مليون نسمة بنسبة زيادة عن عام 1994 مقدارها 2.71٪ وهي أقل من نسبة الزيادة بين عامي 1993 و 1994 والتى بلغت حوالى 3.5٪. وعلى المستوى القطري، سجلت أكبر زيادة سكانية فى دولة الامارات العربية (حوالي 6.6٪) وأدناها فى المغرب (حوالى 1.2٪) . جدول رقم (3-1) .

## جدول رقم (1-3)
## عدد السكان فى الاقطار العربية خلال
## عامى 1994 و 1995

(العدد : ألف نسمة)

| القطر | تعداد السكان | | | | تعداد السكان الريفيين | | | | / السكان الحضر | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1994 | 1995 | نسبة التغير / | نسبة القطر الى الاقليم في 95 | 1994 | 1995 | نسبة التغير / | نسبة القطر الى الاقليم في 95 | 1994 | 1995 | نسبة التغير / | نسبة القطر الى الاقليم في 95 |
| الاردن | 4095.60 | 4290.00 | 4.75 | 9.31 | 946.00 | 932.50 | -1.43 | 5.88 | 76.90 | 78.26 | 1.77 | 11.11 |
| سوريا | 13844.00 | 14186.00 | 2.47 | 30.78 | 6738.00 | 7049.00 | 4.62 | 44.43 | 51.33 | 50.31 | -1.99 | 23.61 |
| العراق | 20007.00 | 20700.00 | 3.46 | 44.91 | 5699.00 | 5837.00 | 2.42 | 36.79 | 71.51 | 71.80 | 0.41 | 49.17 |
| لبنان | 4290.30 | 4373.50 | 1.94 | 9.49 | 211.00 | 205.17 | -2.76 | 1.29 | 95.08 | 95.31 | 0.24 | 13.79 |
| فلسطين * | 2384.00 | 2540.00 | 6.54 | 5.51 | 1794.00 | 1840.00 | 5.00 | 11.60 | 24.75 | 27.56 | 11.35 | 2.32 |
| اقليم المشرق العربي | 44620.90 | 46089.50 | 3.29 | 100.00 | 15388.00 | 15863.67 | 3.09 | 100.00 | 65.51 | 65.58 | 0.11 | 100.00 |
| الامارات | 2230.00 | 2377.00 | 6.59 | 5.73 | 497.00 | 530.00 | 6.64 | 3.00 | 77.71 | 77.70 | -0.01 | 15.11 |
| البحرين | 556.80 | 587.10 | 5.44 | 1.42 | 66.82 | 70.33 | 5.25 | 0.40 | 88.00 | 88.02 | 0.02 | 17.12 |
| السعودية | 16929.00 | 17510.90 | 3.44 | 42.23 | 5913.00 | 5940.63 | 0.47 | 33.67 | 65.07 | 66.07 | 1.54 | 12.85 |
| عمان | 2090.00 | 2166.00 | 3.64 | 5.22 | 589.69 | 595.42 | 0.97 | 3.37 | 71.79 | 72.51 | 1.00 | 14.10 |
| قطر | 593.00 | 624.50 | 5.31 | 1.51 | 159.00 | 164.57 | 3.50 | 0.93 | 73.19 | 73.65 | 0.63 | 14.32 |
| الكويت | 1620.00 | 1695.50 | 4.66 | 4.09 | 20.56 | 21.13 | 2.77 | 0.12 | 98.73 | 98.75 | 0.02 | 19.21 |
| اليمن | 15800.00 | 16500.00 | 4.43 | 39.80 | 10100.00 | 10321.93 | 2.20 | 58.50 | 36.08 | 37.44 | 3.77 | 7.28 |
| اقليم شبه الجزيرة العربية | 39818.8 | 41461.00 | 4.12 | 100.00 | 17346.07 | 17644.01 | 1.72 | 100.00 | 56.44 | 57.44 | 1.77 | 100.00 |
| تونس | 8785.40 | 8902.00 | 1.33 | 12.76 | 3423.60 | 3492.00 | 2.00 | 10.84 | 61.03 | 60.77 | -0.43 | 20.78 |
| الجزائر | 27191.00 | 27794.00 | 2.22 | 39.84 | 13686.00 | 13989.00 | 2.21 | 43.44 | 49.67 | 49.67 | 0.00 | 16.99 |
| ليبيا | 4306.80 | 4405.00 | 2.28 | 6.31 | 854.18 | 881.00 | 3.14 | 2.74 | 73.19 | 80.00 | 9.30 | 27.36 |
| المغرب | 26074.00 | 26386.00 | 1.20 | 37.82 | 12666.00 | 12702.00 | 0.28 | 39.44 | 51.42 | 51.86 | 0.86 | 17.74 |
| موريتانيا | 2218.50 | 2283.50 | 2.93 | 3.27 | 1133.92 | 1139.45 | 0.49 | 3.54 | 48.89 | 50.10 | 2.47 | 17.13 |
| اقليم المغرب العربي | 68575.70 | 69770.50 | 1.74 | 100.00 | 31763.70 | 32203.45 | 1.38 | 100.00 | 53.68 | 53.84 | 0.30 | 100.00 |
| جيبوتي | 495.00 | 510.10 | 3.05 | 0.53 | 219.00 | 226.04 | 3.21 | 0.39 | 55.76 | 55.69 | -0.13 | 34.08 |
| السودان | 25596.60 | 26264.70 | 2.61 | 27.23 | 16891.45 | 17332.32 | 2.61 | 29.88 | 34.01 | 34.01 | 0.00 | 20.81 |
| الصومال | 9764.00 | 10065.80 | 3.09 | 10.44 | 6875.00 | 7074.50 | 2.90 | 12.20 | 29.59 | 29.72 | 0.44 | 18.19 |
| مصر | 58272.00 | 59597.00 | 2.27 | 61.80 | 32632.00 | 33374.00 | 2.27 | 57.53 | 44.00 | 44.00 | 0.00 | 26.92 |
| اقليم الوسط | 94127.60 | 96437.60 | 2.45 | 100.00 | 56617.45 | 58006.86 | 10.99 | 100.00 | 39.85 | 39.85 | 0.00 | 100.00 |
| المجموع | 247143.00 | 253758.60 | 12.71 | | 12115.22 | 123717.99 | 2.15 | | 50.99 | 51.25 | 0.50 | |

* بالنسبة لبيانات فلسطين تم الاعتماد على التقرير القطرى .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 16، الخرطوم ، 1996 .

ومن جهة أخري يقطن حوالي 38.4٪ من سكان الوطن العربي فى عام 1995 فى الاقليم الأوسط ، وأكثر من 60٪ من سكان هذا الاقليم يقطنون فى مصر . ويقطن حوالى 28٪ من سكان الوطن العربي فى اقليم المغرب العربي فى نفس العام، حوالي 40٪ منهم يقطنون فى الجزائر وحوالي 38٪ منهم يقطنون فى المغرب. أما سكان اقليمي المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية فيمثلون حوالي 18٪ و 17٪ من سكان الوطن العربي .

لقد ازداد عدد السكان الريفيين فى الوطن العربي والبالغ عددهم حوالي 121 مليون نسمة بمعدل 2.15٪ مقارنة بالعام السابق، علما بأن عدد السكان الريفيين قد انخفض فى كل من الاردن ولبنان بنسبة 1.43٪ ، 2.71٪ على التوالي . هذا ويمثل السكان الريفيين حوالي 49٪ من جملة سكان الوطن العربي فى عام 1995 ، وقد بلغت أعلى معدلا لها فى اقليم الوسط (60٪) وأدناها فى اقليم المشرق العربي (حوالي 13٪) .

وفى مجال القوي العاملة فى الوطن العربي ، فقد شهد عام 1995 ارتفاعا مقداره 2.63٪ فى حجم العمالة الكلية ، وقد تراوحت نسبة الزيادة بين 0.83٪ فى مصر و 28٪ فى سلطنة عمان، علما بأن القوى العاملة فى الوطن العربي قد قدرت فى عام 1995 بحوالى 67.3 مليون عامل . جدول رقم (1–4) .

تتركز القوى العاملة بشكل رئيسى فى اقليم الوسط حيث مثلت فى عام 1995 حوالي 40٪ من القوي العاملة العربية، تلاها اقليم المغرب العربي (حوالي 25٪) ثم اقليم شبه الجزيرة العربية (حوالي 18٪). كما تبين الاحصاءات أن حوالي 52٪ من العمالة الزراعية موجودة فى اقليم الوسط، حوالي 40٪ منها فى مصر وحوالي 39٪ منها فى السودان.

ويشيرالجدول رقم (1–4) إلى أن العمالة الزراعية العربية كنسبة من العمالة الكلية تتجه نحو الانخفاض حيث بلغت هذه النسبة حوالى 37٪ عام 1994 تراجعت الى حوالى 36٪ عام 1995 . وهذا الاتجاه العام فى تراجع الأهمية النسبية للعمالة الزراعية العربية يلاحظ فى كافة أقاليم الوطن العربى باستثناء اقليم المغرب العربى حيث زادت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية فى هذا الاقليم من حوالى 34٪ الى حوالى 35٪ فيما بين عامى 1994 ، 1995 .

### 4-1 الثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى فى الوطن العربي :

يبين الجدول رقم (1–5) أن الوطن العربي يمتلك عدداً ضخماً من أنواع وفصائل

## جدول رقم (1-4)
## التغير فى القوى العاملة الكلية والعمالة الزراعية فى الوطن العربي خلال عامى 1994 و 1995

| القطر | القوى العاملة الكلية (الف نسمة) | | | | القوى العاملة الزراعية | | | | ٪ العمالة الزراعية فى جملة القوى العاملة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1994 | 1995 | نسبة التغير ٪ | نسبة القطر الى الاقليم فى 95 | 1994 | 1995 | نسبة التغير ٪ | نسبة القطر الى الاقليم فى 95 | 1994 | 1995 | نسبة التغير ٪ | |
| الاردن | 1140.30 | 1197.30 | 5.00 | 11.23 | 60.00 | 61.80 | 3.00 | 2.77 | 5.26 | 5.16 | -1.90 | |
| سوريا | 3539.00 | 3678.79 | 3.95 | 34.52 | 813.00 | 835.13 | 2.72 | 37.42 | 22.97 | 22.70 | -1.18 | |
| العراق | 4620.00 | 4782.00 | 3.51 | 44.87 | 1225.00 | 1267.00 | 3.43 | 56.78 | 26.52 | 26.50 | -0.08 | |
| لبنان | 967.00 | 999.64 | 3.38 | 9.38 | 69.00 | 67.57 | -2.07 | 3.03 | 7.14 | 6.76 | -5.32 | |
| اقليم المشرق العربي | 10266.30 | 10657.73 | 3.81 | 100.00 | 2167.00 | 2231.50 | 2.98 | 100.00 | 21.11 | 20.94 | -0.81 | |
| الامارات | 913.00 | 955.00 | 4.60 | 7.75 | 66.00 | 68.00 | 3.03 | 1.94 | 7.23 | 7.12 | -1.52 | |
| البحرين | 229.43 | 230.62 | 0.52 | 1.87 | 5.28 | 5.39 | 2.08 | 0.15 | 2.30 | 2.34 | 1.74 | |
| السعودية | 5246.00 | 5400.61 | 2.95 | 43.81 | 821.00 | 819.22 | -0.22 | 23.42 | 15.65 | 15.17 | -3.07 | |
| عمان | 721.15 | 922.19 | 27.88 | 7.48 | 144.26 | 131.76 | -8.66 | 3.77 | 20.00 | 14.29 | 28.55 | |
| قطر | 245.00 | 251.39 | 2.61 | 2.04 | - | - | - | - | - | - | - | |
| الكويت | 503.60 | 527.07 | 4.66 | 4.28 | 9.15 | 9.50 | 3.83 | 0.27 | 1.82 | 1.80 | -3.16 | |
| اليمن | 3900.00 | 4040.73 | 3.61 | 32.78 | 2400.00 | 2463.89 | 2.66 | 70.44 | 61.54 | 60.98 | -0.91 | |
| اقليم شبه الجزيرة العربية | 11758.18 | 12327.61 | 4.84 | 100.00 | 3445.69 | 3497.76 | 1.51 | 100.00 | 29.30 | 28.37 | -3.16 | |
| تونس | 2997.00 | 3081.65 | 2.82 | 18.08 | 927.60 | 1138.01 | 22.68 | 19.05 | 30.95 | 36.93 | 19.32 | |
| الجزائر | 4325.00 | 4459.00 | 3.10 | 26.16 | 1023.00 | 1084.00 | 5.96 | 18.14 | 23.65 | 24.31 | 2.79 | |
| ليبيا | 993.84 | 1033.00 | 3.94 | 6.06 | 167.00 | 170.16 | 1.89 | 2.85 | 16.80 | 16.47 | -1.96 | |
| المغرب | 6917.00 | 7000.00 | 1.20 | 41.06 | 2881.14 | 2803.00 | -2.71 | 46.91 | 41.65 | 40.04 | -3.87 | |
| موريتانيا | 1435.55 | 1474.33 | 2.70 | 8.65 | 663.41 | 779.51 | 17.50 | 13.05 | 46.21 | 52.87 | 14.41 | |
| اقليم المغرب العربي | 16668.39 | 17047.98 | 2.28 | 100.00 | 5662.15 | 5974.68 | 5.52 | 100.00 | 33.97 | 35.05 | 3.17 | |
| جيبوتي | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | |
| السودان | 5964.01 | 6119.67 | 2.61 | 22.47 | 5070.00 | 5107.61 | 0.74 | 39.49 | 85.01 | 83.46 | -1.82 | |
| الصومال | 3776.00 | 3858.80 | 2.19 | 14.17 | 2570.00 | 2606.26 | 1.41 | 20.15 | 68.06 | 67.54 | -0.76 | |
| مصر | 17119.00 | 17261.00 | 0.83 | 63.37 | 5365.00 | 5221.00 | -2.68 | 40.36 | 31.34 | 30.25 | -3.48 | |
| اقليم الوسط | 26859.01 | 27239.47 | 1.42 | 100.00 | 13005.00 | 12934.87 | -0.54 | 100.00 | 48.42 | 47.49 | -1.93 | |
| المجموع | 65551.88 | 67272.79 | 2.63 | | 24279.84 | 24638.81 | 1.48 | | 37.04 | 36.63 | -1.12 | |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية – المجلد رقم 16 ، الخرطوم ، 1996 .

جدول رقم (1-5)
اعداد وإنتاج المجموعات الرئيسية للانتاج
الحيوانى فى الوطن العربي

الاعداد : ألف رأس
الانتاج : ألف طن

| السنوات / النوع | متوسط الفترة 88-1992 | 1993 | 1994 | 1995 | نسبة التغير ٪ عامي 95 و 1994 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الاعداد :** | | | | | |
| أبقار | 39534.52 | 42485.01 | 44589.55 | 49532.40 | 11 |
| جاموس | 2642.04 | 2923.35 | 2971.59 | 3089.30 | 3.96 |
| أغنام | 122881.00 | 125941.41 | 134903.80 | 139361.55 | 3.30 |
| ماعز | 66225.85 | 68460.79 | 76774.24 | 81971.62 | 6.77 |
| جمال | 11649.14 | 11576.98 | 11679.89 | 11635.99 | (0.33) |
| **إنتاج :** | | | | | |
| جملة اللحوم | 3801.17 | 4207.21 | 4462.83 | 4814.78 | 7.89 |
| لحوم حمراء | 2310.03 | 2855.98 | 2982.08 | 3192.79 | 7.07 |
| لحوم بيضاء | 1491.14 | 1351.23 | 1480.75 | 1621.99 | 9.54 |
| الالبان | 12521.81 | 13469.55 | 15829.71 | 16785.80 | 6.04 |
| البيض | 886.13 | 785.06 | 818.63 | 850.56 | 3.90 |
| الاسماك | 1960.44 | 2149.36 | 1993.75 | 2312.72 | 16 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية – المجلد رقم 16 ، الخرطوم ، 1996 .

الثروة الحيوانية المختلفة ، حيث قدرت اعدادها فى عام 1995 بنحو 49.53 مليون رأس من الابقار، ونحو 3.11 مليون رأس من الجاموس ونحو 139.4 مليون رأس من الاغنام ونحو 82 مليون رأس من الماعز ونحو 11.64 مليون رأس من الابل.

ويقدر إنتاج اللحوم فى ذات العام بنحو 4.81 مليون طن مترى ، منها 3.19 مليون طن لحوم حمراء ونحو 1.62 مليون طن لحوم بيضاء . أما إنتاج الالبان فيقدر بنحو 16.79 مليون طن، فيما يقدر انتاج البيض والاسماك بنحو 0.85 مليون طن و 2.31 مليون طن على التوالى.

ومقارنة بالعام السابق (1994) ، فقد زادت اعداد كافة أنواع الثروة الحيوانية من الابقار والجاموس والاغنام والماعز بنسبة تتراوح بين (3٪ - 11٪) عدا الجمال التى تناقصت اعدادها بنسبة 0.4٪ . جدول رقم (1-5) .

أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فقد إتجهت جميعها الى الزيادة خلال العام 1995 وبنسب تتراوح بين (3٪ - 16٪). وهذا يؤكد الاهتمام المتزايد الذى ظلت تبذله دول المنطقة العربية لتوفير احتياجاتها من المنتجات الحيوانية، خاصة وأن الفجوة فى المنتجات الحيوانية مازالت قائمة بالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء والألبان عدا الاسماك، التى يصل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها نحو 113٪[1] .

هذا ويعزى نقص إنتاج اللحوم والالبان فى المنطقة العربية بدرجة أولى الى نقص الاعلاف وضعف الرعاية الصحية والتناسلية وضعف التراكيب الوراثية لسلالات الثروة الحيوانية المحلية.

ولتحسين إنتاجية الوحدة الحيوانية، فانه ينبغى الاهتمام بتحسين التراكيب الوراثية للماشية المحلية من خلال تهجينها ومع سلالات عالية الانتاج وتحسين ظروف الايواء والرعاية الصحية والتناسلية والغذائية حتى تتمكن من اظهار طاقاتها الانتاجية الكامنة ، وهذا يقود الى المستوى التقنى المستخدم فى مجال رعاية الحيوان فى المنطقة العربية، إذ أظهرت دراسات المنظمة[2] ، أن مستوى استخدام المنطقة العربية للتقانة فى مجال

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، المجلد (16) ، الخرطوم، 1996 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1996 .

الزراعة عامة مازال منخفضا مقارنة بالدول المتقدمة، وأن مستويات التطبيق متباينة فيما بين الدول ، وذلك حسب ظروف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج .

وقد تبين أن نقص الغذاء هو المحدد الاكثر اهمية فيما يتعلق بزيادة المنتجات الحيوانية، حيث أن المستوى الغذائي المقدم يجب أن يغطى كامل الاحتياجات الحافظة للحيوان واحتياجاته الاخرى اللازمة للانتاج على مدار فصول السنة المختلفة مع ضرورة توفير مياه الشرب وظروف الايواء المناسب والرعاية الصحية والتناسلية الجيدة، إذ أن أساليب التربية الحديثة لماشية اللحم واللبن تتطلب توجيه اهتمام خاص بتحصين الحيوانات المزرعية ضد الامراض الوبائية والمراقبة الصحية المستمرة للحد من الاثار السلبية للامراض، هذا الى جانب الاهتمام بتنظيم مواعيد تلقيح الحيوانات وإتباع طرق التربية والتحسين الوراثي التى تضمن الزيادة فى انتاج المواليد واكثار الحيوانات ذات المردودية العالية.

هذا وقد تزايد الاهتمام بقطاع انتاج وتصنيع الالبان على مستوى كل الاقطار العربية نتيجة لزيادة عدد السكان واتجاه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة الى مقابلة الطلب على الاغذية وفى مقدمتها الالبان واللحوم ، حيث ترجم هذا الاهتمام الى العديد من السياسات والبرامج التنموية المكثفة التى استهدفت تنمية الانتاج المحلى لمواكبة الاحتياجات المتزايدة . ورغم أن مجهودات التنمية قد أحدثت أثرا على الانتاج الكلى للالبان واللحوم الا أن معدلات الزيادة فى الانتاج كانت أقل من معدلات نمو الطلب واحتياجات الاستهلاك مما أدى الى تزايد معدلات الاستيراد للالبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء.

وقد أدى هذا الواقع الى بروز الكثير من المشاكل تمثلت فى تضرر الحكومات العربية مما تسببه الالبان من تزايد معدل العجز فى الموازين التجارية وفى إنخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى رغم ما ينفق على برامج وسياسات تنمية هذا القطاع . كما تضرر المستهلكون من الارتفاع المستمر فى أسعار الالبان ومنتجاتها وعدم استقرار عرضها . كما تمثلت فى تضرر المنتجين من صعوبات منافسة المنتجات المستوردة وبالتالى انخفاض معدلات التشغيل للموارد المتاحة وتدنى عوائدها .

ونظرا لان المتغيرات الدولية سوف تؤدى الى ارتفاع فى قيمة واردات الالبان

واللحوم المتزايدة بمعدلات يصعب على معظم اقتصاديات البلدان العربية تحملها، فان الاهتمام بتنمية وتطوير الانتاج المحلى العربى من الالبان ومنتجاتها واللحوم الحمراء يعتبر هو البديل الأفضل الجدير بالرعاية والاهتمام لمواجهة كل هذه المشاكل والمتغيرات.

إن معظم مايتوفر فى العالم العربى من سلالات الابقار المحلية ينتمى لنوع الزيبو، والتى استطاعت عبر الازمنة أن تتأقلم على البيئة المحيطة بها وأن تكتسب مناعة ضد العديد من الامراض المحلية وإن جاء ذلك على حساب قدرتها الانتاجية من الالبان. كما أن الاحتفاظ باعداد كبيرة فى القطيع يشكل عبئا كبيرا على الموارد العلفية دون أن يقابل ذلك إنتاجية لان معدل إنتاجية الرأس من الالبان أقل بكثير من المعدلات العالمية .

وعلى الرغم من ذلك فان إنتاجية هذه الحيوانات لاتعبر عن قدراتها وطاقاتها الممكنة كنتيجة لمحدودية المواد الاخرى المكونة للتوليفة الانتاجية للالبان واللحوم والتى يأتى فى مقدمتها الاعلاف الحيوانية بجانب الرعاية الصحية والبيطرية والادارة والاستثمارات وكذلك المناخ الاقتصادى الذى يجرى فيه الانتاج .

وتشير بعض الدراسات الى أنه يمكن تطوير وتنمية المصادر العلفية الحالية باستخدام المخلفات الزراعية ، ومع هذا فإن الوصول الى الاكتفاء الذاتى الكامل من الاعلاف يصعب تحقيقه ، الامر الذى يعنى أن تظل المشكلة العلفية بانعكاساتها وآثارها على الانتاج قائمة فى المدى الزمنى المنظور طالما استمر الواقع الحالى للقطعان الحيوانية . وعليه لابد من الاتجاه نحو التخصص فى الانتاج لزيادة الكفاءة الانتاجية فى مواجهة الارتفاع المتزايد للتكاليف العلفية ونحو التغيير فى النوعية الحيوانية وصفاتها الانتاجية. وهذا يعنى البداية الجادة لمفاهيم جديدة حول طبيعة البنية الهيكلية للقطيع الحيوانى وللاساليب الانتاجية .

ويعتمد إنتاج الالبان واللحوم فى الوطن العربى بصفة عامة، على نظامين إنتاجيين رئيسيين أولهما النظام التقليدى والاخر هو النظام المتخصص ، ويختلف الاسلوب الانتاجى وفقا لطبيعة النظام المتبع فى كل قطر . وهناك من المؤشرات ماتدل بصفة عامة أن النظام التقليدى هو النظام السائد الذى يحتل النصيب الاكبر فى انتاج الالبان فى الوطن العربى. كما أن معدل مشاركة النظام المتخصص الحديث، المعتمد على الابقار الاجنبية، مازال محدودا بدرجة كبيرة .

لقد إتجهت برامج التنمية منذ نهاية السبعينات الى إحداث تغيير فى القطعان الحيوانية بدعمها بسلالات أجنبية ذات صفات إنتاجية عالية وباستخدام تقنية التلقيح الاصطناعى للابقار المحلية إعتمادا على حيوانات منوية مستوردة أو إستيراد فحول ذات صفات وراثية أفضل للوصول الى سلالات خليطة تفضل أمهاتها . كما حظيت بمساعدة بيطرية أو علفية أو كليهما مع توفير نظم للاقراض الميسر . وقد أدت هذه البرامج الى حدوث تأثير فى بعض الاقطار العربية . ومع هذا لا يزال هناك من يرى أن عائد هذه البرامج يقل كثيرا عن تكلفته ، خاصة استيراد السلالات النقية باعتبار أن العوامل البيئية المتاحة لا تسمح لهذه السلالات بالوصول للمعدلات العالية فى الانتاج.

وقد يكون من المفيد الاشارة الى أن أي توجهات لتنمية انتاج الالبان واللحوم لابد وأن تمثل الخدمة البيطرية محوراً أساسياً من محاورها. وربما يكون من الضرورة فى هذه الحالة البحث عن أفضل الاساليب الملائمة لطبيعة كل قطر، للوصول بالخدمة البيطرية للمستوى المطلوب.

### 5-1 الموارد الرعوية :

#### أ- المراعى الطبيعية :

تمثل المراعى المصدر الاساسى للموارد العلفية للقطاع الرعوي التقليدى الذى يمثل غالبية النشاط الانتاجي الحيواني فى معظم الاقطار العربية.

وتتمركز المراعى فى المناطق الهامشية الجافة وشبه الجافة والتى تتراوح معدلات الامطار فيها بين 100-400 مليمتر فى العام. وتتأرجح مساحة المراعى الطبيعية بين الزيادة والنقصان من عام الى آخر حسب كمية هطول الامطار والنشاطات الزراعية المرتبطة بذلك .

وقد بلغت جملة مساحة الرقعة الرعوية فى الوطن العربى عام 1995 حوالى 428.8 مليون هكتار، وتحظى دول المغرب العربى (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، وموريتانيا) بنصيب وافر منها، تليها المنطقة الوسطى (جيبوتى ، السودان ، مصر ، الصومال) .

وتقدر مساهمة المراعى الطبيعية فى الوطن العربى بنحو 59.4 مليون طن عناصر

غذائية كلية ومصنوعة ونحو 4.2 مليون طن من البروتين الخام المصنوع .

وتقوم المراعى بالوطن العربى بدور رئيسى فى تنمية الريف حيث يترتب على تواجدها قيام أنشطة الانتاج الحيوانى ، مما يتطلب معه انشاء البنيات التحتية من طرق مواصلات ومراكز خدمات المياه والصحة والتعليم إضافة الى قيام الصناعات التحويلية الخفيفة ، متنقلة أو مستقرة، مما يساعد كثيرا فى تحقيق الاستقرار فى الريف والحد من الهجرة للمدن .

**ب- الاعلاف الخضراء والخشنة والمركزة :**

تقدر مساحة الاعلاف الخضراء المزروعة فى عام 1995 بنحو 2.8 مليون هكتار، جدول رقم (1-6) تساهم بحوالى 20.5 مليون طن مادة جافة ، أي مايعادل 12.5 مليون طن من العناصر المهضومة الكلية . وتكاد تنحصر هذه المساحة فى المنطقة الوسطي. ومن الممكن أن يلعب السودان دورا رئيسيا فى إنتاج وتوفير الاعلاف الخضراء للمساهمة فى سد الفجوة الغذائية العلفية بالنسبة للثروة الحيوانية، خاصة فى ظل الاستراتيجية القومية الشاملة التى تستهدف ادخال زراعة الاعلاف بالمشاريع المروية والتى تقدر مساحتها بحوالى 14 مليون فدان مما سيساعد على تخفيض الضغط على الموارد الرعوية الطبيعية ويدعم الجهود لاعادة تعمير المراعى المتدهورة.

وتشمل الاعلاف الخشنة مخلفات المحاصيل الزراعية وتساهم بنحو 8.0 مليون طن مادة جافة تعادل 4.3 مليون طن عناصر غذائية مهضومة كلية . جدول رقم (1-7) .

وتتكون الاعلاف المركزة أساساً من الحبوب والاكساب ونخالة القمح وبعض العناصر الاخرى، وتساهم المنطقة الوسطى فى الوطن العربى بحوالى 50٪ من جملة الانتاج وتقدر بنحو 11.2 مليون طن مادة جافة تحتوى على 6.4 مليون طن مادة مهضومة كلية . وحيث أن المنطقة الوسطى تعتبر أكبر منتج لمكونات الاعلاف المركزة من الحبوب والبذور الزيتية ، كما يمتلك السودان العديد من المصانع يمكن أن يلعب دورا رائدا فى تصنيع الاعلاف المركزة لتوفر أغلب الخامات اللازمة لهذه الصناعة.

وبتحويل اعداد الثروة الحيوانية الى وحدات حيوانية بمافيها الفصيلة الخيلية والتى تقدر اعدادها بنحو 8 مليون رأس (جدول رقم 1-8) وتقدير احتياجاتها الغذائية، يتضح

جدول رقم (1-6)
مساحة الاعلاف الخضراء فى الوطن العربى
خلال الفترة 88/1992 إلى 1995

المساحة : الف هكتار

| السنوات / الدولة | متوسط الفترة 88-1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|
| الاردن | 4.24 | 2.85 | 2.48 | 3.41 |
| الامارات | 6.68 | 7.50 | 7.88 | 6.80 |
| البحرين | 0.51 | 0.85 | 0.84 | 0.85 |
| تونس | 297.12 | 308.00 | 325.80 | 370.10 |
| الجزائر | 532.15 | 474.93 | 391.53 | 488.94 |
| السعودية | 156.35 | 228.60 | 272.96 | 232.87 |
| السودان | 23.52 | 123.90 | 126.00 | 126.00 |
| سوريا | 68.85 | 62.04 | 76.92 | 76.00 |
| العراق | 56.50 | 46.50 | 52.00 | 57.50 |
| عمان | 8.92 | 9.24 | 17.39 | 14.57 |
| فلسطين | 1.16 | 1.13 | 1.22 | 1.12 |
| قطر | 1.17 | 1.86 | 2.08 | 2.05 |
| الكويت | 1.63 | 2.69 | 1.31 | 0.43 |
| ليبيا | 90.40 | 37.50 | 47.75 | 70.00 |
| مصر | 1107.34 | 1122.67 | 1178.42 | 1113.58 |
| المغرب | 377.60 | 167.70 | 171.00 | 217.30 |
| اليمن | 60.19 | 20.21 | 20.41 | 21.39 |
| الجملة | 2794.34 | 2618.17 | 2695.99 | 2802.89 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 16 ، الخرطوم ، 1996 .

جدول رقم (1-7)
العناصر الغذائية المتاحة للثروة الحيوانية عام 1995
على المستوى الاجمالى للوطن العربى

(الف طن)

| البيان | عناصر غذائية كلية مهضومة | بروتين خام مهضوم |
|---|---|---|
| مراعي | * 59396.04 | 4157.72 |
| الاعلاف الخضراء | ** 12481.27 | 1800.58 |
| الاعلاف الخشنة والجافة | 28231.00 | 1038.00 |
| الاعلاف المركزة | 14907.70 | 2244.10 |
| الجملة | 115016.01 | 9240.4 |

* حسبت من مساحة المراعي المقدرة عام 1995 بنحو 428.852 مليون هكتار، إذ ينتج هكتار المراعي الطبيعية نحو 27.7٪ من مادة جافة، و 3.5٪ بروتين خام مهضوم و 50٪ عناصر غذائية كلية مهضومة.

** حسبت من مساحة المزروعة بالاعلاف الخضراء لعام 1995، والمقدرة بنحو 2.8 مليون هكتار، حيث ينتج الهكتار الواحد 7.3 طن مادة جافة و 8.6٪ طن بروتين خام مهضوم ونحو 61٪ عناصر غذائية كلية مهضومة.

- إنتاج المادة الجافة من المراعي بنحو 118792.08 الف طن
- إنتاج المادة الجافة من الاعلاف الخضراء 20461.1 الف طن
- تم خصم احتياجات الدواجن من الاعلاف المركزة والتى قدرت حسبما ورد بدراسة تصنيع بعض معدات الدواجن بالوطن العربي، التى اعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1994

جدول رقم (1-8)
اعداد الحيوانات الحية ومكافئها بالوحدة الحيوانية
لعام 1995 فى الوطن العربى

| النوع | العدد (الف رأس) | العدد بالوحدات(1) الحيوانية |
|---|---|---|
| أبقار | 49532.40 | 34638.04 |
| جاموس | 3089.30 | 3089.30 |
| أغنام | 139361.55 | 27872.31 |
| ماعز | 81971.62 | 14743.10 |
| إبل | 11635.99 | 11635.99 |
| فصيلة خيلية | 7890.72 | 3945.36 |
| الجملة | | 95924.10 |

(1) حسبت الوحدة الحيوانية على الاساس التالي :

البقرة = 1.43
الجاموس = 1.00
الغنم = 5.00
الماعز = 5.56
الجمال = 1.00
الفصيلة الخيلية = 2.00

المصدر : دراسة الاستفادة من المخلفات الزراعية فى انتاج الاعلاف الحيوانية فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، يناير 1994 .

أن عددها بالوحدات الحيوانية يبلغ نحو 96 مليون وحدة وأنها تحتاج من الغذاء الحافظ والغذاء المطلوب للانتاج، بالاستناد الى مقررات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، الى نحو 178.3 مليون طن عناصر غذائية كلية مهضومة ونحو 44.3 مليون طن من البروتين الخام المهضوم ، فيما تبلغ الكميات المتاحة من المصادر العلفية المختلفة نحو 115 مليون طن من العناصر الغذائية الكلية المهضومة ونحو 9.2 مليون طن من البروتين الخام المهضوم.

وبهذا تقدر نسبة العجز فى غذاء الثروة الحيوانية بنحو 39.6٪ من العناصر الغذائية الكلية المهضومة ونحو 35.5٪ من البروتين المهضوم . (جدول رقم 1-9) .

### 6-1 الثروة السمكية :

تعتبر الاسماك من المصادر الغذائية الهامة بالنسبة للانسان إذ تشكل مصدرا هاماً للبروتين الحيوانى فى كثير من بلدان العالم ، ففى بعض الدول يمثل هذا البروتين الحيوانى أكثر من 50٪ من البروتين الكلى المستهلك ،نظراً لان تكاليف الحصول عليه غالبا منخفضة بالمقارنة مع تكاليف البروتين الحيوانى من اللحوم الاخرى والدواجن، وعليه فقد شهد الاستزراع السمكي فى العالم نشاطا وتطورا هاماً وبذلك تصاعد الانتاج السمكي المستزرع.

وقد أهتمت معظم البلدان فى الوطن العربي بتوفير الانتاج الغذائي عن طريق الاستزراع السمكي من اجل توفير انتاج سمكي بتكلفة مناسبة لمحدودى الدخل الذين يمثلون الغالبية العظمي من السكان ، وذلك عن طريق التوسع فى استزراع أنواع الاسماك مثل البلطى والمبروك على سبيل المثال فى مصر والعراق . وإنتاج أنواع متميزة لتلبية الاحتياجات ومواجهة الطلب الداخلى والخارجى لبعض الفئات ذات الدخل المرتفع أو للاستهلاك السياحى وللتصدير وذلك بتطوير استزراع بعض الاسماك مثل الدنيس والقاروص والروبيان.

وبالرغم من أن طول السواحل البحرية العربية يبلغ حوالى22.7 الف كيلومتر فان نشاط الاستزراع البحرى لا يزال فى نطاق التجربة فى معظم الدول العربية ، باستثناء تونس والمغرب .

جدول رقم (1-9)
الموازنة العلفية لعام 1995 على مستوى الوطن العربى

(ألف طن)

| البيان | عناصر غذائية كلية مهضومة | بروتين خام مهضوم |
|---|---|---|
| الاحتياجات الغذائية الكلية | 187338.62 | 14323.38 |
| العناصر الغذائية المتاحة | 115016.01 | 9240.38 |
| العجز | 72322.61 | 5083.00 |
| نسبة الاكتفاء الذاتي ٪ | 61.4 | 64.5 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاستفادة من المخلفات الزراعية فى انتاج الأعلاف الحيوانية فى الوطن العربى ، يناير 1994 .

وتعتبر الاعلاف الصناعية أهم معوقات الاستزراع السمكي ، ولهذا تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العديد من الدراسات التى تناولت موضوعات خاصة بتنمية الثروة السمكية سواء كان ذلك على المستوى القومي أو الاقليمى أو القطري . فقد قامت بجهد متواصل فى دراسة حصر وتقويم المصادر العلفية غير التقليدية لانتاج الاعلاف السمكية وكذلك دراسة ووضع وثيقة مشروع قومي تنفيذى للاستزراع السمكي فى الوطن العربى. ولاختلاف العوامل البيئية فى الوطن العربى وبالتالى أنماط الاستزراع السمكي فقد أعدت المنظمة مجموعة وثائق لمشروعات نموذجية تنفيذية تعميما للفائدة وحتى يمكن تغطية أهم الانماط والتقانات المختلفة للاستزراع السمكي فى الوطن العربى .

## 7-1 الثروة الحراجية :

تتواجد الغابات فى معظم الاقطار العربية فى المناطق الجبلية الصخرية المنحدرة أو النائية صعبة المسالك وتنعدم فى السهول، ماعدا فى السودان وبعض الاماكن فى المملكة المغربية. ويرجع السبب فى ذلك الى تحويل أراضى الغابات الى أراضى زراعية وسكنية وصناعية .

وتقدر مساحة الرقعة الحراجية في الوطن العربى بحوالى 74 مليون هكتار، تعادل نحو 5.3٪ من المساحة الاجمالية للوطن العربى[1] ، ويتباين توزيع الغابات بين الاقاليم والاقطار من جهة وبين المحافظات والولايات فى القطر الواحد من جهة أخرى، وذلك بسبب التباين البيئى وكثافة الاستغلال الزراعى على حساب الغطاء النباتي، ويتضح من الجدول رقم (1-10) أن الغابات تغطى نحو 12.7٪ من مساحة الاقليم الاوسط ونحو 1.46٪من اقليم الجزيرة العربية ، وعموما فان النسبة الكلية لمساحة الغابات من المساحة الكلية للوطن العربى والتى تبلغ نحو 5.3٪ تعتبر ضئيلة اذا قيست بالنسب والمعدلات العالمية حيث تشيرالدراسات العلمية إلى أن المساحات المغطاة بالغابات فى جميع مناطق وبلدان حوض البحر الابيض المتوسط وباقى دول افريقيا يجب أن لا تقل عن 20٪ من اجل خلق توازن بيئى بين أوجه استعمالات الاراضى ليتم الحفاظ على الثروات الطبيعية بصورة دائمة .

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الوضع الراهن للثروة الحراجية فى الوطن العربى وإمكانات تطويرها ، الخرطوم ، 1995 .

جدول رقم (1-10)
تطور مساحات الغابات فى الوطن العربى
خلال الفترة 1990-1995

المساحة : الف هكتار

| الدولة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | 139.60 | 130.90 | 130.90 | 130.91 | 130.91 | 130.91 |
| الامارات | 200.00 | 261.70 | 295.00 | 312.10 | 300.00 | 300.00 |
| البحرين | - | - | - | - | - | - |
| تونس | 1094.20 | 1115.90 | 647.40 | 676.40 | 649.40 | 671.40 |
| الجزائر | 4060.00 | 3982.00 | 3924.80 | 3970.60 | 3950.00 | 3900.00 |
| جيبوتى | 6.00 | 6.00 | 6.00 | 6.00 | 6.00 | 6.00 |
| السعودية | 1800.00 | 1800.00 | 1800.00 | 1800.00 | 2700.00 | 2700.00 |
| السودان | 44840.00 | 44540.00 | 44240.00 | 44240.00 | 4424.00 | 44240.00 |
| سوريا | 722.70 | 731.00 | 655.00 | 585.00 | 487.50 | 493.00 |
| الصومال | 9060.00 | 9050.00 | 9040.00 | 9033.30 | 9040.00 | 9040.00 |
| العراق | 1890.00 | 1880.00 | 478.50 | 478.50 | 478.50 | 478.50 |
| عمان | - | - | - | - | - | - |
| قطر | 0.40 | 0.40 | 0.40 | 0.40 | 0.40 | 0.40 |
| الكويت | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 | 2.00 |
| لبنان | 80.00 | 80.00 | 80.00 | 80.00 | 80.00 | 80.00 |
| ليبيا | 690.00 | 695.00 | 700.00 | 703.40 | 700.00 | 751.10 |
| مصر | - | - | - | - | - | - |
| المغرب | 8969.60 | 9050.00 | 9000.00 | 9000.00 | 9000.00 | 9000.00 |
| موريتانيا | 136.80 | 136.80 | 136.80 | 136.85 | 136.85 | 136.80 |
| اليمن | 4060.00 | 4060.00 | 2000.00 | 2000.00 | 2000.00 | 2000.00 |
| الجملة | 77752.30 | 77521.70 | 73136.80 | 73155.46 | 73901.01 | 73930.11 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، اعداد متفرقة .

وتتميز غابات الوطن العربى بصغر المساحة والقلة والتناثر وعدم الترابط بين وحداتها . فقبل ثلاثة عقود فقط كانت مساحة الغابات العربية تربو على 150 مليون هكتار. ففى السودان مثلا كانت مساحة الغابات الطبيعية فى بداية الستينات نحو 114 مليون هكتار ، انخفضت الى نحو 53 مليون فى أواخر الستينات ، ولم يبق حاليا سوى 44.25 مليون هكتار نتيجة الاحتطاب والتوسع الزراعى والقطع الجائر وغير المشروع للغابات .

وفى اليمن انخفضت مساحة الغابات من نحو 4 مليون هكتار فى أواخر الستينات الى نحو 2 مليون هكتار حاليا . وفى المغرب انخفضت الى نسبة تتراوح بين 12.6٪ الى 8٪ فى الستعينات. أما فى تونس فلم يبق من غابات الصنوبر التى كانت مساحتها نحو 300 الف هكتار سوى 170 الف هكتار فقط ، وفى الجزائر تقلصت غابات البطم الاطلسي من نحو 30 الف هكتار الى بضع مئات من الهكتارات فى الوقت الراهن، وفى الصومال أزيلت مساحة 4 مليون هكتار من الغابات فى المنطقة الوسطي لاغراض زراعية ولم يبق من غابات العرعر التي كانت مساحتها 120 الف هكتار في الخمسينات سوى 60 الف هكتار حاليا، وكذا الحال فى بعض الدول العربية الأخرى ، حيث أدى التوسع الزراعى والعمرانى والصناعى إلى ازالة مساحات كبيرة من الغابات الطبيعية ، مما أدى الى الاخلال بالتوازن البيئي ومارافقه من النتائج السلبية الاقتصادية والاجتماعية، إذ انخفض مستوى الدخل والمستوى المعيشى فى الريف . وزادت الهجرة من الريف الى المدينة لانخفاض خصوبة التربة وتدنى عطاءها من الناتج الزراعى .

وتولى الحكومات العربية إهتماما خاصا بالثروة الحراجية ويختلف هذا الاهتمام من قطر لاخر، حسب الظروف والامكانات المتاحة ، وظهر ذلك من خلال تكثيف العمل فى برامج التشجير والتحريج فى إطار الاستراتيجيات الموجهة لصيانة التربة ودرء خطر السيول والفيضانات ، وتنظيم جريان المياه من خلال غرس الغابات الوقائية على الاراضى المنحدرة وزراعة مصدات الرياح والاحزمة الشجرية لحماية المزارع والمدن والسهول الواسعة المكشوفة من الرياح الشديدة. لاثرها فى تثبيت التربة وزيادة خصوبتها والمحافظة على رطوبة التربة وتخفيف الانجراف الهوائي وتخفيف آثار الرياح على المزروعات وتلوث البيئة.

ففى الاردن بدأ الاهتمام بعمليات التشجير الحراجي متأخرا ، حيث تم تحريج نحو 21 الف هكتار فقط خلال الاربعين عاما الماضية[1] ، كما بدأت تولى اهتماما خاصا بمشاريع التحريج الحكومية على جوانب الطرقات وتوزيع على المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة مجانا لتغرس كمصدات للرياح وكأشجار للزينة والحدائق والطرق .

وفى سوريا ازدادت المساحات المحرجة اعتبارا من عام 1970 من خلال تحريج جوانب الطرقات والتحريج فى مواقع جديدة مستصلحة والتحريج ضمن الغابات الطبيعية. وقد تضاعف هذا الاهتمام عندما تم فى عام 1988 تأسيس مشروع لتربية وتنمية الغابات واستثمارها بطريقة التفرقة التحسينى ، حيث أمكن تحريج نحو 22570 هكتار خلال الموسم 1996/95 .

أما فى العراق فقد تزايدت أعمال التحريج الاصطناعى لفصل المساحات المحرجة الى نحو 43450 هكتار موزعة بين الغابات الرسمية داخل المنطقة الجبلية والغابات الاروائية فى السهول وغابات الطرق الخارجية والاحزمة الخضراء .

فى السعودية اهتمت وزارة الزراعة والمياه بزيادة مساحة اراضى الغابات فأدخلت بعض الاشجار الخشبية ذات القيمة الاقتصادية كمابدأ تركيز الوزارة على مشروعات التشجير حتى بلغ عدد الاشجار المغروسة فى عام 1995 نحو 850 الف شجرة ، اضافة الى جهود تثبيت الكثبان الرملية وتشجير الشوارع داخل المدن والقرى ضمن مشاريع مستقلة ، ومن أهم مشاريع التحريج فى المملكة . مشروع حجز الرمال بالإحساء بتشجير 1560 هكتار ، وانشاء مشروع مصدات الرياح حول الرمال المتحركة شمال وشرق واحة الإحساء ، حيث تمت اقامة 4 مصدات شجرية طول الواحد منها 5 كلم وعرضه 400 متر. هذا بالاضافة الى مشروع حجز الرمال فى وادى الدواسر .

وفى سلطنة عمان توجد مجموعة من البرامج والمشروعات المقترحة لتنمية الموارد الغابية مثل مشروع تطوير اشجار اللبان على مساحة 800 الف هكتار ومشروع تشجير واعادة تعمير المناطق المتدهورة فى مساحة 600 هكتار ، ومشروع الاحزمة الواقية ومصدات الرياح على مساحة 100 هكتار . هذا بالاضافة الى ادخال بعض انواع

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الوضع الراهن للثروة الحراجية فى الوطن العربى وامكانات تطويرها ، الخرطوم ، 1995 .

الاشجار الاجنبية واقلمتها فى المجارى المائية والمناطق الساحلية .

أما فى قطر فمن المتوقع أن تصل مساحات التشجير عام 2000 نحو 600 هكتار هذا بالاضافة الى جهود غرس نبات القرم الشوكي على الشواطىء ومشروع المجتمع النباتية على مساحة 24 هكتار، ومشروع زراعة الاشجار البرية بمنطقة ابو سمراء على مساحة 80 هكتار.

وفى الكويت تتميز عمليات تطوير المساحات الحراجية بتعدد المساحات المحرجة باستعمال الاساليب العلمية الحديثة من خلال مشروعات التشجير لتثبيت الكثبان الرملية المتحركة وحماية المدن وتحسين البيئة المحلية بالاعتماد على الانواع المحلية المقاومة للجفاف والملوحة والحرارة . وتبلغ المساحات المحرجة حاليا نحو 4294 هكتار من خلال إنشاء 14 مشروعا موزعة فى مناطق مختلفة من دولة الكويت .

وفى اليمن نفذت بعض المشروعات الهامشية والتى استهدفت تحسين تقنيات المشاتل وتثبيت الكثبان الرملية وانشاء مصدات الرياح ومقاومة انجراف التربة ، كما تم البدء بتنفيذ مشروع لتطوير الغابات بهدف تنمية قدرات الادارة العامة للغابات وتحسين تخطيط النشاطات الحراجية. وقد أظهرت الخرائط الحراجية التى أعدت فى عام 1991عن اليمن أن الغطاء النباتي فى اليمن يكسو مايقارب 2.4 مليون هكتار .

وفى السودان اعتمد فى تنمية المساحات المحرجة على انواع الاشجار المحلية وبعض الاشجار الاجنبية ذات القيمة النقدية العالية ، وقد بلغت جملة المساحات المشجرة نحو 37500 هكتار خلال الفترة 94-1995 ، تغطى معظمها أشجار الاكاثيا والهجليج وبعض الاشجار عريضة الاوراق وذلك من خلال جهود عدة مشاريع استهدفت تنمية موارد الغابات وتعمير حزام الصمغ العربى ومشروعات التعمير والتشجير المختلفة فى انحاء القطر.

وفى جيبوتى تراجعت الثروة الحراجية عما كانت عليه من قبل ، الا أنه توجد بعض المشاريع والبرامج التى تهدف الى مقاومة التصحر وحماية وصيانة الثروة الحراجية حيث تعمل حاليا اربعة مشروعات لمقاومة التصحر وتنمية الموارد الطبيعية فى السهول الساحلية فى جنوب غرب وجنوب شرق جيبوتى وفى غابات داى .

وكما بدأت عمليات التشجير فى الجماهيرية منذ وقت مبكر بغرس الاشجار على جوانب الطرق المعبدة وخطوط السكك الحديدية ، اضافة الى زراعتها على هيئة مصدات رياح واحزمة وقائية لحماية القرى والمدن والمزارع من العواصف الرملية وذلك باستخدام التقنيات الحديثة فى انتاج الغراس والتشجير من اجل انتاج الاخشاب وتحسين المناخ وللسيطرة على زحف الرمال . وقد بلغت المساحات المشجرة نحو 320 الف هكتار ، اعتماداً على مشروعات انتاج الغراس الحراجية ، التى تهدف حاليا لانتاج 200 مليون غرسة حراجية سنوياً والمشروع الوطنى الذى يهدف لتشجير 15 الف هكتار سنويا.

وفى المملكة المغربية ، تبذل جهوداً كبيرة فى مجال تنمية الغابات وادارتها، حيث تزايدت المساحة المشجرة بشكل مطرد الى أن وصلت الى نحو 43112 هكتار فى أوائل التسعينات بفضل الحملة القومية للتشجير والتي نفذت من خلال عدة مشاريع بالتعاون مع البرنامج الانمائى للامم المتحدة والبنك الدولى والاتحاد الاوروبى والتعاون الالمانى.

وفى موريتانيا بدأت عمليات التشجير وتطوير المساحات الحراجية متأخرة ، حيث تقدر المساحات المشجرة سنويا بمتوسط 3 الف هكتار سنويا ، وهو رقم ضئيل اذا ما قورن بالمساحة التى يتم قطعها سنويا ، الا أن هناك جهوداً حديثة للتوسع فى عمليات التشجير والتحريج بهدف حماية المنشآت والتثبيت الميكانيكي للتربة عن طريق زراعة الاشجار الملائمة لهذه الأغراض

وتجدر الإشارة هنا الى ضرورة توجيه الجهود القطرية فى مجال تنمية الثروة الحراجية الى المحافظة على الغابات الموجودة وايجاد السبل الكفيلة لحمايتها ومنع التعدى عليها مع العمل على زيادة مساحاتها باعادة تعمير الغطاء الحراجي للاماكن الجرداء والاراضي التى تعرضت للحريق وتلك المتعدى عليها. وذلك من خلال تطوير نظم إدارة الغابات والسيطرة على الحرائق وإقامة مشاريع تشجير للاماكن الحراجية السابقة وإقامة المحميات الطبيعية وإنفاذ القوانين واللوائح الخاصة بحماية الثروة الحراجية .

# الباب الثاني

# المؤشرات الاقتصادية لاداء القطاعات الزراعية العربية

# الباب الثاني

## المؤشرات الاقتصادية لاداء القطاعات الزراعية العربية

### 2-1 تمهيد :

لقد حقق الاقتصاد العالمي فى عام 1995 نموا بلغ مقداره حوالى 3.5٪، وهو يقل قليلا عما حققه فى عام 1994 والذى بلغ حوالى 3.7٪. ويرجع السبب فى هذا التراجع، – على الرغم من أن الدول الاسيوية قد حققت معدل نمو كبير بلغ حوالي 8.4٪ – الى النمو الاقتصادي المتباطىء فى معظم الدول الصناعية ودول أمريكا اللاتينية.

أما فيما يتعلق بالدول النامية فى الشرق الاوسط وأوروبا، فقد شهدت تحسنا ملحوظا، حيث بلغ معدل النمو فيها فى عام 1995 حوالى 3.7٪ مقارنة بنحو 0.7٪ فى عام 1994. ويرجع هذا التحسن الى تطبيق اصلاحات اقتصادية كلية وهيكلية بدرجة أكبر، بالاضافة الى زيادة الاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط لما شهدته من تقدم على صعيد العملية السلمية. ومع ذلك فان العديد من الدول المصدرة للنفط قد عانت من عجز كبير فى موازناتها العامة وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط فى الاسواق الدولية.

أما قطاع الزراعة على الصعيد العالمى فلم يحقق نموا يذكر (حوالى 0.2٪ فقط) مقارنة بالعام السابق 1994، الذى كان قد حقق نموا مقداره 2.8٪. وهذا يعكس الاداء المتدني فى معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية، وثبات الانتاج فى الدول ذات المقتصدات الانتقالية (دول الانتقال). وتجدر الاشارة هنا أن الانتاج الزراعي الامريكي فى قطاعي الانتاج النباتي والحيواني قد انخفض فى عام 1995 بنسبة 8٪، ويرجع سبب هذا الانخفاض أساسا الى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة 20٪ فى ذلك العام، وذلك نتيجة للظروف الجوية غير المناسبة.

### 2-2 الناتج المحلى الإجمالى والناتج الزراعى العربى :

بلغ الناتج المحلي الاجمالي فى الوطن العربي فى عام 1995 حوالي 523 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها حوالي 5.34٪ عن عام 1994، وحوالي 40.3٪ عن معدل الفترة 86–1990 (جدول رقم 2–1).

جدول رقم (2-1)
الناتج المحلي والناتج الزراعي خلال الفترة 1986-1990
والاعوام 1994-1995

(مليون دولار)

| البيان | 1990-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير في عام 95 عن الفترة 86-90 ٪ | نسبة التغير بين عام 95 و 94 ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الاجمالي | 372538 | 496128 | 522620 | 40.29 | 5.33 |
| الناتج الزراعي | 48878 | 68055.00 | 68488 | 40.12 | 0.15 |
| نسبة الدخل الزراعي الى القومي ٪ | 13.12 | 13.72 | 13.10 | (0.12) | (4.93) |

( ) القيم بين الاقواس سالبة

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة

لقد شهد عام 1995 نموا كبيرا فى الناتج المحلي الاجمالي على مستوى بعض الاقطار العربية . ففى مصر وتونس كانت نسب الزيادة حوالي 17٪ و 16٪ على التوالي. وقد تراوحت الزيادة فى سبع دول عربية بين 6-9٪، وتراوحت بين 1-5٪ فى ست دول عربية أخرى. أما باقي الدول العربية فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بين عامي 1995 و 1994 بنسبة 19٪ فى السودان ، 14٪ فى اليمن و 2٪ فى الجزائر (جدول رقم 2-2).

أما الناتج الزراعي فلم يشهد زيادة تذكر على مستوى الوطن العربي بين العامين 1995 و 1994 ، فقد قدرت قيمته فى عام 1995 بحوالي 68.5 مليار دولار، بينما كانت تبلغ حوالي 68.1 مليار دولار فى العام السابق، أي بزيادة تقدر بحوالي 0.64٪.

ومن جهة أخرى فقد ساهم القطاع الزراعي فى الوطن العربي فى عام 1995 بحوالي 13.1٪ من الناتج المحلي الاجمالي (شكل رقم 2-1) . ويشير الجدول رقم (2-1) والشكل رقم (2-2) الى أن مساهمة الناتج الزراعي فى الدخل القومي العربي كانت متماثلة خلال العقد الماضي.

وعلى المستوى القطري فقد شهد الناتج الزراعي ارتفاعا ملحوظا فى مصر والكويت (حوالي 16٪ و 9٪ على التوالي). وكانت هناك زيادة فى الناتج الزراعي فى خمس دول عربية بنسبة 8٪ ، بينما تراوحت بين 1-7٪ فى ثمان دول عربية أخرى. أما فى السودان والمغرب واليمن والعراق فقد انخفض بالنسب 18٪ و 14٪ و 13٪ و 2٪ على التوالي. بينما بقي الناتج الزراعي ثابتا فى دولة قطر . (شكل رقم 2-3).

وتجدر الاشارة هنا الى أن نصيب الفرد فى الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد من حوالي 2100 دولار فى عام 1994 الى حوالى 2167 دولار فى عام 1995، وهذا يدل على أن الزيادة فى الدخل القومي قد فاقت الزيادة فى عدد السكان فى الوطن العربي. وفى المقابل فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين العامين المذكورين بحوالي 1.7٪ (من 289 الى 284 دولار). ويرجع هذا الانخفاض الى الظروف الجوية غير الملائمة التى سادت بعض البلدان العربية فى عام 1995.

## جدول رقم (2-2)
## الناتج المحلى الاجمالى والناتج الزراعى بسعر التكلفة
## ومعدلات التغير للسنوات 1994-1995

| القطر | الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) | | | | | الناتج الزراعي (مليون دولار) | | | | | نصيب الفرد من | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 90-86 | نسبة التغير 95.90-86 ٪ | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95/94 ٪ | 90-86 | نسبة التغير 95.90-86 ٪ | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95/94 ٪ | الناتج المحلي الاجمالي (دولار) 1994 | الناتج المحلي الاجمالي (دولار) 1995 | نسبة التغير ٪ | الناتج الزراعي (دولار) 1994 | الناتج الزراعي (دولار) 1995 |
| الاردن | 3923.28 | 39.88 | 5051.00 | 5488.00 | 8.65 | 315.40 | -0.76 | 291.00 | 313.00 | 7.56 | 1233.28 | 1279.25 | 3.73 | 71.05 | 72.9640 |
| الامارات | 26418.92 | 48.45 | 36793.00 | 39218.00 | 6.59 | 466.18 | 107.43 | 907.00 | 967.00 | 6.62 | 16499.10 | 16498.95 | 0.00 | 406.73 | 406.82 |
| البحرين | 3677.06 | 33.12 | 4653.00 | 4895.00 | 5.20 | 51.58 | 2.75 | 49.00 | 53.00 | 8.16 | 8356.38 | 8337.46 | -0.23 | 88.00 | 90.27 |
| تونس | 8980.14 | 76.96 | 13693.00 | 15891.00 | 16.05 | 1379.36 | 54.85 | 2047.00 | 2136.00 | 4.35 | 1558.61 | 1785.10 | 14.53 | 233.00 | 239.95 |
| الجزائر | 51547.94 | -26.67 | 38572.00 | 37801.00 | -2.00 | 5924.38 | -27.76 | 4008.00 | 4280.00 | 6.79 | 1418.56 | 1360.04 | -4.13 | 147.40 | 153.99 |
| جيبوتي | 364.34 | 37.23 | 471.00 | 500.00 | 6.16 | 22.20 | -41.44 | 12.00 | 13.00 | 8.33 | 951.52 | 980.26 | 3.02 | 24.24 | 25.49 |
| السعودية | 79144.44 | 55.20 | 117762.00 | 122832.00 | 4.31 | 5422.06 | 57.86 | 8444.00 | 8559.00 | 1.36 | 6956.23 | 7014.60 | 0.84 | 498.79 | 488.78 |
| السودان | 9157.94 | -50.35 | 5640.00 | 4547.00 | -19.38 | 3245.46 | -50.05 | 1978.00 | 1621.00 | -18.05 | 220.34 | 173.12 | -21.43 | 77.28 | 61.72 |
| سوريا | 20443.54 | -21.68 | 15046.00 | 16012.00 | 6.42 | 5789.12 | -20.47 | 4270.00 | 4604.00 | 7.82 | 1086.82 | 1131.35 | 4.10 | 308.44 | 325.30 |
| الصومال | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| العراق | 59149.78 | 46.94 | 85896.00 | 86912.00 | 1.18 | 9622.02 | 174.70 | 27047.00 | 26432.00 | -2.27 | 4293.30 | 4198.65 | -2.20 | 1351.88 | 1276.91 |
| عمان | 8262.70 | 60.33 | 12621.00 | 13248.00 | 4.97 | 291.90 | 2.09 | 290.00 | 298.00 | 2.76 | 6038.76 | 6116.34 | 1.28 | 138.76 | 137.58 |
| قطر | 5924.32 | 28.96 | 7356.00 | 7640.00 | 3.86 | 66.44 | 18.90 | 79.00 | 79.00 | 0.00 | 12404.51 | 12233.35 | -1.38 | 133.22 | 126.5 |
| الكويت | 14477.50 | 82.59 | 24472.00 | 26435.00 | 8.02 | 186.70 | -38.94 | 105.00 | 114.00 | 8.57 | 15106.17 | 15591.27 | 3.21 | 64.81 | 67.24 |
| لبنان | 2636.75 | 244.93 | 6500.00 | 9095.00 | 39.92 | 232.30 | 206.50 | 660.00 | 721.00 | 7.88 | 1515.05 | 2079.56 | 37.26 | 153.84 | 162.8 |
| ليبيا | 23995.62 | 58.77 | 37727.00 | 38097.00 | 0.98 | 1286.48 | 114.46 | 2735.00 | 2759.00 | 0.88 | 7773.95 | 8648.58 | 11.25 | 563.57 | 626.33 |
| مصر | 29209.28 | 92.85 | 48118.00 | 56329.00 | 17.06 | 9444.48 | 0.07 | 8120.00 | 9451.00 | 16.39 | 825.75 | 945.17 | 14.46 | 139.35 | 158.58 |
| المغرب | 19762.68 | 69.48 | 31080.00 | 33493.00 | 7.76 | 3499.18 | 49.18 | 6055.00 | 5220.00 | -13.79 | 1191.99 | 1269.35 | 6.49 | 232.22 | 197.83 |
| موريتانيا | 821.66 | 17.08 | 911.00 | 962.00 | 5.60 | 244.22 | 4.00 | 240.00 | 254.00 | 5.83 | 410.63 | 421.28 | 2.59 | 108.18 | 111.23 |
| اليمن | 5167.28 | -37.59 | 3766.00 | 3225.00 | -14.37 | 1434.72 | -56.58 | 718.00 | 623.00 | -13.23 | 228.24 | 195.45 | -14.37 | 45.44 | 37.76 |
| اجمالي الدول | 372537.82 | 40.29 | 496128.00 | 522620.00 | 5.34 | 48877.72 | 40.12 | 68055.00 | 68488.00 | 0.64 | 2106.33 | 2167.47 | 2.90 | 288.93 | 284.04 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، عدة مجلدات .

شكل رقم (2-1)
مساهمة الناتج الزراعى فى الدخل القومى عام 1995

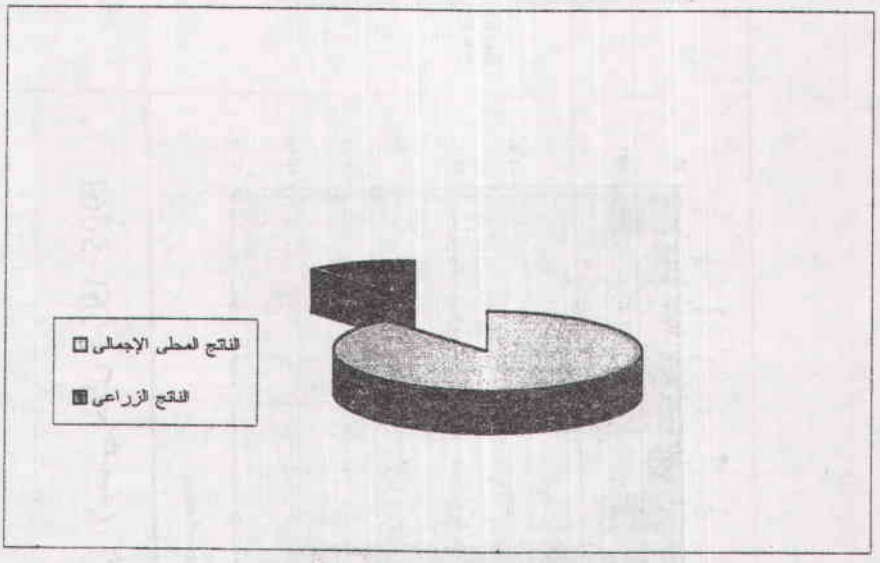


شكل رقم (2-2)
مساهمة الناتج الزراعى فى الدخل القومى خلال الفترة 1986-1995

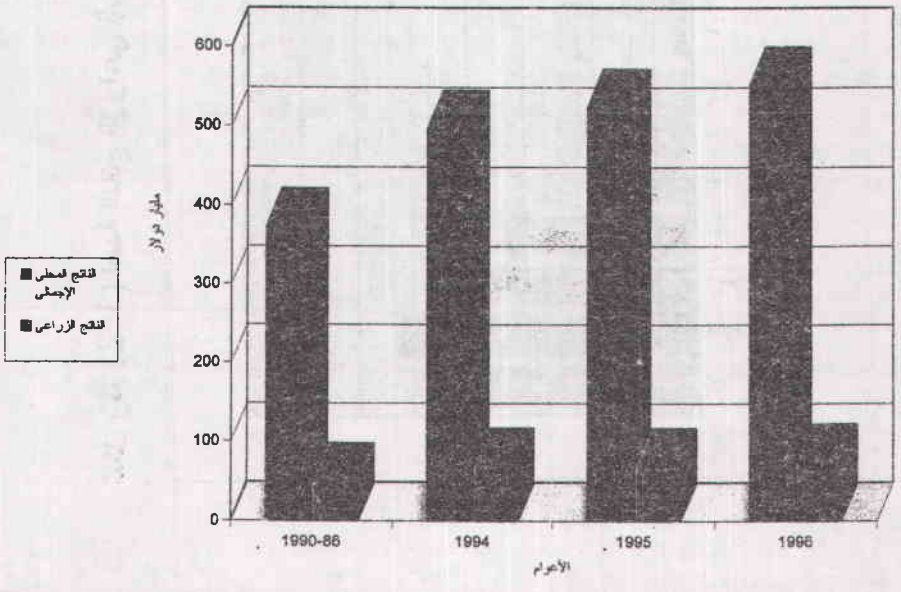

شكل رقم (2-3) نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال 1994-1995

## 3-2 إنتاجية العمالة والوحدة الارضية :

### 1-3-2 إنتاجية العمالة الزراعية :

تعتبر إنتاجية العمالة الزراعية أحد المؤشرات التى يمكن من خلالها الحكم على مدى تطور القطاع الزراعي كواحد من القطاعات الاقتصادية بالدولة. ومما تجدر الاشارة اليه أن قياس إنتاجية الفرد العامل فى الزراعة على نحو دقيق ليس بالامر السهل بسبب اعتمادها أساسا على العائد الصافي للارض الزراعية المستغلة، أي على إنتاجية الارض التى تتأثر بدورها سنويا بعوامل متعددة لاصلة لها بالعمل البشري المبذول فقط وإنما أيضاً وفق المستوى التقني الزراعي العام السائد، يضاف الى ذلك أن معدلات الانتاجية الزراعية تتباين مع تباين الانشطة الزراعية وطبيعتها والمساحات المستغلة بكل منها.

ولاعطاء تصور اجمالي حول معدل إنتاجية العمل الزراعي فقد تم الاعتماد على بيانات الناتج المحلي للنشاط الزراعي وعدد العاملين فى القطاع الزراعي لاستخراج معدل إنتاجية العمالة الزراعية.

يلاحظ من الجدول رقم (2-3) أن الدخل الزراعي فى الوطن العربي قد ازداد فى عام 1995 عما كان عليه فى عام 1994 ، وفى نفس الوقت ازداد عدد العمال الزراعيين من 24.3 مليون عامل الى 24.6 مليون عامل خلال نفس الفترة، ولكن الزيادة فى العمالة الزراعية قد فاقت الزيادة فى الدخل الزراعي، ويدل على ذلك أن نسبة التغير فى إنتاجية العامل قد انخفضت خلال العامين المذكورين بحوالى 0.82٪. ويزداد هذا الانخفاض فى الاقطار العربية التى انخفض فيها الدخل الزراعي كالسودان والمغرب واليمن. ومن جهة أخرى شهدت إنتاجية العامل الزراعي ارتفاعا فى عشر أقطار عربية كانت أعلاها فى مصر (حوالى 20٪)، ثم سلطنة عمان (حوالي 12.5٪) ثم تلتهما لبنان ثم البحرين 10٪ و 6٪ على التوالى .

### 2-3-2 إنتاجية الارض الزراعية :

يوضح الجدول (2-4) تقديرات مساحة وإنتاج وإنتاجية أهم المجموعات المحصولية فى الوطن العربي خلال الفترة 1986-1995 . ويشير هذا الجدول الى أن المساحات المزروعة بالحبوب تشكل الجزء الاكبر من المساحات الكلية المزروعة، حيث

## جدول رقم (2-3)
## إنتاجية العامل الزراعي في الوطن العربي
## في عامي 1994 و 1995

| القطر | الناتج الزراعي (مليون دولار) | | القوى العاملة الزراعية | | إنتاجية العامل الزراعي | | نسبة التغير % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1994 | 1995 | 1994 | 1995 | 1994 | 1995 | |
| الاردن | 291.00 | 313.00 | 60 | 61.8 | 4850 | 5064.725 | 4.43 |
| الامارات | 907.00 | 967.00 | 66 | 68 | 13742.42 | 14220.59 | 3.48 |
| البحرين | 49.00 | 53.00 | 5.28 | 5.39 | 9280.303 | 9833.024 | 5.96 |
| تونس | 2047.00 | 2136.00 | 927.6 | 1138.01 | 2206.77 | 1876.961 | -14.95 |
| الجزائر | 4008.00 | 4280.00 | 1023 | 1084 | 3917.889 | 3948.339 | 0.78 |
| جيبوتي | 12.00 | 13.00 | - | - | | | |
| السعودية | 8444.00 | 8559.00 | 821 | 819.22 | 10285.02 | 10447.74 | 1.58 |
| السودان | 1978.00 | 1621.00 | 5070 | 5107.61 | 390.1381 | 317.3696 | -18.65 |
| سوريا | 4270.00 | 4604.00 | 813 | 835.13 | 5252.153 | 5512.914 | 4.96 |
| الصومال | - | - | 2570 | 2606.26 | | | |
| العراق | 27047.00 | 26432.00 | 1225 | 1267 | 22079.18 | 20861.88 | -5.51 |
| عمان | 290.00 | 298.00 | 144.26 | 131.76 | 2010.259 | 2261.688 | 12.51 |
| قطر | 79.00 | 79.00 | - | - | - | | |
| الكويت | 105.00 | 114.00 | 9.15 | 9.5 | 11475.41 | 12000 | 4.57 |
| لبنان | 660.00 | 712.00 | 69 | 67.57 | 9565.217 | 10537.22 | 10.16 |
| ليبيا | 2735.00 | 2759.00 | 167 | 170.16 | 16377.25 | 16214.15 | -1.00 |
| مصر | 8120.00 | 9451.00 | 5365 | 5221 | 1513.514 | 1810.19 | 19.60 |
| المغرب | 6055.00 | 5220.00 | 2881.1 | 2803 | 2101.599 | 1862.29 | -11.39 |
| موريتانيا | 240.00 | 254.00 | 663.41 | 779.51 | 361.7672 | 325.8457 | -9.93 |
| اليمن | 718.00 | 623.00 | 2400 | 2463.89 | 299.1667 | 252.8522 | -15.48 |
| اجمالي الدول | 68055.00 | 68488.00 | 24279 | 24638.81 | 2802.943 | 2779.68 | -0.83 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 16 لعام 1996 ، الخرطوم .

## جدول رقم (2-4)
### مساحة وإنتاج وإنتاجية أهم المجموعات السلعية النباتية
### فى الوطن العربي خلال الفترة 1986-1995

المساحة : الف هكتار
الانتاج : الف طن
الانتاجية : كغم/هكتار

| السلعة | البيان | متوسط الفترة 86-90 | 1994 | 1995 | نسبة التغير بين الفترة 86-90 و 1995/ | نسبة التغير بين الفترة 94و95 / |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | المساحة | 27216.60 | 31349.92 | 28345.18 | 4.15 | (9.58) |
| | الانتاج | 34164.48 | 46307.67 | 38732.43 | 13.37 | (16.36) |
| | الانتاجية | 1255.28 | 1477.12 | 1366.46 | 8.86 | (7.49) |
| الدرنات | المساحة | 396.00 | 386.41 | 471.41 | 19.04 | 22.00 |
| | الانتاج | 5134.20 | 5844.69 | 7386.92 | 43.88 | 26.39 |
| | الانتاجية | 12965.15 | 15125.62 | 15669.92 | 20.86 | 3.60 |
| البقوليات | المساحة | 1364.40 | 1121.90 | 1127.00 | (17.40) | 0.45 |
| | الانتاج | 1422.60 | 1079.00 | 1234.00 | (13.26) | 14.37 |
| | الانتاجية | 1042.66 | 961.76 | 1094.94 | 5.01 | 13.85 |
| البذور الزيتية | المساحة | 2273.20 | 2748.51 | 3084.00 | 35.67 | 12.21 |
| | الانتاج | 2241.60 | 2502.45 | 2681.00 | 19.60 | 7.14 |
| | الانتاجية | 986.10 | 910.48 | 869.33 | (11.48) | (5.52) |
| الخضر | المساحة | 1705.34 | 1689.00 | 1576.00 | (7.58) | (6.69) |
| | الانتاج | 25790.80 | 27355.00 | 26434.00 | 2.49 | (3.37) |
| | الانتاجية | 15123.55 | 16195.97 | 16772.84 | 10.91 | 3.56 |
| الفاكهة | الانتاج | 16121.60 | 19776.60 | 19760.00 | 22.57 | (0.08) |
| الالياف | المساحة | 972.27 | 732.72 | 806.00 | (17.10) | 10.00 |
| | الانتاج | 2039.80 | 1639.01 | 1639.00 | (19.65) | 0.00 |
| | الانتاجية | 2097.98 | 2236.88 | 2033.50 | (3.07) | (9.09) |
| المحاصيل السكرية | المساحة | 320.11 | 339.00 | 332.00 | 3.71 | (2.06) |

( ) القيم بين الاقواس نسب سالبة للتغير .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، مجلدات متفرقة.

تقدر فى عام 1995 حوالي 28.3 مليون هكتار. ويلي الحبوب فى الاهمية، من حيث المساحة، محاصيل الحبوب الزيتية فالخضر فالبقوليات ثم الالياف. ويبين الجدول المذكور أن المساحات المزروعة من هذه المحاصيل تقدر، فى عام 1995، بنحو 3.08 مليون هكتار للبذور الزيتية، وحوالي 1.68 مليون هكتار للخضر، وحوالي 0.81 مليون هكتار للالياف وحوالي 0.33 مليون هكتار للمحاصيل السكرية.

وبشكل عام، فقد انخفضت المساحة التى زرعت بالحبوب والخضر والمحاصيل السكرية فى عام 1995 عنها فى عام 1994 بنسبة 9.6٪ و 6.69٪ و 2٪ على التوالي، فى حين زادت تلك المساحة لمجموعات المحاصيل الاخرى. فكانت أكبر زيادة فى المحاصيل الزيتية (حوالي 12.21٪ وأقلها فى البقوليات (حوالي 0.45٪).

وفيما يتعلق بانتاج المحاصيل الزراعية، فقد تزايد إنتاج محاصيل الدرنات (26٪) والبقوليات (14٪) والبذور الزيتية (7٪). بينما انخفض إنتاج الحبوب والخضر والفاكهة بنسبة 16٪، 3٪، 0.08٪ على التوالي، ولكنه لم يتغير بالنسبة لمحاصيل الالياف.

وأما من ناحية الانتاجية، فيلاحظ من الجدول رقم (2–4) أن إنتاجية الحبوب والبذور الزيتية والالياف فى عام 1995 قد انخفضت بنسبة 7.5٪، 4.5٪، 9.1٪ على التوالى، بينما ازدادت إنتاجية الدرنات والبقوليات والخضر بنسبة 3.6٪، 13.9٪، 3.6٪ على التوالى.

هذا ويؤدى التوسع فى استخدام دول المنطقة للحزم التقنية المتكاملة، واتباع الطرق المثلى فى تحضير الارض وتجهيزها للزراعة فى المواعيد المناسبة وتوفير الخدمات الارشادية المتطورة، والاخذ بنتائج البحوث التطبيقية الدور الرئيسي فى إمكانيات التوسع فى الانتاج الزراعي بشكل عام وفى إنتاج الحبوب بشكل خاص.

### 2-4 الاستثمارات العامة والاستثمار الزراعي :

لقد ارتفع حجم الانفاق الاستثماري العام فى الدول العربية عام 1995 بمعدل 6.2٪ ليبلغ 117 مليار دولار. ويشكل الانفاق الاستثماري فى الدول النفطية حوالي 69٪ من جملة الإنفاق الاستثماري للدول العربية. ومن جهة أخرى تدل البيانات المتوفرة على مستوى الاقطار العربية على تراجع الانفاق الاستثماري خلال عام 1995 فى كل من

البحرين والجزائر والعراق والسودان، فى حين ارتفع فى باقي البلدان الاخرى.

تعتبر كمية وكفاءة توظيف الاستثمارات الزراعية ، احد العوامل الهامة التى تؤثر فى معدل نمو الانتاج والانطلاق نحو آفاق مستقبل الرفاهية . وتلعب العلاقة السعرية بين مختلف المنتجات الزراعية، خصوصا المنتجات المتنافسة ، دورا هاما فى توجيه الموارد الانتاجية الزراعية، وبالتالى فى توجيه التنمية الزراعية، حيث أن المزارع، عند تخصيص موارده الانتاجية الزراعية بين فروع الانتاج المختلفة الممكنة ، يسترشد بالاربحية النسبية لهذه الفروع والتى تتحدد بالاسعار والانتاجية وتكاليف الانتاج.

ففى اليمن ، وعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي فى النشاط الاقتصادى فيها من حيث أنه يوفر فرص العمل لنحو 55٪ من القوى العاملة ، الا أن جملة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع تعتبر ضئيلة. ففى عامي 1990 و 1991 بلغ نصيب القطاع الزراعي حوالي 24.2 مليون دولار و 14.0 مليون دولار من اجمالي الاستثمارات العامة التى بلغت 184.6 مليون دولار و 142.6 مليون دولار على التوالى . وقد بلغت نسبة الاستثمار الى اجمالى نفقات الميزانية 16.6٪ و 7.1٪ لنفس العامين على التوالى. أما فى عام 1994 فقد كان نصيب القطاع الزراعي حوالي 11.1 مليون دولار من جملة الاستثمارات البالغة 103.1 مليون دولار، أي بنسبة 11٪.

أما فى العراق ، فتتحدد الاستثمارات العامة من خلال المبالغ التي ترصدها الدولة فى خططها القومية لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني. ونتيجة للوضع الخاص للعراق بعد حرب الخليج، فقد انخفض اجمالي تكوين رأس المال الثابت فى عام 1990 واستمر فى الانخفاض عام 1991 ، الا انه فى عام 1992 بدأ بالارتفاع نتيجة لسياسات الانفاق الاستثماري التى تم اتباعها خلال فترة الحصار حتى بلغ حوالي 52.4 مليار دولار (محسوبة بالسعر الرسمي للدولار والبالغ 3.2228 دولار لكل دينار عراقي) فى عام 1993 وحوالي 74.1 مليار دولار فى عام 1994 ، أى بنسبة زيادة بلغت 41٪ مابين العامين المذكورين. وعلى الرغم من الزيادة المطلقة لتكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي خلال العقدين الماضيين، الا أن الاهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع فى تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد الوطني قد حافظت ، وبشكل متذبذب ، على مستوى منخفض بلغ فى أحسن الاحوال نحو على 14.9٪ فى عام 1991 .

وفى سوريا بلغت قيمة الاستثمارات العامة فى عام 1995 حوالي 13.4 مليار دولار (محسوبة على أساس السعر الرسمي للصرف البالغ 11.25 ليرة سورية للدولار) وبلغت حصة القطاع الزراعي مبلغ 1.8 مليار دولار أي بنسبة 13.4٪ علما بأن القيمة المضافة التى يحققها القطاع الزراعي، والبالغة حوالي 31٪ من القيمة المضافة الاجمالية، تعتبر أعلى نسبة بين القطاعات الاخرى وذلك لان القطاع الزراعي لا يخضع إلى ضرائب مباشرة.

أما فى مصر، فقد ارتفعت الاستثمارات التى نفذت خلال السنة المالية 1995/94 الى نحو 12.2 مليار دولار مقابل 9.9 مليار دولار فى السنة المالية السابقة بزيادة معدلها 23.2٪. وقد اضطلع قطاع الاعمال (العام والخاص والتعاوني) بنصيب أكبر من تلك الاستثمارات بلغ نحو 51.4٪ بالمقارنة بالسنة المالية السابقة (47.5٪). وقد جاء توزيع الاستثمارات الكلي (حكومي وأعمال) خلال السنة المالية 1995/94 لصالح قطاعات الخدمات الانتاجية بالمقارنة مع السنة المالية السابقة، حيث حظيت بنحو 25.7٪ من اجمالي تلك الاستثمارات فى عام 1995 مقابل 22.2٪ فى عام 1994 ، بينما انخفض نصيب كل من قطاعات الخدمات الاجتماعية إلى 31.6٪ مقابل 34٪، والقطاعات السلعية الى 42.7٪ مقابل 43.8٪، وقد خص قطاع الزراعة استثمارات تقدر بنحو 944 مليون دولار عام 1995/94 مقابل 797 مليون دولار عام 1994/93 أي بزيادة تقدر بنحو 18.2٪.

هذا وقد بلغ اجمالي قيمة الاستثمارات فى الاصول الرأسمالية (المباني والالات) للقطاع الزراعي فى دولة الكويت خلال عام 1994/93 حوالي 14.1 مليون دولار، ازدادت فى عام 1995/94 الى حوالي 16.9 مليون دولار بمعدل زيادة 19.9٪. كما بلغت قيمة الدعم المالي الحكومي للقطاع الزراعي خلال 1994/93 حوالي 19.3 مليون دولار، انخفض فى عام 1995/94 الى حوالي 10.2 مليون دولار ، أي بمعدل انخفاض يبلغ حوالي 47.2٪.

أما من حيث القيمة المضافة للقطاع الزراعي الكويتى ، والتى تمثل صافي قيمة الانتاج الزراعي، والتى تحسب عن طريق خصم قيمة المدخلات فى القطاع الزراعي من مخرجاته مقوما بسعر البيع على باب المزرعة، فقد ازدادت من حوالي 11.5 مليون دولار

فى عام 1994/93 الى 12.5 مليون دولار فى عام 1995/94 وذلك بمعدل زيادة بلغ حوالي 9٪. وقد بلغت نسبة القيمة المضافة لقيمة الانتاج الزراعي فى عام 1995/94 حوالى 74٪، وهذه النسبة تعطى مؤشرا على مستوى جودة ادارة العمليات الانتاجية للقطاع الزراعي. فالنسبة العالية تعكس ارتفاع قيمة الانتاج الزراعي أو انخفاض قيمة مستلزمات الانتاج الزراعية أو كليهما معا، وجميع هذه الاحتمالات تشير الى جوانب ايجابية من جوانب الادارة الانتاجية للقطاع الزراعي الكويتي.

وفى دولة الامارات العربية المتحدة ارتفع حجم الاستثمارات من حوالي 7 مليار دولار فى عام 1991 الى 10.4 مليار دولار عام 1995. وقد يعزى انخفاض حجم الاستثمارات عام 1991 مقارنة بالسنوات اللاحقة الى انخفاض اسعار النفط علاوة على الظروف الطارئة التى نتجت عن حرب الخليج. وفى القطاع الزراعي ارتفعت الاستثمارات أيضاً فيما بين عامي 1991 و 1995 ، حيث بلغت حوالي 115 مليون دولار و 254 مليون دولار خلال العامين المذكورين على التوالي.

### 5-2 معدلات التضخم والمستويات العامة للاسعار الزراعية :

لقد بينت التقارير المتعلقة بالاسعار فى الدول العربية أن معدل التضخم، مقاسا بالتغير فى الرقم القياسي المرجح لأسعار المستهلك قد ارتفع من 8.6٪ فى عام 1994 الى 9.1٪ فى عام 1995 ، علما بأن هذا المعدل مازال أقل من معدل التضخم فى الدول العربية خلال الفترة 90-1994 والذي بلغ حوالي 11٪.

ففى مصر ارتفع معدل التضخم خلال العام المالي 1995/94 وفقا للمتوسط السنوي للاسعار للسنة مقابل المتوسط للسنة السابقة لها الى 9.3٪ مقارناً بما كان عليه فى السنة السابقة (حوالى 9٪) .

ولقد عانت اليمن خلال الخمس سنوات الاخيرة من ظاهرة ارتفاع معدل التضخم الناتج من ارتباط الاقتصاد المحلي الزراعي بمدخلات الانتاج الزراعية المستوردة، وهذا يؤدى الى ارتفاع معدل التضخم المحلي للاسعار الزراعية، حيث بلغ معدل التضخم عام 1993 حوالي 50٪ ، ارتفع عام 1994 الى 70٪ بمعدل زيادة سنوي يقدر بنحو 52٪، وانعكست آثار معدل التضخم المرتفع سلبا على معدل نمو متوسط دخل الفرد فى القطاع الزراعى .

وقد بلغت معدلات التضخم السنوي فى سوريا فى المتوسط 33٪ مقاسة بأسعار عام 1985 الثابتة.

## 6-2 تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية :

### 2-6-1 الصادرات الزراعية :

بلغت قيمة الصادرات العربية الكلية عام 1995 حوالى 122.7 مليار دولار، أي بزيادة 1.12٪ عن العام السابق . وبلغت قيمة الصادرات للسلع الزراعية بالوطن العربي حوالي 7.3 مليار دولار، بينما كانت حوالي 7.4 مليار دولار فى عام 1994، أي أنها تكاد تكون مستقرة، حيث لم تنخفض الا بنسبة 0.51٪ فقط . (جدول رقم 2-5) .

أما قيمة الصادرات من السلع الغذائية بالوطن العربي فبلغت عام 1995 حوالي 4.9 مليار دولار ، بزيادة قدرها 1.9 مليار دولار عن فترة الاساس (86-90) أي بنسبة زيادة قدرها 63٪ عن تلك الفترة و 5.42٪ زيادة عن عام 1994، الامر الذى يعكس اتجاهاً عاماً متزايداً فى مجمل قيمة الصادرات من السلع الغذائية فى الدول العربية بشكل عام .

وتمثل الصادرات الزراعية فى كل من عامي 1994 و 1995 حوالي 6٪ من الصادرات الكلية، أي انها حافظت على أهميتها النسبية فى هيكل الصادرات الكلية، والتى تعتبر متدنية بشكل عام ، الا انها شهدت، كقيمة مطلقة، تطورا ملحوظا مقارنة بما كانت عليه فى نهاية الثمانينات، والتى كانت قد قدرت بحوالي 5.4 مليار دولار، أي حوالي 25٪ أقل من قيمتها فى عام 1995 . ويوضح الشكل (2-4) العلاقة بين الصادرات الكلية فى الوطن العربي وكل من الصادرات الزراعية والغذائية .

ويلاحظ من الجدول رقم (2-5) أن الصادرات الغذائية تشكل حوالي 63٪ و 67٪ من الصادرات الزراعية فى العامين 1994 و 1995 على التوالي، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي 6٪.

وبمقارنة قيمة صادرات عام 1995 مع فترة الاساس يتضح ما يلي :

- تصدرت اللحوم الحمراء قائمة الزيادة فى نسب قيمة الصادرات، تليها الزيوت النباتية ، ثم اللحوم البيضاء والسكر الخام وذلك بنسب مقدارها 380٪، 336٪، 165٪، 138٪ على التوالي.

جدول رقم (2-5)
الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي والاهمية
النسبية للتجارة الخارجية الزراعية
خلال الفترة 86-1990 وعامي 1994 و 1995

| البيانات | 90-86 | 1994 | 1995 | التغير بين 95/94 |
|---|---|---|---|---|
| قيمة الصادرات الكلية | 102427.64 | 121348.27 | 122711.36 | 1.12 |
| قيمة الواردات الكلية | 97652.45 | 106223.47 | 106901.12 | 0.64 |
| قيمة الصادرات الزراعية | 5504.90 | 7384.70 | 7347.28 | -0.51 |
| قيمة الواردات الزراعية | 23063.80 | 19969.63 | 19473.28 | -2.49 |
| قيمة الصادرات الغذائية | 3023.52 | 4668.07 | 4920.97 | 5.42 |
| قيمة الواردات الغذائية | 18523.46 | 17086.49 | 16859.91 | -1.33 |
| الصادرات الزراعية/الصادرات الكلية ٪ | 5.37 | 6.09 | 5.99 | -1.61 |
| الواردات الزراعية/الواردات الكلية ٪ | 23.62 | 18.80 | 18.22 | -3.10 |
| الصادرات الغذائية/الصادرات الزراعية٪ | 54.92 | 63.21 | 66.98 | 5.95 |
| الواردات الغذائية/الواردات الزراعية ٪ | 80.31 | 85.56 | 86.58 | 1.19 |
| تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ٪ | 23.87 | 36.98 | 37.73 | 2.03 |
| تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية ٪ | 16.32 | 27.32 | 29.19 | 6.83 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلدات متفرقة .

شكل رقم (2-4)

الصادرات والواردات الكلية الزراعية والغذائية فى الوطن العربى

خلال الفترة 1990/86 - 1995

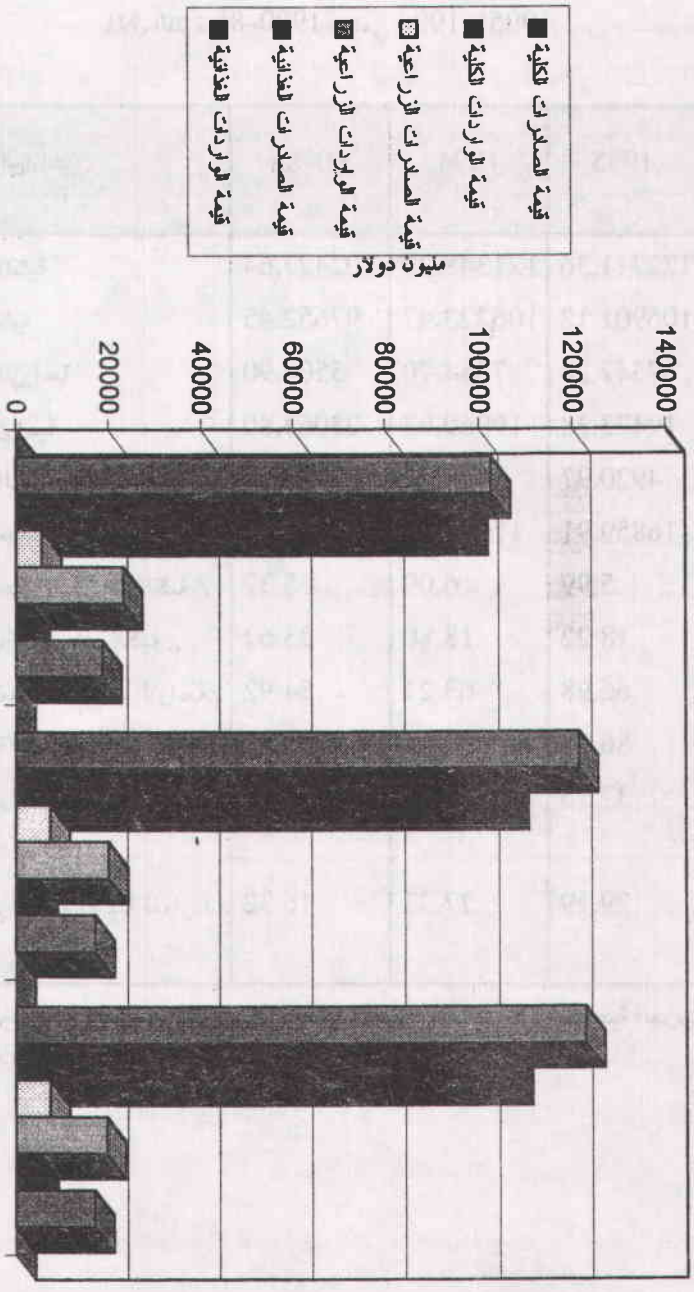

- تناقصت القيمة المصدرة من الابقار والجاموس وكذلك الاغنام والماعز بالنسب 42٪، 13٪ على التوالي، وذلك كناتج طبيعي للزيادة فى قيمة الصادرات من اللحوم الحمراء .

ومن ناحية أخرى فقد ازدادت قيمة الصادرات من لحوم الدواجن والبطاطس فى عام 1995 عنها فى عام 1994 بحوالى 188٪ و 183٪ على التوالى . كما زادت بالنسبة للحبوب والدقيق والبذور الزيتية والزيوت النباتية والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والأسماك بنسب متفاوتة خلال العامين 1994 و 1995 .

أما قيمة الصادرات من السكر الخام والبقوليات والابقار والجاموس والضأن والماعز الحية والألبان ومنتجاتها وبيض المائدة فقد انخفضت فى عام 1995 عنها فى عام 1994 . وكانت أكبر نسبة للانخفاض فى البقوليات (حوالى 48٪) وأقلها (حوالى 0.81٪) للأبقار والجاموس الحية (جدول رقم 2-6) .

ولقد بلغت كمية الصادرات من السلع الغذائية بالوطن العربي حوالى 65.6 مليون طن عام 1995 بنقص معدله حوالى 5.2٪ عن فترة الأساس ، كما انخفضت الصادرات فى عام 1995 بنسبة 0.2٪ عن عام 1994 وذلك كما هو مبين فى الجدول رقم (2-7).

وبمقارنة كمية الصادرات من مجموعات السلع الغذائية عام 1995 مع نظيرتها لفترة الاساس يلاحظ الاتى (جدول رقم 2-7) :

- تصدرت البذور الزيتية قائمة الزيادة فى نسبة كمية الصادرات تليها البقوليات ثم البطاطس ، أما الفاكهة والأسماك فتأتيان فى المرتبتين الرابعة والخامسة ، وذلك بنسب مقدارها 127.5٪ ، 61.5٪ ، 44.2٪ ، 37.4٪ ، 37٪ .
- تناقصت أعداد الابقار والجاموس المصدرة عام 1995 عن فترة الاساس بنسبة 34٪، وكذلك الضأن والماعز الحية بنسبة 32٪ وقد يكون ذلك نتيجة لحرص بعض الدول على التركيز على تصدير اللحوم الحمراء بدلا من الحيوانات الحية للاستفادة من مخلفات الذبح ، اضافة الى ذلك فقد انخفضت كمية الصادرات من بيض المائدة فى عام 1995 بنسبة 40٪ من صادرات فترة الاساس .

ومن ناحية أخرى فقد ازدادت كمية الصادرات من الزيوت النباتية والخضر واللحوم

جدول رقم (2-6)
قيمة الصادرات من مجموعات السلع الغذائية فى
الوطن العربى خلال الفترة 1986-1995

| السلعة | متوسط 86-90 | 1994 | 1995 | معدل التغير 95/ متوسط الفترة ٪ | معدل تغير 1995 عن 1994٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب والدقيق | 316.57 | 484.86 | 541.66 | 71.10 | 11.71 |
| البطاطس | 127.68 | 57.47 | 162.69 | 27.42 | 183.10 |
| السكر الخام | 33.91 | 92.36 | 80.81 | 138.33 | (12.50) |
| بقوليات | 36.01 | 89.78 | 46.59 | 29.39 | (48.11) |
| بذور زيتية | 77.49 | 100.14 | 100.74 | 30.01 | 0.60 |
| زيوت نباتية | 123.27 | 499.26 | 537.11 | 335.72 | 7.58 |
| خضر طازجة | 329.09 | 446.24 | 618.89 | 88.06 | 38.69 |
| فاكهة طازجة ومجففة | 614.60 | 641.03 | 819.06 | 33.27 | 27.77 |
| أبقار وجاموس حية 1 | 43.30 | 25.51 | 25.30 | (41.55) | (0.81) |
| ضأن وماعز حية 1 | 228.10 | 255.75 | 199.44 | (12.56) | (22.02) |
| لحوم حمراء | 13.57 | 49.03 | 65.13 | 380.13 | 32.84 |
| لحوم دواجن | 15.37 | 14.12 | 40.71 | 164.87 | 188.39 |
| الالبان ومنتجاتها 2 | 28.83 | 55.01 | 51.67 | 79.23 | (6.07) |
| بيض المائدة (مليار) | 23.30 | 27.76 | 21.37 | (8.28) | (23.00) |
| أسماك | 702.07 | 1001.11 | 1014.14 | 44.45 | 1.30 |
| المجموع | 2713.14 | 3839.42 | 4325.33 | 41.51 | 12.66 |

1- 1000 رأس
2- معادل حليب
( ) القيم بين الاقواس نسب سالبة للتغير .
المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلدات متفرقة .

## جدول رقم (2-7)
## كمية الصادرات من مجموعات السلع الغذائية فى الوطن العربي
## خلال الفترة 1986-1995

| السلعة | متوسط 86-90 | 1994 | 1995 | معدل التغير بين95 متوسط فترة الاساس٪ | معدل تغير بين 1995 و 1994 ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب والدقيق | 34373.1 | 33654 | 34153 | (0.64) | 1.48 |
| البطاطس | 515.89 | 637.12 | 743.75 | 44.17 | 16.74 |
| السكر الخام | 4169.15 | 3744.2 | 3555.9 | (14.71) | (5.03) |
| بقوليات | 434.15 | 695.63 | 701.29 | 61.53 | 0.81 |
| بذور زيتية | 257.99 | 549.75 | 587.01 | 127.53 | 6.78 |
| زيوت نباتية | 2089.98 | 2124.9 | 2764.9 | 32.29 | 30.12 |
| خضر طازجة | 1415.87 | 1475.4 | 1841.6 | 30.07 | 24.82 |
| فاكهة طازجة ومجففة | 1340.23 | 1668.8 | 1841.2 | 37.38 | 10.33 |
| أبقار وجاموس حية(1) | 368.97 | 239.5 | 243.03 | (34.13) | 1.18 |
| ضأن وماعز حية (1) | 13605.4 | 10798 | 9223.8 | (32.20) | (14.58) |
| لحوم حمراء | 460.85 | 488.66 | 601.69 | 30.56 | 23.13 |
| لحوم دواجن | 411.96 | 472.12 | 523.03 | 26.96 | 10.78 |
| الالبان ومنتجاتها (2) | 9474.82 | 8862.9 | 8509.4 | (10.19) | (3.99) |
| بيض المائدة (مليار) | 113.56 | 65.33 | 67.768 | (40.32) | 3.73 |
| أسماك | 180.46 | 251.51 | 247.37 | 37.07 | (1.65) |
| المجموع | 6921.4 | 65728 | 65604 | (5.21) | (0.1) |

(1) ألف رأس

(2) معادل حليب .

( ) القيم بين الاقواس نسب سالبة للتغير .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلدات متفرقة .

الحمراء فى عام 1995 عنها فى عام 1994 بحوالى 30٪ و 25٪ ، 23٪ على التوالى . كما زادت كمية الصادرات من الحبوب والدقيق والبطاطس والبقوليات والفاكهة الطازجة والبذور الزيتية والابقار والجاموس الحية ولحوم الدواجن وبيض المائدة بنسب مختلفة خلال العامين 1995 ، 1994 .

أما كمية الصادرات من السكر الخام والضأن والماعز الحية والألبان ومنتجاتها والأسماك فقد انخفضت فى عام 1995 عنها فى عام 1994 ، وكانت أكبر نسبة انخفاض (14.6٪) للضأن والماعز الحية وأقلها (16.5٪) للاسماك .

### 2-6-2 الواردات الزراعية والغذائية :

قدرت قيمة واردات الوطن العربي الكلية فى عام 1995 حوالي 107 مليار دولار بزيادة مقدارها حوالي 0.64٪ عن واردات العام السابق . (جدول رقم (2-5) .

أما الواردات الزراعية فقد بلغت فى عام 1995 حوالي 19.5 مليار دولار، بانخفاض عن العام السابق مقداره 2.5٪ وبحوالي 15.6٪ مقارنة بمتوسط الفترة 86-1990 . ويتضمن الشكل رقم (2-4) تطور الواردات العربية الكلية والزراعية والغذائية ، حيث انه يتبين أن الواردات الزراعية تمثل فى عام 1995 حوالي 18.2٪ من الواردات الكلية . (جدول رقم 2-8) .

كما يوضح الجدول (2-5) السابق ذكره أيضا أن الواردات الغذائية تمثل حوالي 86.6٪ من الواردات الزراعية خلال عام 1995 . وتبلغ نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية حوالى 37٪ و 38٪ فى عام 1994 و 1995 على التوالى . بينما تبلغ نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية حوالى 27٪ ، 29٪ فى العامين المذكورين على التوالى .

ومن الجدول رقم (2-8) يتضح أن قيمة الواردات لاهم المجموعات من السلع الغذائية بالوطن العربي لعام 1995 قد بلغت 16.7 مليار دولار بزيادة مقدارها حوالى 14.7٪ عن سنة الاساس، وبنسبة زياده قدرها 17٪ . بالمقارنة مع عام 1994 .

وعلى المستوى السلعي، فانه بمقارنة قيمة الواردات من السلع الغذائية فى عام 1995 مع نظيرتها لفترة الاساس يتبين مايلي :

## جدول رقم (2-8)
## قيمة الواردات من مجموعات السلع الغذائية فى الوطن العربى خلال الفترة 86-1995

(القيمة : مليون دولار)

| السلعة | متوسط 86-90 | 1994 | 1995 | معدل التغير 95/ متوسط الفترة ٪ | معدل تغير 1995 عن 1994 |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب والدقيق | 5683.98 | 4914.63 | 5962.29 | 4.90 | 21.32 |
| البطاطس | 163.16 | 189.78 | 273.32 | 67.51 | 44.02 |
| السكر الخام | 1237.07 | 1282.07 | 1314.27 | 6.24 | 2.51 |
| بقوليات | 226.59 | 280.67 | 382.24 | 68.69 | 36.19 |
| بذور زيتية | 108.68 | 209.42 | 284.07 | 161.37 | 35.64 |
| زيوت نباتية | 1237.67 | 1237.85 | 1817.97 | 46.89 | 46.87 |
| خضر طازجة | 590.09 | 678.17 | 747.40 | 26.66 | 10.21 |
| فاكهة طازجة ومجففة | 647.68 | 845.65 | 848.52 | 31.01 | 0.34 |
| أبقار وجاموس حية 1 | 210.26 | 186.02 | 255.38 | 21.46 | 37.28 |
| ضأن وماعز حية 1 | 828.26 | 859.56 | 709.02 | -14.40 | -17.51 |
| لحوم حمراء | 834.95 | 745.12 | 925.25 | 10.81 | 24.17 |
| لحوم دواجن | 482.10 | 600.70 | 689.14 | 42.92 | 14.72 |
| الالبان ومنتجاتها 2 | 1903.12 | 1979.75 | 2067.81 | 8.65 | 4.45 |
| بيض المائدة | 183.26 | 105.74 | 124.74 | -31.93 | 17.96 |
| أسماك | 221.61 | 206.90 | 298.76 | 34.81 | 44.40 |
| المجموع | 14558.48 | 14322.05 | 16700.18 | 14.71 | 16.60 |

1- 1000 رأس .

2- معادل حليب .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلدات متفرقة .

- أن نسبة الزيادة فى قيمة الواردات تبلغ اقصاها للحبوب الزيتية تليها البقوليات ثم البطاطس وذلك بنسب 161.4٪، 69٪ و 68٪ على التوالى .

- تناقصت قيمة واردات البيض ، وقد يرجع ذلك الى الانخفاض فى مستويات أسعار الاستيراد، كما قد يعطي مؤشرا فى نفس الوقت الى الازدهار فى صناعة الدواجن فى مختلف بلدان الوطن العربى .

أما بالنسبة لكميات الواردات من السلع الغذائية بالوطن العربي فقد شهدت تناقصا ملحوظا. ففى عام 1995 حيث بلغت كمية الواردات الاجمالية 65.6 مليون طن ، أي بنقصان 3.6٪ مليون طن عن فترة الاساس، تقدر نسبته بحوالي 5.21٪ ، وقد أستقرت هذه الكمية خلال عامي 1994 و 1995 تقريبا (جدول رقم 2-9) .

وتتصدر البذور الزيتية قائمة الزيادة فى نسب كمية الواردات تليها البقوليات ثم البطاطس وذلك بنسب 127.5٪، 61.5٪ و 44٪ على التوالي. أما كميات الواردات من البيض والابقار والجاموس الحية والاغنام والماعز الحية، فقد تناقصت بنسب تقدر بحوالي 40٪، 34٪ و 32٪ على الترتيب. ويلاحظ من الجدول الملحق رقم (2-9) أن كمية الواردات لبعض المجموعات فيما بين عامى 1995 ، 1994 تتجه للتناقص مثل السكر الخام (5٪) والاغنام والماعز الحى (15٪) والالبان ومنتجاتها (4٪) والاسماك (1.7٪) بينما ازدادت الواردات من المجموعات الأخرى ، حيث كانت الزيوت النباتية اعلاها (30٪) والبقوليات أدناها (0.81٪) .

عموما فان التناقص فى كمية الواردات لبعض المجموعات السلعية قد يعزى للتطور الذى تحقق فى انتاجها ، أو لاسباب تضخمية صاحبت بداية تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي فى بعض الدول العربية ذات الثقل السكاني والتى أثرت على معدلات استهلاك هذه السلع .

وفيما يتعلق بمعدل تغطية الصادرات للواردات، فقد بلغ هذا المعدل فى عام 1995 حوالي 37٪ للسلع الزراعية مقابل 29.2٪ بالنسبة للسلع الغذائية. وهذا يشير الى خلل فى الميزان الغذائي والذى يفوق نظيره الزراعي. وعلى أية حال فهناك مؤشرات إيجابية فيما يختص بهذا المعدل على مدار الزمن، حيث يلاحظ ارتفاعه، سواء فى السلع الزراعية أو الغذائية، مقارنة بالمستوي الذى كانت عليه فى النصف الاخير من الثمانينات، إذ قدر

## جدول رقم (2-9)
## كمية الواردات من مجموعات السلع الغذائية فى الوطن العربى خلال الفترة 86-1995

(الف طن)

| السلعة | متوسط 86-90 | 1994 | 1995 | معدل التغير 95/ متوسط الفترة / | معدل تغير 1995 عن 1994 |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب والدقيق | 34373.12 | 33654.28 | 34152.54 | -0.64 | 1.48 |
| البطاطس | 515.89 | 637.12 | 743.75 | 44.17 | 16.73 |
| السكر الخام | 4169.15 | 3744.22 | 3555.87 | -14.71 | -5.03 |
| بقوليات | 434.15 | 695.63 | 701.29 | 61.53 | 0.81 |
| بذور زيتية | 257.99 | 549.75 | 587.01 | 127.53 | 6.78 |
| زيوت نباتية | 2089.98 | 2124.89 | 2764.86 | 32.29 | 30.12 |
| خضر طازجة | 1415.87 | 1475.43 | 1841.64 | 30.07 | 24.82 |
| فاكهة طازجة ومجففة | 1340.23 | 1668.85 | 1841.23 | 37.38 | 10.33 |
| أبقار وجاموس حية 1 | 368.97 | 239.50 | 243.03 | -34.13 | 1.48 |
| ضأن وماعز حية 1 | 13605.35 | 10798.31 | 9223.85 | -32.20 | -14.58 |
| لحوم حمراء | 460.85 | 488.66 | 601.69 | 30.56 | 23.13 |
| لحوم دواجن | 411.96 | 472.12 | 523.03 | 26.96 | 10.78 |
| الالبان ومنتجاتها 2 | 9474.82 | 8862.90 | 8509.44 | -10.19 | -3.99 |
| بيض المائدة | 113.56 | 65.33 | 67.77 | -40.33 | 3.73 |
| أسماك | 180.46 | 251.51 | 247.37 | 37.07 | -1.65 |
| المجموع | 69212.37 | 65728.48 | 65604.34 | -5.21 | -0.19 |

1- 1000 رأس .

2- معادل حليب .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلدات متفرقة .

هذا المعدل بنحو 23.9٪ للسلع الزراعية ونحو 16.3٪ للسلع الغذائية خلال تلك الفترة . الشكلان رقم (2-5) و (2-6) .

### 2-6-3 الميزان التجارى لسلع الغذاء الرئيسية بالوطن العربي :

إن التصاعد فى القيمة الاجمالية للصادرات من السلع الغذائية الرئيسية، والتراجع فى قيمة واردات هذه السلع يعكس أثرا إيجابيا على أوضاع الفجوة الغذائية للسلع الغذائية بالوطن العربي ، علماً بأن المنطقة العربية تعاني من عجز فى معظم سلع الغذاء الرئيسية، باستثناء الاسماك .

ويبين الجدول رقم (2-10) أن العجز فى قيمة مجموعة الحبوب كانت عام 1994 حوالي 4.4 مليار دولار، وفى عام 1995 ازدادت الى 5.4 مليار دولار، أي بمعدل نمو بلغ 22٪. أما قيمة الفجوة الغذائية فى كل من السكر المكرر وجملة اللحوم واللبن السائل فى عام 1995 فقد بلغت 1.2 مليار دولار، 1.5 مليار دولار و 2 مليار دولار على التوالى.

وبشكل عام فإن معدل التغير فى الميزان السلعي للسلع الغذائية بين عامي 1994 و 1995 كان موجبا باستثناء البطاطس وجملة الخضر وجملة الفاكهة والاسماك.

ومن جهة أخرى، بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي فى عام 1995 من الأسماك والبطاطس وجملة الخضر وجملة الفاكهة والبيض حوالى 111٪ و 99٪ ، 98٪ و 97٪ و 95٪ على التوالى .

### 2-6-4 تطور التجارة الزراعية البينية العربية :

تشير التقارير الى أن التجارة البينية من السلع الزراعية لاتتجاوز 10٪ من التجارة الكلية العربية من تلك السلع، ممايعنى اعتماد العالم العربي فى تأمين احتياجاته على الاسواق العالمية، الامر الذى يجب النظر إليه باهتمام بالغ فى ظل المتغيرات والمستجدات العالمية وبخاصة إتفاقية تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية.

بالنظر الى الجدول الملحق رقم (7) وبمقارنة عام 1995 مع عام 1994، يتضح أن قيمة الصادرات البينية الزراعية قد شهدت تطورا ملحوظا بلغ مداه فى الاردن، إذ زادت

شكل رقم (2-5)
تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية
خلال الفترة 86-90 و عامى 1995/94

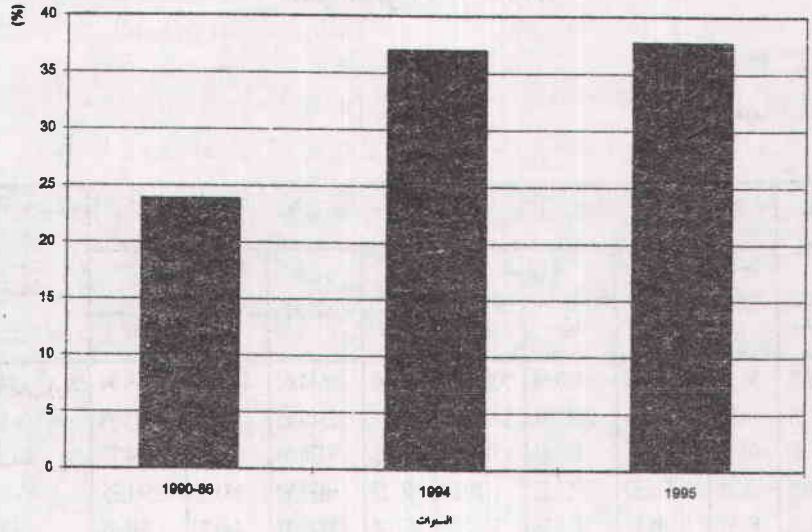


شكل رقم (2-6)
تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية
خلال الفترة 86-90 و عامى 1995/94

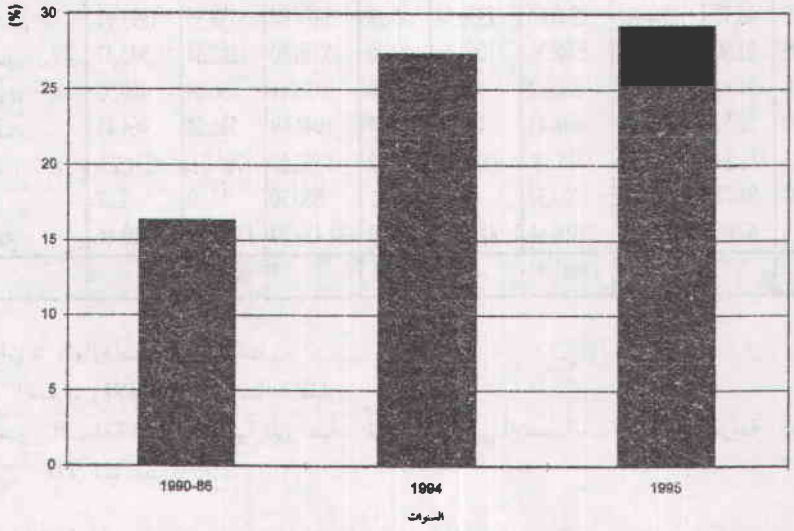

## جدول رقم (2-10)
## الميزان التجاري للمجموعات السلعية الرئيسية
## للوطن العربي 1994-1995

الكمية : الف طن
القيمة : مليون دولار

| السلعة | 1994 | | | | 1995 | | | | نسبة التغير في الميزان ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الميزان | | المتاح للاستهلاك | نسبة الاكتفاء الذاتي ٪ | الميزان | | المتاح للاستهلاك | نسبة الاكتفاء الذاتي ٪ | كمية | قيمة |
| | كمية | قيمة | | | كمية | قيمة | | | | |
| مجموعة الحبوب(جملة) | 30236.94 | 4429.77 | 76544.61 | 60.50 | 30009.45 | 5420.64 | 68741.88 | 56.34 | -0.75 | 22.37 |
| القمح | 14015.98 | 1878.18 | 33519.45 | 58.19 | 15006.65 | 2847.21 | 32635.60 | 54.02 | 7.07 | 51.59 |
| الذرة الشامية | 5494.98 | 692.18 | 9326.69 | 41.08 | 5895.87 | 803.84 | 11787.03 | 49.98 | 7.30 | 16.13 |
| الارز | 1541.25 | 633.33 | 6493.97 | 76.27 | 1680.69 | 657.72 | 6771.30 | 75.18 | 9.05 | 3.85 |
| الشعير | 4.391.95 | 444.83 | 13325.91 | 67.04 | 3902.13 | 474.38 | 9195.92 | 57.57 | (11.1) | 6.64 |
| البطاطس | 409.53 | 132.31 | 6031.70 | 93.21 | 104.21 | 110.63 | 7074.18 | 98.53 | (74.55) | (16.39) |
| جملة البقوليات | 521.84 | 190.89 | 1600.86 | 67.40 | 583.99 | 335.64 | 1818.23 | 67.88 | 11.91 | 75.83 |
| جملة الخضر | 344.73 | 231.94 | 27699.24 | 98.76 | 600.72 | 128.51 | 27034.77 | 97.78 | 74.26 | (44.59) |
| جملة الفاكهة | 467.84 | 204.62 | 20244.44 | 97.69 | 621.16 | 29.45 | 20381.47 | 96.95 | 32.77 | (85.61) |
| السكر (مكرر) | 3182.95 | 1189.72 | 5245.34 | 39.32 | 3105.80 | 1233.46 | 5148.56 | 39.68 | (2.42) | 3.68 |
| زيوت وشحوم | 1697.97 | 738.59 | 3884.08 | 56.28 | 2356.58 | 1280.86 | 4344.04 | 45.75 | 38.79 | 73.42 |
| جملة اللحوم | 933.47 | 1282.68 | 5396.30 | 82.70 | 1064.36 | 1508.55 | 5879.14 | 81.90 | 14.02 | 17.61 |
| لحوم حمراء | 469.33 | 696.09 | 3451.41 | 86.40 | 566.86 | 860.12 | 3759.65 | 84.92 | 20.78 | 23.56 |
| لحوم بيضاء | 464.15 | 586.58 | 1944.89 | 76.14 | 497.50 | 648.43 | 2119.49 | 76.53 | 7.19 | 10.54 |
| الاسماك | (231.23) | (794.21) | 1762.52 | 113.12 | (233.62) | (715.38) | 2079.10 | 111.24 | 1.03 | (9.93) |
| البيض | 42.07 | 77.70 | 860.70 | 95.11 | 47.15 | 103.37 | 897.72 | 94.75 | 12.08 | 33.04 |
| اللبن سائل | 8.603.66 | 1.924.74 | 24.433.37 | 64.79 | 8257.51 | 2016.14 | 25043.30 | 67.03 | (4.02) | 4.75 |
| الجملة | | 9608.73 | | | | 11451.87 | | | | 19.18 |

الميزان = الواردات - الصادرات .

( ) القيم بين الاقواس نسب سالبة للتغير .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلد رقم 16، ديسمبر 1996 .

النسبة المئوية للصادرات الزراعية البينية من 37٪ عام 1994 الى 63٪ عام 1995، تليها الجزائر حيث ارتفعت نسبة قيمة صادراتها الزراعية البينية من 23٪ عام 1994 الى 37٪ عام 1995 . كما يلاحظ ان الأهمية النسبية للصادرات الزراعية البينية من قيمة الصادرات الكلية فى الكويت كانت فى عام 1994 حوالى 80٪ إلا أنها انخفضت فى عام 1995 الى 60٪ .

أما قيمة الواردات الزراعية البينية، والمبينة فى الجدول الملحق رقم (8) لنفس الدول المذكورة، فقد كانت اعلاها فى الكويت حيث بلغت نسبتها من الواردات الزراعية الكلية حوالي 71٪ عام 1995 ، فى حين كانت النسبة 53٪ عام 1994 ، تلتها البحرين، حيث بلغت نسبة الواردات الزراعية البينية الى الكلية فيها حوالي 22٪ عام 1994 . أما فى سوريا والجزائر ومصر فقد تناقصت هذه النسبة من 10٪ ، 9.66٪ ، 1.7٪ عام 1994 الى 2٪ ، 6٪ ، 1.5٪ عام 1995 .

وتجدر الاشارة هنا أن الموقع الجغرافي يلعب دورا رئيسيا فى حركة التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية، حيث أوضحت الدراسات التى أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى هذا الصدد، أن واردات السعودية تأتي من دولة الخليج بصفة أساسية . أما الجزائر فتتركز معاملاتها التجارية مع تونس فى استيراد اكثر من 50٪ من وارداتها الزراعية.

وفى سبيل تحسين التجارة البينية من السلع الزراعية للدول العربية، فلابد من تنشيط كافة الاتفاقيات السابقة التى أبرمتها الدول العربية لتشجيع تنمية التبادل التجاري فيما بينهما سعيا نحو التكامل الاقتصادي . اضافة الى ضرورة تفعيل المؤسسات والصناديق العربية لتقوم بدورها كاملا فى مجال الضمان والتمويل اللازم لانتاج وتسويق المحاصيل الزراعية. ويعتبر قرار انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبري اعتبارا من 1998، والذى صدر من المجلس الاقتصادى والاجتماعي فى دورة انعقاده الاخيرة، بداية لمرحلة انتقالية سوف تساعد بدون شك فى تطوير وتنمية التبادل التجاري العربي البيني، إذ أن البرنامج التنفيذي المعتمد لانشائها يتضمن مراحل متفق عليها بشأن تحرير تجارة السلع بين الدول العربية خلال 10 سنوات، بمافيها تجارة السلع الزراعية .

# الباب الثالث

# السمات العامة والتعديلات الهيكلية في السياسات الزراعية العربية

# الباب الثالث
# السمات العامة والتعديلات الهيكلية
# فى السياسات الزراعية العربية

## 3-1 السياسات الزراعية فى الاقطار العربية :

لم يشهد عام 1995 تعديلات أو تغيرات جوهرية فى السياسات الزراعية والغذائية العربية بصفة عامة. وإن كانت بعض الدول قد زادت من طاقاتها الانتاجية، وحققت المزيد من تحرير القطاع الزراعى ، وفيما يلى استعراضاً لأهم عناصر ومكونات السياسات الزراعية الراهنة .

### 3-1-1 السياسات الانتاجية والتراكيب المحصولية :

ظل الاتجاه العام للسياسة الانتاجية الزراعية العربية يرتكز على تحقيق الأمن الغذائى وزيادة إنتاج المحاصيل بصفة أساسية . ولقد ركزت تلك السياسة فى المجالات الانتاجية على الجوانب التقليدية التالية :

1- زيادة الانتاج والانتاجية كمحاولة موضوعية لتحقيق مستويات أفضل من الامن الغذائي ، وبالدرجة الاولى من القمح بصفة خاصة والحبوب بصفة عامة، الامر الذى جعل بعض الاقطار تزيد المساحات المروية المزروعة بالقمح .

2- ترشيد استخدام المياه فى الزراعة واعتبارها عنصرا أساسيا فى الانتاج واللجوء الى تسعيرها فى بعض الاقطار .

3- تشجيع الصادرات من المنتجات الزراعية والحد من الواردات.

4- المحافظة على التربة من التدهور والحفاظ على المراعى والغابات وحمايتها من التصحر.

5- زراعة الاصناف عالية الانتاج والملائمة للظروف البيئية فى أوسع رقعة ممكنة.

وبالاضافة الى ذلك فقد اتخذت فى العديد من الاقطار سياسات محفزة للانتاج تتمثل فى :

1- تحرير أسعار المنتجات الزراعية فى بعض الاقطار العربية ، وتحريك الاسعار لبعض المنتجات وتحرير البعض الاخر فى دول أخرى .

2- تحرير التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فى كثير من البلدان العربية وتحرير الصادرات بصفة أساسية.

3- القضاء على الاحتكار فى انتاج وتسويق بعض المنتجات الزراعية الاساسية كالقمح والحبوب وفتح المجال للقطاع الخاص ليقوم بهذه المهام كماهو الحال فى المغرب وتونس واليمن. والواضح أن السياسات الانتاجية الزراعية العربية، تبنى على أهداف تحددها البلدان العربية، بالرغم من التحرير الذى جرى للقطاعات الزراعية ، وهى سياسة تأشيريه وليست الزامية قائمة على حوافز موضوعية تقدمها الدولة للمنتجين وتحثهم عليها من خلال اجهزة الارشاد، ومن اجل زيادة الانتاج وزيادة الدخل وتنشيط الصادرات. ومثل هذه السياسات الزراعية معمول بها فى دول العالم المتقدم والنامى على حد سواء ففى أمريكا واوروبا الغربية نجد أن مثل هذه السياسة مطبقة واعطت نتائج إيجابية ، والحاجة فى الوطن العربى أشد، لان المزارع العربى مازال يحتاج الى تطوير مفاهيمه ورفع كفاءته وتحسين خبرته وامداده بالمعلومات الكافية عن الاسواق والاسعار المحلية والعالمية .

وعلى الرغم من التعديلات التى أجريت فى مجال سياسات الانتاج الزراعى فقد تراجع إنتاج بعض السلع الزراعية فى عام 1995 ، أهمها الحبوب ، ويعزى هذا التراجع الى تراجع المساحة المزروعة ، واتسام الموسم المطرى بالجفاف فى بعض الاقطار العربية التي تعتمد زراعتها على مياه الامطار وبالذات محاصيل الحبوب ، كما هو الحال فى المغرب التى انخفضت مساحة الحبوب فيه بحوالى 2.09 مليون هكتار وانخفض إنتاج الحبوب بحوالى 4.4 مليون طن عام 1995 مقارنة بالعام السابق له .

### 3-1-2 السياسات التسويقية والسعرية :

تلعب سياسات التسويق والاسعار الزراعية دورا بالغ الاهمية ، ليس فقط فى التنمية الزراعية والانتاج الزراعى، بل أيضا فى التعرف على معالم قطاع الزراعة وخصائصه وقدراته على النمو والانطلاق والمنافسة. واذا كانت هناك سياسات تسويقية وتسعيرية

عربية فى العقود الماضية ، فانها كانت مرتبكة وغير مستقرة واعتمدت على قاعدة الفعل ورد الفعل أو سياسات أزمات Crisis policies ، وبالتالى كانت هناك سياسات تقوم على الدعم السعري احيانا وعلى التحديد الجبرى للاسعار باقل كثير من الاسعار الحقيقية أو أسعار الظل ، وعندما بدأت بعض الاقطار العربية تأخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادى التى وضعها البنك الدولى ، بدأت تعيد النظر فى سياساتها التسويقية والسعرية وتحاول ربطها بالاسواق العالمية وبالتالى رفع الدعم والغاء التسليم والتسعير الاجبارى الا فى حدود ضيقة جدا، وهكذا بدأ قطاع الزراعة يعانى من هزة عنيفة ويحتاج الى بعض الوقت لتستقر اوضاعه وتتحسن احواله .

وبصفة عامة فان السياسة التسويقية والتسعيرية واسعة المجال تتمثل فى :

1- العمل على خلق ظروف بيئية وتنظيمية مناسبة لاسواق الانتاج الزراعى ومستلزماته وامدادها بالبنيات التحتية، من اجل الوصول الى اسعار حقيقية للانتاج ومستلزماته تساعد فى اعادة استخدام الموارد الزراعية وفق قاعدة الميزة النسبية.

2- دعم مستلزمات الانتاج فى العديد من الاقطار العربية كماهو الحال فى سوريا والخليج العربى وموريتانيا والسودان، وان كان هناك اتجاه لتقليص الدعم.

3- التخلى عن سياسة التوريد الاجبارى والتسعير الاجبارى لمعظم المحاصيل الزراعية فى الاقطار العربية، باستثناء المحاصيل الاستراتيجية فى بعض الاقطار العربية او تلك المنتجات التى تقدم لها الحكومات دعما، كماهو الحال فى سوريا والمغرب وتونس، ومع ذلك فالاسعار التى تحددها الحكومات تراعى فيها الاسعار العالمية وهامش ربح مناسب للمزارع.

4- تشجيع الصادرات بتحرير التجارة الخارجية ورفع كافة القيود عن الصادرات وخفض الرسوم الجمركية.

5- العمل بسياسة الأسعار الدنيا المعلنة Floor Prices فى عدد من الاقطار العربية مثل سوريا ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا والسعودية والسودان ، ولبعض المحاصيل بهدف تشجيع الانتاج.

ولعل النظرة التحليلية لمثل هذه السياسة التسويقية والتسعيرة المختلطة، هى نتاج لواقع تاريخى مرت به الزراعة العربية ، كما أنها سياسة تستجيب للظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية. فمازال العديد من الاقطار العربية يعيش ازمة البطالة وازمة سوء الاحوال المعيشية فى الريف ، وبالتالى لايمكن ان تزيد الحكومات من معاناة هذه الفئة من المواطنين . ومن المتوقع الاستمرار فى هذا النهج حتى تستطيع الزراعة العربية تكييف اوضاعها وتصبح قادرة على المنافسة على الصعيد العالمى والاقليمى .

### 3-1-3 السياسة الائتمانية والاقراضية:

من مكونات السياسة الزراعية المساعدة فى تحقيق أهداف قطاع الزراعة، السياسة الائتمانية والاقراضية، وبصفة خاصة فى ظل التحرير الاقتصادى وبرامج الاصلاح، واعادة الهيكلة، حيث يمثل توفير الاقراض للزراع وبشروط ميسرة احد عوامل نجاح أي سياسة زراعية، خاصة وأن قطاع الزراعة فى الوطن العربى يتسم بضعف قدراته التمويلية الذاتية والادخارية مما يخلق صعوبة بالغة فى تمويل النشاط الزراعى. وتدرك الاقطار العربية أهمية الاقراض الزراعى. فأولته أهمية خاصة فى سياساتها الزراعية ، على الرغم من تفاوت الأهمية من قطر لاخر .

وتتفق كافة الاقطار العربية فى سعيها المستمر لتوفير التمويل اللازم للقطاع الزراعى وبأسعار فائدة ميسرة ، وإن كانت تختلف من حيث القدرة على توفير التمويل وشروطه، ففى المملكة العربية السعودية تتوفر القروض بدون فوائد وتكفى لمد القطاع الزراعى باحتياجاته التمويلية . وفى موريتانيا تغطى القروض 36٪ من الاستثمارات اللازمة وباسعار فائدة تصل إلى 10٪ على القروض متوسطة الاجل ، كما تصل أسعار الفائدة ، 12.5٪ فى المغرب وتتراوح بين 1-7٪ فى سوريا. وفى أقطار عربية أخرى ترك التمويل للبنوك التجارية وباسعار الفائدة السائدة فى السوق. وتختلف مؤسسات الاقراض التى تمنح القروض، فمنها ماهو بنوك كماهو معمول به فى سوريا والسعودية وعمان ومصر والعراق واليمن والسودان ومنها ماهو مؤسسات كماهو الحال فى الاردن. ومنها ماهو صناديق كما هو الحال فى تونس والمغرب .

### 3-1-4 سياسات توفير الخدمات المساندة للانتاج :

تمثل منظومة الخدمات المساندة للانتاج الزراعى وهى الارشاد والبحوث والتنظيمات

الفلاحية ، ركنا أساسيا فى إنجاح التنمية الزراعية وتطوير وتحديث القطاع الزراعى والارتقاء بمستوى وأحوال الزراع ، خاصة بعد الاخذ بمبدأ تحرير القطاع الزراعى وبدء سريان إتفاقات الجات وانفتاح الزراعة العربية على الزراعة العالمية والدخول فى تنافس معها ، مما يتطلب أن يكون هناك دورا هاما للارشاد الزراعي والبحث الزراعى والتنظيمات الفلاحية، وعلى الرغم من أن هناك تطور موضوعى فى الاخذ بأساليب الارشاد والبحث العلمى فى الزراعة العربية ، وبالرغم من وجود تنظيمات فلاحية، الا أن هذه الادوات لم تصل الى مرحلة من النضج التى تمكنها من أداء رسالتها على الوجه المطلوب ، حيث تعانى من قصور فى الامكانات المتاحة وفى الفهم وفى أساليب العمل وفى التنسيق والروابط فيما بينها .

وعلى الرغم من التطور الذى تم فى اجهزة الارشاد الزراعى فى الاقطار العربية، وجعلها فى ادارات متخصصة، وامدادها بالكادر والامكانات الضرورية ، الا أن مفهوم الارشاد، مازال تقليديا ولم يتغير كثيراً ، حيث مازال يقتصر على توجيه الزراع فى زراعاتهم وتوعيتهم إعلاميا وإقامة الحقول النموذجية . ومن جهة أخرى أصبح الارشاد يدخل فى نطاق التسويق والسياسات الزراعية ، ويعتبر الارشاد التسويقى هاماً للغاية حيث يوضح للمنتج احوال واوضاع الاسواق المحلية والعالمية ممايجعله قادراً على اتخاذ القرار الانتاجي الصحيح ، كما أن الارشاد هو القناة لنقل البحوث من مراكزها الى الحقل ، وحتى الان مازالت هذه القناة محدودة الفاعلية .

وعلى صعيد البحوث ، فعلى الرغم من الطاقات العلمية الكبيرة فى الوطن العربى وبالرغم من مراكز ومعاهد ومحطات البحوث، الا أن التقدم الذى طرأ على الزراعة العربية لا يتلاءم وهذا الحشد الكبير من العلماء ، كما أن التنسيق بين مراكز البحوث العلمية العربية يكاد يكون معدوما . وأما على مستوى القطر الواحد فإن التنسيق بين المؤسسات التى تقوم بالبحوث العلمية لايزال محدوداً وضعيفاً .

وعلى صعيد التنظيمات الفلاحية، فمازالت التنظيمات القائمة خاضعة بدرجة أو أخرى للتوجيه الحكومى بل تقوم أو تنشأ بتعليمات حكومية، وبالتالى تتقلص فيها ديمقراطية العمل وصنع القرار وحرية الدخول أو الخروج ، لذلك فهى مازالت غير قادرة على القيام بمهامها فى رعاية الاعضاء والحفاظ على حقوقهم ومساعدتهم وامدادهم

باحتياجاتهم الاساسية .

### 3-1-5 سياسات توفير واستهلاك الغذاء فى الوطن العربى :

تبذل الاقطار العربية جهودا مكثفة من اجل توفير الغذاء وتوزيعه ليصل الى جمهور المستهلكين بأسعار مناسبة، وركزت جهودها من اجل رفع درجات الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية (الحبوب والالبان والسكر) لتحقيق أكبر قدر ممكن من الامن الغذائى، ومع ذلك فان السياسات اختلفت بين الاقطار العربية فى الاونة الاخيرة فى الادوات وظل الهدف واحدا .

ولقد أعملت الأقطار العربية سياساتها لتوفير واستهلاك الغذاء بالعمل على المحاور التالية :

**المحور الاول :** زيادة الانتاج المحلى من سلع الغذاء الاساسية واحلاله محل الواردات ورفع معدلات الاكتفاء الذاتى والامن الغذائى .

**المحور الثانى :** توفير الغذاء فى الاسواق باسعار مناسبة عن طريق الاستيراد والانتاج المحلى معا وبناء مخزون استراتيجى مناسب، كماهو الحال فى المغرب والاردن واليمن والسعودية.

**المحور الثالث :** الاستمرار فى دعم أسعار السلع الغذائية الاساسية كماهو الحال فى معظم الدول العربية ، وان كان بعضها حول هذا الدعم الى دعم نقدى لصالح الطبقات الفقيرة .

**المحور الرابع :** توزيع السلع الغذائية الاساسية بالبطاقات التموينية أو تعاونيات العاملين .

**المحور الخامس :** تحرير الاسعار والتجارة الخارجية للحد من الاستهلاك ، وتوعية الجماهير للحد من الفاقد فى الاستهلاك .

### 3-1-6 سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية :

تبنت غالبية الاقطار العربية مبدأ تحرير التجارة والاتجاه نحو رفع كافة القيود الكمية والنوعية على حركة التجارة تدريجيا ، تمشيا مع اتفاقية الجات ومنظمة التجارة

العالمية (WTO) واستكمالا لبرامج الاصلاح الاقتصادى والتعديلات الهيكلية، وايضا تشجيعا للصادرات . ومثل هذه السياسة كما أن لها مزاياها ، ولها محاذيرها، فهى سياسة تجعل المنتجات الزراعية العربية فى منافسة شديدة مع المنتجات الزراعية العالمية . ففى الوقت الذى استطاعت فيه قطاعات الزراعة فى كثير من أقطار العالم أن ترسخ أقدامها فى السوق العالمية وتقوى على المنافسة، فمازال قطاع الزراعة العربى يحتاج الى مزيد من الوقت والجهد كي يصمد ويشق طريقه فى السوق العالمية، الامر الذى يتطلب الحذر الشديد فى تطبيق هذه السياسة . وتلجأ بعض الاقطار العربية الى رفع القيود على الصادرات وإبقائها على الواردات او اخضاع الواردات على منتجات بعينها لما يسمى بالرزنامة الزراعية .

وحتى الان لم تصل الاقطار العربية الى تنسيق تجارتها الخارجية الزراعية واعطاء الاولوية للاقطار العربية من حيث التصدير والاستيراد، حتى يرتفع حجم التبادل التجارى البينى، والذى إن تحقق سيسهم إيجابيا فى تقدم وتطور قطاع الزراعة .

## 2-3 تطور السياسات الزراعية فى بعض البلدان العربية :

### 1-2-3 الاردن :

مازالت السياسة الانتاجية الزراعية للاردن تستهدف استثمار إمكانات النمو فى قطاعات الزراعة المروية والبعلية والمناطق منخفضة الامطار والثروة الحيوانية من اجل زيادة الانتاج وخفض الواردات وتحقيق وضع أفضل للامن الغذائى .

وأستمرت الاردن فى سياساتها الهادفة الى تهيئة ظروف أفضل لتسويق الانتاج الزراعى ومستلزماته والوصول الى أسعار مناسبة تشجع الانتاج وتحد من الاستيراد وتقوي من القدرة التنافسية، ومن اجل تحقيق ذلك اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات الهامة التى تمثل الاطار العام للسياسة التسويقية والتسعيرية وهى :

1- يسند الى مؤسسات القطاع العام ، وتحت مظلة وزارة الزراعة ، مسئولية الاشراف والرقابة على الاطار والقواعد التى تدار بها دفة التجارة ووضع المواصفات والمعايير والتعليمات الزراعية وتنفيذها وضمان حرية الاسواق وحرية الاسعار والمنافسة العادلة ومهمة استكشاف اسواق جديدة وفتحها.

2- وضع برنامج مشترك لتشجيع الصادرات الزراعية تشترك فيه مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص.

3- وضع اسعار معلنة مناسبة لشراء الحبوب، تشجع على زيادة الانتاج وتقترب من الاسعار العالمية.

4- تحرير الاسواق وأسعار مستلزمات الانتاج والانتاج الزراعى لمختلف المحاصيل واخضاعها الى آليات السوق (العرض والطلب) وتحت رقابة الدولة، مع حماية صغار الزراع ودعم الطبقات الفقيرة.

وتتجه الحكومة الاردنية فى سياستها الائتمانية والاقراضية الموجهة لقطاع الزراعة الى تطوير مؤسسة الاقراض الزراعي لتصبح مصرفا يقوم بمهمة الادخار ومهمة التمويل للزراع فى المناطق الريفية النائية بالدرجة الاولى بحيث يتم التركيز فى المرحلة الحالية على ما يلى :

1- توفير القروض بشكل يتمشى مع المعتقدات الدينية.

2- توسيع وتطوير مؤسسات الاقراض الاخرى . أى توسيع قاعدة المؤسسات والبنوك والجهات التى تقدم قروضا للنشاط الزراعي. حتى يتمكن من النهوض وزيادة الانتاج وتنفيذ المشروعات الكبرى، مثل مشاريع الري.

وفى مجال توفير الخدمات المساندة للانتاج تعمل الحكومة الاردنية على تقديم خدمات ارشادية مجانية للزراع من أجل زيادة انتاجهم والمحافظة عليه.

وعلى صعيد البحوث ، فقد أنشأت الحكومة المركز الوطنى للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا وزودته بإختصاصات جديدة تؤهله للقيام بمهام البحث ونقل التكنولوجيا منفردا او بالتعاون مع جهات بحثية محلية أو إقليمية . وسيقوم المركز بتوفير الخبرة الفنية والدعم لمؤسسات الارشاد والتدريب وتدقيق المعلومات .

أما على جانب التنظيمات الفلاحية، تعمل الحكومة على تشجيع الزراع على حل مشاكلهم بانفسهم ، من خلال التنظيمات الفلاحية. فالتعاونيات الريفية تلعب دورا هاما فى زيادة الانتاج الزراعى وتوفير مستلزمات الانتاج واقامة مراكز لتأجير الالات الزراعية ومراكز لجمع الحليب .

كما تعتمد على الاستيراد لتوفير السلع الغذائية الاساسية وبذل أكبر جهد لزيادة الانتاج المحلى منها لاحلاله محل الواردات. وقامت الدولة برفع الدعم تدريجيا عن سلع الغذاء وحولته الى دعم نقدى للطبقات الفقيرة، وفى نفس الوقت عملت الدولة على :

1- المساهمة فى تحقيق الامن الغذائى وخلق احتياطى من السلع الغذائية الاستراتيجية يكفى لمدة ستة أشهر.

2- تشجيع المشروعات التى تستهدف زيادة إنتاج الغذاء فى البلاد بتقديم التسهيلات لها وتوفير التمويل اللازم.

3- تشجيع إقامة مراكز لبيع السلع الغذائية للحد من ارتفاع الاسعار .

ومن المأمول أن تؤتي هذه السياسة ثمارها فى المستقبل، مع أنها فى جوهرها لاتشكل سياسة متكاملة. بل هى مجرد اجراءات جزئية تحتاج الى استكمال بحيث يمكن الحد من الاستهلاك وتغيير انماط الاستهلاك من الغذاء وتقليل الفاقد.

وتتمثل سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية فى الاردن فيمايلى :

1- لايوجد قيود كميه على الصادرات والواردات.

2- دخلت الضرائب على المواد المستوردة ضمن الرسوم الجمركية.

3- اعفاء الالات والمعدات الزراعية المستوردة من رسوم الاستيراد.

4- تتم عمليات التصدير والاستيراد عبر وزارة الصناعة والتجارة وبموافقة وزارة الزراعة وبالتشاور مع وزارة التموين. وهى سياسة تشجيعية للقطاع الزراعي.

### 3-2-2 الامارات العربية المتحدة :

يوجد فى دولة الامارات حوالى 2700 مزرعة مساحتها 68.44 الف هكتار تزرع 21.7٪ منها بالخضروات والباقى محاصيل اعلاف مستديمة. وقد زادت الرقعة المزروعة بين عامي 94 ، 1995 بحوالى 2.6٪ ، وتستهدف السياسة الزراعية فى الامارات زيادة المساحة المزروعة وزيادة الانتاج من خلال :

1- استصلاح الدولة للاراضى.

2- قيام الدولة بخدمة الارض مجانا .

3- توزيع بيوت الزراعة المحمية مجانا .

4- دعم أنظمة الري الحديثة بحوالى 50٪ من قيمتها .

5- ارشاد الزراع على أماكن حفر الابار مجانا .

ومن المقرر إنشاء مركز اقليمى للزراعات المحلية فى الامارات يستهدف مايلى :

1- عمل مسح شامل لاشجار النخيل والبساتين والاشجار الاخرى.

2- تحسين سلالات المحاصيل المقاومة للملوحة واجراء تجارب عليها.

3- إيجاد حلول للمشاكل التى تواجه الزراعة بسبب ملوحة التربة.

أما المياه ، فقد أولتها حكومة الامارات أهمية خاصة تتمثل فيما يلى :

1- قامت الدولة بانشاء 35 سدا بطاقة تخزينية قدرها 70 مليون متر مكعب ، وجارى انشاء ثلاثة سدود أخرى.

2- شجعت التوسع فى إقامة محطات تحلية المياه لتوفير مياه الشرب لتصل الى 475 مليون متر مكعب .

3- قامت بدراسة 25 وادي لاقامة سدود صغيرة عليها.

4- قامت بمراقبة حركة المياه من خلال 69 بئراً للمراقبة و 28 محطة لقياس كميات مياه الامطار واقامة 12 مرصداً مزود بـ 73 جهاز قياس لدرجات حرارة الجو والتربة والرطوبة وسرعة الرياح والتبخر.

5- شجعت التوسع فى استخدام انظمة الري الحديثة التى تغطى الان 61٪ من المساحة المزروعة وتدعمها الحكومة بحوالى 50٪ من قيمتها.

### 3-2-3 البحرين :

إستهدفت السياسة الانتاجية الزراعية فى البحرين زيادة إنتاج الخضروات فزادت المساحة المزروعة موسميا بنسبة 7٪ بين عامى 94 ، 1995 . أما باقى المحاصيل الزراعية فهى محدودة حيث المساحة الزراعية الكلية صغيرة لاتتجاوز 4800 هكتار.

وفى جانب الارشاد الزراعى تهتم الحكومة بتدريب الكوادر الارشادية لتحسين الخدمات التى يقدمونها للزراع فى مجال الانتاج النباتي والانتاج الحيوانى.

وعلى صعيد البحوث الزراعية فقد لعبت دورا هاما فى السنوات الخمس الاخيرة فى رفع إنتاجية العديد من المحاصيل الغذائية وادخال أصناف عالية الانتاج ومقاومة للامراض والظروف البيئية المعاكسة، كما تم الاخذ بالحزم التقنية الحديثة فى زراعة الخضروات.

وفى جانب التنظيمات الفلاحية، شجعت الدولة انشاء الجمعيات التعاونية، حيث تأسست جمعية تعاونية تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى وتسويق المنتجات الزراعية الخاصة بالاعضاء وتقديم خدمات لهم وامدادهم بالقروض ، وقامت جمعية لمربى الدواجن هدفها انشاء مختبر خاص لتشخيص الامراض ومساعدة المربين فى استخدام الاساليب الحديثة فى التربية بالتعاون مع الوزارة.

أما فى مجال التمويل الزراعى فأنشأت الدولة برنامج التسليف الزراعى فى عام 1985 لتوفير القروض لتمويل النشاط الزراعى حيث تقدم قروضاً بشروط ميسرة ، بحيث تعفى القروض التى لاتزيد قيمتها عن 5000 دينار من الرسوم الادارية ، ومازاد عن ذلك يدفع عليه المقترض رسماً مقداره 3٪ . وفى عام 1995 بلغت القروض 153 الف دينار انتفع بها 45 مزارعاً . وتوجه القروض الى البنيات الاساسية للانتاج الزراعى مثل وسائل الري وغرس فسائل النخيل الجيدة وتحديث قطاع الدواجن وتوفير مستلزمات الانتاج الموسمية .

كما تقوم البحرين بتوفير السلع الغذائية عن طريق الاستيراد من السوق العالمية ، واستهدفت فى عام 1995 توفير مخزون استراتيجى من سلع الغذاء الاساسية كالقمح والارز والسكر والحيوانات الحية، وفى جانب آخر استمرت سياستها الرامية الى زيادة طاقات الانتاج المحلية من اللحوم والدواجن بصفة أساسية، ويقوم القطاع الخاص بتوفير السلع وبيعها فى الاسواق تحت رقابة الدولة لتأمين سلامة الاغذية وجودتها ، حيث تقوم بالتفتيش الفعال وبالاجراءات المختبرية اللازمة، ومازالت الدولة مستمرة، فى دعم أسعار السلع الغذائية الاساسية ، لذلك فان اسعارها محددة من قبل الدولة.

وتعتمد البحرين سياسة السوق الحرة المفتوحة بالنسبة للاستيراد والتصدير واعادة التصدير ، مع فرض رسوم جمركية رمزية على الواردات. واعفاء المصدرين والمستوردين من الضرائب على الدخل.

### 4-2-3 الجمهورية التونسية :

استمرارا لجهود تونس فى تنفيذ برنامجها الاصلاحى ، فقد عملت فى عام 1995 على تحسين احوال السوق الزراعية وتحرير الاسعار على جانبى الانتاج ومستلزماته، فقد قامت بمجموعة من الاجراءات تتعلق بالسياسات التسويقية والتسعيرية للمنتجات الزراعية ، أبرزها :

1- تحرير التجارة الداخلية والخارجية وابرام اتفاق جديد للتعاون والشراكة مع الاتحاد الاوروبى لفتح اسواق جديدة أمام الانتاج الزراعى فى البلاد.

2- اتخاذ الاجراءات الضرورية لانجاز برنامج تأهيل الجمعيات التعاونية ولخدمة وضبط آليات السوق ، والعمل على فتح اسواق فى المناطق الفلاحية المختلفة واعادة هيكلة المجامع المهنية.

3- مراقبة سير آليات السوق.

4- تحرير أسعار 87٪ من المنتجات الزراعية.

5- مراجعة أسعار الحبوب المعلنة فى عام 1992 ورفعها فى آيار (مايو) 1995 بمعدل 5.8٪ للقمح الصلب و6.7٪ للقمح اللين ، كما تم رفع اسعار زيت الزيتون أيضا.

6- تضمن الدولة حداً أدنى لسعر المنتجات الزراعية الرئيسية (الحبوب، زيت الزيتون).

ومن هذا يتضح أن هذه السياسة التسويقية/السعرية سارت فى اتجاهين :

**الاول** : تحسين احوال السوق وفتح اسواق جديدة وتحرير التجارة الخارجية .

**والثانى** : تحسين الاسعار وتحريرها ، الامر الذى يسهم فى زيادة الانتاج وتنشيط الصادرات .

كما وضعت الحكومة التونسية سياسة إقراضية لتشجع الاستثمار الزراعى ومدّ الزراع باحتياجاتهم من القروض الميسرة ، وتتمثل هذه السياسة فى الآتى :

1- توفير الموارد المالية اللازمة للاقراض الزراعى وحث البنوك على زيادة مساهمتها فى تمويل الاستثمار الزراعي.

2- إعتماد نظام إقراض يطمئن المقرضين ويشجعهم على الاقراض .

3- تحميل المنتفع بالقرض مسئولية السداد.

4- تقدم الحكومة منحه استثمار للفلاحات (المزارع) الصغيرة قدرها 25٪ والمتوسطة 20٪ والكبيرة 7٪. على أن يكون التمويل الذاتى للمزارع الصغيرة والمتوسطة حوالى 10٪ والكبيرة 30٪ يمكن خفضها الى 25٪.

5- تخفض الحدود الدنيا للرسوم على المناطق ذات الظروف المناخية الصعبة وفى الصيد البحرى إلى 11٪ .

6- تعطى منحة اضافية للباحثين الجدد والفنيين والشباب قدرها 6٪ من قيمة المشروع.

7- إعطاء منحة بنسبة 1٪ من الاستثمار لاجراء دراسات الجدوى بحد أقصى مقداره 5000 دينار .

8- تعطى منحة استكشاف المياه.

9- رفع سقف القرض العقارى من 50 الف دينار الى 100 الف دينار .

10- دعم تجربة القروض المراقبة لصغار ومتوسطى الزراع وتوسيع نطاقها بمعدل 2000 فلاح سنويا .

11- مراجعة نظام الصندوق القومى للضمان من اجل طمأنه البنوك على مواردها المقرضة للزراع والعمل على جدولة قروض الفلاحين على 5 سنوات على أن تتحمل الدولة الفوائد الناتجة عن الجدولة .

وتجدر الاشارة الى أن هذه السياسة الاقراضية ، سياسة متطورة وتتمشى مع برنامج اصلاح القطاع الزراعى، ومع أهداف الزراعة التونسية بصفة عامة.

وعلى صعيد الارشاد الزراعى ، فقد أنشئت وكالة للارشاد والتكوين الفلاحى من أهم

أهدافها ايصال نتائج البحوث الى الفلاحين، وتبليغ مشاكل الفلاحين الى الباحثين بالاضافة الى تأهيل الكوادر الفلاحية.

وفى جانب البحث العلمى ، فقد قضى القانون رقم 72 لعام 1990 بانشاء مؤسسة البحث والتعليم العالى الفلاحي، ومهمتها التنسيق بين كافة المؤسسات ذات العلاقة والسهر على تنسيق أعمالها وربطها بالاهداف الوطنية. وقد تم تحديد برنامج البحوث لكل المؤسسات العاملة فى هذا المجال بما يضمن التكامل والتناسق بين الاعمال البحثية فى إطار الخطة العشرية للبحث الفلاحي التى وضعتها الدولة.

وفيما يخص التنظيمات الفلاحية، بذلت الحكومة جهودا مكثفة لتنظيم الفلاحين فى هياكل تدير شؤونهم، ويعتبر الاتحاد الوطنى للفلاحة والصيد البحرى المنظمة المهنية للفلاحين . ويدعم هذه المنظمة غرف الفلاحة ، ويمثل الاتحاد المحور الذى يلتف حوله مختلف التنظيمات الفرعية للفلاحين سواء كانت تعاضديات خدمات او تعاضديات ذات مصلحة مشتركة أو غيرها. هذا وقد أنشىء فى عام 1992 المجلس الوطنى للفلاحة وهو إطار استشارى .

وهدفت سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية فى تونس الى ما يلى :

1- تحسين وضع الميزان التجارى للمواد الغذائية الذى يعانى من عجز منذ اواسط السبعينات، وفى هذا المجال استطاع القطاع الزراعى (الفلاحي) أن يرفع نسبة تغطية الواردات بالصادرات من 52٪ خلال الفترة 83-1987 الى 84٪ خلال الفترة 88-1994، وفى عام 1994 بلغت نسبة التغطية 102٪ بفضل ارتفاع صادرات الزيتون، أي أن الميزان التجارى قد حقق فائضا فى هذا العام .

2- تتجه تونس الى التعامل فى تجارتها الخارجية الزراعية بصفة أساسية مع الاتحاد الاوروبى حيث يستوعب 75-85٪ من الصادرات الزراعية التونسية، وتستورد تونس منه 35٪ - 60٪ من وارداتها.

وتجدر الاشارة الى أن الامتيازات التى يمنحها الاتحاد الاوربى الى المنتجات الزراعية التونسية تشكل المحور الرئيسى للتجارة الخارجية الزراعية بتونس ، وتعتمد

عليها تونس فى زيادة صادراتها وتنميتها .

### 5-2-3 الجمهورية الجزائرية :

مازالت مشكلة واردات الغذاء فى الجزائر ذات أهمية كبرى ، الامر الذى جعل السياسة الانتاجية الزراعية تتجه الى الحد من الاستيراد وبصفة خاصة من القمح الصلب، ومن المتوقع ، اذا استمر النهج الحالى على ماهو عليه ، أن تصل فاتورة الغذاء الى مبالغ كبيرة تزيد من العبء على ميزانية الدولة. ولذلك فقد دفعت الدولة معونات للزراع فى العام 1995 تستهدف زيادة الانتاجية فى الحبوب وزيادة انتاج الحليب. كذلك قدمت الدولة تسهيلات لحصول الزراع على القروض الضرورية لزيادة إنتاجهم، واعتبارا من عام 1997 ستقوم الدولة بتغطية الاسعار للقمح اللين والصلب . وعليه فقد بلغت مساحة الحبوب فى الجزائر 2.6 مليون هكتار عام 1995 فى حين كانت 1.3 مليون هكتار عام 1994 أى زادت بنسبة 100٪ كمحاولة جادة لزيادة إنتاج القمح وخفض وارداته .

الا أن المشكلة الاساسية للانتاج تتمثل فى اعتماد الزراعة على مياه الامطار بالدرجة الاولى لصغر حجم القطاع المروي وذلك لعدم توفر مياه الري ، وبالتالى تعتمد الزيادة المتوقعة فى الانتاج أساسا على مدى غزارة الموسم المطرى وتوزيع الامطار على مدار الموسم ، هذا بالاضافة الى المعاملات السمادية والمعاملات الاخرى . وبالتالى يستوجب على السياسة الزراعية فى الجزائر التركيز على استنباط الاصناف المقاومة للجفاف ذات الانتاج الغزير واستخدام معاملات سمادية مناسبة لها ، ومن ناحية أخرى ، من المفيد أن تتوسع الجزائر فى مشاريع الري التكميلى الذى ثبت أنه يزيد الانتاج بنسب عالية.

### 6-2-3 المملكة العربية السعودية :

تتمثل السياسة الانتاجية الزراعية فى المملكة فى تنمية القطاع الزراعى وزيادة إنتاج الغذاء وذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الزراعى . وتستخدم هذه السياسة وسائل محفزة لزيادة الانتاج وتوفير المياه والمحافظة على البيئة الزراعية بصفة عامة .

ولقد قامت الحكومة فى المملكة باستصلاح الاراضى البور ووزعتها على

ن، ويتم تمليكها لهم اذا ثبت جديتهم فى الاستثمار . وقد وزعت الدولة حتى عام
حوالى 2.5 مليون هكتار تم توزيعها على عدد كبير من المشروعات الزراعية
11. هكتاراً للمشروع الواحد ، وعلى الافراد حيث استفاد منها 85 الف مواطن
ر 6.6 هكتار للفرد، وللشركات الزراعية بواقع 14.5 الف هكتار للشركة الواحدة
استفاد منها 18 شركة .

وتولى المملكة أهمية خاصة لمياه السيول لرى 18 الف هكتار ، ووضعت قوانين أخرى
شىء 32 سداً لاعتراض مياه السيول لرى 18 الف هكتار ، ووضعت قوانين أخرى
للمحافظة على الغابات والمراعى، وذلك من اجل الحفاظ على البيئة الزراعية وحمايتها من
التدهور حتى تستمر زيادة الانتاج، وفى هذا المجال قامت الحكومة باستزراع أراضى
المراعى المتدهورة بمساحة 10 آلاف هكتار ، وأنشأت بنكا للبذور والاصول الوراثية
لحفظ البذور والمصادر الوراثية النباتية للاستفادة منها وتطويرها .

ومنذ أنشأت المملكة البنك الزراعى السعودى أنيط به تقديم التسهيلات الائتمانية
للقطاع الزراعى ، وهى سياسة تشجع القطاع الخاص للدخول فى مجال الاستثمار
الزراعى ومساعدته فى شراء احتياجاته من الالات والمعدات .

هذا ويمنح البنك قروضا معفاة من الفوائد ، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل . وتمثل
القروض المتوسطة الاجل والتى تسدد على عشرة اقساط سنوية متساوية حوالى 97٪ من
اجمالى القروض وتشتمل على :

1- تأسيس المشاريع الزراعية المتخصصة فى الانتاج الحيوانى والنباتي وصيد
الاسماك وتربية النحل .

2- شراء المعدات والاليات الزراعية مثل معدات الري والجرارات والحصادات
ووسائل النقل وغيرها.

3- استصلاح الاراضى.

4- حفر الابار وإقامة مصدات الرياح وتسوير المزارع وانشاء المستودعات
والمبانى الزراعية.

ومازالت هذه السياسة معمول بها فى المملكة ، وهى سياسة تشجع الاستثمار
الزراعى، وتحفز المزارع وتساعد على بناء الاصول الزراعية وتنفيذ مشروعات متطورة

كالري الحديث وحفر الابار.

كما تقدم حكومة المملكة الخدمات الارشادية مجانا حيث يوصل جهاز الارشاد الى الزراع كل ماهو جديد ومناسب فى خدمة تطوير الزراعة وتصدر الوزارة مجلة ارشادية شهرية وكتيبات ونشرات، وتقدم برامج ارشادية فى الاذاعة والتلفزيون ، هذا علاوة على الحقول الارشادية التى تشمل مختلف مناطق المملكة الزراعية ، بالاضافة الى الزيارات الميدانية المرشدون ، حيث يقوم المرشدون بتقديم خدمات كبيرة للزراع ولمربى الدواجن والماشية.

وفى جانب البحث العلمى تشرف وزارة الزراعة على 12 مركزا ومحطة للابحاث الزراعية ، ومركزاً للأبحاث السمكية وآخر لأبحاث الجراد ومختبراً للهندسة الوراثية، ويقوم خبراء هذه المراكز بحل مشكلات المنتجين وتطوير أساليب الانتاج الزراعي واستنباط الاصناف عالية الانتاج والجودة.

وتعمل المملكة على توفير مستلزمات الانتاج الزراعى فى الاسواق المحلية باسعار مناسبة تشجع الانتاج، كماشجعت المملكة على فتح الاسواق المركزية المحلية لبيع الانتاج المحلى فيها ووفرت لها الجوانب المكملة للنشاط التسويقى كالطاقات التخزينية الكبيرة والطرق ومؤسسات التسويق ، ويسهم القطاع الخاص بدور فاعل فى هذا المجال، وفى المقابل فان السياسة السعرية الموجهة لبعض المنتجات الزراعية (القمح) قد أدت الى زيادة الانتاج الى 4.2 مليون طن، وقد حددت الحكومة سعرا لشراء القمح من المنتجين يصل حاليا الى 400 دولار/طن بدلا من 533 دولار/طن عام 1986 . كما أن الدولة تشترى الشعير بسعر تشجيعى بلغ حوالى 267 دولار/للطن مما أدى إلى ارتفاع الانتاج بشكل ملحوظ، وتقوم الدولة أيضا بشراء 21 الف طن من التمور بسعر تشجيعى قدره 800 دولار/طن . أما باقى المنتجات فيتم تحديد أسعارها وفقا لقوى العرض والطلب ، وللقطاع الخاص كامل الحرية فى التسويق والانتاج والاستيراد والتصدير . ومثل هذه السياسة القائمة على دعم أسعار ومستلزمات الانتاج ودعم أسعار بعض المنتجات لاتتماشى مع مضمون وأهداف اتفاقية الجات ، وقد يكون لها آثاراً سلبية فى المستقبل إذا لم يتم التخلص منها تدريجياً .

وفى مجال توفير الغذاء تؤمن المملكة احتياطياً كبيراً من سلع الغذاء الرئيسية يكفى

لمدة ستة أشهر على الاقل ، ويتم توفيره عن طريق الاستيراد والانتاج المحلى، حيث أصبح الانتاج المحلى يحقق اكتفاءاً ذاتيا من القمح والخضروات ولحوم الدواجن. وتقوم الدولة بدعم أسعار السلع الغذائية الاساسية لجعلها فى متناول المستهلكين بأسعار مناسبة ، وتخضع السلع الغذائية الى رقابة مشددة ومواصفات دقيقة من اجل الحفاظ على صحة المواطنين.

وفى مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية فتسود سياسات التجارة الخارجية المتحررة إلى حدٍ كبير من القيود سواء على الصادرات أو الواردات. وتفرض التعرفة الجمركية على الواردات بنسبة 12٪ من قيمة السلعة ، وتعفى المواد الاولية المستخدمة فى الزراعة من الرسوم وكذلك بعض الالات والمعدات الزراعية .

وتطبق المملكة سياسة تجارية حمائية تتمثل فى فرض رسوم جمركية على واردات بيض المائدة لحماية الانتاج المحلى تصل الى 20٪. كما أوكلت المملكة للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق تجارة محصول القمح والشعير نظرا لاهميتها الاستراتيجية.

ولقد حققت المملكة زيادة كبيرة فى صادراتها من السلع الزراعية وتقلصت الواردات، ويتوقع خبراء المملكة أن ترتفع صادراتها من التمور ولحوم الدواجن وبيض المائدة والخضروات فى ظل تطبيق مبادىء منظمة التجارة العالمية حيث تمتلك المملكة قدرة تنافسية جيدة فى هذه السلع.

### 7-2-3 جمهورية السودان :

استهدفت السياسة الانتاجية الزراعية لعام 1995 فى السودان الاستمرار فى زيادة المساحات المزروعة بمحاصيل الغذاء فى القطاع المروي أساسا . وكذلك رفع الدعم عن مدخلات الانتاج وتكثيف الانتاج وتشجيع زراعة القطن فى الجزيرة وتشجيع استزراع الهشاب (شجرة الصمغ العربى) كمحصول تصديرى ، والاهتمام بتخزين الحبوب الزيتية، وهذه السياسة اعتمدت على خصخصة المشاريع الزراعية وتحرير الاقتصاد الوطنى وتعويم سعر صرف الجنيه السودانى ، الامر الذى يعنى أن الزراعة السودانية دخلت مرحلة جديدة، ستؤدى الى إعادة التوازن الداخلى واعادة النظر فى استخدام الموارد المتاحة .

وفى مجال التمويل الزراعى فقد أصدر بنك السودان السياسة التمويلية الجديدة فى 20 يونيو 1995 مستهدفا دعم ميزانية الدولة وتنظيم السيولة وتوفير التمويل المصرفى لقطاعات الانتاج . واستهدفت هذه السياسة زيادة حجم الائتمان الزراعى عن طريق :

1- زيادة رأس مال البنك الزراعى وزيادة فروعه.

2- انشاء البنوك الزراعية المتخصصة، مثل بنك المزارع وبنك الثروة الحيوانية.

3- تخصيص 50٪ من تمويل البنوك التجارية لتمويل الزراعة.

4- انشاء محفظة البنوك بهدف تمويل المؤسسات الزراعية الانتاجية.

5- انشاء صندوق خاص لدعم الانتاج الزراعى ضمن الموازنة العامة.

وبالرغم من أن هذه السياسة أدت الى زيادة فى الانتاج الزراعى الا أن البنوك فشلت فى استرداد القروض الممنوحة للزراع. كما أن البنوك لم تهتم بجذب مدخرات الزراع فى الريف.

وعلى صعيد الارشاد الزراعى، فقد صدر فى العام الماضى 1995 قرارا بضم الارشاد الزراعى الاتحادى الى هيئة البحوث الزراعية لتكتمل حلقة البحث العلمى والارشاد، الا أن هذا القرار أُلغى فى عام 1996 وأعيد الارشاد الى الوزارة الاتحادية وأصبح ادارة عامة ضمت التدريب الاتحادى كى تقوم بتنفيذ سياسات الارشاد والتدريب على المستويين الاتحادى والولائى، ومازال جهاز الارشاد ضعيفا وقليل الكادر.

وعلى صعيد البحث الزراعى فمازالت هيئة البحوث الزراعية تقوم بدور كبير فى البحوث الزراعية ووضع الحزم التقنية للمحاصيل المختلفة وتبسيطها للزراع، بالاضافة الى اجراء التجارب الزراعية لاستنباط المحاصيل والاصناف الجديدة.

وفيما يتعلق بالتنظيمات الزراعية (الفلاحية) . فيوجد اتحاد المزارعين الذى يمتلك بنك ومؤسسات للتسويق، مثل شركة القطن، (وتوجد التفاتيش واللجان القروية والادارات الزراعية وهيئة البحوث الزراعية).

تقوم الدولة عن طريق الادارة القومية للبذور بتوفير واعتماد وتوزيع البذور المحسنة فى حدود 5٪ من جملة الاحتياجات والباقى يوفر عن طريق القطاع الخاص. ويؤمن البنك

الزراعى تقاوى القمح فى ولايتى الشمال والنيل بينما يتم توفير الباقى من القطاع الخاص. أما فى السياسة الجديدة التى ستنفذها الدولة فسيقتصر دور الادارة القومية للبذور على اعتماد البذور وتصديق رخص الاستيراد فقط . وما زال للدولة دورها الهام فى استيراد مستلزمات الانتاج كالاسمدة والالات والمعدات والمبيدات. أما الانتاج فيسوق بواسطة مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص فى إطار تنافسى بعد أن تم الغاء احتكار شركات القطاع العام للتسويق. وهذا لايمنع أن الدولة قد تتدخل بضبط واستقرار الاسعار اذا لزم الامر أو تتدخل فى بعض مراحل التجارة الخارجية.

وبالرغم من أن الدولة لاتتدخل بصفة عامة فى تحديد أسعار المنتجات ، باستثناء القمح والصمغ والقطن ، الا أنها من خلال بعض الحوافز مثل خفض الضرائب وتحسين أسعار الصرف فى العامين الاخيرين 1994 ، 1995 ، تشجع انتاج الغذاء والصادرات معا . والى هذا الحد فان السياسة التسويقية والسعرية فى السودان لم تتحرر بدرجة كبيرة حتى الان وان كانت تسير فى هذا الاتجاه. ومازالت الدولة لها اليد العليا وبالتالى مازالت الأسعار بعيدة عن نظيرتها العالمية .

وتعمل الدولة على توفير سلع الغذاء الاساسية بأسعار مناسبة فى الاسواق، وتوجيه دعم خاص الى الطبقات الفقيرة ، وتلجأ الحكومة الى توفير الغذاء من الانتاج المحلى وبالاستيراد مع العمل باستمرار على احلال الانتاج المحلى محل الواردات ، لهذا الغرض تعمل الدولة على :

1- تعميم تعاونيات العاملين بالدولة وتوفير سلع الغذاء فيها باسعار مدعومة.

2- فتح أماكن لبيع السلع الغذائية باسعار مخفضة فى التجمعات السكانية.

3- التوسع فى توزيع سلع التموين من خلال الشركات العاملة فى هذا المجال.

4- تبنى سياسة احلال الانتاج المحلى محل الواردات كماهو الحال فى القمح والحد من الاستيراد .

5- تصدير السلع المحلية باسعار مرتفعة وشراء واستيراد بدلا منها باسعار أقل كماهو الحال فى الزيت.

6- استيراد السكر عن طريق القطاع الخاص وخفض الجمارك عليه الى 100٪

بدلا من 200٪ مع استمرار سعر سكر التموين على ماهو عليه.

هذا ولم يطرأ تغيراً يذكر فى هذه السياسات بين عامي 1994 ، 1995 . هذه السياسات التى قد تخفف من حدة أزمة الغذاء فى السودان، شريطة أن يرتفع الانتاج بمعدلات كبيرة.

كما تم اجراء تعديلات فى سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية استهدفت زيادة الصادرات وزيادة الانتاج ، والتى تتمثل فيما يلى :

1- تقرر فى عام 1994 محاسبة الصادرات باسعار الصرف المعلنة بواسطة البنك واعفيت الصادرات من رسوم العبور الولائية.

2- زيادة إنتاج القطاع المروى الذى يصدر انتاجية من القطن ولصمغ .

3- اعتبارا من يوليو 1994 ألغى العمل بنظام النافذتين ، البنك المركزى وصرافات البنوك ، من أجل تحقيق مرونة فى سعر الصرف.

4- أن تفرض رسوم صادرات الجمال الى مصر على أساس الرأس 175 دولار وتدفع فورا.

5- الغاء الضريبة على صادرات الحيوانات الحية والمذبوحة.

### 8-2-3 الجمهورية العربية السورية :

يستثمر القطاع الخاص الاراضى الزراعية فى سوريا بنسبة 55٪ والقطاع التعاونى بنسبة 44٪ والقطاع العام والقطاع المشترك ، بنسبة 1٪ . وبلغت الاراضى المزروعة عام 1995 حوالى 4982 الف هكتار، تتوزع بين الزراعة المروية والزراعة البعلية.

لقد أعطت السياسة الانتاجية الزراعية فى سوريا القمح أولوية كبرى، حيث يزرع فى مساحات كبيرة فى الاراضى المروية والبعلية ، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتى، الذى وصلت اليه البلاد بالفعل. وفاض الانتاج وتم تصديره . وقد قامت الدولة بتخزين احتياطى كبير منه.

ففى الاراضى المروية والتى تبلغ مساحتها 1089 الف هكتار منها 964 الف هكتار خاضعة للدورة، فهى تتوزع بنسبة 64.8٪ للقمح، 21٪ للقطن، 3.2٪ للشوندر

السكري .

وفى الاراضى البعلية والتى تشكل مساحتها 80٪ من الاراضى المزروعة ، فان القمح والشعير يزرعان بصفة أساسية يليها البقول والاشجار المثمرة.

وتبذل الحكومة جهودا مكثفة من اجل زيادة المساحة المروية ورفع الانتاجية بزراعة الاصناف عالية الانتاج، وخلق استقرار الانتاج فى المناطق البعلية لضمان دخول مناسبة للزراع .

وقد يكون من المفيد اعادة النظر فى هذه السياسة بعد أن نجحت البلاد فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح حيث من المفيد اعطاء أهمية للمحاصيل التصديرية والصناعية التى تزيد من الدخل الزراعى وتنمى قطاعات اقتصادية أخرى .

وقد أستهدفت سياسة الاقراض تمكين القطاع الزراعى من لعب دوره فى الاقتصاد الوطنى وتحقيق أهدافه وتتميز السياسة الاقراضية فى سوريا بمايلى :

1- استمرار منح القروض باسعار فائدة ميسرة تتراوح بين 1-7٪.

2- لا يتم التمييز بين القطاع الخاص أو القطاع التعاونى أو القطاع العام، ففى عام 1995 منحت حوالى 54٪ من القروض الى القطاع الخاص.

3- تعطى الاولوية فى الاقراض الى التقانات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة .

هذا وقد بلغ حجم الاقراض عام 1995 حوالى 15.5 مليار ليرة سورية اى حوالى 369 مليون دولار تقريبا .

هذا وقد زاد اهتمام الدولة بشكل ملحوظ بالارشاد الزراعى، حيث تم بناء 816 وحدة ارشادية فى القرى، وانشىء مركز لتدريب المهندسين والمهندسات يعقد 6 دورات تدريبية سنويا . وفى عام 1995 تم عقد 51 دورة للفنيين، ويوجد برنامج اسبوعى فى الاذاعة والتلفزيون عن الزراعة، وتم انشاء مسرح جوال يقدم عروضا ارشادية هادفة ومحببة للزراع . وأقيمت العديد من الحقول الارشادية، وتم الاهتمام بوضع برامج متخصصة فى الاقتصاد الريفى والاقتصاد المنزلى للنهوض بالريف بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة ونفذ فى هذا المجال 73 دورة عام 1995 .

وعلى صعيد البحوث الزراعية، فقد قامت مراكز البحوث بجهود كبيرة من اجل النهوض بالقطاع الزراعى ، حيث تم استنباط 11 صنفا من القمح عالية الانتاج رفعت الانتاجية بمعدل 50٪ مما كانت عليه، وتم استنباط أصناف جديدة من الشعير والحمص والعدس والفول والذرة الصفراء عالية الانتاج. واستنبطت 4 أصناف من القطن عالى الانتاج والمواصفات التكنولوجية. وتم ادخال 12 صنفا من البطاطس، و 15 صنفا من التفاح ، 5 أصناف من السفرجل و 12 صنفاً من الاجاص و 10 أصناف من المشمش إلى الإنتاج الفعلى فى سوريا .

وعلى جانب التنظيمات الفلاحية . فقد وصل عدد التعاونيات الى 5132 جمعية عام 1995 وعدد اعضائها 801230 عضوا ، وارتفعت المساحة التى يشملها نشاط الجمعيات التعاونية الى 2421 الف هكتار عام 1995 ، وتشمل هذه الجمعيات كافة انواع النشاط الزراعى ، وهى فى ازدياد مستمر .

كما تعمل سوريا على تبنى سياسة تسويقية وسعرية تزيد الانتاج وتشجع الصادرات وتحقق الامن الغذائى، لذلك نجد أن الدولة ، بالرغم من أنها أعطت القطاع الخاص تسويق جانب من المنتجات الزراعية . الا أن تسويق غالبية المحاصيل الاستراتيجية ما زالت فى يد مؤسسات القطاع العام (القمح – القطن – تبغ – شوندر سكرى) ، ويقوم المجلس الزراعى الاعلى بتحديد الاسعار بناءً على التكاليف وترك هامش ربح مناسب للمنتج ، فقد قامت الدولة برفع أسعار تسليم القمح والشعير والحمص والعدس والذرة ، مع ترك الحرية للمزارع إعتبارا من عام 1994 ، فى تسليم الحمص والعدس الى الدولة من عدمه. إذن فالسياسة التسويقية والسعرية فى سوريا سياسة تتحكم فيها الدولة بصفة أساسية مع اعطاء مساحة محدودة للقطاع الخاص.

كما استطاعت سوريا أن تتحول من قطر يعتمد على الاستيراد فى توفير الغذاء الى قطر مكتفى ذاتيا ، وفى بعض المواسم يقوم بالتصدير . كما تقوم الدولة بتوجيه الاستهلاك من خلال الدعم الموجه للمستهلكين والذى بدأ تقليصه بالنسبة لبعض السلع. فمازالت سياسة الدولة فى هذا المجال تعتمد على توفير الغذاء باسعار مناسبة فى كل أنحاء القطر .

وأهتمت سوريا بالتصدير بعد أن حققت فائضا فى انتاجها الزراعى واتخذت خطوات فعالة لحفز الصادرات، فشكلت لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية مجموعة من الوزراء . تتولى مهمة قيادة وتوجيه الصادرات والاشراف على كافة المؤسسات التى تمارس هذا النشاط ، وتحديد السلع المطلوب تصديرها لكل مؤسسة أو وزارة على أساس توفير الحد الادنى من العملة الصعبة للوفاء بحاجات تلك المؤسسة أو الوزارة ، واعطيت اللجنة صلاحيات واسعة واعتبرت قراراتها ملزمة لجميع الجهات ذات العلاقة واتخذت اللجنة مجموعة اجراءات منها :

أ- تغيير مفهوم المتاح للتصدير من فائض الاستهلاك الى الممكن تصديره ..

ب- التعاون بين القطاعين العام والخاص وتكاتف جهودهما .

ج- إلزام القطاع العام بوضع خطة للتصدير وتحديد اهدافها وتنفيذها . وقد صدرت عدة قرارات هامة لتشجيع عمليات التصدير وتسهيلها .

### 3-2-9 الجمهورية العراقية :

انتهجت الدولة سياسة انتاجية استهدفت زيادة الانتاج الزراعى كماً ونوعاً وبمعدلات تفوق المعدلات التقليدية لنمو الانتاج الزراعى من اجل تقليل حجم الواردات وتحقيق الامن الغذائى والاقتراب من حالة الاكتفاء الذاتى. وتضمنت هذه السياسة، السماح بزراعة كافة الاراضى الزراعية، ومحاسبة الفلاحين والمستثمرين الذين لايزرعون ارضهم واعطاء أهمية خاصة للاراضى المستصلحة فى المناطق المروية وزيادة التكثيف الزراعى، ورفع الغلة المحصولية ووقف تدهور الثروة الحيوانية والعمل على توفير مستلزمات الانتاج. وتزرع العراق 88.8٪ من رقعتها الزراعية بمحاصيل الحبوب لمواجهة ظروف الحصار المفروض عليها وتشغل الخضروات 7.2٪ والمحاصيل الزيتية 2.4٪ والبقول والاعلاف 1.6٪ تقريبا من الرقعة الزراعية . ومن المتوقع بعد زوال الحصار عن العراق ان تتغير هذه السياسة كلية وتدخل الزراعة فى مرحلة البحث عن استخدام أفضل للموارد المتوفرة وتوفير عوامل النهوض بالقطاع الزراعى وذلك بهدف زيادة الدخل الزراعى وزيادة الانتاج.

يمثل المصرف الزراعى التعاونى المصدر الرئيسى للتسليف الزراعى، ويمنح البنك قروضا تغطى مختلف النشاط الزراعى من تجهيز وتسويق تعاونى وثروة حيوانية والات

واستصلاح وحفر آبار وعادة ماتكون القروض قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل، وليس من جديد فى هذه السياسة، الا أن القدرات التمويلية للمصرف انخفضت فى السنوات الاخيرة بسبب الظروف الخاصة للقطر العراقى والحصار الاقتصادى الذى يعيشه .

كما اهتمت دولة العراق بالارشاد الزراعى فى النصف الثانى من الثمانينات فركزت على الانشطة الارشادية واسعة الانتشار كالصحافة والمطبوعات الارشادية والمعارض والمهرجانات الزراعية وبرامج الاذاعة والتلفزيون . الا أنه فى اوائل التسعينات وبسبب ظروف الحصار فقد تقلص نشاط الارشاد الزراعى، ومع ذلك فقد شهد عام 1995 تقدما ملحوظا حيث تم تنفيذ مشاريع المناطق الارشادية المتكاملة (ارشاد وتدريب وندوات وحقول ايضاحية وافلام ولقاءات) . ووضع برنامج على ثلاثة مواسم ينتهى فى 1998/97 مخصص لزراع الحنطة والارز والذرة الصفراء ويهدف الى :

أ- زيادة المساحة المزروعة .

ب- ادخال تقانيات متطورة فى الانتاج .

ج- زيادة انتاجية الوحدة المزروعة.

وفى جانب البحوث الزراعية فقد تم تنفيذ بحوث استهدفت استنباط أصناف جديدة من القمح والشعير والارز والذرة الصفراء ، كما تجرى البحوث فى مجال التقنية الزراعية وأساليب الزراعة ومواعيد الزراعة والبذور والمعاملات الزراعية المختلفة من اجل الارتفاع بالانتاجية للمحاصيل المختلفة والفواكه والخضروات. وتم الوصول الى نتائج طيبة فى هذا المجال واستنبطت أصنافا كثيرة منها 7 أصناف قمح فى مارس 1996 على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى صعيد التنظيمات الفلاحية، يمثل الاتحاد العام للجمعيات التعاونية باعتباره منظمة جماهيرية غير حكومية، الفلاحين والزراع فى كافة الانشطة الزراعية كاللجان الزراعية على صعيد القطر والمحافظات والاقضية والنواحي. ومتابعة تنفيذ الخطط الزراعية، وحملات الزراعة والحصاد للمحاصيل الاستراتيجية.

ونظرا للظروف الخاصة التى تمر بها العراق فان الدولة تتحكم فى الاسواق والمعروض منها وأسعار المنتجات ومستلزمات الانتاج وذلك من خلال الشركات الحكومية.

وتقوم الدولة بتسويق الحبوب والزيوت مباشرة ، ويسهم القطاع الخاص فى تسويق اللحوم. وتحدد الدولة أسعاراً مسبقة للحبوب والمحاصيل الاستراتيجية مثل البذور الزيتية والمحاصيل الصناعية، ثم تقوم الدولة ببيعها فى السوق باسعار منخفضة، اى أن السياسة التسويقية والسعرية مازالت سياسة موجهة .

ومازال العراق يعتمد على الواردات لاستكمال النقص فى الانتاج المحلى من السلع الغذائية الرئيسية، حيث تتحكم الدولة فى كمية ونوع السلع الغذائية التى توزع للافراد مع مراعاة الدخل الفردى. وتغطى البطاقات التموينية التى توزعها الدولة 34٪ من احتياجات المستهلكين البالغين فى حين كانت تغطى 53٪ .

وفى مجال التجارة الخارجية للسلع فتستورد العراق الغذاء بشكل أساسى بسبب ظروف الحصار ، أما الصادرات فهى محدودة للغاية حيث تعتمد على تصدير الخضروات احيانا .

### 3-2-10 سلطنة عمان :

وضعت السلطنة سياسة زراعية هدفها زيادة مساهمة قطاعى الزراعة والثروة السمكية فى الناتج المحلى ورفع معدلات الانتاج لتضييق الفجوة الغذائية والحفاظ على الموارد الطبيعية ووقايتها وحمايتها من الاستنزاف وتعزيز دور القطاع الخاص وتوفير مستلزمات الانتاج وتوفير البنى التحتية ، وتسعى السلطنة الى خفض تكاليف الانتاج الزراعى وتحسين أساليب التسويق . وقد أثمرت هذه السياسة، فزاد الانتاج وارتفعت إنتاجية المحاصيل وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الخضروات والفواكه والالبان والاعلاف.

وتقوم الحكومة بتوفير التمويل للزراع والمستثمرين الزراعيين، عبر بنك التنمية العمانى، وبنك عمان للزراعة والاسماك وعدد من الصناديق الاخرى. ويمنح بنك التنمية العمانى قروضا مدتها 5-10 سنوات بفائدة تتراوح بين 4-6٪ . أما بنك عمان للزراعة والاسماك الذى أنشىء عام 1981 فهو يقدم قروضاً قصيرة الاجل وطويلة الاجل لتمويل المشروعات الزراعية والسمكية، وقد بلغ حجم القروض التى قدمها البنك خلال الفترة 82-1994 حوالى 48 مليون ريال عماني .

هذا بالاضافة الى التمويل غير المباشر فى التنمية الزراعية والمتمثل فيما تقدمه الدولة للزراع من دعم فى مجال الانتاج النباتي والحيوانى وفى شبكات الري والحراثات والبذور والتقاوي والبيوت البلاستيكية والات لرش الأسمدة .

كما تهتم سلطنة عمان بتهيئة الظروف والبيئة الصالحة لتنمية قطاع الزراعة، وعلى صعيد التسويق والاسعار ، فان السلطنة إتبعت سياسة تقوم على الاسس التالية :

1- سيطرة القطاع الخاص على السوق بصفة أساسية.

2- توفير مستلزمات الانتاج فى الأسواق وتحديد أسعارها وفق آليات العرض والطلب.

3- إقتصر الدعم على أساليب الري الحديثة والميكنة الزراعية ومشروعات البنية الاساسية الزراعية.

4- يتم تسويق الانتاج مباشرة فى الاسواق ويتحدد سعره وفق آليات العرض والطلب.

ولعل هذه السياسة ترجع الى كون السلطنة تطبق النظام الرأسمالى القائم على آليات السوق .

### 11-2-3 فلسطين :

لم تتمكن فلسطين من وضع سياسة زراعية مستقرة حيث كانت سياسة الاحتلال عبر 28 سنة تهدف الى تدمير القطاع الزراعى بغية جعله قطاعا خاسرا لايشجع على الاستثمار ، وبعد تولى السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الامور. تحاول وزارة الزراعة وضع سياسة زراعية مستقرة تحقق الاهداف العامة للقطاع الزراعى المتمثلة فى تحقيق الامن الغذائى وزيادة الانتاج وتنمية الصادرات ، وتحسين الاحوال المعيشية للزراع. الا أن العقبة الكأداء مازالت تتمثل فى غموض معالم المرحلة النهائية من المفاوضات.

لم تكن هناك مؤسسات متخصصة فى الاقراض الزراعى فى فلسطين ، حيث قامت سلطات الاحتلال باغلاق البنوك والمصارف القائمة، ومع مطلع الثمانينات ، ظهرت مؤسسات أهلية تطوعية مثل الشركة العربية للاقراض والتنمية (أنيرا) ، ومؤسسة

TDC ومؤسسة EDG (مجموعة التنمية الاقتصادية) حيث قدمت قروضا للزراع فى نطاق ضيق ومحدودة الحجم والفعالية ، وهى جميعها تندرج تحت المنظمات غير الحكومية، أما بعد دخول السلطة الفلسطينية ، فان وزارة الزراعة حاليا تعمل على وضع نظام للاقراض الزراعى متطور يتيح الفرصة للمزارع الفلسطينى للحصول على القروض التى يحتاجها وبفائدة مناسبة لاتزيد عن 6٪ . كما أن الوزارة تعمل على تنسيق جهود المنظمات الشعبية وغير الحكومية العاملة فى مجال التنمية الزراعية بصفة عامة.

وفى جانب الارشاد تولى وزارة الزراعة الفلسطينية أهمية كبرى لبناء جهاز ارشادى متطور وذلك عن طريق :

1- مضاعفة الكوادر الفنية فى مجال الارشاد .

2- تدريب الكادر المتوفر .

3- توفير المنح الاكاديمية فى الارشاد لاعداد كادر عالى المستوى .

4- تزويد جهاز الارشاد بالوسائل والمعدات والامكانات الضرورية لمزاولة نشاطه .

5- إقامة مركز تدريب للارشاد مجهز بالوسائل والكوادر .

وعلى صعيد البحوث الزراعية أغلقت سلطات الاحتلال دائرة البحث العلمى التى كانت تقوم بمهام البحوث والتجارب من خلال 11 محطة زراعية، وفى الاونة الاخيرة قامت وزارة الزراعة بوضع خطة لاعادة بناء محطات التجارب والبحوث من جديد بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو والبرنامج الانمائى للامم المتحدة UNDP وقد تم البدء فى ثلاث محطات رئيسية احدها فى بيت قاد للمحاصيل الحقلية والبعلية ، والاخرى محطة العروب الزراعية للبستنة والثالثة محطة بيت لاهيا الزراعية للخضروات المروية والمياه.

وفيما يتعلق بالتنظيمات الفلاحية، فتوجد غرف التجارة وعددها 9 غرف، والجمعيات التعاونية وعددها 75 جمعية والتعاونيات الشعبية وعددها 34 بالاضافة إلى المنظمات غير الحكومية واتحاد الفلاحين ، وتقوم وزارة الزراعة بالتنسيق بين هذه التنظيمات وتعمل على توحيد جهودها .

وفى مجال السياسات التسويقية والسعرية تبذل السلطة الفلسطينية جهودها منذ أن تولت مسئولياتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة لأن تضع مخططا شموليا للتنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية. وترسم سياسات من شأنها أن ترفع الانتاج وتحد من الاعتماد على إسرائيل ، ويعتبر القطاع الخاص هو القطاع المهيمن على عمليات توفير مستلزمات الانتاج وتسويقها وتسويق الانتاج أيضا فى الاسواق المركزية . كما يتم تصدير المنتجات الزراعية عن طريق شركة أجريسكو الاسرائيلية أو عبر الاردن . وتخضع الاسعار لآليات العرض والطلب دون تدخل ، ولايوجد للدولة أي تدخل فى التسويق أو التسعير، ومع ذلك فمن المتوقع أن تستمر الاحوال على ماهى عليه مع تدخل الوزارة فى حالات الازمات وفى بحثها عن اسواق جديدة وحماية الزراع من انهيار الاسعار المفاجيء.

أما فى مجال سياسات توفير واستهلاك الغذاء تقوم وزارة التموين بتأمين السلع الغذائية منافسة مع القطاع الخاص، وتقوم بالرقابة على الاصناف والجودة والمواصفات وبالرقابة أيضا على الاسواق وضبط الاسعار والحيلولة دون حدوث ازمات غذائية فى المستقبل، ولاتوجد أي قيود على توفير الغذاء الذى يتم توفيره بالاستيراد بصفة أساسية (الحبوب واللحوم والسكر والزيوت)، باستثناء زيت الزيتون . ولاتنوى الدولة دعم أسعار السلع الغذائية .

### 12-2-3 دولة الكويت :

أنشئت فى عام 1988 محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعى لاغراض دعم سياسة الائتمان فى مجال الانتاج الزراعى بمبلغ 50 مليون دينار، وباشرت عملها فى عام 1989 وتوقفت منذ حرب الخليج عن اقراض الزراع. وتقوم حاليا المحفظة مع الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للزراعة بدراسة هذا الموضوع لاعادة صرف قروض للزراع.

ومازالت حكومة الكويت تدعم مستلزمات الانتاج حرصا منها على مساعدة الزراع. وتقوم شركات متخصصة ببيع مستلزمات الانتاج. وهناك اتجاه فى الدولة بان تتولى الهيئة العامة للشؤون الزراعية والثروة السمكية اعادة تأهيل هذه الشركات بحيث تصبح أكثر كفاءة، ويقوم القطاع الخاص بتسويق الانتاج فى الاسواق المحلية أو عن طريق بعض

السماسرة والوسطاء بدون تدخل من الدولة ، وتقوم الدولة بدعم أسعار بعض السلع التموينية وتحدد أسعارها وزارة التجارة والصناعة وتوزع بالبطاقات التموينية على أفراد المجتمع . أما باقى أسعار السلع الزراعية فيتم تحديد الأسعار وفق لآليات العرض والطلب، وبهذا فان السياسة التسويقية والسعرية فى الكويت تقوم على أسس ثلاثة وهى :

1- حرية الاسواق فيما يخص تسويق الانتاج المحلي.

2- تحديد أسعار السلع الغذائية المدعومة من قبل الدولة.

3- تحرير أسعار المنتجات المحلية ومستلزمات الانتاج غير المدعومة.

### 13-2-3 الجمهورية اللبنانية :

على الرغم من عدم وجود سياسة زراعية مستقرة فى لبنان، الا أن الخطة الثلاثية 1993-1995 التى وضعتها وزارة الزراعة اللبنانية وتمثل السياسة الزراعية المعلنة تؤكد على :

أ- زيادة الاراضى المستصلحة لتصل الى 2500 هكتار سنويا .

ب- شق طرقات بمعدل 100 كلم سنويا.

ج- زيادة المساحة المروية بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية والكهربائية.

د- دعم الانتاج الوطنى من القمح والشمندر السكري والتبغ لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية .

هـ- دعم التعاونيات الزراعية .

و- حماية الانتاج الزراعى بتفعيل الدورة الزراعية والاهتمام بتطوير الثروة السمكية وتشجيع التصنيع الزراعى وتربية النحل وتطوير قطاع الانتاج الحيوانى ومساعدة قطاع الدواجن لحل مشاكله.

وبمقتضى السياسة الانتاجية الزراعية، فان الفاكهة تحتل المكانة الاولى يليها المحاصيل الصناعية ثم الخضروات ثم الحبوب فالبقوليات لذلك فان نسب الاكتفاء الذاتى فى الغذاء منخفضة للغاية نظرا لصغر المساحة المزروعة وما تواجهه الزراعة اللبنانية من المشكلات وجوانب القصور فى المجالات الفنية والسياسات الزراعية .

### 14-2-3 جمهورية مصر العربية :

تبنت وزارة الزراعة فى مصر سياسة إنتاجية استهدفت زيادة الانتاج من محاصيل الحبوب بصفة أساسية للحد من الاستيراد، واستهدفت رفع إنتاجية الوحدة المزروعة بزراعة أصناف عالية الانتاج تم إستنباطها فى مركز البحوث الزراعية، واستطاعت هذه السياسة أن تصل بإنتاج الحبوب الى 17 مليون طن عام 1995 منها 5.7 ميون طن قمح، 4.8 مليون أرز و 4.5 مليون طن ذرة ، مما أدى الى رفع نسب الاكتفاء الذاتى من القمح وترك فائض للتصدير من الارز . ومن اجل ذلك فقد زرعت الحبوب فى مساحة قدرها 2374 الف هكتار فى عام 1995 منها 882 الف هكتار بالقمح ، 840 الف هكتار ذرة شامية، 420 الف هكتار أرز . بينما تبلغ مساحة الخضروات 456 الف هكتار والفاكهة 396 الف هكتار. وحتى فى الاراضى الجديدة ظلت سياسة توفير الغذاء هي السائدة فى أنماط استغلال هذه الاراضى .

هذا وليس من المتوقع أجراء تغييرات جذرية على هذه السياسة فى الوقت الراهن، بالرغم من أن قطاع الزراعة ينعم بحرية كبيرة، قد تؤدى فى المستقبل الى أن يغير الزراع من انماط زراعاتهم الحالية لزيادة دخولهم وتحسين مستواهم المعيشى.

وفى مجال السياسة الائتمانية والاقراضية مازال البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يقوم بمهمة توفير القروض الزراعية للزراع من خلال 35 بنك قرية وحوالى 4200 فرع تغطى القرى المصرية وهى نفس السياسة الائتمانية للعام السابق.

ويوجد فى مصر ادارة متخصصة للارشاد الزراعى ومعهد علمى للارشاد الزراعى يتبع مركز البحوث الزراعية مجهز بالكادر العلمى والفنى وبالتجهيزات والمعدات الضرورية. ويقوم مركز البحوث الزراعية الذى يضم 26 معهداً ومجموعة من المراكز العلمية ، والذى يغطى نشاطه البحثى كافة اوجه النشاط الزراعى ، باجراء البحوث والتجارب لاستنباط أصناف وسلالات جديدة ، وقد نجح نجاحا كبيرا فى هذا لمجال .

وتستهدف السياسة الحالية، تطوير مراكز البحوث الوطنية وتحفيز الباحثين ووضع قنوات ميسرة لنقل نتائج البحوث الى الزراع ، وتدريبهم وحثهم على ممارسة الانشطة غير التقليدية التى تزيد دخولهم وترفع من مستواهم المعيشى ، مع العمل على تكاتف اجهزة الارشاد الزراعى والاعلام الزيفى لتطوير الريف المصرى.

وفى جانب التنظيمات الزراعية، تتجه الحكومة نحو دعم التعاونيات بمختلف أنواعها وتشجيعها على الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى لضبط الاسعار وحماية اعضائها من التقلبات السعرية ، ويوجد اتحاذ تعاوني إنتاجى واتحاد تعاونى استهلاكى وجمعيات تعاونية مركزية واخرى فرعية فى القرى، وكلها تستهدف خدمة الاعضاء.

وفى بداية التسعينات رفعت مصر القيود المفروضة على التجارة الداخلية وحركتها بين المحافظات ، وتحاول الدولة تهيئة المناخ الملائم لتفاعل قوى العرض والطلب من اجل تحقيق أسعار مناسبة للانتاج ومستلزماته وتعمل الدولة من أجل :

1- توفير البنية الاساسية التسويقية كالطرق وطاقات الخزن.

2- توفير قاعدة معلوماتية عن التسويق الزراعى وتوصيلها للمنتجين والمستهلكين ومتخذى القرار.

3- وضع خطة تأشيرية لتطوير التسويق الزراعى مرتبطة بالسياسة الانتاجية.

4- تشجيع قيام جمعيات التسويق التعاونية.

5- توفير التمويل لمشروعات الانتاج والتسويق.

6- توفير الاطر المؤسسية والتشريعية المناسبة.

وفى الجانب الاخر، فان الدولة تخلصت تدريجيا من التسعير الاجبارى للمحاصيل الزراعية وتحاول ربط الاسعار المحلية بالاسعار العالمية لتحقيق توازن داخلى وخارجى لقطاع الزراعة، فقد توقفت الدولة عن سياسة التوريد الاجبارى واصبح اختيارياً وباسعار مناسبة قريبة من الاسعار العالمية. وتقوم الدولة بوضع سعر أساسى (سعر ضمان) لحماية الزراع من تقلبات الاسعار.

وبذلك فإن السياسة التسويقية والتسعيرية فى مصر ترتكز على أعطاء الدور الاكبر للقطاع الخاص ، وقصر دور الدولة على تهيئة البيئة الصحية للاسواق حتى تتحدد فيها الاسعار العادلة ، وتوفير البنيات الاساسية وحماية المنتجين من تقلبات الاسعار الحادة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح وقصب السكر والقطن .

كما تعمل مصر على توفير الغذاء بالدرجة الاولى من الانتاج المحلى ، وقد

استطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا فى هذا المجال حيث ارتفع تغطية الانتاج المحلى الى أكثر من 50٪ من استهلاك القمح والاكتفاء الكامل فى اللحوم والالبان ومنتجاتها. وتعمل الدولة أيضا على الحد من الاستهلاك وتقليص الفجوة الغذائية عن طريق :

1- تعديل نظام الاسعار تدريجيا.

2- الاتجاه نحو تحويل الدعم المقدم الى السلع الى دعم نقدى لاصحاب الدخول المنخفضة.

3- الحد من استهلاك السلع الغذائية الكمالية.

4- زيادة وعي جمهور المستهلكين للحد من الفاقد فى مرحلة الاستهلاك.

أي أن هذه السياسة تعتمد على زيادة الانتاج المحلى واستكماله بالاستيراد ، هذا من جانب ومن جانب آخر تعمل على الحد من الاستهلاك عن طريق رفع الدعم والحد من الفاقد وتعديل أسعار السلع الغذائية. وهذه السياسة تتلائم مع المرحلة الراهنة التى تمر بها البلاد.

وفى مجال التجارة الخارجية تعمل الدولة جاهدة من اجل زيادة الصادرات من السلع الغذائية وتقليل الواردات وذلك بتبنى التوجهات التالية :

1- وضع استراتيجية للتجارة الخارجية تشجع الصادرات الزراعية.

2- انتهاج استراتيجيات تسويقية طويلة الاجل لبلوغ الاسواق الخارجية والمنافسة بها .

3- الاهتمام بجودة المنتجات الزراعية.

4- المواءمة مع اتفاقية الجات وتحسين القدرة التنافسبية للمنتجات الزراعية المصرية

5- حل مشكلات القطاع الزراعي والناجمة عن سياسة التحرر الاقتصادى.

### 15-2-3 المملكة المغربية :

استهدفت السياسة الزراعية فى المغرب زيادة الانتاج الزراعى، واهتمت بقضيتين

أساسيتين فى هذا الشأن إحداهما حفر الابار للحد من آثار الجفاف فى الفصول ذات الامطار المنخفضة وتوفير الأموال اللازمة لتمويل مشاريع تستهدف مقاومة الجفاف وبموازنة 600 مليون درهم (حوالى 71 مليون دولار تقريبا) . وتشكل زراعة الحبوب وبصفة خاصة القمح الصلب واللين والذرة الشامية أهم زراعات المملكة والتى تميز النمط المحصولى فى المغرب منذ زمن طويل.

وقد استهدفت السياسة الائتمانية والاقراضية فى المغرب عام 1995 مايلى :

1- تلبية احتياجات القطاعات المنتجة من القروض.

2- منح القروض باسعار فائدة مناسبة وتنحصر بين 11.5٪ - 12.5٪ .

3- تحديث ادوات المراقبة النقدية للاقراض.

4- يقدم الصندوق الوطنى للقرض الفلاحى قروضا للقطاع الفلاحى بنسبة فائدة منخفضة.

وفى مجال التسويق الزراعى تعمل الدولة جاهدة على تحرير التجارة الداخلية للمنتجات الزراعية وطرق تسويقها وقد نجحت فى ذلك باستثناء (القمح الطري، السكر، الزيت، والشاى) التى تدعمها الدولة وتحتكر تسويقها ، وبحلول عام 1996 تخلت الدولة عن تدخلها فى تسويق الحبوب وتركته للقطاع الخاص، بالاضافة الى تحرير التجارة الخارجية . وهذه الاجراءات تقود الى سياسة سعرية مرتبطة بالاسعار العالمية باستثناء السلع المشار اليها سابقاً ، لذلك نجد أن المغرب تتجه نحو التحرير الكامل للتسويق والتسعير وتقتصر مهمة الدولة على المراقبة والمتابعة وتهيئة المناخ المناسب وحماية الزراع فى حالات الجفاف الشديد.

وتعمل الدولة على توفير الغذاء عن طريق الانتاج المحلى والاستيراد، ومازالت تدعم الدولة اسعار سلع الغذاء الرئيسية وتجعلها فى متناول يد المستهلكين.

كما قامت المغرب بتحرير تجارتها الخارجية وانضمت الى المنظمة العالمية للتجارة وإتفاقية الجات ويربطها اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبى . وتبذل الدولة جهودها من اجل تنمية وتشجيع الصادرات الزراعية الى الاتحاد الاوروبى وبصفة خاصة الفاكهة والأسماك.

### 3-2-16 موريتانيا :

تستهدف السياسة الانتاجية زيادة الانتاج فى مجموعة الحبوب وبصفة خاصة الارز وذلك بزيادة المساحات المروية منه. وايضا زيادة انتاج قطاع الثروة الحيوانية، ووضعت الدولة برامج لدعم الزراعة المروية والتوسع فيها ومكافحة التصحر بغرض تقليص الفجوة الغذائية.

وفى مجال التمويل الزراعى فقد تم تحرير شعبة القرض الزراعى، واصبح القطاع الخاص في حوض النهر هو المسئول عن الاقراض الزراعى. وتغطى القروض 36٪ من الاستثمار الزراعى ، ويبلغ سعر الفائدة 8٪ للقرض قصير الاجل و10٪ للقرض المتوسط الاجل .

كما تقوم الدولة بدعم الارشاد واجهزته المختلفة والذى يعانى من مشكلة نقص الكادر البشرى المؤهل، هذا وتقوم ادارة البحوث والتكوين بمهام عمليتى البحوث والارشاد. كما أصبح القطاع الخاص يلعب دورا متميزا فى هذا المجال. وجدير بالملاحظة أن البحوث فى موريتانيا تتركز فى قطاع الحبوب (الارز) والخضروات ويجريها المركز الوطنى للبحوث الزراعية.

وقد اتجهت السياسة التسويقية فى موريتانيا الى تحرير تسويق الانتاج وخفض الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات ، مع الاستمرار فى دعم مستلزمات الانتاج لصغار الزراع. والاستمرار أيضا فى سياسة تحرير الاسعار.

وتقوم مفوضية الامن الغذائى بتأمين السوق بالحبوب ، وتتدخل الدولة فى حالات حدوث ازمة غذائية عارضة أو خلل فى المعروض فى السوق ، وذلك بعد أن حررت التجارة الخارجية مما يؤدى احيانا الى رفع الاسعار، وتستورد الدولة احتياجات البلاد من الحبوب بالاضافة الى تشجيعها للانتاج المحلى ليحل محل الواردات ولرفع درجة الامن الغذائى .

كما انضمت موريتانيا الى منظمة التجارة العالمية WTO وانضمت الى معاهدة دول الكاريبى والمحيط الاطلنطى مع الاتحاد الاوروبى.

### 3-2-17 اليمن :

تزرع اليمن فى الوقت الراهن 69٪ من مساحتها الزراعية بمحاصيل الحبوب ، 7٪ بالفاكهة ، 6٪ بالمحاصيل النقدية ، 5٪ خضروات ، ومع ذلك فان نسبة الاكتفاء الذاتى

منخفضة فى كافة السلع الغذائية. الامر الذى جعل الحكومة اليمنية تضع خطة لتنمية القطاع الزراعى 96-2000 تتلخص اهدافها فى زيادة الناتج المحلى الزراعى بمعدل 7٪ سنوياً ، والسيطرة على العجز فى الميزان التجارى بزيادة الانتاج وخفض الواردات وزيادة الصادرات، المحافظة على الموارد الطبيعية من ارض وغابات ومراعى ومياه، تعزيز دور القطاع الخاص فى النشاط الاستثمارى الزراعى، حماية البيئة البحرية والاهتمام بقضايا الصيد والتسويق الداخلى والخارجي والاهتمام بتنمية الريف اليمنى.

ولقد وضعت اليمن سياسة مائية تستهدف المحافظة على الموارد المائية وتنميتها من خلال، تنظيم ضخ المياه الجوفية للمحافظة عليها من التدهور، والغاء الدعم الحكومى لمشاريع الري ، وتنمية المصادر المائية المتاحة ، وتشجيع استخدام وسائل الري الحديثة واصدار قانون المياه الذى ينظم استخدام المياه.

وبالاضافة الى السياسة المائية ، فقد اتجهت سياسة الأرض الزراعية نحو العمل على تحديد تفتت الحيازات وحماية الاراضى من التدهور ومن الزحف العمرانى وزحف الكثبان الرملية واحكام الرقابة على استخدام الاسمدة واتباع أساليب الحفاظ على التربة وتجديد خصوبتها.

وتستهدف السياسة الحالية للائتمان والاقراض توفير القروض الزراعية على أسس تجارية ، مع تقديم تسهيلات على القروض الممنوحة لشراء معدات ري حديثة ولهذا الغرض تقوم الدولة بدعم بنك التسليف الزراعى كي يتمكن من القيام بمهامه.

ومن جانب آخر مازال الارشاد الزراعى والبحث الزراعى فى اليمن يحتاجان الى التطوير كي يقوما بمهامهما فى تنمية وتطوير وتحديث القطاع الزراعى والريف اليمني.

وعلى صعيد التنظيمات الفلاحية فيوجد فى اليمن الاتحاد التعاونى الزراعى الذى أنشىء عام 1991 والذى يهدف الى تطوير الجمعيات التعاونية ودعمها، وتشجيع وتنظيم التوسع فى الجمعيات التعاونية المتخصصة وتوفير مصادر لتمويل مستلزمات الانتاج ومساعدة الزراع فى تطوير انتاجهم.

كما تطبق اليمن برامج التصحيح الاقتصادى منذ أوائل التسعينات مما حدا بها الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات أصبحت تشكل الاطار العام للسياسة التسويقية والسعرية وهى :

1- رفع الدعم عن أسعار الحبوب المستوردة بصفة عامة والقمح ودقيقة بصفة خاصة .

2- رفع الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعى وبصفة خاصة تشغيل وصيانة مشاريع الري .

3- فرض ضرائب تصاعدية على انتاج القات للحد من زراعته.

4- تحرير أسعار القطن والتى رفعت فى هذا العام 1996 الى ما بين 20-25 ريال للرطل .

5- تحويل انتاج البذور المحسنة والتقاوى والإشتال فى وزارة الزراعة الى انتاج تجارى والسماح للقطاع الخاص بالمنافسة .

وحتى الان لم تظهر نتائج هذه السياسة بشكل واضح ، وان كانت ستؤدى تدريجيا الى تحسن موقف قطاع الزراعة بصفة عامة . علماً بأنه مازال العمل سارى بالقانون رقم 40 لعام 1991 الذى ينظم التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية المعمول به فى عام 1995 .

## 3-3 التطورات فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى العربي :

### 3-3-1 الاطار العام وتوجهات برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى العربى :

شهدت حقبتى الثمانينات والتسعينات تبنى العديد من الاقطار العربية سياسة إصلاح مسار اقتصادها واعادة هيكلته تمشيا مع الاتجاه العالمى لتحرير الاقتصاد والتجارة. وعلى الرغم من أن الاصلاح الاقتصادى أصبح مرادفا لاخضاع الاقتصاد لقوى العرض والطلب عند البعض، الا أن حقيقة الامر مختلفة عن ذلك . فالاصلاح الاقتصادى عملية شاقة طويلة ومكلفة تستهدف إعادة استخدام الموارد الاقتصادية بطريقة مناسبة تجعل عائدها أكبر مايمكن، وخلق توازن داخلى وتوازن خارجي فى الاقتصاد الوطنى ، بمايكفل فى المدى البعيد جعل الاقتصاد قادرا على المنافسةوكفاءة استغلال وتوجيه الموارد . ويأتى قطاع الزراعة فى مقدمة القطاعات الانتاجية فى الاقطار العربية الذى

ورث ، فى الغالب ، سياسات كبلته وجعلته غير قادر على الانطلاق . وبغض النظر عن الفلسفة التى تكمن خلف تلك السياسات ، الا أنه فى الآونة الاخيرة وضعت العديد من الاقطار العربية ، وفى مقدمتها مصر وتونس والمغرب والاردن برامج لتصحيح مسار الاقتصاد الزراعى فيها، وقد حققت نجاحا طيبا، ولحق بهذه الاقطار كل من اليمن وموريتانيا والجزائر ودول الخليج العربى، الا أن تقييم هذه البرامج يحتاج الى مزيد من الوقت .

وقد ارتكزت برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على تحرير أسعار الانتاج ومستلزماته، وافساح المجال للقطاع الخاص لدخول الاعمال الزراعية من استثمار وتسويق ومتاجرة، وحل المؤسسات والشركات الحكومية وتصفيتها وبيعها للقطاع الخاص، وترشيد مورد المياه وتسعيره، واعادة هيكلة وزارات الزراعة ومراكز البحوث والارشاد وأن يقتصر دور الدولة على وضع الخطط التأشيرة والاسهام فى برامج التنمية الريفية وتنفيذ مشروعات البنية الاساسية الزراعية، ودعم مؤسسات البحث العلمى .

وبصفة عامة ، يمكن القول ، أن الاقطار العربية تنقسم الى مجموعات ثلاث من حيث برامج الاصلاح الاقتصادى :

**المجموعة الاولى** : وهى الدول التى مازالت تؤمن بالاهمية الكبيرة للقطاع العام ويتطلب الامر المحافظة عليه وتحديثه ، مع اتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليلعب دورا أكبر فى التنمية الاقتصادية، ومثل هذه الدول تركز جهدها على الاصلاح المالى والادارى بالدرجة الاولى.

**أما المجموعة الثانية**: وهى الدول التى وصلت الى قناعات بأن أزمتها الاقتصادية التى عاشتها ترجع اساسا الى هيمنة القطاع العام على الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وبالتالى أصبح التخلص من القطاع العام شرطا ضروريا لتصحيح المسار الاقتصادى فيها ولكنه ليس كافيا، حيث يتطلب الامر النظرة الجدية الى التوازنات الكلية فى الاقتصاد على الصعيد المالى والنقدى والاجور والاسعار وأسعار الفائدة واسعار الصرف والتجارة الخارجية . كما أنه قد يؤدى الى حدوث مشكلة البطالة ومايمكن أن تسببه من مشكلات اجتماعية، لذلك فقد

أخذت هذه الاقطار بمبدأ بيع القطاع العام. وفى نفس الوقت تعديل وتوفيق اوضاع بعض شركات القطاع العام. واجراء التعديلات الضرورية على السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف والدعم وتحرير قطاع الزراعة .

**أما المجموعة الثالثة**: وتضم أقطار الخليج العربى التى بنيت بالاساس اقتصادياتها على آلية السوق ، الا أن بعض هذه الاقطار تبنت سياسات دعم كبيرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، مما أستدعى اعادة النظر بجدية فى هذا الدعم ، خاصة بعد تراجع عائدات النفط وتغير المناخ الاقتصادى والتجارى العالمى .

### 3-3-2 التطورات فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى فى بعض الاقطار العربية :

#### 3-3-2-1 الاردن :

استمرت الحكومة الاردنية فى تنفيذ برنامجها للاصلاح الاقتصادى 1995/93، وحدث تطور ملموس فى خصخصة المشروعات الزراعية حتى مايو 1995 يتمثل فى الاتى :

1- تحويل شركة تصنيع وتسويق المنتوجات الزراعية الى القطاع الخاص، حيث تم اعداد الدراسات اللازمة لتحويل الشركة الى القطاع الخاص، وتم بالفعل بيع الات ومعدات مصنعى الصفيح المربع والعلب المستديرة فى مركز ماركا، وعرضت أرض الشركة للبيع، وتم اعادة مركز وادى السير الى مؤسسة التسويق الزراعى وأوصى مجلس التنمية فى رئاسة الوزراء بوقف اجراءات بيع وتأجير محطات الفرز والتدريج لعرض الموضوع على مجلس الوزراء ، ووقعت الشركة 256 عقدا مع المزارعين لزراعة 2227 هكتار بندورة (طماطم) تصنيعية.

2- تحويل المركز الاردنى للقاحات البيطرية الى القطاع الخاص، فقد تم اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحويل المركز الى شركة محدودة المسئولية تملكها المؤسسة الاردنية للاستثمار 20٪ والشركة الاردنية العراقية 20٪ والقطاع

الخاص 60٪ وعرضت الحكومة على هذه الجهات شراء الاجهزة واستئجار الارض والبناء .

3- التوقف عن الانشطة الانتاجية التى يمكن للقطاع الخاص القيام بها مثل إنتاج الشتول ، حيث وضعت وزارة الزراعة برنامجا بالتوقف عن انتاج الشتول المثمرة إعتبارا من عام 1997.

4- تم اعداد دراسة جدوى لانشاء شركة تسويق زراعى وتم مناقشة نتائجها مع القطاع الخاص لتنفيذها ويجرى التفاوض مع البنك الدولى لتمويلها.

ولقد شهد عام 1995 نتائج إيجابية من جراء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى تتحدد ملامحه فيما يلى :

1- بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بسعر التكلفة الثابتة 5٪ بينما كان المستهدف 4.8٪.

2- واصل معدل التضخم فى الانخفاض حيث بلغ 3.6٪ في حين كان المستهدف 4.3٪ .

3- إنخفض عجز الميزان التجارى بحوالى 69.6 مليون دينار عما هو مستهدف.

4- زادت قيمة الصادرات بحوالى 97.1 مليون دينار وانخفضت الواردات بمقدار 13.8 مليون دينار مما أدى الى خفض العجز فى ميزان المدفوعات.

وهذه النتائج تدل على نجاح ملموس بالبرنامج الامر الذى يستوجب المحافظة عليها فى الاعوام القادمة.

بالاضافة الى ماسبق فان تطوير سوق عمان المالى سيساعد فى نجاح برنامج الخصخصة والاصلاح.

وتجدر الاشارة الى أن الحكومة الاردنية تستخدم برامج الخصخصة فى إطفاء الديون الخارجية باستبدال جزء منها باستثمارات مالية فى مشاريع القطاع العام وتوسيع ملكية الاسهم للقطاع الخاص فى شركات القطاع العام.

أما المشاكل التى واجهت البرنامج فهى :

أ- تخوف الشعب الاردنى من تملك الشركات الاجنبية والمستثمرين الاجانب للشركات والمشروعات التى سيتم بيعها للقطاع الخاص.

ب- زيادة معدلات البطالة حيث قد تلجأ الشركات التى سيتم بيعها للقطاع الخاص الى الاستغناء عن العمالة او جزء منها لخفض الانفاق فيها.

ج- زيادة أسعار بعض السلع الاستهلاكية التى سترفع عنها الحكومة الدعم مما يؤدى الى زيادة الاعباء على المواطنين.

ومع ذلك فان الحكومة مستمرة فى تنفيذ البرنامج وتتوقع آثاراً إيجابية عند الانتهاء منه .

### 3-3-2-2 تونس :

بدأت تونس أول برنامج للاصلاح الاقتصادى بالتعاون مع البنك الدولى عام 1986 مستهدفة الحد من العجز فى الميزان التجارى ورفع مستوى الانتاج ومسايرة النظام العالمى. وقد كان لقطاع الزراعة مكانة بارزة فى هذا البرنامج وماتلاه من برامج أخرى[1] وتضمنت الاهداف الزراعية تحقيق التنمية الزراعية عن طريق :

أ- تحسين مستوى أسعار المنتجين.

ب- تقليص تدخل الدولة.

ج- ترشيد الاستثمار وترشيد استغلال الثروات الطبيعية من مياه وتربة وغابات ومراعى وثروات بحرية.

د- دعم المؤسسات الادارية.

ولقد وضع برنامج تمويلى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الزراعى على ثلاثة أقساط أسهم فى التمويل البنك الدولى وهولندا والمانيا.

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول تمويل التنمية الزراعية فى الدول العربية ، عمان - الاردن ، ديسمبر 1995 .

وتبلغ قيمة القسط الاول 150 مليون دولار عام 1986 منحت كقرض من البنك الدولى بالاضافة الى 27 مليون مارك المانى، 9 مليون دولار من هولندا .

وقد بلغت قيمة القسط الثانى من قرض البنك الدولى حوالى 84 مليون دولار عام 1989 و 48 مليون مارك المانى . وخصص هذا القرض لتحقيق الاهداف التالية فى القطاع الزراعى .

1- تحسين أسعار الحبوب لتكون فى مستوى السعر العالمى ورفع الدعم عنها تدريجيا.

2- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الدخول فى مجال تجميع الحبوب بدلا من الدولة وتحرير استيراد وتوزيع المواد الاولية الفلاحية .

3- تشجيع المؤسسات الخاصة على تصدير الزيت بدلا من الدولة.

4- تحرير استيراد الحليب واللحوم والميكنة الفلاحية.

5- الاصلاح المؤسسى واعادة النظر فى القروض البنكية.

أما القسط الثالث من القرض التمويلى لبرنامج الاصلاح الهيكلى الزراعى . فقد بلغ 211 مليون دولار ساهم فيها البنك الدولى بحوالى 120 مليون دولار، وحددت أهداف القسط الثالث فى :

1- ترشيد استغلال مياه الرى وتحسين اسعارها .

2- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتأهيل الموانىء البحرية.

3- اعادة هيكلة قطاع الصحة الحيوانية تمهيدا لخصخصة بعض الخدمات البيطرية.

وفى إطار البرنامج الاصلاحي اتخذت مجموعة اجراءات تساعد على انجاح البرنامج، بل تمثل ادوات برنامج الاصلاح الهيكلى الزراعى وهى :

1- فيما يخص الاسعار والدعم ، فقد تبنى برنامج الاصلاح سياسة سعرية

وتسويقية تعتمد على محورين :

**المحور الاول:** ربط أسعار السلع الخاضعة لنظام التسعير (الحبوب والالبان وزيت الزيتون) بتكلفة الانتاج واعطائها هامش ربح مناسب والسير التدريجى نحو ربط أسعارها بالاسعار العالمية. وقد عدلت بالفعل أسعار تلك السلع واضيف اليها الطماطم المعدة للصناعة واللفت السكرى.

**المحور الثانى:** تقليص الدعم الموجه الى مستلزمات الانتاج وذلك بهدف ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتحرير أسعار استيرادها وترويجها .

2- الانسحاب التدريجى للدولة من القطاع المنتج ليحل محلها القطاع الخاص.

3- هيكلة المؤسسات العاملة فى القطاع الزراعى، حيث تضمن ذلك ما يلى :

أ- بعث مؤسسة البحث العلمى الفلاحى ووكالة الارشاد الفلاحي .

ب- إعادة هيكلة ديوان تربية الماشية وديوان الزيت وديوان الحبوب والسماح للقطاع الخاص لاخذ دوره بجانب الدولة.

ج- إحداث ثلاث غرف فلاحية بالشمال والجنوب والوسط.

د- إعادة هيكلة البنك الفلاحى وإعطاء الفرصة لباقى البنوك للاسهام فى دعم القطاع الزراعى.

هـ- إعادة هيكلة قطاع الصيد البحرى لترشيد استغلال الثروة البحرية وزيادة الانتاج وضبط الجودة .

و- دعم اللامركزية وبعث التجمعات المهنية.

4- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية ، ويتمثل ذلك فيمايلى :

أ- إعتماد ثلاثة استراتيجيات عشرية 1990 - 2000 خاصة بتعبئة واستغلال الموارد المائية والمحافظة على التربة والمياه والتشجير الغابى وتحسين المراعى.

ب- اشراك المنتفعين من هذه البرامج والمشاريع فى تنفيذها.

وتجدر الاشارة الى أن عدد المؤسسات التى تم بيعها للقطاع الخاص كليا أو جزئيا حتى 1995/5/15 تصل الى 48 مؤسسة منها 20 مؤسسة تم بيع أسهمها لمساهمين عموميين ، 15 مؤسسة تم تصفيتها بالكامل. منها 8 مؤسسات فى قطاع الصناعات الفلاحية الغذائية والصيد البحرى، بلغت قيمتها الاجمالية 200 مليون دينار[1] .

وعلى الرغم من حداثة تنفيذ البرنامج الاصلاحى التونسى ، وبالرغم من الصعوبات التى تواجهها برامج الاصلاح الاقتصادى فى المراحل الاولى لتنفيذها ، الا أن بعض المؤشرات الاقتصادية تدل على أن تحسنا نسبيا قد طرأ على الاقتصاد التونسي بعد تنفيذ برنامج الاصلاح ويتمثل ذلك فى المؤشرات التالية :

1- طرأ تحسن كبير فى الميزان التجارى الغذائى، حيث انخفضت نسبة العجز، بل حقق الميزان التجارى الغذائى فائضا فى سنتى 1991 ، 1994.

2- ارتفع حجم الاستثمار الاجمالى من 1620 مليون دينار عام 1987 الى 4300 مليون دينار عام 1994.

3- إرتفع حجم الاستثمار الزراعى من 261 مليون دينار عام 1987 الى 584 مليون دينار عام 1994، أي بنسبة 224٪ تقريبا.

4- إرتفع حجم الاستثمارات الخارجية السنوية فى تونس حتى وصل الى 415 مليون دينار اعتبارا من عام 1992 ، الامر الذى أسهم فى تخفيف الاختناقات التى كان سيتعرض لها الاقتصاد التونسي بسبب نقص التمويل.

5- بلغ حجم الاستثمارات الخارجية (التمويل الخارجي) فى قطاع الزراعة حوالى 1380 مليون دينار خلال السنوات 1995/91 بزيادة قدرها 896 مليون دينار عن الفترة 90/86 بداية تنفيذ البرنامج.

**3-3-2-3 السودان :**

بدأت السودان فى تطبيق برنامجا للاصلاح الاقتصادى عام 1992 الذى يستهدف تحقيق تكيف هيكلى وتوافق داخلى وخارجى للتجارة وسعر الصرف. وارتكز البرنامج على مجموعة سياسات كلية تتمثل فى :

---

(1) صندوق النقد العربى – معهد السياسات الاقتصادية – وجهود ومعوقات التخصيص فى الدول العربية، ابوظبى ، مايو 1995 .

1- سياسات مالية لتقليل العجز العام وزيادة الايرادات وخفض الانفاق العام .

2- سياسات نقدية تحدد سقف الائتمان وسعر الفائدة والسيطرة على السيولة .

3- تخفيض سعر الصرف لتشجيع الصادرات وخفض الواردات .

أما على صعيد القطاع الزراعى فقد استهدف البرنامج مايلى :

1- زيادة أسعار المنتجات .

2- ازالة الدعم عن المدخلات الانتاجية .

3- القضاء على احتكار الشركات الحكومية وشبه الحكومية لتسويق الانتاج الزراعى.

4- تشجيع القطاع الخاص على التسويق والتصنيع الزراعى واستيراد المدخلات .

5- تطبيق سياسة الخصخصة فى المشاريع الزراعية الانتاجية ومشاريع الخدمات وتحويلها الى القطاع الزراعى .

وعلى الرغم من قصر عمر برنامج الاصلاح الاقتصادى السودانى وبالتالى من الصعب الحكم على نجاحه من عدمه، الا أن الدولة اتخذت خطوات تنفيذية فى خصخصة المشروعات والمؤسسات الزراعية ، حيث تم خصخصة مايلى :

1- مشاريع النيل الابيض الزراعية ومساحتها 300 الف فدان وتروى بواسطة طلمبات ويزرع فيها القطن والذرة والقمح والفول السودانى وعباد الشمس .

2- مشاريع النيل الازرق الزراعية وتبلغ مساحتها 275 الف فدان .

وتجدر الاشارة الى أنه تم تكوين 70 شركة بالنيل الابيض و16 شركة بالنيل الازرق من المزارعين وباشروا اعمالهم اعتبارا من الموسم الزراعى 1996/95 ويتم حاليا خصخصة المؤسسة السابقة ، وقامت الحكومة بتسليمها للقطاع الخاص على أن تسدد قيمتها خلال 20 سنة وتندرج تحت الشركات المساهمة.

3- مؤسسة الشمال الزراعية، فقد تم حل هذه المؤسسة واصبحت مشاريعها تدار

من قبل المزارعين الذين شكلوا مجالس ادارتها من ولايتي نهر النيل والشمالية.

4- مشاريع تحولت ملكيتها للولايات . مثل مشاريع طوكر والقاش واسماك بحيرة النوبة.

5- مؤسسة تسويق الماشية ، تم تحويل اصولها الى بنك الثروة الحيوانية واكتملت اجراءات خصخصتها.

6- مؤسسة جبال النوبة الزراعية، وقد تحولت للولاية.

7- محلج ربك ، وهو يتبع مؤسسة النيل الابيض الزراعية الجارى تصفيتها، وقد تم بيع المحلج الى شركة النيل الابيض القابضة.

وبالاضافة الى ماسبق فهناك مشروعات تحت الدراسة لبيعها الى القطاع الخاص وذلك بعد اعادة هيكلتها مثل مشروع الجزيرة ، مشروع الرهد .

ولم يخل الامر من صعوبات واجهت برنامج الاصلاح وفى مقدمتها اتساع رقعة القطاع الزراعي وتعدد اختصاصاته ممايصعب السيطرة الكاملة عليه، كما أن أمتلاك المزارعين لجزء من اراضي المشروعات قد يخلق صعوبات فى بيعها للشركات او الافراد، أضف الى ماسبق فان هناك عدم فهم لعملية التحول والتكيف الهيكلي من افراد المجتمع، أما الصعوبة الاخرى فهى ضعف البنية التحتية للمشروعات الزراعية ممايجعل المستثمرين يترددون فى شرائها لان البنية التحتية مكلفة للغاية.

وبالرغم من هذه الصعوبات فان خطوات التنفيذ تدل على جدية فى تنفيذ البرنامج.

**4-2-3-3 مصر :**

استمرت مصر فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي فى القطاع الزراعي ، ولقد ترتب على تنفيذ البرنامج نتائج إيجابية تتمثل فى :

1- زادت المساحة المزروعة حتى وصلت فى عام 1995 إلى 7.7 مليون فدان ، بينما كانت حوالي 7.6 مليون فدان عام 1994 .

2- قام القطاع الخاص باستصلاح 220 الف فدان فى صحراء سيناء .

3- زادت المساحة المحصولية الى 14.3 مليون فدان .

4- بلغ إنتاج الحبوب فى عام 1995 حوالى 17 مليون طن منها 5.7 مليون طن قمح .

5- ارتفعت إنتاجية القطن الى 8 قنطار فى عام 1993 .

6- حصلت مصر على المركز الاول فيما يخص إنتاجية فدان الارز 8.7 طن/هكتار والقصب 109.5 طن/هكتار .

7- ارتفع حجم الائتمان الزراعي الى 10 مليار جنيه عام 1994 أي حوالي 3 مليار دولار .

8- حققت مصر اكتفاءً ذاتياً فى الارز، الخضروات، الفاكهة ، الالبان ، اللحوم البيضاء والبيض ، وارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح الى 53٪ عام 1995.

9- بلغ حجم الاستثمارات الحكومية فى قطاع الزراعة 2 مليار جنيه (حوالى 588 مليون دولار) فى عام 1994.

وبعد أن قطعت مصر شوطا هاما فى تحرير قطاع الزراعة، فان اصلاح المؤسسات واعادة هيكلتها يحتاج الى جهود مكثفة فى الفترة القادمة حتى تستطيع ادارة قطاع الزراعة بكفاءة .

### 5-2-3-3 اليمن :

بدأت اليمن من قريب تطبيق برنامجها للاصلاح الاقتصادي بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة ، ووضع البرنامج لينفذ جانب منه عام 1994 وجانب آخر فى عامي 1995، 1996، وذلك لانجاز بعض الاهداف التى تساعد الاقتصاد اليمني على السير فى طريق النهوض ، وهذه الاهداف هى :

1- برنامج الاصلاح الاقتصادى لعام 1994 ، ويستهدف :

أ- رفع سعر صرف الدولار مقابل الريال اليمنى ليصبح 50 ريال بدلا من 12 ريال .

ب- رفع أسعار مياه الشرب والكهرباء بحوالى 60٪ وأسعار مشتقات النفط بحوالى 90٪ باستثناء الديزل حتى لايتأثر القطاع الزراعي .

ج- اصلاح السياسات النقدية وخصوصا معدل الاحتياطي ومعدل الخصم .

د- البدء فى عملية الخصخصة ، ببيع القطاع العام والشركات والمشروعات الحكومية وجاء البرنامج فى العام التالى ليسير فى نفس الاتجاه .

2- برنامج الاصلاح الاقتصادي لعام 1995 (المرحلة الاولى).

أ- رفع سعر صرف الدولار مقابل الريال ليصبح 100 ريال .

ب- رفع أسعار مشتقات النفط بنسبة 60٪ .

ج- رفع أسعار الماء والكهرباء .

د- رفع أسعار القمح والدقيق المستورد بحوالي 150٪ .

هـ- التوجه نحو سياسة سعرية تعتمد على آليات السوق .

و- تصحيح اوضاع المؤسسات العامة ووضع برنامج للخصخصة .

3- برنامج الاصلاح الاقتصادى فى عام 1996(المرحلة الثانية) لتعزيز المرحلة الاولى 1995، حيث استمر العمل بما جاء فى المرحلة الاولى لضمان استمرارية تنفيذ البرنامج .

وجدير بالذكر أنه بالرغم من الفترة الزمنية القصيرة التى مضت من عمر برنامج الاصلاح الاقتصادى اليمنى ، الا أن هناك خطوات عملية تم اتخاذها فى اتجاه خصخصة المؤسسات والمشروعات الزراعية ، فبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 8 لسنة 1995 بشأن الخصخصة ، صدر القرار الوزاري لوزارة الزراعة رقم 23 لسنة 1995 والذى بموجبه تشكلت لجنة فرعية للخصخصة فى الوزارة ، ورأت الوزارة طرح المشروعات الزراعية التالية لبيعها للقطاع الخاص :

1- محطات التأجير .

2- مؤسسات ومزارع الانتاج الحيواني والدواجن والمصانع والورش التى تتبعها

وكذلك المؤسسات العامة للدواجن وفروعها .

3- مؤسسات تسويق الخضار والفاكهة والمؤسسة العامة للحفر ومؤسسة الخدمات الزراعية .

4- مزارع الدولة النباتية وعددها 39 مزرعة .

هذا ويتم إعداد دراسة كاملة للمؤسسة أو المزرعة أو المشروع قبل اتخاذ قرار البيع للقطاع الخاص أو التأجير أو الدعم وتحسين الاداء.

ومن المتوقع أن يؤدى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي الى زيادة إنتاج الحبوب وتحسين أسعار المدخلات الزراعية وترشيد استخدام المياه والحد من زراعة القات وتحسين دخل المزارع وخفض كلفة الانتاج وزيادة حجم الاستثمار المحلى والاجنبى فى الزراعة وتنمية الصادرات وتقليص الفجوة الغذائية.

ولعل أهم مشكلة تواجه تنفيذ البرنامج هى مشكلة العمالة الموجودة فى المؤسسات والمشروعات التى ستباع للقطاع الخاص حيث سيتم الاستغناء عن جانب كبير من العمالة الموجودة، الامر الذى يتطلب من الدولة أن تخلق فرص عمل لهم أو تؤهلهم كي يستوعبهم القطاع الخاص .

# الباب الرابع

# الانتاج السمكى فى الوطن العربى

# الباب الرابع

# الانتاج السمكى فى الوطن العربى

## 4-1 تمهيد :

منذ إطلالة أزمة الغذاء فى أوائل السبعينات وجهت الحكومات العربية خططها واستراتيجيتها الى تحقيق الامن الغذائى والاكتفاء الذاتى من مجموعة السلع الغذائية الرئيسية، وذلك من اجل خلق توازن بين الانتاج واحتياجات الاستهلاك المحلي.

وباستقراء أوضاع الانتاج السمكي ، الذى يعول عليه كمصدر بديل للبروتين الحيوانى، والامكانات المتاحة له فى معظم الدول العربية . يتبين أن انتاج الاسماك على المستوى العربى قد إزداد فى عام 1995 إلى حوالى 2.3 مليون طن مقارنة بحوالى 1.99 مليون طن فى العام السابق 1994 ، أى بزيادة نسبية قدرها نحو 16٪ ، ورغم ذلك فإن معدل الإكتفاء الذاتى العربى من الأسماك قد تراجع من حوالى 113٪ فى 1994 إلى حوالى 111٪ فى عام 1995 ، مما يعكس الاتجاه الواضح نحو تزايد الاستهلاك من الأسماك .

وبالرغم من تحسن معدلات النمو فى الانتاج السمكي ، إلا أن الضغوط المتزايدة على إستغلال المصايد الطبيعية التقليدية والآثار الناجمة عن تلوث المسطحات المائية ، وإستقطاع بعض الأجزاء منها للأغراض الزراعية والعمرانية ، وغياب السياسات الفعالة لادارة المصايد الطبيعية والمستزرعة ، تمثل مشكلات عامة فى معظم الدول العربية ، مما يتطلب إعادة ترتيب الأولويات من أجل تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد السمكية المتاحة ، وذلك من خلال تنمية وتطوير المصايد الطبيعية فى المياه العذبة والبحرية ، والتوسع فى مشروعات الإستزراع السمكي ورفع كفاءتها الانتاجية، خاصة وأن المسطحات المائية العذبة المتاحة والمتوفرة فى العراق، والسودان ، ومصر وسوريا والتى تقدر مساحاتها بحوالى 10 مليون هكتار ، تتيح إمكانيات كبيرة لتنمية الإنتاج السمكي من خلال الاستزراع .

## 2-4 الاستزراع السمكى وتنمية الثروة السمكية :

ويعتبر إستزراع الأسماك أحد أهم الوسائل المثالية للحصول على أعلى إنتاجية لوحدة المساحة ، إذ أنه يمكن من إستغلال عوامل الإنتاج بكفاءة أكبر لوقوعها تحت سيطرة وتحكم المربى.

وتفيد المعلومات المتاحة أن هناك تنوعا واسعا فى الأنماط التقنية المستخدمة فى مجال الاستزراع السمكي، وأن لكل نمط من هذه الأنماط مزاياه وأوجه قصوره ومدى ملاءمته للظروف البيئية . وعلى الرغم من نجاح بعض التجارب التى خاضتها الدول العربية فى هذا المجال ، إلا أن تحديد الأنماط التقنية الأكثر ملاءمة للظروف البيئية العربية من حيث المتطلبات الفنية، والكفاءة الانتاجية، والإعتبارات الإقتصادية ، يعد أمراً يجب دراسته وتقويمة ، وقد تبنت المنظمة العديد من الدراسات فى هذا الصدد .

وتعتبر الأسماك من المصادر الغذائية الهامة بالنسبة للانسان ، إذ تشكل مصدراً هاماً من مصادر البروتين الحيوانى فى كثير من البلاد ، ويعتبر توفيره من الأولويات المدرجة فى خطط تنمية الإستزراع السمكي فى معظم الدول العربية . وتأتى الحماية وتدعيم المخزونات فى المحيط الطبيعي على أساس قائمة الأهداف التى يُسعى الى تحقيقها فيما يتعلق بتطوير موارد الثروة السمكية . ويكتسب هذا العنصر أهمية بالغة نتيجة وجود ظاهرة الصيد الجائر فى العديد من المصائد الطبيعية العربية ، أو بسبب وجود ظاهرة التلوث البيئى بأنواعه المختلفة أو كليهما. ومن هنا تأتى أهمية الاستزراع السمكي فى القيام بدور فعال فى تخفيف الضغوط على المخزونات السمكية التى تعرضت للإستنزاف.

كما تبرز أهمية الإستزراع للاحياء المائية ، من خلال عمليات التفريخ الإصطناعى للحصول على زريعة الأسماك وإعادة تخزينها فى المحيط الطبيعي بقصد تدعيم الموارد السمكية بها ، ومثال ذلك مايحدث فى بحيرة قارون بمصر من تخزين أنواع مختلفة من صغار الاسماك الملائمة للظروف البيئية فى البحيرة ، وكذلك إعادة تخزين صغار الروبيان فى مصايد الخليج بالكويت والبحرين.

وتبرز أهمية الإستزراع السمكي أيضاً ، فى أنه أصبح جزءاً من التنمية الريفية ، والمثال الواضح لذلك ، هو تربية الاسماك بالمياه العذبة المتواجدة بالسدود والبحيرات الجبلية فى تونس ، حيث بلغ إنتاج الهكتار الواحد 80-100 كيلوجرام/سنة من أسماك

البوري والمبروك ، مما ساهم فى توفير موارد ومصادر رزق إضافية ساهمت فى الحد من النزوح الى المدن ، وفى توفير الأسماك بالمناطق الداخلية للبلاد ، والتى حتماً ستزيد من نصيب الفرد من المنتجات السمكية ، حيث لا يتعدى معدل الإستهلاك السنوي للفرد 3 كليوجرام/السنة.

وتمثل تربية الأسماك فى حقول الأرز فى مصر أهمية كبيرة ، حيث يحقق الهكتار الواحد من مساحة الارز إنتاجاً سمكياً قدره حوالى 100 كيلوجرام ، ويقدر عائده بنحو 400 جنيه مصرى .

وفى المملكة العربية السعودية أثبت الاستزراع المتكامل مع الأنشطة الزراعية الاخرى كفاءته الاقتصادية ، حيث يسمح بالإستفادة الكاملة من المياه والإستفادة من المخلفات الحيوانية فى تغذية الأسماك المرباه فى أحواض المزارع السمكية ، ممايساعد فى تقليل أثار التلوث البيئى .

هذا وتتعرض شبكات مياه الري والصرف وغيرها من المسطحات المائية الأخرى مثل السدود فى بعض الدول العربية للإنسداد وإعاقة الملاحة كليا أو جزئيا . ومن هنا تبرز أهمية الاستزراع السمكي ، وخاصة تربية " مبروك الحشائش " للإستفادة منه فى مقاومة إنتشار النباتات المائية . ففى مصر يتم تربية مبروك الحشائش فى المجارى المائية ، حيث يتم تخزين صغار هذه الاسماك ، والتى يتراوح وزن الواحدة منها 20–100 جرام لتتغذى على الأعشاب المائية التى تسد تلك المجارى . وقد أثبتت نجاحا كبيرا وتكلفة أقل . وفى السودان أدخلت مع مطلع هذا القرن سمكة القمبوريا ، لمكافحة يرقات البعوض الناقلة للملاريا ، كما أدخلت فى إطار التجارب سمكة مبروك الحشائش للمكافحة البيولوجية للأعشاب بقنوات الري فى مشروع الجزيرة بالسودان.

وبناءاً على المعطيات المتاحة فقد بلغ انتاج الاسماك المستزرعة فى الوطن العربي نحو 71.3 الف طن فى عام 1993 ، تمثل نسبة الأسماك المستزرعة بالمياه العذبة 98.6٪ من إجمالى المنتج ، بينما لا يتجاوز انتاج الاسماك البحرية الف طن فقط ، أى بنسبة 1.4٪، ويوضح الجدول رقم (4–1) إنتاج الدول العربية من الاستزراع البحرى وفى المياه العذبة. وقد أقتصر الاستزراع البحرى على تونس والمغرب .

وتتمثل أهم أساليب الاستزراع السمكي فى الوطن العربى فى التالى :

جدول رقم (4-1)
كمية انتاج الأسماك المستزرعة فى بعض
أقطار الوطن العربى عام 1993

| الدول | المياه العذبة (الف طن) | المياه البحرية (الف طن) |
|---|---|---|
| مصر | 60.0 | 0.0 |
| سوريا | 4.5 | 0.0 |
| العراق | 4.0 | 0.0 |
| السعودي | 2.6 | 0.0 |
| لبنان | 0.1 | 0.0 |
| السودان | 0.1 | 0.0 |
| تونس | - | 0.6 |
| المغرب | - | 0.4 |
| المجموع | 71.3 | 1.0 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة مشروع تطوير الثروة السمكية فى المياه العذبة فى الوطن العربى ، 1994 ، الخرطوم .

* **بالنسبة للاسماك يتم الإستزراع فى :**

- الاحواض الترابية EARTHERN PONDS .
- الاحواض الترابية المبطنة بالبولى إيثلين PLASTIC LINED EARTHERN PONDS
- الحظائر البحرية المسيجة NET ENCLOSURES/PENS .
- الأقفاص العائمة SHELTERED CAGES .
- الاحواض الأسمنتية متجددة المياه RACE WAYS .
- الاحواض الإصطناعية ذات المياه دائمة التجديد والتهوية TANK CULTURE .

* **بالنسبة للمحاريات ، يتم إستزراعها فى :**

- العوامات الطافية RAFT-CULTURE
- العصيات STICK - CULTURE
- فوق القاع BOTTOM-CULTURE

وبطبيعة الحال تتفاوت إنتاجية تلك الانماط من الاستزراع ، إلا أن العمل فى مجال الاستزراع السمكي يمكن من التحكم فى عمليات تكاثر الاسماك لضمان إنتاج الزريعة لإمداد المزارع السمكية بها بطريقة منتظمة عن طريق التحكم فى جودة المياه وتوفير الظروف المناسبة للتكاثر واجراء عمليات التكاثر الصناعي للاسماك لانتاج الزريعة فى مواسم مخالفة لمواسم الانتاج الطبيعية .

كما يساعد الإستزراع فى تحسين عمليات نقل بيض وزريعة وأمهات الاسماك ، سواء عن طريق البر أو البحر، أو الجو وتجهيز معدات حفظ حياة الاسماك وحيويتها خلال فترة النقل، ممايساعد على نقل الأنواع والهجن سريعة النمو من مكان لاخر . هذا إلى جانب تطوير صناعة الأعلاف وإنتاج أعلاف مخصصة لكل نوع من الاسماك ولكل مرحلة من مراحل النمو ، سواء أكانت أعلاف آضافية أم متكاملة محتوية على كل العناصر الغذائية التى تحتاجها الاسماك تحت ظروف وأنماط الانتاج المختلفة.

وبناء على المعطيات المتاحة[1] ، قدر انتاج الاسماك المستزرعة فى الوطن العربى فى بنحو 72.7 ألف طن فى عام 1994، ونحو 73.4 الف طن فى عام 1995. وقد قدرت نسبة الاسماك المستزرعة فى المياه العذبة بنحو 98.6٪ من اجمالى المنتج من الاستزراع بنوعية فى المياه العذبة والمياه المالحة ، حيث لم يتجاوز إنتاج الاسماك فى المياه المالحة الف طن أي بنسبة 1.4٪ فقط.

### 3-4 مجالات الاستزراع السمكى :

#### 1-3-4 الاستزراع فى المياه العذبة :

تعد جمهورية مصر العربية من أكبر الدول العربية إسهاما فى الاستزراع فى المياه العذبة ، حيث بلغ إنتاجها فى عام 1995 نحو 60.5 الف طن وبنسبة 84.1٪ من اجمالى إنتاج الوطن العربى ، يليها سوريا بنسبة 6.3٪ ، والعراق بنسبة 5.6٪ فالسعودية بنسبة 3.1٪ . هذا وقد بلغت جملة مساحات المزارع السمكية بجمهورية مصر نحو 15.7 الف هكتار[2]، وتفوق هذه المساحة جملة مساحات المزارع السمكية فى المياه العذبة فى باقى الوطن العربى البالغة 7.4 الف هكتار . وفى سوريا شهد نشاط الاستزراع السمكي فى المياه العذبة تطورا ملحوظا، حيث ارتفع الانتاج من نحو 3.3 الف طن خلال الفترة 1988-1992 الى نحو 4.5 الف طن لسنة 1993 ونحو 4.64 الف طن لعام 1995 ، بينما إنخفض إنتاج العراق من أسماك المياه العذبة من نحو 5.5 الف طن كمتوسط للفترة 82-1992 الى نحو 4 الف طن عام 1993 ونحو 3.9 الف طن عام 1995 . ويرجع هذا التناقص الى توقف عمل بعض المفاقس لعدم توفر مستلزمات التفريخ بسبب الظروف التى يعيشها العراق . أما بالنسبة لبقية الدول العربية فان نسبة إنتاجها من اسماك مزارع المياه العذبة لاتمثل أهمية تذكر .

#### 2-3-4 إستزراع الاسماك فى المياه المالحة :

على الرغم من إمتداد السواحل البحرية العربية على طول 22.7 الف كلم، الا أن

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية المطلوبة للتقرير السنوى للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 1996 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ورقة عمل حول جهود المنظمة فى تنمية الثروة السمكية فى الوطن العربى ، قدمت للندوة العربية الرابعة حول استزراع الأسماك والقشريات ، التى نظمها الاتحاد العربى لمنتجى الأسماك ، القاهرة ، 17-1995/7/19 .

نشاط الاستزراع فى المياه المالحة لايزال فى أطواره الأولى فى معظم الدول العربية، باستثناء تونس والمغرب، حيث أنشئت وحدات صناعية للتفريخ والتربية المكثفة لاسماك القاروص والدنيس ، كما تم إستزراع القشريات والمحار وبلح البحر.

وفى مصر يقتصر نشاط الاستزراع البحرى على وجود بعض المقومات مثل مفرخات الجمبرى واسماك القاروص وبعض المراكز البحثية والمزارع التجريبية ، مما يشكل قاعدة لابأس بها لاستغلال الامكانات الطبيعية المتاحة على السواحل المصرية.

أما فى الكويت فقد بدأ الاستزراع السمكي للروبيان بالاستعانة بالخبرة اليابانية عام 1975 وكذا الحال بالنسبة للبحرين والمملكة العربية السعودية والامارات العربية ، حيث لايزال الوضع فى الطور التجريبى من خلال الأبحاث المكثفة فى مجال تقانات الإستزراع والتربية المكثفة للروبيان. ومما سبق يتضح أن قطاع الاستزراع البحرى لايساير التطور الذى حدث فى مجال الإستزراع فى المياه العذبة ، ولعل من أهم أسباب ذلك أن إقتصاديات الإستزراع فى المياه المالحة مازالت غير مدروسة كما أن تقاناته يصعب التحكم فيها .

### 4-4 أعلاف الاسماك :

يعتبر توفير الأعلاف المصنعة المناسبة من أهم معوقات الإستزراع السمكي فى المياه العذبة ، وتعتبر الحبوب العلفية والاكساب ومسحوق الأسماك ومخلفات المجازر من مسحوق العظم والدم وبقايا الدواجن ، المكونات الرئيسية للعلائق المصنعة المستخدمة فى تغذية الأسماك المستزرعة وتقدر الاحتياجات الحالية للمزارع السمكية بنحو 250-300 الف طن فى العام .

وحيث أن إنتاج الاسماك المستزرعة يزداد بزيادة الكميات الإضافية من الاعلاف المصنعة ، ونظرا لان تكلفة التغذية الاصطناعية تصل إلى نحو 65٪ من اجمالى تكلفة إنتاج المزرعة السمكية ، فان الغذاء المصنع يعتبر من أكبر مكونات تكاليف إنتاج الاسماك فى المزارع السمكية ، عليه فان أفضل الوسائل لتقليل تكلفة إنتاج الأسماك المستزرعة يكمن فى إستبدال مكونات العلائق التقليدية والمرتفعة الاسعار بمواد رخيصة يسهل الحصول عليها ، كالمخلفات الزراعية والصناعية غير التقليدية ، والتى يمكن إستخدامها كمصدر رئيسى فى تغذية الاسماك ، مما يؤدى الى إنتشار المزارع السمكية البسيطة

والتى لا تحتاج الى تقنية متقدمة فى ادارتها فى المناطق الريفية فى الوطن العربى .

وقد أوضحت إحدى دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية[1] بتوفير المعلومات الخاصة بمصادر الاعلاف التقليدية والاعلاف غير التقليدية المتاحة لتغذية الأسماك بالوطن العربى ، كما أوضحت قيمها الغذائية وتأثيراتها على نمو الاسماك ومعدلات التحويل الغذائى ، كما تضمنت الدراسة تقديرات للاحتياجات الغذائية لبعض الانواع السمكية الشائعة فى الوطن العربى ، مع إعداد نماذج لخلطات علفية تستخدم لإستيفاء هذه الاحتياجات ، إضافة إلى دراسة القيمة الاقتصادية المضافة عند الاستفادة من الموارد العلفية غير التقليدية فى تغذية الاسماك . وقد توصلت الدراسة الى إقتراح مشروعات تنفيذية من شأنها معاونة الاقطار العربية على المبادرة باتخاذ خطوات فعالة فى إنتاج الاعلاف الصناعية للاسماك من الموارد العلفية غير التقليدية التى شملتها الدراسة.

وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهذا الجهد تقديراً منها لاهمية تأمين الموارد العلفية التى تتطلبها برامج تنمية الثروة السمكية ، لتتاح الفرصة للإستغلال الأمثل للموارد العلفية غير التقليدية وانتشار الوعي الاقتصادى فى انتاج المزارع السمكية تحقيقا لتحسين معدلات استهلاك الفرد العربى من البروتين .

### 5-4 بعض التجارب الدولية فى الاستزراع السمكى :

إن النجاح الذى تحقق أخيرا فى مجال استزراع الاسماك ، وزيادة الطلب على المنتجات السمكية والذى ترافق مع تدهور المصايد الطبيعية ، قد شجع الحكومات والمستثمرين على توجيه وتكثيف الجهود فى مجال الإستزراع السمكى .

فقد أشارت تجربة الاكوادور وتجربة اسرائيل الى أنه بالامكان الاستفادة من مياه الري (السقي) فى استغلال متكامل بين الزراعة وتربية الاسماك ، خاصة اسماك المياه العذبة ، حيث أضحى بالامكان تربية أصناف معينة من اسماك المياه العذبة فى القنوات المستخدمة فى أغراض الري ، مما يزيد من كفاءة استخدام المياه ويدر دخلا إضافيا للمزارعين دون تكاليف اضافية تذكر، إذ يتطلب الامر فقط ادخال بعض التعديلات الاضافية على قنوات الري .

(1) المنظمة اللعربية للتنمية الزراعية ، دراسة حصر وتقويم المصادر العلفية غير التقليدية لإنتاج الأعلاف السمكية ، الخرطوم ، 1995 .

ويتطلب عند تصميم قنوات الري والسدود للمشروعات الزراعية ، مراعاة ملاءمتها لإستزراع الاسماك والقشريات ، خاصة فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية ، حيث تطول فترات الجفاف فى الصيف مع صعوبة الحصول على مصادر للري. ويتمثل الحل الامثل لتلك المناطق فى بناء خزانات مياه أرضية لتتجمع فيها مياه الامطار خلال الموسم ، وذلك للاستفادة منها فى أعمال الري المزرعى وإستزراع الاسماك وبعض أصناف القشريات ، وبطريقة تكاملية ، يبدأ فيها أولا بتعبئة الاحواض بأصبعيات الاسماك فى بداية موسم الامطار وتترك لتنمو مع تزايد مستويات الهطول المطرى الى أن تصل الى حجم التسويق، بعدها يستخدم الماء فى أغراض الري ، وبذلك يكون قد تم إستخدام الماء المخزون لغرضين فى آن واحد .

وفى إسرائيل يطبق هذا النظام بطريقتين : إما بتعبئة خزانات المياه مباشرة بأصبعيات الأسماك فى بداية الموسم المطري ، أو بإنشاء أحواض أسمنتية أو أحواض ترابية مبطنة بالبلاستيك للاستزراع المكثف للاسماك بالقرب من خزانات المياه ، وبطريقة تمكن من تمرير الماء من الخزان الى الحوض . ويتم إقامة أربعة أعمدة على أطراف الحوض تربط بها شبكة صيد أسماك ، يتم التحكم فى رفعها وخفضها بواسطة موتور كهربائى ، لتمكن من صيد الاسماك برفع الشبكة الى أعلى عندما تصل الاسماك الى مرحلة النضج والحصاد .

وقد أمكن باستخدام هذه التقانة البسيطة إنتاج نحو 10 طن/الهكتار من النمط الاول العادى و 400 طن/هكتار من النمط المكثف. ويمكن بإستخدام هذا النمط الزراعى إستزراع أكثر من نوع من الاسماك بطريقة مختلطة، حيث أن لكل نوع احتياجات وبيئة مختلفة عن تلك التى يحتاجها النوع الاخر ، ومن بين أهم الاسماك التى يمكن إستزراعها بإتباع تلك للتقانة : أسماك البلطى الهجين الاحمر والفضى ، وأسماك المبروك العادى والفضى والمولت والقرموط وبعض أسماك المياه العذبة الاخرى .

وقد دلت اقتصاديات هذا النمط الزراعى على جدواها الفنية والاقتصادية ، نتيجة لقلة الاحتياجات الغذائية ، والتى لاتتعدى 0.8 رطل لكل رطل سمك ، مما يدل على ارتفاع الكفاءة التحويلية للغذاء . وقد لوحظ أن تكاليف الماء والتجهيزات الاولية عالية بالنسبة للنمط الثانى (المكثف) ، حيث تصل تكلفة الماء 0.10 دولار للمتر المكعب . أما العائد فانه

مجز لحد كبير ويغطى كافة التكاليف ويحقق ربحا وفيراً .

وتجدر الاشارة الى أن نجاح هذه التجارب يتوقف على المعطيات البيئية ووفرة بعض المعطيات الإقتصادية ويمكن مواءمة تلك الانماط مع ظروف كل منطقة، خاصة الظروف المناخية وطبوغرافية التربة .

### 6-4 الاستزراع السمكي والتأثيرات البيئية :

أظهرت نتائج البحوث العديدة التى أجريت فى هذا المجال ، أن الاستزراع السمكى لايمثل مصدراً رئيسياً لتلوث الوسط الذى تربى فيه الأسماك ، الا أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار المشاكل الناتجة عن مياه الصرف والتى تحتاج لقوانين معتمدة لضبط الحد الاقصى المسموح به من هذه المياه ، اضافة إلى تنظيم وضبط مقاييس الجودة للأغذية والاعلاف السمكية المقدمة ، حتى لايتلوث الوسط المائي فى قاع حوض تربية الاسماك . هذا فضلا عن الإهتمام بالتحسين البيئى للمياه المستعملة من خلال الوسائل الميكانيكية والبيولوجية المناسبة .

هذا ويتأثر المحيط المائي لتربية الاسماك ببعض المؤثرات التى تتباين فى نوعيتها من فزيوكيميائة ، كارتفاع أو إنخفاض درجة الحرارة وعلاقته بخفض نسبة تحلل الاكسجين ، وانخفاض أو إرتفاع الرقم الهيدروجينى بسبب تنفس الأسماك وإرتفاع معدل ثاني أكسيد الكربون مما يؤثر على نسبة الأمونيا غير المتأينة . هذا الى جانب إنخفاض الملوحة بسبب طول فترة تجديد مياه الحوض. أما مستوى الاكسجين فهو أكثر العوامل تأثرا لعلاقته بتنفس الاسماك وأكسدة المواد العضوية .

وهنالك تأثيرات أخرى ميكروبيولوجية ، تتعلق بوجود بعض فصائل البكتريا من مجموعة الفبريو الشديدة الضرر فى المحيط المائي المالح والتى تحتاج لمراقبة مستمرة ، وإعداد خاص للأحواض ذاتية التنظيف (الدائرية) ، مع رفع نسبة التدفق قصد الصرف المباشر للمواد العضوية التى تتكاثر عليها هذه البكتيريا ، حيث تشكل العوالق العضوية فى الاحواض مصدراً غنيا لتوالد الميكروبات . هذا الى جانب المواد الازوتية المتمثلة فى نواتج عمليات البناء والهدم فى جسم الاسماك المرباة ، اضافة الى مواد اخرى فسفورية تنتج من ميتابوليزم المواد الازوتية الذائبة . كما توجد ملوثات أخرى مثل بقايا المضادات الحيوية والمواد المطهرة التى تخلط مع أغذية الاسماك عند الضرورة القصوى .

## 7-4 المعوقات الرئيسية لتنمية الاستزراع السمكى :

تتمثل أهم المعوقات التى تواجه تطوير الاستزراع السمكي فى الوطن العربى فيما يلى :

- محدودية الموارد اللازمة للاستزراع السمكي ، خاصة المياه والاراضى المناسبة، حيث أن الاستزراع السمكي فى المياه العذبة يعتبر نشاطا منافساً لأنشطة زراعة المحاصيل ، الامر الذى نتج عنه نهج سياسات مائية تتباين تبعا لظروف كل دولة، فيما يتعلق بتخصيص المياه اللازمة للإستزراع السمكى .
- عدم توفر زريعة بعض أنواع الاسماك بالاعداد المطلوبة للمزارع السمكية ، مثل انخفاض أعداد أصبعيات أسماك المبروك بأنواعه ، لاسباب ترجع الى الخصائص البيولوجية لتلك الاسماك .
- الاعتماد على تجميع زريعة الأسماك من مصادرها الطبيعية ، مثل أسماك البوري. ولان معدلات إنتاج زريعة هذه الأسماك فى الطبيعة يتأثر بالعوامل البيئية ، فان خطط تشغيل المزارع السمكية تتعرض لتغيرات غير متوقعة.
- نقص الخبرات الوطنية فى مجال إنشاء المزارع السمكية ، والذى يترتب عليه أخطاء فى تصميم وتنفيذ المشروعات ، مما يؤثر على مستقبل المشروع بأكمله.
- ونقص الكوادر وعدم كفاءة أجهزة الإرشاد السمكي .
- صعوبة الحصول على مصادر التمويل اللازمة لإقامة مزارع الاسماك ، نتيجة لعدم توفر الضمانات المصرفية بالنسبة للمشاريع المتوسطة والكبرى ، والتى تتطلب تكاليفاً إستثمارية ضخمة .
- عدم توفر بعض مستلزمات الانتاج كالتجهيزات والأعلاف محليا .
- إستيراد الأعلاف المركبة والجافة من الخارج ، مما يؤدى الى زيادة تكلفة الانتاج السمكي.
- إرتفاع تكلفة تداول الاسماك وتسويقها الى الخارج (20٪ من تكلفة إنتاج القاروص والدنيس فى تونس) .

وعلى المستوى القطرى يواجه استزراع الاسماك مشاكل متنوعة يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

فى **الكويت** ، يمكن حصر أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه تنمية الإستزراع السمكى فى نقص الكوادر المتخصصة فى مجال علوم البحار والمصائد ، وقلة الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج الارشاد والتدريب والبحوث فى مجالات الانتاج الحيوانى والثروة السمكية ، خاصة البحوث التى تعتمد على عملية المسح البحرى وتحديث البيانات السمكية لادارة مصائد الاسماك الزعنفية والروبيان ، إضافة إلى نقص البيانات الخاصة بنفقات التشغيل والصيانة والإحتياجات الضرورية ، من مستلزمات الإنتاج ، وغياب التشريعات التى تسمح بإنشاء مزارع سمكية فى مزارع الانتاج النباتى .

أما فى **سوريا** ، فتتمثل أهم محددات تنمية الإستزراع السمكى فى قلة الدراسات البيئية والحيوية الخاصة بالمصائد السمكية ، وعدم وجود بحوث تطبيقية ذات صلة مباشرة بأنماط وتقنيات الزراعة السمكية وبطرق الصيد . والانواع السمكية المستوطنة ، خاصة مايتعلق بطبيعة غذائها ومواسم ومواطن تفريخها ومتطلبات حياتها . هذا إلى جانب ندرة الموارد العلفية وعدم توفر معامل متخصصة فى تصنيع الأعلاف السمكية.

هذا إلى جانب ارتفاع الكلفة الاستثمارية لاقامة المزارع السمكية مقارنة بالمقدرة المالية للفلاح المتوسط الحال . وعدم استقرار سوق مستلزمات الانتاج السمكي (الاعلاف، الزريعة السمكية ، الشباك ومحلقاتها) ، والارتفاع النسبى لتكاليف الانتاج السمكي مقارنة بالقدرة الشرائية للمستهلك السورى .

وفى **السودان** تُواجه تنمية الثروة السمكية عدداً من المشاكل والمعوقات يتمثل أهمها فى : عدم توفر المزارع الارشادية والنموذجية التى يمكن عن طريقها احداث التطور المنشود، إضافة إلى إرتفاع التكلفة المالية لانشاء مزارع الاسماك ، والتصاعد المستمر فى أسعار مكونات غذاء الاسماك ، مما أدى الى عزوف المستثمرين عن الدخول فى هذا المجال ، هذا إلى جانب صعوبة الحصول على الزريعة اللازمة ، لعدم وجود فقاسات . وقلة المعلومات البحثية الكافية عن أمثل الطرق للاستزراع السمكي من قبل الجهات البحثية ويعزى ذلك لقلة الميزانيات المالية المخصصة لهذا المجال.

أما المشاكل والمعوقات التى تواجه الادارات المعنية بقطاع الاسماك والقوى العاملة

المنتجة والتى أدت الى تذبذب وتدنى الانتاج فيمكن حصرها فى :

**أولا :** على المستوى المؤسسى للدولة وادارات القطاع العام، فبالرغم من أن الاقتصاد السودانى يرتكز على الموارد الزراعية والحيوانية ، الا أن مجال الثروة السمكية لم يجد الاهتمام الكافى، فانعدام الخطة القومية الشاملة للنهوض بهذا المجال وخلق التجانس المطلوب مع ضعف السياسات التشجيعية لجذب الاستثمار الوطنى والاجنبى مع أستقطاب الكوادر الجامعية المؤهلة للعمل بمجال الاسماك والكوادر المساعدة.

**ثانيا :** على مستوى القوى العاملة المنتجة ، تتمثل المعوقات فى ضعف الخدمات الموجهة لهذا القطاع من الادارات الحكومية والمتمثلة فى :

أ- شح مدخلات الانتاج وضعف وسائل حفظ ونقل الاسماك .

ب- ضعف ومحدودية قنوات التوزيع .

ج- ضعف الإرشاد والتفاعل الميدانى .

وفى فلسطين لاتوجد أنشطة إستزراع سمكي ، إلا أن هناك مشروعاً لتطوير قطاع الأسماك فى محافظات عدة يقوم بتزويد الصيادين بقروض لشراء قوارب جديدة ، وتحسين مستوى مهنة الصيد عن طريق تدريب الصيادين ، وايجاد البنية التحتية اللازمة .

## 4-8 آفاق تنمية الانتاج السمكي بالاستزراع فى الوطن العربى :

يقدر الاستهلاك المتوقع من الاسماك في الوطن العربى عام 2000 بنحو 2.2 مليون بزيادة قدرها 27٪ عن المتاح للاستهلاك فى عام 1990. وفى ظل وضع كهذا فان الاستهلاك عام 2000 يزيد عن الانتاج المحلى المتوقع بافتراض استمرار الظروف السائدة عليه فانه لابد من الاتجاه الى الاستزراع السمكي فى المياه العذبة والبحرية لسد العجز المتوقع فى الاستهلاك.

ويعتبر توفر المياه العذبة من أهم مقومات التوسع فى مشروعات إستزراع أسماك المياه العذبة، الا أنه نظرا لندرة هذا العنصر فى بعض اقطار الوطن العربى ، فمن المتوقع أن تكون احتمالات التوسع فى هذا النشاط محدودة حتى بالنسبة للبلدان التى تمتلك

إمدادات مائية وفيرة ، خاصة اذ أخذ فى الاعتبار ازدياد الطلب على المياه العذبة مع الزيادة المطردة فى عدد السكان والتوسع فى المشروعات الزراعية.

أما المياه البحرية فانها تتوفر فى جميع الدول العربية، حيث تقدر أطوال السواحل العربية المطلة على البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط والخليج العربى والمحيط الهندى والمحيط الاطلسى بحوالى 21100 كلم طولى وتقدر أطوال السواحل العربية الافريقية بحوالى 13700 كلم من اجمالى أطوال السواحل العربية. هذا بالاضافة الى السواحل العربية الاسيوية ، التى تقدر اطوالها بحوالى 7400 كلم .

ووفقا لذلك حددت إتجاهات ومحاور الاستزراع المائي فى الوطن العربى فى التالى :

1- الاعتماد على الاستزراع البحري من خلال نظم الاستزراع فى الشواطىء

2- بالنسبة لمشروعات الاستزراع فى المياه العذبة ، يجب العمل على تحقيق أكبر انتاج من وحدة المياه مع الاخذ فى الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام المياه من خلال الاستزراع بالتوسع المكثف.

وبصفة عامة تتمثل أهم المعوقات التى تواجه الاستزراع المائي فى الوطن العربى فى إنخفاض متوسط إنتاجية وحدة المساحة بسبب إنخفاض مستوى الادارة المزرعية ، ونقص الامدادات من الزريعة وصغار الاسماك، خاصة البحرية ، ونقص الاعلاف وإرتفاع تكاليف الإنشاءات ، إضافة الى ارتفاع معدلات الفاقد فى زريعة الاسماك بسبب سوء التداول والنقص فى الخدمات المساندة ، مثل الإرشاد والتدريب ومنح الائتمان والتشريعات المنظمة لهذا النشاط .

ومازالت الاستثمارات ، سواء على المستوى القطرى أو البينية العربية فى مجال الاستزراع السمكي ، قليلة ولاتتناسب مع إمكانيات وفرص الاستثمار التى يتيحها هذا القطاع .

ولما كانت إقتصاديات مشروعات الاستزراع السمكي تتوقف على حجم المشروع ومدى كفاءة العمليات ونظم الاستزراع المعمول بها وتوفر السيولة ، فان تخطيط التنمية فى هذا القطاع يجب أن يعتمد على المحاور التالية :

1- إعتماد مشروعات صغيرة الحجم بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق

الريفية الساحلية لانتاج أصناف للاستهلاك الشعبى ولتوفير فرص عمل لكل الريف .

2- تشجيع مشروعات إنتاج زريعة الاسماك والاعلاف السمكية .

3- إعطاء أولوية لمنح الائتمان منخفض التكلفة للمزارعين الذين لديهم دراية بانشطة الاستزراع السمكي ، وأن يكون سعر الفائدة على الائتمان منخفضا فى المراحل الاولى من اجل تحفيز المستثمرين ، وأن يكون القرض وشروطه مناسبين ومن خلال قنوات تتميز ببساطة الاجراءات ، وأن تتم متابعة تحصيل القروض لضمان استخدام القروض فى الاغراض المخصصة لها .

4- مراجعة القوانين والتشريعات والاجراءات التنفيذية المتعلقة بنشاط الاستزراع السمكي بهدف توفير الحماية وتشجيع الاستثمار .

5- الاتجاه نحو انتاج اسماك فاخرة للتصدير من خلال مشروعات كبيرة الحجم أكثر ملاءمة لكبار المستثمرين العرب أو بشراكة خارجية .

وقد أوضحت الدراسات الاقتصادية المقارنة لنظم الاستزراع السمكي أن أفضل نظم الاستزراع هي التى تكون أكثر ملاءمة للظروف البيئية السائدة، بحيث تكون الخسائر الاقتصادية أقل مايمكن فى حالة حدوث تغيرات بيئية غير متوقعة، كما تتوقف الكفاءة الاقتصادية للنظام المستخدم بدرجة كبيرة على مدى خبرة وتدريب المزارعين .

عند اختيار البدائل المختلفة من نظم الاستزراع ، يجب الا يتم الاعتماد فقط على معيار تكاليف الانتاج ، بل يجب الاخذ فى الاعتبار معيار رأس المال المطلوب عند بداية تنفيذ المشروع وتكاليف العمالة . ففى حالة صغر رأس المال المخصص للاستثمار فى مشروعات الاستزراع السمكي وتوفر عمالة بتكلفة مقبولة يفضل نظام الزراعة فى الاقفاص. وعند توفر حجم متوسط من رأس المال مع توفر عمالة رخيصة يفضل نظام الاستزراع فى الحظائر المسيجة ، خاصة فى المواقع التى تكون فيها المياه ضحلة ومرتفعة الخصوبة .

وبصفة عامة يمكن رفع الكفاءة الاقتصادية لمشروعات الاستزراع السمكي من خلال إنتاج وسائل تعمل على زيادة الانتاجية ، مثل زيادة معدل التخزين واستخدام معدلات. اقتصادية من الاسمدة والاعلاف وزراعة أنواع مختلفة فى الحوض الواحد واختيار بدائل

تخزين مناسبة ومقاومة للأمراض والطفيليات . كما يمكن خفض تكاليف الانشاءات عن طريق الاختيار الجيد لموقع المزرعة وخفض تكاليف التغذية عن طريق تحديد الحجم الامثل للاسماك المسوقة .

كما يتوجب التركيز على الانواع الاقتصادية لسهولة التفريخ وسريعة النمو مثل اسماك القاروص والسيجان والدنيس والبوري والروبيان ، هذا الى جانب الاسماك التى تبين أن لها مستقبلا كبيرا فى المنطقة مثل السمكة الحمراء Scianops ocellata حيث يجب أن تحذو الدول العربية حذو الدول المتقدمة فى استزراع الانواع الجيدة من الاسماك مع توفير المفرخات السمكية لانتاج الاصبعيات ، وتوزيعها على المزارعين لتسهيل الاستثمار فى هذا المجال . والانتقال من الاستزراع التجريبى الذى مورس فى العديد من الدول العربية منذ الثمانينات الى الاستزراع التجاري الذى تدعمه قاعدة إدارية كفاءة تنظم شئون الاستزراع وتساعد المستثمرين فى التوسع فى هذا المجال .

# الباب الخامس

# مؤشرات التحديث التقني للزراعة العربية

# الباب الخامس

# مؤشرات التحديث التقني للزراعة العربية

## 5-1 تمهيد :

مما لاشك فيه أن استخدام التكنولوجيا المتطورة فى الانتاج الزراعي وعلى طول مراحله ومختلف أنواعه، أصبح أحد المقاييس الرئيسية لتبيان تقدم الزراعة فى الدول. وذلك فى عصر أصبحت فيه الزراعة عبارة عن صناعة متطورة. وأحد دعاماتها الاساسية التقدم التكنولوجي، فى الانتاج والتجهيز والتصنيع والتسويق .

وللتقدم التقنى معايير ومقاييس يمكن بواسطتها التعرف على مساحة هذا التقدم ودرجاته ومستوياته، ومن بينها وفى مقدمتها مستوى الانتاجية الزراعية وصفات هذا الانتاج وتنوعه وجودته، وكذلك استخدام الوسائل والاساليب الحديثة فى الانتاج الزراعى وفى مقدمة هذه الوسائل وتلك الاساليب، العمالة الماهرة والمدربة وكذا الباحثين والاخصائيين وكذا معدلات استخدام التقانة الكيماوية ومعدل استخدام التقاوي المحسنة واستخدام الميكنة الزراعية بمختلف أشكالها وأنواعها على النحو المناسب

ولعل من أهم محددات أداء التنمية الزراعية ، القصور فى استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، ويرجع ذلك أساسا الى ضعف اجهزة وهيئات البحوث الزراعية وكذا ضعف اجهزة الارشاد الزراعي فى كثير من الدول العربية، مع عدم مواكبتها للتطور والتحديث فضلا عن مواجهتها لكثير من العقبات التى تحول دون فاعلية هذه الاجهزة وأحداث الاثر الايجابى المستهدف فى التنمية .

ولقد أوضحت الدراسات التى أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أن التطور الذى تحقق فى الانتاجية الزراعية خلال العقود الماضية كان متواضعا ودون المستوي المطلوب والممكن، ووفقا لبعض التقديرات، فان إنتاجية مساحات واسعة من الاراضى الزراعية العربية، لاتتجاوز 25-50٪ من طاقتها الانتاجية الحقيقية .

ويمكن للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن تقوم بدور رئيسى وايجابى فى تطوير

التقانة الزراعية فى المنطقة العربية وتحديثها وتقدمها ،ولاشك أن هذا الدور هو أحد واجباتها الاساسية وقد تضمنته بوضوح استراتيجية التنمية الزراعية التى أعدتها المنظمة فى عام 1993 . ولاشك ايضا فى أن سياسات وخطط التنمية للدول العربية يجب أن تضع الارتقاء بمستوى التقانة الزراعية فى كل ارجاء المنطقة فى مقدمة برامجها ومشروعاتها مع تقديم الدعم المستمر لها وتوجيهها بالدقة الكافية .

هذا ويرتبط التقدم التكنولوجي فى البلاد العربية ارتباطا وثيقا مع القاعدة العلمية والتعليمية والثقافية ، ويتمشى مع التطورات العالمية وكذلك الظروف والاوضاع البيئية فى المجتمع . كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار بصفة مستمرة مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية التى بدأت تسود وتتعاظم فى كل القارات، بمافى ذلك عوامل السيطرة والاحتكارات على وسائل الانتاج وطاقاته، وكذلك الاساليب العلمية والتقنية التى اتجهت الدول المتقدمة الى احتكارها والاتجار فيها .

ولقد شهد العالم فى السنوات الاخيرة ثورة علمية وتكنولوجية واسعة بدأت بالثورة الخضراء فى الزراعة وتصاعدت واتسعت لتشمل علوم وفنون زراعية كثيرة منها : الاستشعار عن بعد – علوم البيوتكنولوجي – الهندسة الوراثية – نقل الجينات – تنكولوجيا الالكترونات – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – تكنولوجيا الارصاد. وقد نتج عن ذلك كله، انبثاق سلطة المعلومات والرموز، وظهور نظم جديدة فى الانتاج وفى ادارته وحداثته مع بروز التكنولوجيا كعنصر أساسى ومحدد فى المنافسة الدولية .

وبطبيعة الحال، فان اللحاق بالركب العالمي السريع فى كل هذه المجالات يقتضى توجيه جهود مكثفة لنقل التقانة وتطويعها بأنماطها المختلفة، وأيضا يستلزم تدعيم مؤسسات خلق هذه التكنولوجيات، وذلك على المستويين الوطني والاقليمى ، ويأتى فى مقدمة هذه المؤسسات اجهزة البحث العلمي والتطبيقي ، وكذلك تحفيز مؤسسات القطاع الخاص القادرة على الدخول فى هذا المضمار بمايحقق لها الاستمرار والتفوق فى ظل نظام دولى سوف تصبح المنافسة هى ركيزته الاساسية فى الانتاج والتعامل .

ومما تجدر الاشارة اليه ، أن الانتاج الزراعي، يمثل تركيبا معقدا ، مرتبطا بعوامل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية وسياسية مختلفة، تتداخل جميعها فى تحديد كمياته وانواعه ومستوياته وتوقيتاته ومواقعه وصفاته ، كل هذه العوامل تؤثر فيه بصفة مباشرة

وغير مباشرة ، ويجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع برامج التنمية الزراعية وعند تنفيذها .

## 2-5 التطور فى مستويات أستخدام وانتاجية العمالة :

توضح الاحصاءات أن العمالة الزراعية تكون نسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة فى الدول العربية ، ويرجع ذلك اساسا الى اتساع قاعدة المجتمع الريفى ، واعتماد كثير من هذه الدول على التنمية كوسيلة رئيسية للعمل لملايين المواطنين ، فضلا عن أن القطاعات الانتاجية الاخرى فى كثير من الدول العربية لم تنم نموا كافيا يستوعب اعدادا كبيرة من القوى العاملة، والراغبين فى العمل، وربما كان للمستوى الثقافى والتعليمى آثاره فى عدم ولوج هذه القوى الى ابواب التصنيع او التجارة أو الخدمات .

ويمكن القول اجمالا أن بعض المناطق العربية أقرب الى البداوة منها الى التحضر ونعنى بذلك اقامتهم فى المدن والبلدان الصناعية ، والساحلية والموانيء ، ومن الملاحظ أنه يوجد فى الوقت الحاضر ظاهرة انتقال اليد العاملة من كثير من الدول العربية من الريف الى المدن، لتهبط بذلك نسبتهم الى مجموع عدد السكان . كما أن عدد المشتغلين بالزراعة يتفاوت عددهم بين الوفرة والقلة ، حيث يتوافر عددهم بكثرة فى دول مثل مصر والسودان والمغرب واليمن والصومال.

ويمكن القول اجمالا ، أن منهج التنمية البشرية فى العالم، يؤكد على ضرورة التركيز على البشر والطاقات البشرية بصفة أساسية، وذلك من خلال نمو قدراتهم وجهودهم وتمكنهم من المشاركة والاسهام فى التنمية، واتاحة الفرصة للناس كافة من الافادة من استخدام طاقاتهم فى العمل .

وتشير الاحصاءات الواردة بالكتاب السنوي لمنظمة الاغذية والزراعة الى ارتفاع نسبة القوى العاملة الزراعية الى مجموع القوى العاملة الكلية فى الوطن العربى ، فبينما تصل هذه النسبة الى 37٪ فى المنطقة العربية نجدها تبلغ 10٪ فى أمريكا الشمالية ، 8٪ فى أوروبا . علما أن نسبة القوى العاملة الكلية فى الوطن العربى تمثل 26٪ من مجموع السكان، بينما ترتفع الى 44٪ فى العالم كله والى 47٪ فى أوروبا . وهذه النسب تشير الى حقيقتين هامتين :

1- زيادة اعداد المشتغلين فى الزراعة بالوطن العربى بالنسبة لمجموع المشتغلين فى كل قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لغلبة القطاع الزراعي

واتساعه فى الوطن العربى .

2- ضآلة اعداد الافراد الذين يدخلون ضمن مجموع القوى العاملة فى الدول العربية وان تفاوتت نسبتهم، مع ارتفاع نسبتهم فى الدول المتقدمة ارتفاعا يجاوز ضعف النسبة العربية تقريبا .

ومما لاشك فيه أن أحد عناصر القياس الاكمل لاداء الاقتصاد القومى فى أي دولة هو حصيلة العدد الكلى للقوى العاملة ، ولفرص العمالة فى الدولة ، وفى نفس الوقت ارتفاع انتاجية هذه القوى بصفة مضطردة . فى ظل المناخ الملائم لزيادة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وزيادة انتاجية العامل من ناحية أخرى .

ولعل من أهداف التنمية خلق فرص عمل منتجة ، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا مع اكتساب معارف كافية من خلال التعليم والتدريب، على أن يؤخذ فى الاعتبار دائما أن التدريب نشاط متواصل يقدم للعاملين بكافة مستوياتهم أساليب أفضل لاداء ما يحسنون أداءه فعلا .

ومن المؤكد أن زيادة الانتاجية ليست ضرورة اقتصادية فقط، للوصول الى النمو وبالتالى الى الرفاهية ، بل هى ايضاً ضرورة اجتماعية ، حيث أن زيادة الانتاجية سوف تؤدى الى ارتفاع اجور العمال ، وهذا يعنى تحسن أحوالهم المعيشية ، ممايىنجم عنه الرخاء والازدهار لطبقة العاملين فى الدولة .

وتوضح التقارير القطرية للدول العربية ، أن التطور فى مستويات العمالة خلال السنوات الاخيرة، قد سار على النحو الاتي :

### 5-2-1 الاردن :

توضح البيانات المقدمة فى التقرير القطري للاردن أن عدد المشتغلين بالزراعة عام 1995 ينقص عن عددهم فى سنة 1993 بحوالى 6214 عامل ، على الرغم من عدم تغير الرقعة المزروعة . ويرجع هذا النقص فى عدد العمالة الزراعية الى زيادة الجدارة الانتاجية للعامل نتيجة زيادة استخدام الالات الزراعية حسب ماتوضحه الاحصاءات .

ومما تجدر الاشارة اليه أن نسبة العمالة الزراعية الى مجموع السكان فى عام 1995 تقدر بحوالى 1.44٪ ونسبتهم الى مجموع القوى العاملة الكلية فى الدولة تقدر

بحوالى 6.5٪ ، وهذا يعبر عن صغر حجم العمالة الزراعية ونسبتهاالى مجموع السكان ومجموع المشتغلين بالزراعة وبالتالى زيادة حجم القوى العاملة فى قطاعات الانتاج والخدمات الأخرى .

ولقد أوضح التقرير القطرى أنه على الرغم من تناقص اعداد العمالة الزراعية فى المملكة فان عدد السكان يتزايد بنسبة مرتفعة، فقد بلغ عددهم حوالى 4.3 مليون نسمة فى عام 1995 فى حين كان عددهم فى عام 1994 حوالى ، 4.1 مليون نسمة بزيادة تبلغ نسبتها 3.8٪ ، علماً بأنه مع زيادة معدل النمو السكاني على مستوى المملكة فان نسبة سكان الريف تكاد تكون ثابتة .

### 5-2-2 الامارات :

بلغت القوى العاملة فى الزراعة فى عام 1995 نحو 68 الف عامل بزيادة قدرها ألفى عامل عن عددهم فى سنة 1994. وتمثل القوى العاملة فى الزراعة نحو 7.1٪ من مجموع القوى العاملة الكلية فى الدولة وذلك نظراً لاستيعاب القطاعات الانتاجية غير الزراعية مع قطاعات الخدمات النسبة الاعظم من القوى العاملة فى الدولة .

ومما يجدر ذكره أن زيادة عدد القوى العاملة فى الزراعة ترتبط بزيادة فى الرقعة الزراعية فى الدولة، فقد زادت بمقدار 1500 هكتار فى عام 1995 عن مساحتها فى عام 1994 وقد أوضحت بيانات التقرير القطرى للامارات أن متوسط انتاجية العامل بلغت فى عام 1995 نحو 52.2 الف درهم بزيادة قدرها 1800 درهم فى المتوسط عن سنة 1994، وبمعدل زيادة بلغ نحو 4.2٪ وهو معدل يفوق معدل الزيادة فى المساحة المنزرعة وإن كان يرتبط ارتباطا كبيرا مع معدل الزيادة فى الميكنة الزراعية، التى يمكن أن يعزى اليها الزيادة فى متوسط الانتاجية وفى قيمة الانتاج .

ومما تجدر الاشارة اليه أن نسبة القوى العاملة فى الزراعة أخذت فى التناقص الضئيل بالنسبة الى مجموع القوى العاملة فى الدولة فبينما كانت فى عام 1990 تبلغ نحو 7.9٪ فقد هبطت فى مدى أربعة سنوات الى 7.1٪ . ويعزى ذلك الى هجرة العمالة الزراعية للعمل فى قطاعات التنمية غير الزراعية أو قطاعات الخدمات نظرا للانخفاض فى اجمالى الدخول الزراعية ، وتدنى اجور العاملين فى القطاع الزراعي بصفة عامة .

### 5-2-3 البحرين :

تم تقدير حجم القوى العاملة الكلية فى الدولة بنحو 230.6 الف عامل عام 1995، ويشكل هذا العدد نحو 39٪ من اجمالى عدد السكان ، وفى نفس السنة قدر عدد العاملين فى القطاع الزراعي بنحو 5.4 ألف من بينهم حوالى 85٪ يعملون فى قطاع الانتاج النباتي والحيوانى والباقى يشتغل فى صيد الاسماك، هذا وتشكل العمالة الوافدة من الدول الاسيوية نحو 75٪ من مجموع القوى العاملة فى الزراعة .

وتوضح الاحصاءات أن ثمة تطوراً طفيفاً فى عدد المشتغلين فى الزراعة فى الدولة وكذلك الحال بالنسبة للرقعة المنزرعة وفى عدد الالات الزراعية المستخدمة فى الانتاج. ويمكن القول أن القوى العاملة فى الزراعة ضئيلة جدا بالنسبة لمجموع القوى العاملة الكلية ويرتبط ذلك أيضا بضآلة المساحة المنزرعة فى الدولة ، وتقدر بمعدل عامل زراعي فى المتوسط بالنسبة للهكتار المستغل فى الزراعة .

### 5-2-4 الجزائر :

توضح البيانات انه مع زيادة الرقعة المزروعة فى الدولة فى عام 1995 عما كانت عليه فى عام 1994 بمقدار 26 الف هكتار ، حيث بلغت فى السنة الاخيرة 8.069 مليون هكتار ، فان عدد العمال الزراعيين قد نقص فى تلك السنة فبلغ 1.085 مليون عامل زراعي عام 1995 بعدما كان 1.103 مليون عامل فى سنة 1994 ، أي بانخفاض قدره 18 الف عامل على الرغم من انخفاض نسبة الالات الزراعية المستخدمة فى الزراعة، كل هذا يعبر عن انخفاض فى انتاجية العامل وزيادة فى انتاجية الميكنة الزراعية. هذا وتعتبر نسبة القوى العاملة فى الزراعة بالجزائر من النسب العالية بين الدول العربية حيث تبلغ نحو 29٪ من مجموع القوى العاملة فى الدولة مما يشير الى أهمية القطاع الزراعي من حيث توفيره واستيعابه لهذه القوى ، مع ملاحظة أن متوسط استخدام القوة العاملة فى الزراعة بلغ حوالى 7.3 هكتار للفرد وهو معدل مرتفع .

### 5-2-5 السودان :

يبلغ عدد القوى العاملة فى الزراعة فى عام 1995 نحو 5.1 مليون فرد بزيادة قدرها 37 الف عامل عن عددهم فى عام 1994 وتمثل القوة العاملة فى الزراعة النسبة الاكبر من مجموع القوى العاملة الكلية فى البلاد، حيث تبلغ نحو 84٪، وهى أعلى نسبة بين الدول

العربية جميعها ، حيث أن القطاع الزراعي فى السودان هو القطاع السائد فى التنمية الاقتصادية الشاملة فى البلاد .

هذا وتشير الاحصاءات الى أن متوسط انتاجية العامل الزراعي بلغ فى سنة 1995 نحو 898 جنيه سودانى، بينما كان هذا المتوسط 566 جنيه سودانى فى عام 1994، وبهذا بلغت نسبة الزيادة بمقدار 56٪ من ناحية القيمة النقدية. كما أن متوسط انتاج العامل الزراعي حقق زيادة كبيرة فى عام 1995 عنه فى عام 1994، حيث زادت الرقعة المزروعة فى تلك السنة بما يجاوز 600 الف هكتار مع وجود زيادة ضئيلة فى عدد المشتغلين بالزراعة.

### 6-2-5 سوريا :

قدر مجموع القوى العاملة فى البلاد فى عام 1995 بنحو 3.7 مليون فرد، من بينهم حوالى 835 الف مشتغل بالزراعة، وهو مايزيد قليلا عن عددهم فى عام 1994 حيث بلغ 813 الف مشتغل بالزراعة وبزيادة فى حدود 2٪ فى السنة، علما أن الرقعة المزروعة تكاد تكون ثابتة خلال هاتين السنتين .

ومما تجدر الاشارة اليه أن نسبة القوى العاملة فى الزراعة والتى تقدر بنحو 22٪ من مجموع القوى العاملة فى الدولة تعتبر من النسب العالية فى الدول العربية، وكذلك الحال بالنسبة لاهمية التنمية الزراعية فى سوريا بالنسبة للتنمية الاقتصادية الشاملة علما أن متوسط الانتاجية للمشتغل بالزراعة يعتبر مرتفعا .

### 7-2-5 العراق :

بلغ عدد القوي العاملة فى الدولة عام 1995 نحو 4782 الف فرد من بينهم 1267 فرد يشتغل بالزراعة فى تلك السنة وهو مايزيد بمقدار 42 الف فرد عن سنة 1994، محققة بذلك معدل نمو قدره 3٪، وهو نفس معدل نمو السكان فى العراق الذى بلغ عدد سكانه فى عام 1995 حوالى 20.7 مليون .

ومما يجدر ذكره أن معدل نمو القوى العاملة فى الزراعة سار خلال التسعينات بنسبة مرتفعة وفى حدود 4٪ فى المتوسط، علما أن معدل نمو الرقعة المنزرعة لم يتحقق بنفس الارتفاع، وإن كان عدد الالات الزراعية قد زاد زيادة كبيرة .

### 5-2-8 فلسطين :

يقدر عدد سكان دولة فلسطين فى عام 1995 بنحو 2.54 مليون نسمة، كمايقدر عدد العمال المشتغلين بالزراعة بحوالى 83 الف عامل يمثلون نحو 19٪ من مجموع القوى العاملة فى الدولة، وقد أوضحت بيانات التقرير القطرى أن ثمة تناقصاً مستمراً فى نسبة العمالة الزراعية الي مجموع القوى العاملة ويعزى ذلك الى انخفاض الدخل الناشىء عن العمل فى قطاع الزراعة بالمقارنة بالعمل فى القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى

وتشير الاحصاءات الى ارتفاع الجدارة الانتاجية للعمالة الزراعية فى السنة الاخيرة، حيث أوضحت أن متوسط نصيب الوحدة المنزرعة فى عام 1995 بلغ 9 يوم عمل للدونم، بعدما كان هذا المتوسط 15 يوم عمل للدونم منذ عشر سنوات ، ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات استخدام الميكنة الزراعية، وخاصة فى مجال الحبوب.

### 5-2-9 قطر :

لقد حدث نقص كبير فى القوى العاملة فى الزراعة بلغت نسبته فى عام 1995 نحو 16٪ عما كان عليه فى عام 1994 ويعتقد ان هذا النقص يرجع الى تراجع المزارعين عن زراعة المحاصيل التى تحتاج الى عمالة كثيفة والتى لاتحقق دخلاً مجزياً .

هذا ويلاحظ أن هناك زيادة فى عدد المشتغلين بصيد الاسماك في عام 1995 عن العام السابق بنسبة تقدر بحوالى 5.3٪، ويرجع ذلك الى اقبال المواطنين على استثمار اموالهم وجهدهم فى مزاولة مهنة الصيد، نظرا لمايشهده السوق المحلى من زيادة الطلب على الاسماك وارتفاع اسعارها بنسبة كبيرة ، ممايشجع على الاستثمار فى هذا المجال. علما أن الرقعة المستغلة فى الزراعة ليست بذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي للدولة، كذلك الحال بالنسبة للالات الزراعية التى تشتغل فى الزراعة فانها تهيء جهداً متواضعاً فى التنمية الزراعية .

### 5-2-10 الكويت :

بلغ عدد العمال المشتغلين بالزراعة فى عام 1995 حوالى 9500 فرد وقد كان عددهم فى عام 1994 حوالى 9150 فرد، وبهذا فان معدل الزيادة فى عدد المشتغلين فى الزراعة بلغ نحو 4٪. ولازالت هذه القوة تمثل قدرا ضئيلا من مجموع القوى العاملة الكلية

فى الدولة والتى بلغت نحو 527 الف عامل مع العلم بأنها تناقصت بنسبة مرتفعة خلال التسعينات وذلك نظراً لظروف حرب الخليج التى عانت منها دولة الكويت والتى تسببت فى عودة كثير من العمال الى بلادهم، مع ثبات عددهم فى القطاع الزراعى .

### 5-2-11 مصر :

بلغ مجموع القوى العاملة فى الزراعة فى مصر عام 1995 نحو 5221 الف فرد وهو مايقل عن عددهم فى عام 1994 بمقدار 144 الف مشتغل وبنسبة تقدر بنحو 1.2٪. هذا وتشكل العمالة الزراعية نسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة الكلية فى الدولة، حيث تبلغ نسبتهم حوالى 30٪ منها. هذا وتوضح الاحصاءات أنه مع تناقص اعداد القوى العاملة فى الزراعة فان عدد أفراد القوى العاملة فى التنمية الشاملة للبلاد آخذ فى التزايد خلال التسعينات حيث زادت نسبهم بمقدار 32٪، وهي زيادة لم يقابلها نمو فى عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر .

مما تجدر الاشارة اليه، أنه مع نقص عدد المشتغلين بالزراعة فانه يوجد زيادة كبيرة فى الرقعة المنزرعة، حيث بلغت مساحتها فى عام 1995 نحو 3281 الف هكتار وهو مايزيد عن مساحتها فى عام 1994 بمقدار 267 الف هكتار. وفى نفس الوقت زاد عدد الالات الزراعية زيادة كبيرة أيضا، هذا الوضع يعبر عن زيادة انتاجية الفرد المشتغل فى الزراعة زيادة ملحوظه .

### 5-2-12 المغرب :

توضح بيانات التقرير القطري أن عدد العمال الزراعيين قد بلغ فى عام 1995 حوالى 2.8 مليون عامل تقل عن عددها فى عام 1994، وتذكر هذه البيانات أن مجموع أيام العمل فى سنة 1995 قدر بنحو 127 مليون يوم عمل فى حين كان عددها فى عام 1994 نحو 220 مليون عمل، وهو مايعادل نقص يصل الى حوالى النصف .

ومما تجدر الاشارة اليه أن نسبة القوى العاملة فى الزراعة تشير الى أنها تعتبر من النسب العالية بين الدول العربية حيث تصل الى حوالى 40٪ من مجموع القوى العاملة الكلية . علما أن الاحصاءات[1] تشير الى ثبات ملحوظ فى كل من المساحة المزروعة وعدد الالات الزراعية خلال عامي 1995 ، 1994.

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 16، 1996 .

### 5-2-13 اليمن :

قدر عدد العمالة الزراعية فى عام 1995 بنحو 2.46 مليون فرد من مجموع عدد القوى العاملة الكلية فى البلاد والذى قدر بحوالى 4.04 مليون فرد. هذا وتشير الاحصاءات الى توالى انخفاض نسبة العمالة الزراعية الى مجموع العمالة الكلية. فبينما كانت نسبهم فى عام 1991 تقدر بحوالى 87٪ فانها هبطت الى 42٪ عام 1995.

ومما تجدر الاشارة اليه أن معدل التشغيل بالنسبة للعمالة الزراعية فى الدولة ليس مرتفعا حيث يقدر بحوالى فرد فى المتوسط للهكتار الواحد، وذلك فى وجود عدد ضئيل من الالات الزراعية ممايعبر عن ضآلة الانتاجية الزراعية، مع تدنى عدد الالات الزراعية المشتغلة فى زراعة الاراضي فى اليمن .

## 5-3 تطور معدلات استخدام الاسمدة (التقانة الكيماوية) :

تشير الدراسات الخاصة بتغذية النباتات، أنه لابد من تواجد عدد من العناصر الغذائية النباتية بالتربة فى صورة سهلة الاستفادة منها للنباتات ، ولكي تنمو نموا متكاملا وتعطى محصولا وفيرا . ومن بين هذه العناصر التى يجب توافرها، ثلاثة عناصر رئيسية هي : الازوت – الفوسفور – البوتاسيوم – ثم عناصر ثانوية مثل : الكالسيوم – والكبريت ، وأخرى دقيقة مثل : الزنك – المغنسيوم – المنجنيز – البورون – النحاس – الكادميوم.

ويقتضى الاستخدام السليم للاسمدة ضرورة تواجد هذه العناصر بالتربة بنسب متوازنة، فاذا غاب عنصر من هذه العناصر، ضعف النبات وظهرت عليه علامات مميزة تدل على نقص هذا العنصر . كما أنه لو زاد تركيز أحد هذه العناصر زيادة كبيرة وخاصة بالنسبة للعناصر الدقيقة التى تحتاج النبات منها الى كميات ضئيلة، فانه تظهر على النبات أعراض التسمم ، وقد تؤدى الى ذبوله او ضعف نموه ضعفا شديدا .

وهناك اتجاه عالمي فى الوقت الحاضر، نحو استخدام العناصر السمادية فى صورة مركبة أو مخلوطة ، ويتجه العلماء الى اضافة عناصر أخرى الى السماد ، وهى تلك العناصر النادرة السابق ذكرها ويجرى تطبيق ذلك باتساع فى الدول المتقدمة زراعيا . وهذا الاسلوب الحديث من التقانة الكيماوية هو ما يجب الاتجاه نحو نقله وتوطينه فى المنطقة العربية وهي أحوج ماتكون اليه .

هذا وتطبق الدول المتقدمة سياسة سمادية متوازنة، استرشادا بالمبادىء العلمية والتقنية السليمة التى ظهرت فاعليتها وضرورتها كاحد العوامل الهامة المؤثرة على الانتاج الزراعي. وقد تزايدت الاحتياجات السمادية تزايدا كبيرا فى السنوات الاخيرة، مما استلزم استثمارات ضخمة فى الدول العربية، مع تحمل بعض هذه الدول لاعباء الاسهام فى تكلفتها.

وقد أظهرت كثير من التقارير القطرية أن هناك حاجة الى تطوير السياسة السمادية للمنطقة الى المستوى الذى يحقق ترشيد الاستخدام عن طريق تطبيق مقننات سمادية متوازنة وسليمة، متوافقة مع نوعيات الاراضى ، ومما يلائم الظروف البيئية المختلفة والدورات الزراعية والتركيب المحصولى ، بدلاً من استخدام الأسمدة بطريقة عشوائية وبجرعات ضئيلة أو زائدة وغير متوازنة ، لضمان الحصول على المردود الاقتصادى المستهدف من التسميد بأفضل مستوى ممكن.

ولقد أثبتت نتائج البحوث العلمية والتطبيق العملى لاستخدام الاسمدة أن ثمة أختلاف واضح فى حاجة المحصول الى العناصر الغذائية، كما ونوعا. كما أن زراعة أصناف المحاصيل عالية الانتاج تتطلب معدلات عالية من التسميد. وكذا تراكيب معينة من الاسمدة التى تستعمل ، ولهذا يجب تحديد المقننات السمادية، بما يطابق البحوث الفنية والدراسات التى تتعلق بتسميد المحاصيل ودرجة الخصوبة فى التربة. كما أنه من اجل الأستخدام الكفء للاسمدة فانه يجب أن يصاحب هذا الاستخدام رفع القدرة الانتاجية للاراضى عن طريق تنفيذ مشروعات التحسين وصيانة التربة، مع مراعاة الاتزان بين العناصر السمادية المضافة .

ولقد أوضحت البحوث العلمية والتطبيقية، أنه من الضرورى الاهتمام ببرامج اختبارات خصوبة الاراضى وتحليل الانسجة النباتية لتقدير الاحتياجات الغذائية اللازمة للمحاصيل المختلفة والبستانية من العناصر الرئيسية والثانوية، والاستفادة من نتائج هذه الاختبارات فى رسم وتطوير السياسة السمادية ورفع مستوى التقانة الكيماوية للاسمدة بكل انواعها وتركيباتها، بحيث يتم توزيع العناصر السمادية كما ونوعا طبقا لاحتياجات الاراضى والمحاصيل، ومن اجل زيادة فاعلية عمليات التسميد، فإنه يجب اتقان المعاملات الزراعية، مع اتقان الخدمة الزراعية، سواء فى عمليات الري أو التسوية أو التخطيط، ووضع التقاوي طبقا للاصول الفنية السليمة .

ومن الاهمية بمكان التوسع فى اجراء البحوث والتجارب الزراعية من اجل تحديد الانواع والكميات المناسبة من الاسمدة الكيماوية ومواعيد وضعها فى الاراضى ونظم الري المرتبطة بها. وكذلك بات ضروريا الاتجاه نحو تصنيع الاسمدة فى المنطقة العربية خاصة وأن ظروف صناعة الاسمدة متوفرة بدرجة عالية فى كثير من الدول وقد يكون من الافضل أن تتم عمليات التصنيع عن طريق المشاركة بين بعض الدول، حيث تتبادل وتتكامل الامكانات المادية والفنية مع بعضها، وفى بلوغ أقصى حد من الكفاءة الاقتصادية والفنية فى الانتاج وفى التوزيع وفي الاستهلاك .

ولاشك فى أن الاسمدة الكيماوية عامل مهم فى زيادة الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية، فضلا عن تأثير هذه الاسمدة على رفع الخصب فى الاراضي الزراعية بصفة عامة. ولكن على رغم من أهمية استخدامها، الا أنها لازالت متواضعة الاستخدام فى معظم الدول العربية، فيما عدا مصر التى تستهلك كميات كبيرة منها ، بحكم نمط الزراعة الكثيفة بها. وتبدو صورة تخلف هذه الاستخدامات، عند المقارنة بين المعدلات المستخدمة من انواع الاسمدة الكيماوية الرئيسية وبين استخداماتها على المستوى العالمي بماتشمل من دول نامية ومتقدمة .

ويشير الجدول رقم (5-1) إلى أن حصة الهكتار من الأسمدة الأزوتية والفوسفورية والبوتاسية فى العالم تبلغ حوالى 50.3 كغم ، 22 كغم ، 13.2 كغم على التوالى . بينما حصة الهكتار من تلك الأسمدة فى الوطن العربى كان حوالى 27.2 كغم ، 13.2 كغم ، 2.7 كغم على التوالى .

مع هذا التدنى فى استخدامات الاسمدة الكيماوية ومع حاجة الاراضى الزراعية فى الوطن العربى الى كميات أكبر منها ، فإن احصاءات منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، تشير الى تزايد الكميات المستهلكة عالمياً من الأسمدة على النحو الذى يبينه الجدول رقم (5-2) .

ومن المسلم به أن حجم الاستخدامات السمادية ومعدلات تطورها يتفاوت تفاوتا كبيرا بين دول المنطقة العربية، حيث تظهر الاحصاءات ضآلة الكميات المستخدمة فى دول الخليج نظرا لصغر المساحة المزروعة بها، فضلا عن تخلف التطور التكنولوجي الزراعى بها وكذلك الحال بالنسبة لكل من الصومال وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا واليمن.

جدول رقم (5-1)
المساحات المزروعة وكميات الاسمدة
المستخدمة في بعض مناطق العالم

| المنطقة | المساحة المزروعة مليون هكتار | كميات الاسمدة المستخدمة بالالف طن | | | حصة الهكتار من الاسمدة بالكيلو جرام | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أزوتية | فوسفاتية | بوتاسية | أزوتية | فوسفاتية | بوتاسية |
| العالم | 1447 | 72790 | 31690 | 19098 | 50.3 | 22 | 13.2 |
| أمريكا الشمالية | 271 | 15022 | 10851 | 5381 | 55.4 | 40 | 19.8 |
| أوروبا | 136 | 11244 | 3622 | 4498 | 82.7 | 26.6 | 33.1 |
| الوطن العربي | 67.4 | 1836 | 893 | 183 | 27.2 | 13.2 | 2.7 |

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الكتاب الاحصائى السنوى للأسمدة 1994 .

جدول رقم (5-2)
الكميات المستهلكة فى العالم من
أنواع الأسمدة المختلفة

(بالالف طن)

| السنة | أسمدة أزوتية | أسمدة فوسفاتية | أسمدة بوتاسية |
|---|---|---|---|
| 1991 | 1743.2 | 798 | 161 |
| 1992 | 1765.4 | 827.4 | 134 |
| 1993 | 1793.5 | 792.3 | 173.5 |
| 1994 | 1836.1 | 893 | 183.2 |

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، كتاب الاحصاء السنوى للأسمدة ، المجلد رقم 44 ، 1994 .

ومما يجدر الاشارة اليه ، أن بعض الدول العربية تناقصت الكميات المستخدمة فيها، على الرغم من عدم تناقص المساحات المزروعة خلال السنوات الاربع الاخيرة، وهذه الدول هي : المغرب ، الجزائر بالنسبة للمجموعة الثلاثية للاسمدة الكيماوية، أما المملكة السعودية فقد تناقصت كميات الاسمدة الازوتية تناقصا حادا خلال هذه الفترة، بينما تزايدت كميات الاسمدة الفوسفاتية والبوتاسية تزايدا كبيرا .

وتوضح التقارير القطرية التطور فى معدلات استخدام الاسمدة خلال السنوات الاخيرة على النحو الاتي :

### 5-3-1 الاردن :

يتنوع استخدام الاسمدة الكيماوية فى الاردن بحسب انواع المحاصيل المزروعة فيما بين محاصيل حقلية وأخرى بستانية ، كما يتفاوت معدل استخدام الاسمدة حسب طبيعة الاراضى وطرق الزراعة وكذلك يتفاوت هذا المعدل بين الاراضى تحت نظام الرى الدائم وبين الاراضى التى تزرع على الامطار.

وتوضح احصاءات المنظمة ارتفاع استهلاك الاسمدة فى الأردن ، فبينما كانت كمية الاسمدة الازوتية التى استخدمت فى عام 1994 هى 15.97 الف طن أزوت صافى فانها ارتفعت الى 19.25 الف طن عام 1995، وكذلك الحال بالنسبة للاسمدة الفوسفاتية التى استهلك منها 130 طن فوسفور عام 1994 ارتفعت الى 296 طن فى عام 1995، أما الاسمدة البوتاسية فانها ارتفعت من 50 طن الى 73 طن بوتاسيوم.

ويوضح التقرير القطرى الاردنى ان معدل الاستخدام من الاسمدة الكيماوية مرتفع حيث يصل الى ثلاث أرباع كيلوجرام من سلفات النشادر للشجرة الواحدة فى المتوسط، وعندما يبلغ عمر الشجرة خمسة سنوات فانه يضاف الى هذه الكمية كيلوجرام فوسفات ثلاثي، وكمية من سلفات البوتاسيوم تتراوح مابين نصف كيلو الى كيلوجرام ، اضافة 1.5 كيلوجرام من سلفات الامونيا.

أما بالنسبة للخضروات فانه يضاف للدونم الواحد فى المتوسط 50 كيلوجرام من سوبر فوسفات مع 20 كيلوجرام من سلفات البوتاسيوم وكذا 40 كيلوجرام من سماد اليوريا. وتختلف هذه النسب بحسب المحاصيل وطرق الزراعة، ففى الاراضى المروية فانها

تحتاج الى نسب أكبر، وكذلك الحال بالنسبة للبيوت البلاستيكية.

والكميات التى تستخدم من الاسمدة الكيماوية بالنسبة لمحصول القمح والشعير فى المناطق المطرية ذات معدل أمطار متوسط يقل عن 300 ملليمتر فى السنة فانها تبلغ نحو 5 كيلوجرام من سلفات الامونيا، بالاضافة الى 10 كيلوجرام من سماد سوبر فوسفات ثلاثي وذلك للدونم الواحد فى المتوسط . وفى المناطق ذات الامطار التى تزيد عن 400 ملليمتر فى السنة فانها تحتاج الى 30-40 كيلوجرام من سلفات الامونيا مع 10 كيلوجرام من سوبرفسوفات ثلاثى للدونم. أما الاراضى المروية التى تزرع بالقمح فانه يستخدم 3 كيلوجرام سوبرفوسفات ثلاثى مع 50 كيلوجرام سلفات الامونيا للدونم الواحد فى المتوسط.

### 5-3-2 الجزائر :

انخفضت معدلات استخدام الاسمدة الكيماوية الازوتية والفوسفاتية فى سنة 1995 عما كان عليه فى عام 1994 وقد بلغت الكمية المستخدمة من الاسمدة الكيماوية 16.3 الف طن من الازوت الصافى فى حين كانت هذه الكمية 34.13 الف طن أي بانخفاض يصل الى أقل من نصف ماكان عليه فى السنة السابقة. أما الاسمدة الفوسفاتية فقد انخفض استهلاكها فى عام 1995 الى 12.9 الف طن من الفوسفور بعدما كان 15.5 الف طن، أما الاسمدة البوتاسية فانها ارتفعت الى نحو 2.4 الف طن من البوتاسيوم الصافى عام 1995 بعدما كانت 180 طن فى السنة السابقة 1994 .

وتشير الاحصاءات أن الرقعة المزروعة فيما بين عامي 1994 و 1995 تكاد تكون ثابتة مما يعبر عن انخفاض كبير فى متوسط استخدام كل من الاسمدة الازوتية والاسمدة الفوسفاتية ويمكن القول إجمالا ، أن متوسطات هذا الاستخدام فى كل انواع الاسمدة الكيماوية يعتبر ضئيلة جدا على امتداد السنوات الماضية كلها. أما الانخفاض الحاد فى استخدام هذه الاسمدة فيمابين عامي 1994 و 1995 فانه يرجع الى زيادة أسعارها من ناحية والى حالة الجفاف التى سادت البلاد فى السنة الاخيرة .

### 5-3-3 السودان :

يكاد ينحصر استخدام الاسمدة الكيماوية فى الزراعة المروية ، وأهم الاسمدة

المستعملة هي الاسمدة الازوتية (اليوريا) ، أما بالنسبة للمحاصيل التى تزرع فى الاراضي المطرية ، فان استعمال الاسمدة الكيماوية ضئيل جدا .

ولقد بلغت كمية الاسمدة الازوتية التى استخدمت فى السودان عام 1995 نحو 77 الف طن من الازوت الصافى وهو مايزيد عن الكمية التى استخدمت فى عام 1994 بحوالى 10.2 الف طن، أما الاسمدة الفوسفاتية فقد كان المستخدم منها فى عام 1995 حوالى 20 الف طن من الفوسفور الصافى ، بزيادة مقدارها 2000 طن عن الاستخدام فى عام 1994. هذا ولم تعرف السودان استخدام الاسمدة البوتاسية بعد .

ومما تجدر الاشارة اليه، أن استخدام الاسمدة الكيماوية فى السودان لازال بالغ الهبوط، على الرغم من حاجة الاراضى الزراعية مروية أو بعلية الى كميات أكبر بكثير عما هو مستخدم حاليا منها، ومن الواضح أن هذه المعدلات المتدنية تعكس تأثيرها السلبى على الانتاج والانتاجية الزراعية.

### 5-3-4 العراق :

لقد كان للحصار الذى فرض على العراق خلال السنوات الاخيرة أثره المباشر على مستوى استخدام مستلزمات الانتاج الزراعى وفى مقدمتها الاسمدة الكيماوية، حيث حال الحصار دون استيراد بعض المواد الاولية اللازمة لتشغيل وإنتاج الاسمدة الكيماوية فى مجمع عكاشات بمحافظة الانبار الذى ينتج الاسمدة المركبة والفوسفاتية، مما نجم قصور الانتاج الزراعى وهبوط مستوى الانتاجية .

وقد بلغت كمية الاسمدة الازوتية المستخدمة فى عام 1995 نحو 53.4 الف طن من الازوت الصافى بنقص بلغ حوالى 11.4 الف طن عن سنة 1994 على الرغم من زيادة المساحة المزروعة فى العراق بحوالى 160 ألف هكتار ، أما الاسمدة الفوسفاتية فقد زاد استخدامها زيادة بسيطة فى عام 1995 عنه فى عام 1994، حيث بلغ حوالى 83.5 الف طن من الفوسفور الصافى مقابل 81.7 الف طن فى عام 1994 ، ولم توضح البيانات أية معلومات حوالى استخدام الاسمدة البوتاسية .

### 5-3-5 فلسطين :

حدث تطور كبير فى استخدام الاسمدة الكيماوية فى مجال التنمية الزراعية سواء من حيث الكميات المستخدمة او انواعها أو مواعيد استعمالها، مما أنعكس أثره إيجابيا على

الانتاج الزراعي. ويشير التقرير القطرى الى تضاعف مساحة الخضروات التى استخدمت الاسمدة الكيماوية مرات عدة، حتى أصبحت نسبة المساحة التى يتم تسميدها كيماويا 100٪ من مجموع المساحة المزروعة خضروات بعد ماكانت لاتجاوز 60٪ . كذلك زادت مساحة القمح التى تستخدم الاسمدة الكيماوية فبلغت نسبتها 70٪ من مجموع المساحة التى زرعت بهذا المحصول بعد أن كانت فى حدود 10٪ فقط . كما أن معدل استخدام الاسمدة فى الأشجار المزروعة ارتفع الى 50٪ من مجموع مساحتها بعد أن كانت فى حدود 15٪ من قبل .

ويقدر التقرير الكميات التى استخدمت من الاسمدة الكيماوية فى عام 1995 بنحو 75 الف طن من الاسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية وقد استخدم الزراع الفلسطينيون أنواعاً مختلفة من الاسمدة السائلة، حيث أقاموا الخزانات فى مزارعهم لاستخدام هذا النوع من السماد ، كما قاموا بتركيب الاسمدة على أجهزة الري الحديث، لكي يسهل التحكم فى كمية السماد اللازمة للنباتات .

هذا وقد أقيمت خمسة مختبرات للتربة والرى فى فلسطين فى المدن التالية : غزة – الخليل – أريحا – نابلس – جينين ، ويقوم كل مختبر بفحص عينات من التربة فى مزارع الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية .

ومما تجدر الاشارة اليه أن معدل استخدام الاسمدة الازوتية انخفض فى عام 1995 ليصل الى كيلوجرام واحد لكل 15 دونم فى المتوسط بعد أن كان كيلوجرام لكل 14 دونم فى عام 1994 ، وكذلك الحال بالنسبة للاسمدة البوتاسية فقد انخفض معدل استخدامها الى كيلوجرام لكل 18 دونم بعد أن كان كيلوجرام لكل 16 دونم فى عام 1994، كما انخفض معدل الاستخدام بالنسبة للاسمدة الفوسفاتية من كيلوجرام لكل 6 دونم الى كيلوجرام لكل 7 دونم .

### 6-3-5 قطر :

تستخدم البلاد كميات محدودة من الاسمدة الكيماوية، وقد بلغت الكمية التى تم استهلاكها من الاسمدة الازوتية فى عام 1995 حوالى 4360 طن من الازوت الصافى وهذه الكمية تزيد كثيرا عما تم استخدامه منها فى عام 1994والتى بلغت كمياتها 1380 طن ازوت صافى. وان كانت البيانات الاحصائية لاتدل عن أي استخدام للاسمدة

الفوسفاتية أو البوتاسية . ومستوى استهلاك الاسمدة الازوتية يعبر عن هبوط معدله ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى تدنى المستوى التقنى لهذا النوع من المدخلات الزراعية على الرغم من أهميته من ناحية زيادة الانتاج .

### 5-3-7 مصر :

تتضمن استراتيجية التنمية الزراعية التى أقرتها الدولة عام 1992 ، من بين آلياتها، التوسع فى استخدام الاسمدة الكيماوية نظرا لطبيعة وظروف التركيب المحصولى الذى تتبعه بتكثيف الانتاج الزراعي بدرجة عالية، حيث يصل معدل التكثيف فى الرقعة المزروعة حاليا الى 200٪، وهو من أعلى المعدلات العالمية، لهذا كان من الضرورى التوسع فى استخدام الاسمدة الكيماوية بكل أنواعها .

وتشير البيانات الاحصائية، أنه يوجد تزايد مستمر فى استخدام الاسمدة الكيماوية الازوتية فقد بلغت الكميات المستخدمة منها فى عام 1995 حوالى 833.3 الف طن من الازوت الصافى مقابل 804 الف طن عام 1994 وكذا 745 الف طن عام 1992، كما سار الاستخدام من الاسمدة الفوسفاتية فى تزايد مستمر ، حيث بلغت الكميات التى تم استخدامها منها حوالى 138.7 الف طن من الفوسفور الصافى بعد ماكان حجم الكميات المستخدمة من الاسمدة الفوسفاتية فى عام 1994 هو 104.4 الف طن فوسفور صافي وكذلك زادت كميات الاسمدة البوتاسية المستخدمة من عام 1995 الى 85 الف طن من البوتاسيوم ، محققة بذلك زيادة قدرها 7 الاف طن عن السنة السابقة .

ويرجع نمو معدلات الاستخدام من الاسمدة الكيماوية فى مصر الى عاملين أساسيين هما : زيادة مساحة الرقعة المنزرعة من الاراضى المستصلحة نتيجة للتوسع الافقى المستمر وكذلك زيادة المقررات المستخدمة فى تخصيب الاراضى المزروعة. علما أن استخدام الاسمدة الكيماوية يتم فى البلاد طبقا لمقررات وضعتها وزارة الزراعة المصرية وهي بدون شك تعبر عن معدلات عالية منها . هذا ويبين الجدول رقم (5-3) الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية فى الزراعة المصرية خلال عام 1996 .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه تضاف الى الاراضى المزروعة كميات كبيرة من الاسمدة البلدية قبل موسم الزراعة لكل محصول من المحاصيل الزراعية وإن تفاوتت كمياتها بحسب نوع المحصول، وقد ازداد هذا المعدل بنسبة ليست بالكبيرة فى السنوات الاخيرة .

جدول رقم (5-3)
كميات استخدام الأسمدة الكيماوية فى
الزراعة المصرية فى عام 1996

الكمية : كيلو جرام/الفدان

| السنة | أسمدة أزوتية | أسمدة فوسفاتية | أسمدة بوتاسية |
|---|---|---|---|
| القطن | 100 | 200 | 50 |
| الارز | 266 | 100 | 50 |
| القصب | 1500 | 200 | 100 |
| القمح | 500 | 100 | |
| الذرة الشامية | 700 | 200 | 50 |
| فول الصويا | 100 | 150 | 50 |
| الفول السودانى | 200 | 200 | 100 |
| بنجر السكر | 400 | 100 | 5 |

المصدر : التقرير القطرى المصرى للتنمية الزراعية ، 1996 .

### 5-3-8 المغرب :

يعتبر المستوى الحالى لاستخدام الاسمدة الكيماوية ضئيل نسبيا، بالمقارنة بمستويات استخدامه فى الدول المتقدمة، على الرغم من حاجة الانتاج الزراعي والتركيب المحصولى الى التوسع فى استخدامها بشكل أكبر بكثير مما هى عليه الآن .

هذا وتشير البيانات الاحصائية الى انخفاض الكميات التى استخدمت من الاسمدة الازوتية فى عام 1995 عنه فى عام 1994، حيث انخفضت الكميات المستخدمة فى السنة الاخيرة الى نحو 91 الف طن من الازوت الصافى بعد ماكانت حوالى 114.4 الف طن فى عام 1994. أما بالنسبة للاسمدة الفوسفاتية فقد زادت الكميات المستخدمة منها فى عام 1995 الى 78.3 الف طن من الفوسفور الصافى بزيادة قدرها 16.5 الف طن عما تم استخدامه منها فى عام 1994، كما أن الاسمدة البوتاسية التى استخدمت فى عام 1995 تكاد تماثل تلك التي استخدمت فى عام 1994مع نقص طفيف في كمياتها وقد كان مجموع ما استخدم منها فى عام 1995 نحو 30.7 الف طن من البوتاسيوم الصافى مقابل 32.2 الف طن بوتاسيوم صافى عام 1994 .

ويشير التقرير القطرى لدولة المغرب إلى تفاوت معدلات الاستخدام بالنسبة للاسمدة الكيماوية من منطقة الى أخرى ، وكذلك يتفاوت هذا المعدل بحسب نوع المحصول الذى توضع له كمية من السماد .

### 5-3-9 اليمن :

بلغت كمية الاسمدة الكيماوية الازوتية التى استخدمت فى عام 1995 حوالي 16 الف طن من الازوت الصافى وهو مايعادل نفس الكمية المستخدمة فى عام 1994، أما الاسمدة الفوسفاتية فإن استخدامها بالغ الانخفاض، حيث لم يستخدم منها عام 1995 سوى 600 طن من الفوسفور الصافى ، وتقل هذه الكمية عما تم استخدامه في السنوات السابقة، وقد بلغ ما استخدم من هذه الأسمدة فى عام 1994 نحو 810 طن من الفوسفور الصافى . ولم يكن استخدام الاسمدة البوتاسية بأفضل حالٍ عن النوعين السابقين ، فقد بلغت كمياتها فى عام 1995 نحو 440 طن من البوتاسيوم الصافى ، فى حين كانت الكميات المستخدمة منه فى السنة السابقة تزيد عن ذلك بنسبة تقدر بحوالى 20٪ .

وتشير بيانات التقرير القطرى ان معدل الاستخدام من كل الاسمدة الكيماوية كان فى عام 1995 نحو 11.2 كيلوجرام للهكتار فى المتوسط وهو معدل منخفض قياساً بالمعدلات العالمية . ويقرر التقرير انخفاض استخدام الاسمدة الكيماوية الى ارتفاع أسعارها من ناحية وهبوط مستوى التقانة فى مجال التنمية الزراعية .

### 4-5 تطور معدلات استخدام المكننة (التقانة الالية) :

يعتبر استخدام المكننة الزراعية من أهم الاساليب التكنولوجية الحديثة فى عمليات الانتاج الزراعى على طول مراحله، ويعنى استخدام المكننة الزراعية الانتقال من طور الزراعة التقليدية ، التى تعتمد على الانسان والحيوان الى طور الزراعة الحديثة، التى تعتمد على جهد الالة ، والتى أصبحت أحد سمات هذا العصر فى جميع الدول المتقدمة .

ولم يكن استخدام الالات الزراعية سعيا وراء زيادة الانتاج وتقليل نفقاته فحسب، بل أيضا كانت عاملا مباشرا فى زيادة كفاءة العامل الزراعي ورفع مستواه المادى والاقتصادى، حيث حلت محل الانسان والحيوان فى معظم مراحل العمل الزراعى .

وقد أوضحت البحوث فى مركز البحوث الزراعية بمصر أن استخدام الميكنة الزراعية يحقق خفضا كبيرا فى تكاليف العمليات الزراعية، قد يصل الى النصف ، وبالتالى رفع صافى العائد من الاستثمار الزراعي، بالاضافة الى مايحققه استخدام الالات الزراعية من توفير فى وقت اجراء العمليات الزراعية، وبالتالى اجراء كل منها فى المواعيد المناسبة .

ولكى يمكن ايضاح عنصر الوقت فى وقت أداء العمليات الزراعية، فان البحوث والدراسات تذكر أن حرث الفدان بالمحراث البلدى يستغرق 12 ساعة ، فى حين أنه يحتاج الى ساعة واحدة بالجرارات الزراعية ، كما أظهرت الدراسات أن ري الفدان بالساقية يستغرق يومين ، مقابل ساعة واحدة بمضخة قوة 12 حصان .

ومما تجدر الاشارة اليه ، أن تطوير الانتاجية الزراعية ونموها فى دول كثيرة ، كان نتيجة مباشرة لاستخدام الالات الزراعية ، واجراء تحسينات جوهرية فى تصميمها وتشغيلها ، وقد كان هذا احد مقومات التقدم الفنى فى هذه الدول . كما أن استخدام الالات الزراعية فيها نجم عنه تناقص عدد المشتغلين بالزراعة ، كما هيأت لهم دخولا مرتفعة ، وبهذا تحول المجتمع الريفى فى هذه البلاد الى مجتمع متحضر .

ولقد أصبح الفهم الصحيح للميكنة الزراعية فى ظل التقدم التكنولوجي السريع، يستلزم تخطيطا أشمل وأوسع لاتمام كل المراحل الزراعية عن طريق استخدام الالات الزراعية، وهو ما يعرف بخطوط الانتاج المتكاملة، بمعنى أن تبدأ هذه الميكنة الزراعية بحرث الارض واعدادها اعدادا كاملا للزراعة، وتنتهى بحصاد المحصول واعداده للتسويق.

ومما تجدر الاشارة اليه أنه لازالت مساحات كبيرة من الاراضى تستخدم الماشية فى اجراء العمليات الزراعية المختلفة، سواء فى حرث الاراضى او سقايتها أو دراس المحاصيل الزراعية، مما ينجم عنه فقد كبير فى انتاجية هذه الماشية من اللحم ومن اللبن. وقد أوضحت الدراسات أن ساعة التشغيل للحيوان الزراعى تعادل انتاج كيلو لبن تقريبا وهو مايعادل جهد حصان ميكانيكي واحد فى الساعة، ويلاحظ أن نقص ادرار الماشية للالبان بصفة عامة فى معظم الدول العربية يرجع الى تشغيلها فى العمل الزراعى بالاضافة الى أسباب انتاجية أخرى.

وعلى الرغم من الاهمية البالغة لاستخدام الالات الزراعية فى المنطقة العربية، ومع اتساع الرقعة المنزرعة بها وحاجتها الى زيادة الانتاج والانتاجية وإلى مزيد من الطعام ، فإنها لازالت محدودة الانتشار، ومتخلفة كثيرا عن مستوى استخداماتها فى الدول المتقدمة وحتى بالنسبة للمناطق النامية الاخرى[1] . (جدول رقم 5-4) .

وتشير احصاءات المنظمة العربية لعام 1995، الى أن اعداد الجرارات الزراعية وكذا الحاصدات قد تزايدت خلال السنوات الاخيرة، كما هو موضح فى الجدول رقم (5-5) . فتظهر هذه البيانات أن معدل الزيادة فى عدد الجرارات ازداد بنسبة تقدر بنحو 8٪ فى المتوسط سنويا، بينما كان معدل الزيادة فى عدد الحاصدات بنسبة تقدر بنحو 9٪ في المتوسط سنويا .

تجدر الاشارة الى أن اعداد الجرارت قد زاد بنسبة 39.6٪ خلال الفترة 1992-1995 وان معدل التزايد فى الجرارات متفاوت الحدود بين الدول العربية، فبينما نجده مرتفعا فى العراق وتونس ولبنان ، نجده ثابتا تقريبا فى كل من المغرب والسودان وعمان ، بينما اتجه نحو التناقص فى كل من : قطر - الكويت - الصومال - الجزائر - البحرين .

(1) منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، كتاب الاحصاء السنوى لسنة 1994 ، روما .

جدول رقم (5-4)

المساحة المزروعة وعدد الحاصدات
والجرارات ونصيبها من المساحة
فى الوطن العربى والعالم

| المنطقة | المساحة المزروعة مليون هكتار | عدد الجرارات الف وحدة | نصيب الجرار هكتار | عدد الحاصدات الف وحدة | نصيب الحاصدة هكتار |
|---|---|---|---|---|---|
| العالم | 1447 | 25753 | 56.3 | 3848 | 376 |
| أمريكا الشمالية | 271 | 5834 | 46.5 | 849 | 319.2 |
| أوروبا | 136 | 9615 | 14.1 | 791 | 172 |
| الوطن العربي | 67.4 | 494.2 | 136.4 | 35 | 1925.7 |

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، كتاب الاحصاء السنوى لسنة 1994 ، روما .

جدول رقم (5-5)
تطور عدد الجرارات الزراعية والحاصدات
فى الوطن العربى خلال الفترة 1992-1995

(ألف وحدة)

| السنة | عدد الجرارات الزراعية | عدد الحاصدات |
|---|---|---|
| 1992 | 354.1 | 25 |
| 1993 | 376.5 | 30.8 |
| 1994 | 436.4 | 36.2 |
| 1995 | 494.2 | 35 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (16) ، الخرطوم ، 1996 .

كما أن معدلات استخدام الحاصدات قد ازداد ، بشكل عام ، بنسبة 40٪ خلال الفترة المذكورة ، وقد تركزت الزيادة فى كل من : السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق ، لبنان ، مصر ، اليمن ، موريتانيا . بينما كانت هذه المعدلات ثابتة تقريبا فى كل من : الاردن ، الامارات ، عمان ، ليبيا ، لكنها تناقصت فى كل من : المغرب ، الجزائر ، تونس .

ومما تجدر الاشارة اليه أن أعداد الآلات الزراعية المختلفة فى كل دولة لا يعنى بالضرورة أنها فى حالة تشغيل كامل نظراً للعديد من المشكلات والعوامل المحددة كالأعطال وضعف الصيانة ونقص قطع الغيار وغيرها .

هذا وتوضح التقارير القطرية تطور معدلات استخدام المكننة الزراعية فى كل منها خلال السنوات الاخيرة ، ويمكن تخليص ذلك على النحو التالى :

### 5-4-1 الاردن :

تستعمل الجرارات الزراعية والحاصدات بكثرة فى الاردن ، حيث بلغ عدد الجرارات الزراعية من مختلف الانواع فى عام 1995 حوالى 3872 جرار بزيادة قدرها 292 جرار عن السنة السابقة. كما أن عدد الحاصدات بلغ 69 حاصدة وهو نفس عددها فى سنة 1994.

هذا وقد بلغت كفاءة استخدام الجرارات فى عام 1995 حوالى 1.1 هكتار لكل حصان فى حين أن كفاءتها كانت فى عام 1994 حوالى 1 هكتار/حصان . وقد بلغت كفاءة استخدام الحاصدات فى عام 1995 حوالى 9.7 هكتار فى المتوسط للحصان الواحد وذلك مقابل 8.1 هكتار للحصان فى عام 1994، ممايعبر عن ارتفاع فى كفاءة الاستخدام فى عام 1995.

ومع هذا يوضح التقرير القطري، أنه لازال قسم كبير من الزراع يستعملون طريقة نثر البذار يدويا وكذلك توزيع السماد فى الارض، وقد بلغت نسبة الاستخدام اليدوى هذه فى محصول القمح نحو 75٪ ، وتصل هذه النسبة الى 100٪ بالنسبة للمحاصيل البقولية (العدس ، الحمص، والسمسم) .

### 5-4-2 السودان :

انخفضت واردات السودان من الالات الزراعية انخفاضا كبيرا فى السنوات الاخيرة ويرجع ذلك الى الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد ، وايضا بسبب توقف كثير من

الاتفاقيات التجارية ومشروعات التنمية الزراعية الكبرى ، والتى كانت تعتبر المكون الرئيسى فى تمويل عمليات استيراد الالات الزراعية . هذا وقد انحصر استيراد الالات الزراعية على العدد الذى يستورده البنك الزراعى السودانى وعدد محدود من شركات القطاع الخاص .

ومع ضآلة اعداد الالات الزراعية فى السودان والتى تستعمل لتوفير الخدمة الالية لمساحة تجاوز 17 مليون هكتار، فإن معدل استخدام هذه الالات قد انخفض انخفاضا كبيرا فى السنوات الاخيرة، ويشير التقرير القطرى أن متوسط الاستخدام للجرار الزراعى الواحد وصل الى 9351 هكتار فى المتوسط بينما كان هذا المتوسط يقدر بحوالى 6000 هكتار ، وكذلك الحال بالنسبة للحاصدات، حيث انخفض معدل استخدامها الى 11717 هكتار للحاصدة فى عام 1995 بعد ماكان هذا المتوسط يقدر بنحو 4571 هكتار للحاصدة ، أي أنه انخفض الى أقل من نصف معدله. علما أن الميكنة الزراعية تكاد تكون العامل المحدد لكثير من نواحى التنمية الزراعية فى السودان .

### 5-4-3 سوريا :

واكب تطور المساحات المستثمرة فى الزراعة تطوراً كبيراً فى عدد الالات الزراعية المستخدمة فى هذا الاستثمار، حيث ارتفع عدد الجرارات الزراعية فى عام 1995 الى 82603 جرار بعد ماكان 78160 جرار فى عام 1994 وكان عددها فى عام 1992 أقل من هذا بكثير حيث بلغ 69352. أما الحاصدات ، فان البيانات الاحصائية تشير الى تناقص شديد فى الاعداد التى تستخدم فى عمليات الحصاد، فبينما كان عددها فى عام 1992 هو 3439 حاصدة فانه ارتفع الى 5047 حاصدة عام 1994 ثم انخفض الى 3719 حاصدة .

ويرجع التذبذب فى اعداد الحاصدات الى التفاوت فى المساحات التى يجرى حصادها بسبب التفاوت الشديد فى الظروف المناخية وتساقط الامطار، ويرتبط هذا العدد بما يتم ادخاله من الحاصدات من الدول المجاورة لسوريا دخولا مؤقتا لاتمام عملية الحصاد ثم تعود الى موطنها الاصلى . وعامة فان استخدام المكننة الزراعية فى سوريا لازال دون المستوى المناسب لزراعة واستثمار حوالى 5.5 مليون هكتار .

### 5-4-4 العراق :

بلغ عدد الجرارات المستخدمة فى الزراعة فى عام 1995 حسبما تشير اليه البيانات الاحصائية 49640 الف جرار من مختلف الانواع وهو مايزيد بنحو 12500 جرار عن سنة 1994 وماقبلها، هذا وتقدر القوة الحصانية للجرارات الزراعية العاملة فى الدولة سنة 1995 بنحو 30.6 مليون حصان، وعلى ذلك فقد قدرت حصة الهكتار من الارض المنزرعة بالمحاصيل الموسمية فى تلك السنة بنحو 0.86 حصان فى المتوسط، علما أن الدراسات التى أجريت تشير الى أن الاستثمار الامثل للاراضى الزراعية فى العراق يتطلب استخدام نحو 0.95 حصان لانجاز العمليات الزراعية ، وعلى ذلك فانه يمكن القول أن معدل الاستخدام الحالى للجرارات الزراعية يعتبر مقبولاً .

هذا وقد بلغت اعداد الحاصدات العاملة فى القطر 3984 حاصدة فى عام 1995 وهو مايزيد عن عددها فى عام 1994 وماقبلها، وقد بلغ هذا العدد 3327 حاصدة فى عام 1994 . هذا وتشير الدراسات التى أجريت فى العراق أن عدد الحاصدات الموجودة فى الدولة لاتمثل سوى 57٪ من الحاجة الفعلية اليها والتى تقدر بحوالى 7433 حاصدة حتى يتم تغطية حاجة الزراعة من الحاصدات .

وقد بلغ عدد المضخات الاروائية العاملة فى العراق حوالى 50 الف مضخة مجموع قوتها الحصانية تبلغ حوالى 899 الف حصان بمتوسط قدره 18 حصان للمضخة الواحدة ولاتزال الدولة فى حاجة الى اعداد كبيرة من المضخات لتغطية ملايين الهكتارات من الاراضى المروية .

### 5-4-5 فلسطين :

شهدت دولة فلسطين تطورا ملحوظا فى مجال استخدام الميكنة الزراعية، وخاصة فى مجال زراعة المحاصيل الحقلية والخضروات فى الاراضى المروية . ويشير التقرير القطرى الى ارتفاع معدل الاستخدام للجرار الزراعى من 270 دونم(*) فى المتوسط عام 1985 الى 150 دونم فى عام 1995، كما انتشرت الات التسميد الكيماوي والعضوى والات زراعة التقاوى بطريقة التسطير.

---

(*) الدونم 1000م2 = 0.1 هكتار .

وبالنسبة للحاصدات ، ومعظمها مركز فى حصاد محاصيل القمح والشعير والحمص والاعلاف الخضراء ، فانها اصبحت تستخدم بشكل متسع ، وخاصة فى مناطق السهول ذات المساحات الكبيرة نسبيا، مثل السهول التابعة لمحافظة جنين فى شمال الضفة الغربية والسهول . وقد أشار التقرير الى أن مستوى استخدام الحاصدات قد ارتفع فى السنوات الاخيرة، فبينما كان متوسط استخدام الحاصدة الواحدة هو 3000 دونم عام 1985 فانه ارتفع فى عام 1995 الى 1760 دونم .

### 5-4-6 مصر :

لقد ركزت استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر على ضرورة التوسع فى استخدام الالات الزراعية مع الاتجاه نحو استخدام الانواع المناسبة لظروف الحيازات الزراعية المفتتة والمتناثرة ، ولهذا كان ضروريا التركيز على ادخال الالات الزراعية صغيرة الحجم لمساعدة المزارع الصغير على تنفيذ العمليات الزراعية بكفاءة.

وتشير الاحصاءات الى أن الجرارات الزراعية من مختلف الانواع والاحجام بلغ فى عام 1995 نحو 88343 جرار وهو مايشير الى ارتفاع عددها عن سنة 1994 بمقدار 9497 جرار وهو أمر مرغوب فيه ، خصوصا فى نطاق التوسع فى استصلاح الاراضى وكذا فى منوال الزراعة المكثفة والاتجاه المستمر نحو تكثيفها بصفة متزايدة .

لكن الموقف بالنسبة لاستخدام الحاصدات فى مصر مختلف عنه بالنسبة لاستخدام الجرارات الزراعية، حيث يهبط عددها هبوطا كثيرا ، نظرا لاعتماد الغالبية العظمى من الزراع على الحصاد اليدوى أو بآلات بدائية ، وقد بلغ عدد الحاصدات فى عام 1995 حوالى 2200 حاصدة بمعدل استخدام 1261 هكتار للحاصدة .

### 5-4-7 المغرب :

يبين التقرير القطرى للمغرب أن برامج المكننة الزراعية قد سجلت تقدما ملحوظا خلال السنوات الاخيرة ، مما أدى الى توسيع المساحات المزروعة، وتشير الاحصاءات الى أن عدد الجرارات الزراعية قد بلغ 41 الف جرار عام 1995 وهو نفس مستواه فى السنة السابقة وماقبلها ، علماً بأنه قد قدرت احتياجات البلاد منها بحوالى 77 الف جرار ، وعلى ذلك فان استخدام المكننة الزراعية فى هذا النوع من الخدمة الالية لازال يحتاج الى دعم

كما تم إدخال انواع مستوردة من الدواجن بالاضافة الى الانواع المحلية من أجل مضاعفة إنتاج البيض واللحوم الداجنة ، لتلبية الإحتياجات المحلية .

وتقوم مشروعات وطنية كمشروع هيئة تنمية غرب السافنا بتحسين أنواع أبقار غرب السودان (البقارة) لانتاج اللحوم عن طريق الانتخاب من الابقار المحلية ذات الصفات الوراثية الجيدة .

وفى البحرين أعدت وزارة الزراعة خطة لتطوير الثروة الحيوانية فى البلاد ، حيث تم إستيراد سلالات عالية الانتاجية من أبقار الفريزيان والجرسى وأغنام الكيوس والعواسى والماعز الشامي ، بهدف تلقيحها مع السلالات المحلية لرفع كفاءتها الانتاجية من اللبن واللحم ، وقد تم بيعها للمربين بأسعار مدعومة مع امدادهم وارشادهم الى أهم وسائل التربية والرعاية والوقاية الحديثة ، كالحليب الالى والتلقيح الاصطناعى وعمليات جز الصوف وادخال التطعيم الدوري للحيوانات وإقامة المحجر البيطرى ، وقد ازداد حجم الثروة الحيوانية فى البلاد بفضل هذه الأساليب الحديثة .

وفى الاردن إنتشر إستخدام التلقيح الاصطناعى للابقار إنتشارا ملحوظا خلال الاعوام القليلة السابقة، وقد أنشأت وزارة الزراعة مركزا للتلقيح الاصطناعى يغطى معظم مناطق المملكة ، لتحسين سلالات الابقار البلدية وتلقيح الابقار الهولشتاين والفريزيان الاجنبية ، للمحافظة على هذه الابقار نقية ولرفع كفاءتها الانتاجية من خلال استعمال السائل المنوى المجمد المستورد لعجول مختارة ومختبرة للنسل. وقد زادت أعداد التلقيحات الاولى بنسبة 36٪ فى عام 1995 مقارنة بعام 1994 . هذا وقد جرت عمليات التحسين الوراثى لنسل الحيوانات المحلية بالمملكة وفق برامج متخصصة شملت :

1- برنامج تسجيل قطعان الابقار بأستخدام الحاسوب :

ويهدف الى جمع البيانات الفنية والانتاجية والصحية المتعلقة بالابقار الموجودة فى المزارع وادخالها فى الحاسوب وتحليلها بهدف معرفة أنساب الحيوانات الموجودة فى مزارع الابقار ورسم برامج لتحسينها وراثيا ، ورفع كفاءتها الانتاجية بصورة مستمرة ، ومازال تطبيق البرنامج فى مراحلة الأولى .

2- برامج التحسين الوراثى لقطعان أغنام العواسى والماعز الشامي :

وتهدف الى اجراء التحسين الوراثى ورفع الكفاءة الانتاجية لقطعان الاغنام والماعز

من خلال الانتخاب وإنتاج كباش وذكور ماعز محسنة وتوزيعها على مربى الاغنام ، وكذلك من خلال إكثار وتوزيع إناث (سخلات) الماعز الشامى على المزارعين .

3- إستخدام الهرمونات لرفع الكفاءة التناسلية فى أغنام العواسى ، وذلك لتنظيم الشياع ، وزيادة نسبة التوائم ويتم ذلك فى المحطات التابعة لوزارة الزراعة ولدى الكثير من المزارعين من خلال مشروع المشرق/ إيكاردا .

وفى المغرب ، فبالإضافة إلى الدراسات حول الامكانيات الوراثية للقطيع القومى وسبل تحسينها، فقد عرف هذا الموسم نشر مداولات أول مؤتمر للفحول المختبرة[1] بواسطة التلقيح الاصطناعى وتعميم سلالة سانطا جيروترديس عند المربين (تلقيح 1900 بقرة) كما تمت مواصلة برنامج البحث التطبيقى حول تربية الابل بمحطة العيون وتأطير مربى الابقار خصوصا بالوحدات النموذجية بالاقليم الصحراوى .

وفى دولة الكويت ، تستخدم تقنية التلقيح الاصطناعى حاليا فى مجال الابقار والاغنام، وقد تم استيراد أجنة مجمدة لابقار الفريزيان من الولايات المتحدة الامريكية لنقلهم الى أبقار الفريزيان المحلية. هذا وقد استخدمت اللقاحات المستوردة لتحصين الثروة الحيوانية ضد الامراض الوبائية المحلية والوافدة .

وفى فلسطين اهتمت الدولة بالاغنام والابقار وتحسين نسلها ، فبالنسبة للأغنام ، قامت وزارة الزراعة بتطوير وتحسين سلالات الاغنام عن طريق :

1- إدخال كباش محسنة عالية الانتاج ، حيث تم اجراء عمليات الانتخاب للاغنام الجيدة وتوزيعها على المزارعين ، وقد كانت النتائج مشجعة ، فقد كان وزن المواليد فى اغنام العواسى المحلية نحو 3 كيلوجرام ومعدل إنتاج الحليب 100 لتر سنويا/الرأس ، فى حين أن الوزن للأغنام المحسنة فى حدود 4-5 كيلوجرام ومعدل إنتاج الحليب 150-170 لتر سنويا/رأس .

2- إدخال التلقيح الاصطناعى فى بعض مزارع الاغنام التى تتبع التربية المكثفة باستعمال السائل المنوى المجمد والمأخوذ من الكباش المحسنة .

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير المملكة المغربية حول تطورات التنمية الزراعية بالمغرب لعام 1996 ، الخرطوم .

3- إستعمال الهرمونات لتنظيم عملية الحمل والولادة من أجل التبكير فى عمليات الحمل والولادة ورفع نسبة التوائم . وقد تم تدريب غالبية مربى الاغنام للقيام بهذه العملية.

4- إدخال سلالات جديدة عالية الانتاج (الاغنام العساف) ، وتم نشرها فى أماكن محددة ولدى مزارعين مختارين بسبب حساسيتها للامراض ، ويصل معدل انتاج الرأس سنويا الى 200-350 لتر من الحليب وقد وصل عددها الان الى 25 الف رأس .

5- رفع إنتاجية اللحوم من المواليد عن طريق التسمين ، وقد بلغ عدد المزارعين الذين يقومون بتسمين خرافهم أكثر من 80٪ ويصل معدل وزن الخروف الواحد حوالى 35 كليوجرام في الاغنام العواسى و 45-50 كيلوجرام من الاغنام العساف .

أما بالنسبة للأبقار ، فقد تم إدخال التلقيح الاصطناعى للتحسين الوراثى للابقار بإستعمال سائل منوي مجمد مأخوذاً من فحول عالية الانتاج ، وذات صفات مميزة . وتم تهجين أعداد كبيرة من الابقار البلدية من اجل زيادة انتاجها من اللحم والحليب .

كما قامت الوزارة بوضع برنامج لتحصين الاغنام والابقار ضد الامراض الوبائية مثل البروسيلا وتلقيح صغار الاناث ، بالاضافة للتطعيم ضد الحمى القلاعية ، طاعون المجترات، ومكافحة الطفيليات الخارجية عن طريق انشاء مغاطس عامة وخاصة ومكافحة الطفيليات الداخلية .

## 2-5-5 التقانات المستخدمة فى مجال تشخيص الأمراض الحيوانية والنباتية:

### أولاً : تشخيص الأمراض الحيوانية :

شهد مجال تشخيص الامراض الحيوانية تقدما ملموسا وكان أهمها :

- إستخدام تقنية الاليزا ELISA فى تشخيص بعض الامراض الحيوانية.

- إستخدام طرق الفصل الكهربائى للبروتينات للتعرف على الميكروبات المختلفة المسببة للامراض.

- تطبيق التشخيص باستخدام الـ PCR فى تشخيص مسببات الامراض.

- تشخيص الامراض بالطرق البيوكيماوية مع عزل وتصنيف الميكروبات ميكروسكوبياً وبيوكيماويا وسيرولوجيا .

هذا وتملك بعض الاقطار العربية مختبرات تقوم بتشخيص الامراض الحيوانية ، مستعملة فى ذلك تقنيات حديثة مثل الـ ELISA , PCR واختبار الكشف عن الاجسام المضادة بطريقة اللاقط المناعي وغيرها ، كما اهتمت بعض الدول العربية بإنتاج الكواشف واللقاحات ، غير أن بعضها الاخر يعتمد على إستيرادها من الخارج .

ففى سوريا تستخدم حاليا فى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى التقانات الحيوية الحديثة مثل اختبار الاليزا وأختبار الكشف عن الاجسام المضادة بطريقة اللاقط المناعى لتشخيص مرض الطاعون البقرى وطاعون المجترات الصغيرة، كما يتم إجراء مسوحات مصلية وتحديد المستوى المناعى لهذين المرضين لدى القطيع البقرى والغنمى فى القطر ، ويتم توظيف هذه التقانات طبقا للطرق العلمية الحديثة ، حيث يستخدم لذلك قارىء الاليزا مع جهاز الكمبيوتر لاجراء الحسابات وقراءة النتائج ضمن برامج معتمدة من قبل منظمة الزراعة والاغذية العالمية ، كما تستخدم تقانة حديثة تعتمد على طريقة التحليل الطيفى والرحلان الكهربائى فى تشخيص الامراض الحيوانية وقياس درجة المناعة عند الحيوانات. أما فى المجال الحقلى فانه يستخدم الان تقنيات حديثة وسريعة للكشف المبكر عن حالات التهاب الضرع تحت السريرى عند الابقار ، وذلك قبل ظهور الأعراض المرضية وإعطاء العلاجات الناجعة إستنادا الى طرق تشخيص العامل المسبب للمرض .

أما بالنسبة لمكافحة الافات الحيوانية وخاصة الخارجية منها ، فانه يتم استخدام مركبات جديدة قليلة الاثر المتبقى فى جسم الحيوان وذات فاعلية عالية فى مكافحة هذه الافات .

وكذلك فان إدخال التقنيات الحديثة فى انتاج اللقاحات البيطرية بطريقة التخمير وتأمين حاجة القطر منها مثل لقاحات الانتروتوكسيما والجدرى والجمرة الخبيثة وكذلك

لقاحات الدواجن يلعب دورا هاما فى حماية قطعان الثروة الحيوانية فى الامراض المعدية المختلفة .

وقد زاد حجم التحصينات الى عشرين مليون وحدة ، وكمية اللقاحات الى واحد وعشرين مليون جرعة فى عام 1995 .

ويتولى القطاع العام والمرخص من القطاع الخاص تغطية الاحتياج المحلي من أدوية أمراض الدواجن وبعض أدوية الحقن للحيوانات الكبيرة والصغيرة ، حيث أصبح عدد معامل القطاع الخاص بنحو 22 معملا حتى عام 1995. أما بقية الادوية البيطرية فتستورد من قبل القطاع الخاص المرخص أصلاً .

وفى البحرين طورت الوزارة المختبرات ، حيث أمدتها بالأجهزة الحديثة ودعمت الكوادر الفنية العاملة بها بأحدث سبل التكنولوجيا وصقلت خبراتهم بالتدريب محليا وعربيا ودوليا فانعكس ذلك إيجابيا على أدائهم للفحص الدورى على الحيوانات .

كما نشطت صناعة الدواجن وزاد حجم الانتاج الداجنى فى البلاد وأصبح يساهم بنسبة كبيرة من الناتج القومى نتيجة للتطورات التى حدثت فى هذه الصناعة مثل استخدام التقنيات الحديثة فى عمليات التربية وانشاء الحظائر المغلقة والمجهزة بأحدث الوسائل التكنولوجية والرعاية الغذائية والوقاية والعلاجية .

وفى مجال تشخيص الامراض الحيوانية بالمغرب تم انجاز 437 تحليلا بيطريا وانتقاء 2148 حولية و 395 فحلاً ، كما تم تلقيح ومعالجة 3755 الف رأس ضد الطفيليات الخارجية والتسممات المعوية .

تم العمل على متابعة وتنفيذ الحملات الوقائية ضد الامراض المعدية وتنفيذ البرامج الوطنية لمحاربة الامراض المستوطنة والوقاية من الامراض ذات الانعكاسات الاقتصادية، مع متابعة الترقيم الصحى للابقار ، وقد مكنت هذه الحملات من استئصال مرض الحمى القلاعية فى الاغنام وطاعون الخيل واعتبر المغرب بلداً خالياً من المرض ابتداء من يوليو 1995 .

تمت متابعة الدراسات الابيدميولوجية لمختلف الامراض الحيوانية لوضع وتقييم الاستراتيجية الملائمة لمحاربة الامراض المعدية ، وشملت هذه الدراسات الحمى القلاعية، داء الفازوا فى النحل ومرض ارتعاش الأغنام وأمراض الابل ، والخيول .

وفى الأردن يقوم مركز اللقاحات البيطرية بانتاج لقاحات الدواجن (النيوكاسل)، جدرى الضأن ، جدرى الماعز، الحمى الفحمية، البروسيلا. . كما يقوم المركز باجراء دراسات بخصوص إنتاج لقاح كلوستريديا ، ولقاح البروسيلا البقرى وكذلك إنتاج الكواشف لتشخيص الامراض الحيوانية ومنها مرض البروسيلا. .

لقد تم خلال عام 1994 القيام بحملات التحصين والمعالجة لكافة قطاعات الثروة الحيوانية شملت التحصين ضد الامراض الوبائية والمستوطنة مثل الانتروتكسيميا، الاجهاض المعدى، الطاعون البقرى، جدرى وطاعون المجترات الصغيرة وغيرها . كما تمت مكافحة الامراض الطفيلية وجرت عمليات رش للمبيدات الحشرية لمكافحة الطفيليات الخارجية. ونتيجة لذلك أنحسرت الامراض الوبائية تماما . ومازال التحصين المكثف ضد كل الامراض الوبائية مستمرا . وقد تم معالجة وتحصين 4.9 مليون رأس لمختلف الامراض خلال عام 1994 ، شملت مانسبته 99.8٪ من حالات الضأن، الماعز، الابقار، الجمال ، والخيول .

بالنسبة لتشخيص الامراض الحيوانية فى الكويت فقد أستخدمت مواد بيولوجية تشخيصية محضرة بوسائل التقنية الحيوية فى مختبرات إدارة الصحة الحيوانية لتشخيص الامراض البكتيرية والفيروسية التى تصيب الحيوانات بدولة الكويت وذلك باستعمال جهاز الـ ELISA .

**ثانياً : مكافحة الافات النباتية والوقاية منها :**

تتمثل أهم التطورات فى هذا المجال على مستوى المنطقة العربية فى التالى :

**- نشر المكافحة المتكاملة لمرض (TYLCV) على أساس :**

أ- إنتاج شتلات طماطم خالية من الفيروس فى مشاتل نظيفة معزولة عن الاصابة بالذبابة البيضاء .

ب- مكافحة الذبابة البيضاء فى حقول الطماطم .

ج- تفادى إنتقال الذبابة البيضاء فى زراعات القطن الى الطماطم خصوصا فى شهرى سبتمبر واكتوبر .

- **تطبيق أسلوب المكافحة المتكاملة لامراض القمح والذرة على أساس :**

أ- أنسب ميعاد لزراعة القمح هو 15-25 نوفمبر .

ب- مكافحة الحشائش النجيلية والتى تعتبر مصدرا للعدوى بالمن والفيروس .

ج- عدم التأخير فى مكافحة المن .

د- التسميد المتوازن .

- **البدء فى تطوير البحوث فى مجال أمراض النبات على أساس :**

* الاستفادة من التقنيـــات الحديثة للتشخيص السريع للمسببات المرضية مثل ELISA,PCR.
* إنتاج تقاوى خالية من المسببات المرضية عن طريق زراعة الانسجة والهندسة الوراثية وتطبيق نظم التفتيش الحقلى والفحص المعملى الدقيق .
* الاهتمام بتطوير نظم المكافحة الحيوية والتنبوء بالامراض كعناصر رئيسية فى برامج المكافحة المتكاملة للاوبئة.
* ترشيد إستخدام المبيدات الفطرية والنيماتودية بما يتماشى مع سلامة البيئة وصحة الانسان.
* رفع الكفاءة العملية للباحثين عن طريق التدريب الخارجى والداخلى والاشتراك فى المؤتمرات العلمية الدولية والمحلية .

ففى الأردن تم تحديث مختبرات أمراض النباتات بالاجهزة الحديثة والفنيين المدربين لتشخيص وعزل والتعرف على أهم الامراض الفطرية والبكترية التى تصيب النباتات المزروعة بصفة عامة وتم حصر أهم الامراض التى تصيب الحشائش وتنتقل منها الى النباتات المزروعة وتم التعرف على أهم الاسباب البيئية التى تساعد على انتقال هذه الامراض من الحشائش الى المحاصيل الزراعية .

وفى البحرين أمكن الحد من الانتشار الكبير للافات بإستخدام البذور المقاومة للافات والامراض ، تبديل مواسم النمو، تعاقب الزروع، بالاضافة الى إدخال طرق المقاومة الزراعية والبيولوجية وتقليل الاعتماد على إستخدام المبيدات. وقد تم فى هذا الصدد استخدام المصائد اللاصقة، المصائد الضوئية والفرمونات الجاذبة وقد لاقت اقبالا كبيرا

من المزارعين وكانت نتائجها مشجعة خاصة وأنه ليس لها آثار على الصحة والبيئة وقد قامت الوزارة بتوفير هذه الوسائل وتوزيعها للمزارعين .

تم إدخال نظم حديثة من الزراعة بدون تربة لترشيد إستخدام المياه والتغلب على ظروف التربة الحرجة .

وفى السودان ، هناك مشروع ادارة وتنفيذ المكافحة المتكاملة وهو يعتمد أساسا على التقليل من استعمال المبيدات الحشرية والتركيز على الوقاية الحيوية للنباتات وأهم المحاصيل التى أستفادت من المشروع هى القمح، القطن، الخضر والفاكهة وتم تنفيذ المشروع فى ولاية الجزيرة وبعد أن ثبت نجاحه ، تم تعميمه فى الولايات الاخرى كولاية الخرطوم والولاية الشمالية وتم اضافة محاصيل أخرى الى المشروع .

أما فى فلسطين فقد وضعت خطة لتخفيف إستعمال المبيدات والعلاجات الكيماوية بقدر الامكان تضمنت :

1- إستعمال البلاستيك الملش بأنواع والوان مختلفة . وكان الهدف من ذلك الجمع بين عدة أهداف :

أ- مقاومة الاعشاب.

ب- تخفيف أثر الحرارة.

ج- الحفاظ على الرطوبة الارضية.

د- مقاومة الحشرات بإستعمال الوان ملائمة كاللون الاصفر والفضى .

2- التوسع فى إستعمال الري بالتنقيط بدلا عن الري السطحي لتخفيض الرطوبة الجوية التى تساعد على انتشار الامراض وبالتالى إستعمال قدر أكبر من المبيدات الكيماوية .

3- إستعمال منظمات النمو فى مقاومة الحشرات مما أثر فى تخفيف استعمال المبيدات الكيماوية الى حد كبير فى مختلف حقول الخضروات .

4- المقاومة الميكانيكية وتشمل :

أ- إستعمال المصائد اللونية خاصة فى البيوت البلاستيكية.

ب- إستعمال الشباك الواقية من الحشرات فى البيوت البلاستيكية المزروعة بالخضروات ومشاتل الحمضيات مما أدى الى انخفاض كبير فى استعمال المبيدات الحشرية بشكل خاص.

5- التدفئة والتهوية باستعمال المراوح الطاردة للرطوبة داخل البيوت البلاستيكية ، أدت الى تخفيف الأمراض الفطرية وبالتالى قل استعمال مبيدات الفطريات فى فصل الشتاء .

6- استعمال انواع من البلاستيك يحتفظ بالحرارة بشكل أفضل من البيوت البلاستيكية مثل IR,UVA.

7- إيجاد أصناف مقاومة للامراض والحشرات ، خاصة محصول الطماطم المحمية والمكشوفة المقاومة للامراض التربة، الامراض الفيروسية ، النيماتودا وكذلك محصول الخيار.

8- استعمال نوع خاص من النحل لتلقيح الازهار فى المحاصيل المحمية بدلا عن استعمال هرمونات العقد.

9- إستعمال التعقيم الحراري بدلا عن الكيماوى لمقاومة أمراض التربة.

10- إستعمال المقاومة الحيوية فى الحمضيات خاصة البق الدقيقي الكروي والحشرات المفترسة لمقاومة الحشرات الضارة خاصة الحشرات القشرية وكذلك استعمال العدو الطبيعي فى مقاومة ذبابة الانفاق في محاصيل الطماطم والخيار والفلفل وكذلك مقاومة الذبابة البيضاء باستعمال العدو الطبيعى مما كان له الاثر الكبير فى تقليل استعمال المبيدات الكيماوية.

11- التوسع فى إستعمال الاسمدة العضوية المعاملة من اجل تقليل إستعمال الاسمدة الكيماوية والتى لها أثر جانبى على النيماتودا وأمراض التربة .

وفى العراق تختلف طبيعة وشدة الاصابة بالآفات الزراعية تبعا لعوامل عديدة تتعلق بالآفة والعائل والظروف المحيطة ، حيث تتعرض المحاصيل الزراعية للاصابة بكثير من

الآفات . كما إنتشرت أدغال الحنطة والشعير بدرجة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية. وتصيب أشجار النخيل حشرتا الحميرة والدوباس حيث تصيب الاولى ثمار النخيل وتؤدى الى تساقطه فى وقت مبكر بينما تصيب الثانية سعف النخيل وتقوم بإمتصاص العصارة النباتية . إضافة إلى مرض الشري على نباتات الارز الذى يؤدى الى إنكسار السنبلة وعدم تكون الحبوب .

هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا فى أعداد القوارض نتيجة التوسع الكبير فى الزراعة والاستغلال المكثف للاراضى وفى الاونة الاخيرة حدث تراجع واضح فى حالة الاصابة نتيجة للجهود المبذولة فى المكافحة التى تنفذ بصورة مجانية وتقدر المساحة التى تمت فيها المكافحة خلال 93-1995 حوالى 757 ، 2892 ، 434 دونم على التوالى وتستخدم المبيدات سريعة القتل (فوسفيد الزنك) أو بطيئة القتل وهي ماتعرف بميدات مانعات تخثر الدم .

ظهرت بعض الافات غير الاقتصادية فى السنوات الاخيرة وأصبحت لها أهمية إقتصادية ويعزى ظهورها لاتساع الرقعة الزراعية وزراعة الارض سنة بعد أخرى. كما أدى تدهور الاصناف المزروعة وسوء تطبيق المكافحة الكيميائية والاعتماد عليها بشكل كامل (والتى ساهمت فى اختفاء وقتل الاعداء الحيوية للكثير من الافات) الى ظهور تلك الافات. مثال ذلك زنبور الحنطة المنشارى ، ماضغة بادرات الحنطة، الحشرة القشرية ، الرخوة على الحنطة، حفار اوراق الحنطة، حفار أوراق الحمضيات ، إنحناء قمة النخل، الصدأ الاصفر على الحنطة ، سوسة الارز ، حفار ساق الارز .

### 5-6 تطوير المصادر العلفية للثروة الحيوانية والأسماك :

### 5-6-1 واقع المصادر العلفية للثروة الحيوانية والاسماك فى الوطن العربى :

تمثل المراعى المصدر الاساسى للموارد العلفية للقطاع الرعوي التقليدى ، الذى يعتبر أساس النشاط الانتاجي الحيواني فى معظم الاقطار العربية. وقد بلغت جملة مساحة الرقعة الرعوية فى الوطن العربى حوالى (428) مليون هكتار[1] ، موزعة بنسب مختلفة على مجموعات أقطار الوطن العربى. تقع 43٪ منها فى دول المغرب العربى (ليبيا - تونس -

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائى العربى ، الخرطوم ، 1995 .

المغرب – الجزائر – موريتانيا) و 30٪ فى المنطقة الوسطى (السودان، مصر، الصومال) و 22٪ فى شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون الخليجى واليمن) و 5٪ فى المشرق العربى (سوريا، لبنان، الاردن، العراق). كما تتفاوت مساحات المراعى من قطر الى آخر .

وتتمركز المراعى فى المناطق الهامشية الجافة وشبه الجافة ، والتى تتراوح معدلات الامطار فيها مابين 100–400 مليمتر فى العام . ووفق البيانات المتاحة ، فان مساحات المراعى تتأرجح بين الزيادة والنقصان من عام لاخر حسب كمية هطول الامطار والنشاطات الزراعية المرتبطة بذلك .

إن الموارد الرعوية الطبيعية بالوطن العربى وبالرغم من تدهورها نتيجة الاستخدامات غير المرشدة والتصحر ، إلا أنها تعلب دوراً رئيسيا ورائدا فى غذاء الثروة الحيوانية وتحقيق الامن الغذائى إذ تسهم بحوالى 52.5 مليون طن من العناصر الغذائية المهضومة الكلية (TDN) أي مايعادل 45.8٪ من جملة إنتاج هذه العناصر من مختلف المصادر الغذائية[1] .

وصلت المساحة المزروعة من الاعلاف الخضراء فى عام 1994 حوالى 2.69 مليون هكتار، وقد زادت فى عام 1995 الى 2.8 مليون هكتار ، حيث تمثل نحو 6٪ من مساحة جملة الرقعة الزراعية فى الوطن العربي وتكاد تنحصر فى المنطقة الوسطى. ومن الممكن أن يلعب السودان دوراً رئيسيا فى إنتاج وتوفير الأعلاف الخضراء للمساهمة فى سد الفجوة الغذائية للثروة الحيوانية، خاصة فى ظل الاستراتيجيات التى تستهدف إدخال زراعة الاعلاف بالمشاريع المروية والتى تقدر مساحتها بحوالى 6 مليون هكتار ، وهذا سيساعد فى تخفيف الضغط على الموارد الرعوية الطبيعية ويدعم الجهود المبذولة لاعادة تعمير المراعى المتدهورة .

وتشكل الاعلاف الخشنة من مخلفات المحاصيل الزراعية ، والتى تشمل أتبان القمح والشعير والارز والبقوليات، وعيدان وأوراق الذرة الرفيع والذرة الشامى وتفل الشوندر السكرى ، بالاضافة الى المخلفات الاخرى غير المستقلة على نطاق واسع مثل البقاس وحطب القطن وكسب الفول السودانى ومخلفات الخضر والفاكهة نسبة 38.5٪ من المادة

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حول المراعى المتدهورة فى الوطن العربى والمشروعات المقترحة للتطوير ، الخرطوم ، 1995 .

الجافة وتساهم بنسبة 37.4٪ من العناصر المهضومة الكلية ونسبة بروتين خام مهضوم 25.9٪ .

تتكون الاعلاف المركزة من الحبوب مثل الشعير، الذرة الرفيعة، الذرة الشامي، كسب القطن، كسب الفول ، السمسم وزهرة الشمس ونخاله القمح مع قليل من الاملاح المعدنية كالسيوم والفسفور .

لقد تم تقدير إنتاج الاعلاف المركزة على أساس أنها تساوى مجموع الكميات المتاحة من الحبوب والكسب والنخالة وقدرت نسبة إستخدام الحبوب فى الوطن العربى بحوالى 5٪ من جملة إنتاج وإستيراد الحبوب فى الوطن العربى . وتعادل نسبة إنتاج الكسب من بذرة القطن والفول السودانى والسمسم حوالى 48٪ ، 56٪ و 51٪ على التوالى . كما تعادل النخاله نحو 13٪ من جملة إنتاج القمح فى الوطن العربى زائدا القمح المستورد. وتقدر نسبة العناصر الغذائية الكلية المهضومة والبروتين الخام المهضوم نحو 57٪ و 11.7 من المادة الجافة على التوالى[1] . وقد اتضح أن 48٪ من جملة إنتاج الاعلاف المركزة يتوفر فى المنطقة الوسطى (السودان ، مصر، والصومال) وتعتبر هذه المنطقة اكبر منتج لمكونات الاعلاف المركزة من الحبوب والبذور الزيتية .

عند مقارنة الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية من العناصر الغذائية المهضومة الكلية والبروتين الخام المهضوم مع الانتاج العلفى ، يتضح أن هناك عجزاً يقدر بمايعادل 35 مليون طن عام 1980 و 52.9 مليون طن عام 1985 ومايعادل 47.7 مليون طن عام 1990[2] ، ويعزى العجز فى الفجوة الغذائية فى عام 1985 الى الجفاف الذى حل بمناطق واسعة فى الوطن العربى .

رغم ضخامة أعداد الثروة الحيوانية فى الوطن العربى ، فإن معدلات إستهلاك الفرد العربى من البروتين الحيوانى مازالت متدنية . وتسعى الاقطار العربية من خلال برامج التنمية المختلفة الى تطوير إنتاجية الحيوانات المزرعية بهدف تحسين معدلات الاستهلاك اليومى من البروتين الحيوانى ، ويتطلب ذلك التطوير المستمر فى مصادر البروتين

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاستفادة من المخلفات الزراعية فى إنتاج الأعلاف الحيوانية ، الخرطوم ، 1994 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة قومية حول تنمية الثروة السمكية فى المياه العذبة فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1995 .

الحيوانى المختلفة من حيوانات مزرعية ودواجن وأسماك بكل الطاقات المتاحة . ويمكن القول أنه لا مناص من الاعتماد على القطاع السمكي لسد جزء من الفجوة الغذائية البروتينية ، أي زيادة الانتاج السمكي ، ويقدر إنتاج الوطن العربى من الاسماك فى عام 1993 حوالى 2.1 مليون طن وفى عام 1994 حوالى 1.99 مليون طن وفى عام 1995 حوالى 2.3 مليون طن .

وفى ظل هذا الوضع وتحقيقا لتحسين معدلات إستهلاك الفرد العربى من البروتين الحيوانى كان لابد للاقطار العربية من الاتجاه نحو الاستزراع السمكى ، حيث تغطى الوطن العربى مساحات كبيرة من مسطحات المياه العذبة تزيد عن 10 مليون هكتار[1] وتنتج أكثر من 200 الف طن من الاسماك وتعتمد على المصادر التقليدية للاعلاف والتى تشمل :

1- المصادر الطبيعية .

2- الاسمدة العضوية .

3- المصادر الصناعية وأهمها مسحوق السمك واللحم والدم المجفف وفول الصويا .

ولما كان نحو 90٪ من الانتاج السمكى العربى يأتى من المصائد الطبيعية المختلفة، فانه يقع على عاتق هذه المصائد توفير جزء كبير من الاحتياجات الاستهلاكية المتوقعة ، وعليه يجب إستغلال الموارد غير المستغلة فى هذه المصايد، الا أن تنمية الموارد السمكية الطبيعية تعوقها العديد من المشاكل والصعوبات الفنية والمالية والبيئية التى عاقت زيادة الانتاج السمكي بالمعدلات المطلوبة .

وفى ظل هذا الوضع وتحقيقا لتحسين معدلات نصيب الفرد العربى من البروتين الحيوانى ، كان لا بد للاقطار العربية من الإتجاه الى الإستزراع السمكي والذى يمكن فيه التحكم فى ظروف الانتاج مقارنة بالمصائد الطبيعية .

ويحقق الاستزراع السمكي العديد من الاهداف أهمها :

1- توفير الغذاء وتحسين معدلات إستهلاك الفرد العربى من البروتين الحيوانى .

2- تدعيم المخزونات السمكية فى المصائد الطبيعية .

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة قومية حول تنمية الثروة السمكية فى المياه العذبة فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1995 .

3- تنمية المناطق الريفية وتحسين مستوى معيشة السكان عن طريق توفير فرص العمالة ومصادر الدخل الاضافية .

4- تطهير المجارى المائية من الحشائش .

5- حماية البيئة من خلال استغلال مخلفات التجمعات السكانية فى مشروعات الاستزراع السمكى .

وحيث أن إنتاج الاسماك فى المزارع السمكية يزداد بزيادة الاعلاف الصناعية التى تعطى للاسماك بالاضافة الى الغذاء الطبيعى ، ونظرا لان تكلفة التغذية الإصطناعية وحدها تبلغ حوالى 65٪ من اجمالى تكلفة إنتاج المزرعة السمكية[1] فان الغذاء الصناعى يعتبر أكثر مكونات تكاليف إنتاج الاسماك فى المزارع السمكية، وبناء على ذلك فان أفضل الوسائل لتقليل تكلفة إنتاج الاسماك فى المزارع السمكية يكمن فى إستبدال مكونات العلائق التقليدية والمرتفعة الاسعار بمواد رخيصة يسهل الحصول عليها ، المواد لعلفية غير التقليدية والتى يمكن استخدامها فى تغذية الاسماك .

### 2-6-5 مصادر الأعلاف غير التقليدية :

وعند حصر الموارد العلفية غير التقليدية والتى يمكن إستخدامها فى تغذية المزارع السمكية تبين ضخامة مايمكن أن تساهم به فى تنمية المصادر العلفية للاسماك . وقد تناولت الدراسة[2] الخصائص الكيماوية وتوزيع الاحماض الامينية فى الموارد العلفية غير التقليدية التالية :

### 1-2-6-5 مخلفات التصنيع الغذائى :

هناك مصادر عدة لمخلفات التصنيع الغذائى فى الوطن العربى الكبير، تتنوع تبعا لماهو متوفر فى كل بلد من مواد تدخل فى انتاج كل منها . بعض المصادر يرجع الى أصول نباتية وبعضها الى أصول حيوانية ، وهى :

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مشروع اعداد العلائق الصناعية للأسماك ، جمهورية مصر العربية، 1984 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة قومية حول تنمية الثروة السمكية فى المياه العذبة فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1995 .

* **المصادر النباتية :** مثل الاكساب ، والحبوب العلفية ، مخلفات المطاحن، تفل الطماطم (البندورة) ، مخلفات صناعة البيرة ، قشر البرتقال ، مخلفات صناعة البطاطس، مخلفات تصنيع المكرونة، عجينة المكرونة، كسر المكرونة .

* **المصادر الحيوانية :** مثل مسحوق السمك ، والذى يصنع من مخلفات الاسماك والقشريات الناتجة عن التصنيع كالتعليب والتجميد والتبريد ، ومن الأسماك غير المرغوبة للاستهلاك البشرى، والتالفة أثناء التصنيع أو التسويق ومن الصيد الجانبى .

وينتج الوطن العربى كميات قليلة من مسحوق السمك مقارنة بالانتاج العالمى ، إذ لايتجاوز الإنتاج 37.5 الف طن فى العام ، وبما يعادل 0.6٪ من إنتاج العالم ، علما بأن الاحتياجات العربية تصل الى 345 الف طن ، الأمر الذى دفع ببعض الدول العربية الى الاستيراد من الخارج . ويعزى إنخفاض هذا الانتاج الى عدة عوامل بيولوجية ، وتقنية ، وإقتصادية وأخرى تتعلق بضعف فى البنيات التحتية .

وتشمل مصادر الأعلاف الحيوانية أيضا مخلفات الحيوانات المجترة كاللحوم والدم، العظم، ومخلفات الرأس والارجل والاحشاء ، بالاضافة الى مخلفات الحيوانات النافقة والمعدومة بالمجازر والتى تكون فى مجملها نحو 1777.5 الف طن . وهذه الكميات الضخمة من المخلفات يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى المساهمة في توفير مركزات البروتين عندما تحول الى مساحيق ، حيث أن معظمها إن لم يكن كلها في الوقت الحالى تذهب هدراً، مما تساهم فى تلوث البيئة واحداث الى أضرار صحية بالمجتمعات العربية .

ومن المصادر الحيوانية الاخرى مخلفات الدواجن بالمجازر ، والتى تشكل مصدراً هاما من المصادر المتاحة ، وقد بلغت هذه المخلفات فى الوطن العربى حوالى 929 الف طن منها حوالى 62 الف طن دم ، وحوالى 143 الف طن ريش وحوالى 340 الف طن مخلفات من رؤوس وأرجل وأحشاء ، وحوالى 358 الف طن عظام وحوالى 26 الف طن لحوم دواجن نافقة ومعدمة[1] .

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حصر وتقويم المصادر العلفية لانتاج الأعلاف السمكية ، الخرطوم ، 1995 .

يتبين مما سبق أن كميات مسحوق السمك التى تتوفر فى الوطن العربى لاتكفى لتغطية الاحتياجات الغذائية للحيوانات والدواجن ، وكذلك الحال بالنسبة لفول الصويا ، حيث أن مسحوق السمك وفول الصويا يعتبران من أهم المصادر البروتينية المستخدمة فى العلائق الصناعية للاسماك ، فان الطلب عليها عادة أكثر من المعروض منها فى الاسواق العربية، وبالتالى فان ارتفاع أسعارها يزيد من تكلفة الاعلاف الصناعية للأسماك .

ولذلك فان أي محاولات تبذلها الاقطار العربية لتطوير الاستزراع السمكى ، لابد وأن تأتى من خلال العمل على توفير موارد علفية بروتينية لتحل محل كل أو جزء من مسحوق السمك وفول الصويا فى العلائق الصناعية للأسماك .

### 5-6-2-2 بروتينات أحادية الخلية من المشتقات البترولية :

إن البكتيريا والخمائر كلها أحياء دقيقة أحادية الخلية ، ويمكن إستخدامها فى إنتاج البروتين من بعض الهيدروكربونات ومشتقاتها (المواد البترولية) ، فهى تعتبر رافدا جيدا لحل مشكلة نقص البروتين والتقليل من مشاكل نقص المواد الغذائية .

وقد أثبتت الدراسات[1] أن نسبة البروتين المنتج من البروتين أحادى الخلية يتراوح بين 50-80٪ وهى أعلى نسبة بروتين من أي مصدر غذائى آخر. وقد أوضحت دراسات شركة ICI[2] ، أنه يمكن إضافة البروتين أحادى الخلية الى الاعلاف الصناعية بمعدلات 30٪ من الخلطة العلفية لاسماك السالمون والتراون والمبروك لتحل محل مسحوق السمك فى الخلطات العلفية التقليدية .

### 5-6-2-3 بروتينات الاوراق :

يمكن انتاج البروتينات من الاوراق الخضراء ، فقد إسخدمت المركزات البروتينية من البرسيم الحجازى والبرسيم الاحمر فى تغذية الاسماك ، وقد أمكن تصنيع محببات علفية منها لتغذية أسماك البلطى النيلى ، فى خلطات علفية تحتوى على 60٪ من هذه المواد .

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة العربية عن استخدام الموارد الغذائية غير التقليدية كأعلاف حيوانية ، عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الخرطوم ، 1993 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حصر وتقويم المصادر العلفية غير التقليدية لانتاج الأعلاف السمكية ، الخرطوم ، 1995 .

كما تعتبر أوراق النبات البقولى الاستوائى (لوكنيا) ، من المصادر الواعدة كمصدر للبروتينات ذات القيمة الحيوية العالية فى تغذية مجموعة كبيرة من أسماك البلطى والجمبرى، مقارنة بمسحوق السمك ، كما تعتبر مصدرا جيدا للمواد المعدنية .

وتعتبر أوراق ورد النيل غنية بالبروتين الخام ، فى حين أن باقى الجزء الخضرى يعتبر غنيا فى الالياف الخام والمواد الكربوهيدراتية الذائبة .

### 5-6-2-4 محتويات كرش المذبوحات :

يقدر عدد الذبائح فى الوطن العربى فى عام 1995 بنحو 64670 الف رأس من الابقار والمجترات الصغيرة وتتخلف بعد الذبح محتويات الكرش التى تحتوى على الاحياء الدقيقة والبوتوزوا ونواتج الهضم وبعض المواد الغذائية غير المهضومة، وعند التخلص من المواد الغذائية غير المهضومة وترسيب البروتينات ، يكون الناتج مركز بروتينى ذو قيمة غذائية عالية ، ويحتوى على حوالى 28٪ بروتين .

وقد أوضحت الدراسات والبحوث[1] التى أجريت فى هذا المجال القيمة الغذائية العالية لمخلفات الكرش المجففة فى تغذية أسماك البلطى والمبروك. وتصل كمية محتويات الكرش المجففة الناتجة من المجازر فى الوطن العربى الى 243.4 الف طن سنويا ، تستطيع أن تساهم بإنتاج 45.6 الف طن من الأسماك سنويا .

وعليه لا بد من القيام بجهود إرشادية بهدف الإستفادة من القيمة الغذائية عند إستخدام محتويات الكرش المجففة فى تغذية الاستزراع السمكى ، وليس من المتوقع الإستفادة الكاملة من كل محتويات الكرش المجففة ، ولكن البداية الجادة قد تؤدى الى إضافته كأحد الموارد العلفية غير التقليدية للأعلاف الصناعية لأسماك المياه العذبة .

### 5-6-2-5 زرق الدواجن :

إتجهت معظم الاقطار العربية فى السنوات الاخيرة الى الانتاج المكثف للدواجن الامر الذى أدى الى تزايد أعداد الدجاج البياض وفروج اللحم حتى وصلت الى 1526 مليون و87 مليون على التوالى . وقد أوضحت دراسات المنظمة[2] أن إضافة زرق الدجاج

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مصدر سابق .
(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة حصر وتقويم المصادر العلفية غير التقليدية لانتاج الأعلاف السمكية ، الخرطوم ، 1995 .

البياض واللاحم الى أحواض الاسماك يكفى لتغطية الاحتياجات الغذائية ويضيف الى الناتج السنوى من المزارع السمكية نحو 5951 الف طن سنويا .

ومن المتوقع أن يقل هذا المعدل المتاح للاسماك ، حيث أن جزءاً كبيراً من زرق الدواجن يذهب حاليا فى بعض البلاد العربية كمخصبات فى زراعة الخضروات .

### 5-6-2-6 الخميرة العلفية :

يستخدم مولاس وقصب السكر لانتاج الخميرة العلفية، والتى تعتبر غنية بالبروتين الخام والذى تتراوح نسبته بين 37-50٪ ، ويمكن أن تستخدم كبديل لفول الصويا .

### 5-6-2-7 الاعشاب البحرية :

تتكون أساسا من خليط من الطحالب التى تختلف فيما بينها فى التركيب الكيماوى والقيمة الغذائية وتشمل :

1- **الطحالب الدقيقة** : وتعتبر من الموارد الغنية بالبروتين وقد تتراوح نسبة البروتين من 60٪ حتى 65٪ ، بالاضافة الى إحتوائها على كميات متوازنة من الاحماض الأمينية .

2- **الطحالب الكبيرة** : وتشكل الغالبية العظمى من الأعشاب البحرية ، وتقترب معظمها فى تركيبها الكيماوى من دريس البرسيم ويفوق محتواها البروتينى المحتوى البروتينى لتبن الشعير .

ولا تعتبر الاعشاب البحرية مصدراً جيداً للبروتينات والمواد المعدنية فقط، بل أن بعض الطحالب البنية والخضراء قد تحتوى على كميات كبيرة من الكاروتين

وقد تحددت القيمة الغذائية للموارد العلفية فى ضوء المعاملات الفنية التالية :

1- معدل الاستهلاك اليومى من الغذاء .

2- معامل التحويل الغذائى .

3- معامل الاستفادة من بروتين الغذاء .

4- معدلات الاستفادة من طاقة الغذاء .

5- معدلات النمو النسبى للاسماك .

6- الاحتياجات الغذائية .

وبدراسة هذه المعاملات الفنية للموارد العلفية غير التقليدية[1] تبين أن القيمة الغذائية لمخلفات التصنيع الزراعى وبروتينات الاوراق والبروتينات أحادية الخلية ومحتويات كرش المذبوحات وزرق الدواجن والخميرة والاعشاب البحرية، يمكن مقارنتها بالقيمة الغذائية للموارد العلفية التقليدية ، ولها تأثيرات إيجابية على الاسماك عندما تحل جزئيا أو كليا محل البروتينات الحيوانية مثل مسحوق السمك أو النباتية مثل فول الصويا .

وفى ضوء الاحتياجات الغذائية للانواع المختلفة من الاسماك تم وضع مجموعة من الخلطات العلفية القياسية التى تصلح لغذاء البلطى والبورى، والتروات والمبروك وتحتوى على مصادر علفية تقليدية بهدف مقارنتها بخلطات علفية تحتوى على موارد علفية غير تقليدية .

وللتعرف على القيمة المضافة عند الاستفادة من الموارد العلفية غير التقليدية فى تكوين العلائق الصناعية للاسماك، تم استخدام بعض المصادر غير التقليدية كمخلفات التصنيع الغذائى ، زرق الدواجن ومحتويات كرش المذبوحات والبروتين آحادى الخلية. فى تكوين علائق . وقد أدت الى أرتفاع الانتاج السمكي السنوى فى المزارع السمكية - الى عشر أضعاف الانتاج المحلى . وبطبيعة الحال فان اعداد البرامج للاستفادة من معظم الموارد العلفية غير التقليدية سوف يحقق طفرة فى انتاج المزارع السمكية .

أما عن القيمة الاقتصادية المضافة عند استخدام الخلطات العلفية التى تعتمد فى تركيبها على الموارد العلفية غير التقليدية ، فقد أدت الى إنخفاض ملموس فى تكلفة إنتاج الاسماك عند تغذيتها على الاعلاف المحتوية على الخميرة ومحتويات الكرش المجففة ، وزرق الدواجن. فقد تبين أن إضافة الخميرة الى العلائق الصناعية للاسماك بمعدلات 30٪ يحقق قيمة اقتصادية مضافة عند انتاج الطن الواحد من أسماك البورى والبلطى والمبروك بنحو 25٪ من اجمالى تكلفة الانتاج. أما عند اضافة مخلفات الكرش المجففة فى الخلطة العلفية للاسماك بمعدل 20٪ فان القيمة الاقتصادية المضافة تصبح 62٪ من اجمالى

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مصدر سابق .

تكلفة إنتاج طن واحد من الاسماك. وفى حالة إضافة زرق الدواجن الى الخلطة العلفية بمعدل 20٪ فان القيمة الاقتصادية المضافة تصل الى 30٪ من تكلفة انتاج طن واحد من الاسماك. وعلى ذلك فان استبدال المصادر العلفية التقليدية لمسحوق السمك واللحم بالخميرة أو زرق الدواجن أو محتويات الكرش المجففة تحقق قيمة إقتصادية مضافة تتراوح من 25-62٪ من اجمالى تكلفة إنتاج الاسماك ممايعنى تخفيضا كبيرا فى تكلفة التغذية والانتاج بصفة عامة، بالاضافة لذلك فان الموارد العلفية غير التقليدية تمثل الاحتياطى الاستراتيجى لتنمية الاستزراع السمكي فى الوطن العربى وبدون التوجه نحو الاستفادة من هذه الموارد غير التقليدية فان التطور فى انتاج المزارع السمكية يكون بطيئا ويعجز عن مواكبة التزايد المستمر للاحتياجات البروتينية لغذاء الفرد .

وإجمالاً يمكن القول أن الوطن العربى يزخر بالموارد العلفية غير التقليدية وأن الاستفادة منها جزئيا أو كليا سوف يؤدى الى تطوير وتنمية السمكية وسوف تفتقر بالانتاج السمكي الى أضعاف المستويات الحالية .

إن الاستفادة من القيمة الغذائية المضافة من الموارد العلفية غير التقليدية يتطلب دورات ارشادية وتدريبية . ونظرا الى حداثة الاتجاه الى هذه الموارد كمكونات فى الاعلاف الصناعية لتحل محل المصادر البروتينية التقليدية الحيوانية أو النباتية، فان الامر يتطلب أيضا تنفيذ بعض البحوث التطبيقية للتعرف على القيمة الغذائية لمزيد من الموارد العلفية غير التقليدية. وكذلك فإن الحصر النوعى لبعض الموارد غير التقليدية كبروتينات ورد النيل والخميرة والاعشاب البحرية ، سوف تظهر الصورة الحقيقية للقيمة الغذائية المضافة للموارد العلفية غير التقليدية .

وعلى المستوى القطرى تتباين الجهود المبذولة فى هذا المجال ، ففى القطر **السورى** تعتمد الثروة الحيوانية على مصادر من المواد العلفية غير المستقرة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالمواسم المطرية ، حيث تشكل هذه المصادر نسبة لاتقل عن 75٪ من اجمالى الموارد العلفية إضافة الى أن استخدام هذه الاعلاف وبأساليب تقليدية يؤدى الى عدم الاستفادة منها بكفاءة عالية وبشكل خاص المراعى الطبيعية والتى تشكل 30٪ من الموارد العلفية .

ولقد أولت الدولة أهمية خاصة من خلال خططها الاستثمارية لمشاريع تطوير وإدارة

المراعى المراعى الطبيعية فى البادية السورية حيث تؤمن هذه المصادر حوالى 75٪ من احتياجات الثروة الحيوانية (الاغنام) ولمدة تتراوح من 4-8 أشهر وفق جودة المواسم المطرية فى البادية ، وقد أظهرت التجربة العلمية أن أفضل الاساليب لتطوير المراعى الطبيعية وزيادة كفاءتها هو إستخدام المحميات الرعوية وتطبيق الاساليب الحديثة لتطوير غطاءها النباتى بالاعتماد الاستزراع للنباتات الرعوية المحلية وتطبيق أساليب حديثة فى إدارة هذه المراعى ضمن المحميات المذكورة ، والتى من أهمها :

أ- فى مجال تحسين كفاءة إستخدام مادة التبن وزيادة المحتوى الغذائى منها فقد بدأت فكرة إستخدام المخلفات الزراعية المحسنة في تغذية الحيوان تتبلور لدى الوزارة حيث تم طلب المساعدة من منظمة الاغذية والزراعة الدولية لاستثمار المخلفات الزراعية التى لاتستغل بشكلها الامثل. وقد استجابت المنظمة لطلب القطر حيث تم إقتراح دراسة معاملة الاتبان باليوريا وبناء عليه وافق برنامج الامم المتحدة الانمائي على منح سوريا حوالي 580 الف دولار لاستخدامها فى هذا المشروع الحيوى. بدأ المشروع عام 1990 بتطبيق نشاطاته فى مراكز بحوث الانتاج الحيوانى من حيث معاملة الاتبان باليوريا وسيلجة مخلفات الدواجن مع مخلفات زراعية أخرى أو مع محاصيل علفية وتصنيع مكعبات علفية من المخلفات الزراعية .

ب- إدخال زرق الدواجن فى تصنيع الاعلاف المركزة اللازمة لتغذية العجول ، وذلك بعد معالجتها باليوريا .

ج- خلال السنوات الاخيرة أنشىء عدد من مصانع العلف العائدة للقطاعين العام والخاص حيث تقوم هذه المصانع بمايلى :

1- الاستفادة من مخلفات مصانع تصنيع المواد الغذائية (مخلفات معامل السكر - مخلفات معامل الكونسروة - مخلفات معاصر الزيتون ، مخلفات معامل الخميرة) فى تحضير أعلاف لغذاء المجترات وذلك بعد معالجتها وجعلها بشكل مساحيق أو شبه كسوب.

2- الاستفادة من حبوب المحاصيل العلفية النجيلية والتى تحتوى على نسبة عالية من الالياف باضافة الانزيمات الخاصة اليها بهدف تحسين ورفع

نسبة الطاقة فيها ومن ثم تقدم كعلف للدواجن.

3- تجهيز وتوضيب وخلط وجرش المواد العلفية النباتية والحيوانية وتحويلها الى مكعبات صغيرة تستخدم فى تغذية الابقار والاغنام والاسماك .

4- الاستفادة من المخلفات الحيوانية الناتجة عن مسالخ الدواجن والماشية فى تصنيع هذه المخلفات بشكل مساحيق أو بيلتات حيوانية يمكن الاستفادة منها فى تغذية الدواجن والاسماك .

أما بالنسبة لتطوير المصادر العلفية والخاصة بالثروة السمكية فقد إعتمدت سياسة تطويرها مبدأين أساسيين :

1- الاقلال ما أمكن من استيراد المواد العلفية والبحث عن بدائل محلية غير تقليدية أو غير مستغلة الاستغلال الامثل .

2- تكييف أنماط الزراعة السمكية بما يتناسب والموارد العلفية المحلية ، وبما يحقق أكبر عائد إقتصادى للمستثمر .

وعليه أجرى مشروع تطوير الاعلاف السمكية فى المياه الداخلية دراسة ميدانية ، شملت مسحا للموارد العلفية المتاحة (نباتية - حيوانية) . واقترحت إستراتيجية لتصنيع الاعلاف السمكية فى سوريا وقد أعدت هذه الدراسة للمزارع السمكية الصغيرة والمتوسطة والتى تتراوح مساحتها من 1-4 هكتار ولتصنيع الاعلاف فى المزرعة من مواد علفية متوفرة محليا حيث يمكن للمزارع أن تمزج مخلفات المسالخ المعالجة حراريا مع الاسماك الرخيصة وطحين الحبوب أو مخلفاتها الصناعية لانتاج عجينةيتم تجفيفها هوائيا. وقد اقترحت عدة خلطات علفية لهذه الغاية .

تمتاز هذه التقنية ببساطتها وإنخفاض تكلفتها فهى لاتحتاج الى إشادة أبنية إضافية فى المزرعة كما أن مستوى ميكنتها يقدر من خلال معايير إقتصادية تخص حجم المزرعة وإنتاجيتها وتكلفة اليد العاملة .

وسيعمد قسم الثروة السمكية بالوزارة الى تنفيذ هذه التقنية على مستوى إرشادى وتعميمها على أكبر عدد ممكن من المزارع السمكية الخاصة .

وفى العراق فان من أهداف البرنامج لتطوير زراعة الحبوب والبقوليات فى المنطقة الديمية (1996) تطوير المصادر العلفية للثروة الحيوانية كالاتى :

- تحسين إنتاجية الشعير من الحب والقش وتصنيع الدريس مما يؤدى الى تحسين تغذية الاغنام والماعز فى المنطقة المطرية .
- العمل على التوسع لزيادة الرقعة الزراعية التى تزرع بالمحاصيل الرعوية البقولية (البيقا والكرط) لتوفير أعلاف خضراء وجافة للحيوان والمحافظة على خصوبة التربة وحفظها من عوامل التعرية .
- إن من أهداف البرنامج الوطنى لتطوير زراعة الارز فى المنطقة الشلبية (1995) بتثبيت أنسب دورة زراعية للمحاصيل الرئيسية حيث أدخل محصول الباقلاء العلفية بدلا عن الحنطة فى هذه الدورة من اجل زيادة خصوبة الارض وايجاد محصول علفى جيد للثروة الحيوانية .
- البدء بمشروع إنمائى لتطوير زراعة الذرة الصفراء فى عام 1996 ، وهذا المحصول فى تكوين العلائق المركزة وخاصة بالنسبة للدواجن وبالعمل على توطين أصناف عالية الزيت وأصناف غزيرة الانتاج .

أما فى **الأردن** فإن الموارد العلفية المتاحة تتمثل فى المراعى الطبيعية والأعلاف الخضراء والخشنة والمركزات ، وتشكل المراعى المصدر الرئيسي لغذاء الحيوانات المجترة الصغيرة باعتبارها أرخص المصادر العلفية المتاحة ، ويعتمد توفر هذه المراعى ومدى جودتها على معدلات سقوط الامطار السنوية فى المناطق الرعوية . وبشكل عام فان الحيوانات لاتستطيع الحصول على كافة احتياجاتها الغذائية من المرعى ، مما يجعل أصحاب الاغنام يقدمون خلطة من الاعلاف التكميلية فى فصل الشتاء . وفى بعض السنوات يتم تقديم الخلطات لفترة طويلة من السنة ، حينما تتعرض المراعى الى الجفاف المبكر لقلة الامطار الساقطة فى مناطق المراعى ولاتعتبر مصدرا لغذاء الابقار .

ولسد العجز فى الأعلاف تتم زراعة مساحات محدودة ، بالشعير والكرسنة والذرة العلفية والشعير والبرسيم الأخضر ، والجلبانه وحشيشة السودان ، حيث يستعمل الشعير والكرسنة فى تغذية الابقار والاغنام ، أما حشيشة السودان والاعلاف الخضراء ، فتقدم

للابقار . وفى عام 1995 أنتجت المملكة نحو 57.7 الف طن شعير و 5.4 الف طن كرسنة .

أما مركزات الاعلاف البروتينية ، فيتم إستيرادها لاستخدامها فى خلطات أعلاف الدواجن بشكل رئيسى ويقوم القطاع الخاص باستيرادها من مصادر أوروبية .

هذا ويعتمد الاردن فى توفير الجزء الاكبر فى احتياجاته من الاعلاف على الاستيراد حيث أن الانتاج المحلى من المحاصيل العلفية لايسد احتياجات المواشى والدواجن ، وهذا يبين مدى الفجوة التى يعانى منها قطاع الاعلاف فى الاردن والذى يدل أن تطور وزيادة الثروة الحيوانية لم يقابلها زيادة واضحة فى انتاجية الاعلاف بل قابلتها زيادة فى كمية المستوردات لتعويض النقص المحلى فى هذه المواد. وقد تم استيراد 1015.3 الف طن من الاعلاف خلال عام 1995 .

ويوجد بالاردن 19 مصنعاً لتجهيز الأعلاف وبطاقة إنتاجية تقدر بنحو 191 طن/ساعة وهذه المصانع موزعة فى مناطق مختلفة وتقوم باعداد الخلطات الجاهزة للدواجن بشكل عام وبعضها ينتج أعلاف المواشى وبعض المصانع يمكن أن ينتج الاعلاف المحببة كما أن بعضها يمكن أن ينتج مركزات الاعلاف البروتينية من خلال خلط مكوناتها المستوردة .

كما توجد محلات جراش وخلط الاعلاف منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، تحتوى على جاروشة وخلاطة صغيرة بطاقة 0.5-2 طن/ساعة ويقوم أصحابها بتجهيز الاعلاف وبيعها للمربين . وذلك بالإستفادة من الاتبان بأنواعها ، ونخالة القمح المستوردة ، كما أن هناك كميات كبيرة من بقايا المحاصيل النباتية ومخلفات المصانع الغذائية مثل صناعة صلصة البندورة ومعاصر الزيتون ، قد وصلت كمية هذه المخلفات الى نحو 329900 طن عام 1995 .

بالنسبة **للسودن** ، فإن أهم مايتميز به الانتاج الحيوانى فى السودان هو الإعتماد على المراعى الطبيعية ، والتى تمثل النشاط الاقتصادى الرئيسى للثروة الحيوانية . وفى الاونة الاخيرة زادت معدلات إنتاج الاعلاف فى السودان ، خاصة حول المدن الكبرى مثل ولاية الخرطوم ، حيث تنتج أنواعاً مختلفة من الاعلاف تعتمد أساسا على المواد والمدخلات المحلية بنسبة تزيد عن 30٪ ماعدا بعض الاملاح والفيتامينات التى تستورد من الخارج.

وتنتج محلياً أعلاف لتسمين الابقار والضأن ، كما تنتج أيضا أعلاف لحيوانات اللبن وللدواجن بأعمار مختلفة من عمر يوم واحد وحتى مرحلة إنتاج البيض ، وكذلك علائق الدجاج اللاحم وعلف مكعبات المولاس .

ولقد أدى التصاعد المستمر فى أسعار مكونات الغذاء لعزوف المستثمرين عن الدخول فى مجال تربية الاسماك، ويعزى ذلك لارتفاع أسعارها لانه لاتوجد مصانع فى السودان لتركيب الاعلاف السمكية . فسمكة البلطى التى يعتمد عليها السودان فى عمليات التربية تستخدم فى غذائها نخاله القمح والكسب وتعطى عن طريق الصب فى البرك مباشرة ولذلك تذهب كميات كبيرة من الغذاء المعطى هدراً مما يؤدى الى زيادة تكلفة الغذاء ، إضافة للمردود الاقتصادى السلبى .

وفى مصر تتمثل آليات تطوير إنتاج الموارد العلفية لتحسين الوضع الغذائى للحيوانات فى التالى :

1- تربية أصناف متقدمة محصولياً من مختلف محاصيل العلف مثل البرسيم المصرى والبرسيم الحجازى وبحث أفضل التوصيات بالنسبة للعمليات الزراعية لهذه الاصناف الجديدة .

2- بحث أنسب الطرق لحفظ وتخزين بنجر العلف ، حيث أنه من محاصيل العلف التى تحل مشكلة العلف وبخاصة فى فصل الصيف .

3- العمل على زيادة إنتاجية محاصيل العلف المختلفة بأستخدام الموارد الطبيعية من أرض ومياه ومستلزمات إنتاج ، من تسميد وخلافه .

4- العمل على زيادة إنتاجية محاصيل العلف المختلفة المزروعة فى الاراضى الجديدة وذلك عن طريق تربية الأصناف التى تتحمل ظروف نقص المياه والحرارة العالية .

5- إدخال محاصيل علف جديدة عن طريق تقييم الانواع المختلفة من محاصيل الاعلاف المتاحة محليا وعالميا والتوصية بأفضلها تحت الظروف السائدة .

6- بحث تقليل تكاليف الوحدة الانتاجية من محاصيل العلف .

7- دراسة نظم التكامل المختلفة للاعلاف والحيوانات وبصفة خاصة فى الاراضى الجديدة .

8- إيجاد أنسب الطرق لعمل سيلاج من هجن الذرة الشامية تحت الظروف السائدة.

وفى مجال تكنولوجيا تصنيع الأعلاف ، فقد إرتكزت جهود الدولة على العمل على تحقيق التالى :

* التنسيق من خلال جهد قومى بين كافة الهيئات العلمية لاستخدام ماهو متاح من بيانات لوضع جدول التحليل الغذائى .
* ضم الجهود القومية فى شكل حملة قومية هدفها تحسين الوضع عن طريق إستخدام نتائج البحث العلمى الذى تم والتقنيات التى انتهت اليها.
* بالاهتمام بالبحوث الخاصة بطرق تصنيع الأعلاف وخاماتها ، خاصة استخدام المعالجة البيولوجية .
* الاهتمام ببحوث رقابة الجودة ، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن التلوث بالافلاتوكسين لما لها من آثار ضارة على الاداء الانتاجى الحيوانى.
* إعطاء أهمية خاصة للدراسات والبحوث التى تعنى بتحديث طرق ومعايير القياس ، لما لها من أهمية كبيرة فى الحصول على بيانات دقيقة وموثوق بها .

وفى دولة **الكويت** تم الانتهاء من مشروع التغذية على أعلاف غير تقليدية (سعف نخيل، كرتون معامل وغيره) للأبقار والاغنام ، ولقد كانت النتائج المتحصل عليها جيدة وسيتم العمل على تطبيق هذه النتائج خلال المراحل القادمة . وفى مجال الاعلاف السمكية فانه تم اعداد تقرير عن انتاج الاعلاف الحيوانية وبعض المواد الثانوية الاخرى ذات الاستخدامات التكنولوجيه من الاسماك (مسحوق الاسماك وزيوتها) والتى تستخدم مخلفات الاسماك وبعض الاسماك ذات القيمة الاقتصادية المنخفضة . وتلك التى لايقبل على استهلاكها الانسان من أجل تصنيع علائق للحيوانات والدواجن بعد تحويلها الى مسحوق أو دقيق ، حيث تمتاز العلائق المحضرة من مسحوق الاسماك بارتفاع محتواها من الفيتامينات والمعادن ، بالاضافة الى احتوائها على عوامل منشطة للنمو.

ولزيادة إنتاج الأعلاف بالقطر فإنه بالامكان الاعتماد على الموارد السمكية التى تتناسب وأغراض هذه الصناعةلإنتاج علف المجترات والاسماك باستخدام 1200 طن من فائض المصيد الجانبى من الأسماك و 2350 طن فى فضلات المسالخ و 4300 طن من فضلات مجازر الدواجن .

ويمكن لهذه الكمية من العليقة دعم الانتاج السنوى للمزارع السمكية اذا استخدمت لتغذية الاسماك بنحو 3000 طن من الاسماك المستزرعة ، وكما يمكن الإعتماد عليها فى برنامج تطوير المزارع السمكية لتأمين كافة متطلبات التغذية .

وبالنسبة **لفلسطين** فإن مصادر الأعلاف تنحصر فى المراعى الطبيعية والتى تعتبر فقيرة ، بسبب الرعى الجائر والاهمال الشديد الذى تعانيه .

وتبلغ مساحة الاراضى الرعوية حوالى 1359000 دونم ، يستغل منها فقط حوالى 720000 دونم ، وتقدر الحمولة الرعوية فى حدود 50 دونم لكل رأس من الحيوانات وتقدر الطاقة الإنتاجية الحالية التى يمكن الاستفادة منها من المراعى بحوالى 25000 طن فى الاعلاف الجافة سنوياً .

كما تتوفر محاصيل حقلية ومحاصيل علفية مزروعة ، مثل البرسيم والفصة والبيقيا والكرسنة ، وغيرها من المحاصيل العلفية التى تستخدم كأعلاف خضراء أو بذور ، ويقدر مجمل الانتاج المحلى من الاعلاف بحوالى 119600 طن موزعة كالاتى :

أ- حبوب 18000 طن .

ب- تبن 6600 طن .

ج- مراعى 25000 طن .

د- بقايا المحاصيل الحقلية 10000 طن .

وبمقارنة هذه الكميات مع كميات الاعلاف المستهلكة ، يتضح أن هذه الكمية المنتجة تشكل فقط 20٪ من احتياجات فلسطين . ولذلك وضعت الوزارة خطة متكاملة لتطوير المراعى الطبيعية وزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل ، وذلك عن طريق إغلاق المراعى وتحديد فترة الرعى وبناء سدود ترابية لتجميع مياه الامطار للاستفادة منها فى زراعة أعداد

كبيرة من الشجيرات الرعوية .

أما فيما يتعلق بالثروة السمكية ، فإن دولة فلسطين خالية من مشاريع استزراع الاسماك وبالتالى لايوجد أي مخلفات سمكية تدخل فى صناعة الاعلاف ولكن الوزارة تعكف حالياً على إجراء الدراسات اللازمة للقيام بمشاريع إستزراع أسماك فى فلسطين فى المستقبل القريب .

وفى دولة **البحرين** تشكل المحاصيل العلفية نحو 18٪ ومن اجمالى المساحة المخصصة للاعلاف فى عام 1995 منها نحو 85٪ مخصصة لزراعة البرسيم الذى يعتبر العلف الاخضر الرئيسى لتغذية الحيوانات . أما الاعلاف الخضراء الاخرى فتشمل أصناف مثل حشيشة الرودس والشعير وحشيشة السودان وتتم زراعتها فى مساحات محدودة فى المشاريع التابعة للدولة . هذا وقد بلغ انتاج الاعلاف الخضراء حوالى 45 الف طن فى موسم 1995/1994 .

# الباب السادس

# البرامج والمشروعات المنفذة والجارية فى مجالات التطوير والتحديث الزراعى

# الباب السادس

## البرامج والمشروعات المنفذة والجارية فى مجالات التطوير والتحديث الزراعى

### 1-6 برامج ومشروعات الموارد المائية :

تعتبر الموارد المائية أهم عناصر التنمية في معظم الدول العربية ، وهي بمثابة عنصر النمو والحياة النسبة لها. وتوضح التقارير والدراسات التي تضمنتها التقارير القطرية وتلك التي قامت بإجراءها المنظمة العربية للتنميةالزراعية ، وقد اولتها اهتماماً كبيراً خلال السنوات الاخيرة، كل هذه التقارير وتلك الدراسات تذكر ان المنطقة العربية تتصف بالشح الشديد في مواردها المائية ، مع ما يحيط بها، من تواضع مستوى التقانة الزراعية في الاستفادة منها، وفي تنميتها وصيانتها.

ولعل أهم نواحي القصور في استخدامات كثير من الدول العربية لمواردها المائية ، تمثل نواحي عديدة ، في مقدمتها عدم تطبيق الاساليب الفنية في مراحل نقل وتوزيع وادارة هذه الموارد بالمستوى الذي يحقق اقصى حد من الكفاءة الانتاجية . ونعنى هنا بالكفاءة الانتاجية للموارد المائية هو انتاج اكبر محصول زراعي باقل كمية من المياه ، او بمعنى آخر انتاج اكبر قيمة نقدية من الانتاج من كل الف متر مكعب من مياه الري .

ولقد اتجهت بعض الدول العربية بتطبيق نظام ترشيد استخدام الري ، حيث كانت هذه الدول تسرف في استخدامات المياه بشكل يترتب عنه اهدار مورد من الموارد الزراعية الغالية وبالغة الاهمية في التنمية الزراعية . ولهذا فانها قامت بوضع خطط قومية تتضمن انشاء مشروعات خاصة بزيادة الموارد المائية وصيانة مرافقها، وانشاء البنية الاساسية المتكاملة في طرق توزيعها ورفعها لمستوى الارض الزراعية لاروائها.

ومما لاشك فيه ان ظروف التنمية الزراعية ووجود فجوات غذائية في كثير من دول المنطقة العربية اصبح يستلزم ضرورة استخدام الاساليب الفنية المتطورة والاستفادة القصوى من قطرة الماء ، سواء في الحقل او المنشأة او المنزل . ويمكن القول ان هذه

الموارد اصبحت العنصر الحاسم للتنمية الزراعية بل والتنمية الشاملة في كثير من الدول العربية فيقدر ما يتوفر لها من مياه تتحدد الرقعة الزراعية ضيقاً واتساعاً . حيث اصبح التوسع الافقى في الزراعة ضرورياً للوصول لى التنمية سواء فى الأرض الصحرواية او الارض البور داخل الزمام وخارجه لدول مصر والسودان واليمن وسوريا والصومال والمغرب والجزائر والاردن وفلسطين ولبنان .

ومن الاهمية بمكان – بل من الواجب صيانة المجاري المائية لمنع تلوثها وتدهور صفاتها، بسبب صرف مخلفات المصانع او مياه الصرف الصحي للمدن والقرى ، وكذا عن طريق الخلط بمياه الصرف الزراعي الملوثة . وذلك في الدول العربية التي تستغل اراضيها الزراعية عن طريق الري من مياه الانهار او الينابيع والمياه الجوفية .

كما اصبح ضرورياً منع التلوث الذي تتعرض له مياه الري نتيجة استخدام الاسمدة والمبيدات دون اعتبارات تقنية او موازنات ومعايير اقتصادية وانتاجية لهذا الاستخدام . وقد اصبح ظاهراً في الوقت الحالي، ان معيار استخدام المحاصيل الغذائية ونوعيتها ودرجة نغاوتها ، بل وقيمتها في الاسواق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تعرضها للتلوث نتيجة هذه الاستخدامات ، وبوجه خاص طريقة ريها ووصول التلوث المائي اليها .

ولقد اهتمت الدول المتقدمة بتطبيق نظم للري يحيط بها كل عوامل التقدم التقني ، وكل الاعتبارات الاقتصادية ، فقامت بتطوير وسائل الري تطويراً بالغ التفوق، فظهرت تكنولوجيا الري بالرشاشات والري بالتنقيط والري المحوري والري بالرذاذ والري الكونتوري، ولكل من هذه النظم اشكال واساليب متعددة ومتطورة بصفة مستمرة ، بالاضافة الى استخدام المواسير المدفونة لنقل المياه في الاراضي الرملية التي تشغل نسبة كبيرة من الاراضي الموجودة داخل المنطقة العربية .

وقد اتجهت الدول المتقدمة الى استخدام اساليب متطورة لتوزيع وضبط المياه ، عن طريق تزويد شبكات الري بوسائل التحكم الكامل عن طريق بوابات تكفل ضبط المياه التي تنساب منها ، وعلى أساس من التصرفات واجهزة القياس والرصد وكذا ريكورادارات اتوماتيكية لامكان متابعة التصرفات وعمل موازنات لهذه التصرفات ، مع تنظيم التصرف من المياه تنظيماً محكماً وفقاً للاحتياجات الحقيقية للنبات خلال مراحل نموه .

وفي كثير من الدول العربية ، فان حسن استخدام المياه في الري يرتبط بحتمية تطبيق الوسائل والطرق، الفنية الحديثة عن طريق عمل تسوية جيدة لمناسيب التربة بواسطة اشعة الليزر ، مع تخطيط شبكة سليمة لمجاري الري الحقلي، حتى يتم توزيع مياه الري داخل الحقول ، وفقاً للاصول التقنية والقواعد الاقتصادية السليمة ، وهذا ما يجب ان تتجه اليه هذه الدول بقوه واتساع وشمول .

وقد تضمنت التقارير القطرية التي وردت من بعض الدول العربية البرامج والمشروعات الخاصة بنواحي التقانات المتطورة في الري التي تم تنفيذها او التعاقد عليها خلال السنوات الاخيرة على النحو الآتى :

**الاردن :**

بدأت الدولة في تنفيذ بعض المشروعات في مجال ري الاراضي اعتباراً من عام1995، وقد كان أهم هذه المشروعات ، هى :

**1- مشروع ادارة مساقط المياه في وادى حماد بمحافظة كرك :**

ويتضمن هذا المشروع ايجاد انظمة مناسبة لادارة وتطوير الاحواض المائية من خلال التخطيط السليم، بقصد تحسين مستوى الغابات والمراعى والغطاء النباتي ووسائل حفظ التربة والمصادر المائية . وذلك عن طريق ادخال التقنيات الحديثة في مجال حفظ التربة وتجميع المياه. ومدة تنفيذ المشروع ثلاث سنوات، وتبلغ 2.7 مليون مارك الماني ، تتحمل تمويله من الحكومة الالمانية .

**2- مشروع الري التكميلي :**

ويقع في مناطق مختارة من الدولة . وهو مشروع اقليمي تشترك فيه كل من مصر ، تونس ، المغرب ، اليمن ، سوريا ، السودان . وقد تم البدء فى تنفيذه في النصف الثاني من عام 1991 ويمتد تنفيذه حوالي خمس سنوات . وتبلغ تكاليف انشاءه 3.8 مليون دولار امريكي، ويتحمل تكاليف التمويل برنامج الامم المتحدة للانماء .

**3- مشروع حفظ التربة في الاحواض المائية :**

ويتضمن انشاء نظام لتطوير الاحواض المائية في الدولة ، عن طريق التشغيل السليم

لهذه الاحواض ، وقد اقيم في مناطق عديدة من المملكة وقد تم البدء بتنفيذه في نهاية 1994، وتبلغ تكلفته 3.5 مليون مارك الماني ، وتتحمل حكومة المانيا اعباء تمويله .

**السودان :**

يوضح التقرير القطري ان أهم مشروعات التطوير في مجال الري ، هو مشروع تعلية خزان الرصيرص الذي توفر له تمويل كاف من المصرف الاسلامي للتنمية ، وكذلك مشروعي خزان الحمادات وسد كجبار بالولايات الشمالية . وهذه المشروعات ستزيد من المخزون المائى لتوليد التيار الكهربائي والتوسع الزراعي في السودان .

**فلسطين :**

اتجه الفلسطينيون اخيراً الى تطوير نظم الري وتحويلها من طريقة الري بالدواليب او طريقة ري الحياض ، التي كانت سبباً في حدوث هدر كبير في المياه وفي الاراضي الى طرق حديثة . او قد ترتب على ذلك التوسع في تطبيق احدث الطرق التقنية في ري المحاصيل عن طريق استعمال نظام الري بالرشاشات على مختلف انواعها وكذلك نظام الري بالتنقيط بقصد ترشيد استخدام المياه، ونتيجة لكل هذه الاعمال والمشروعات وصلت نسبة الاراضي التي تروى بطرق الري الحديث الى ما يجاوز 85٪ من المساحات المنزرعة بالخضروات ، 60٪ من المساحات المزروعة بالحمضيات ، 80٪ من المساحات المزرعة بالموز. بالاضافة الى قيام المزارعين بانشاء البرك الاسمنتية والترابية لتجميع المياه ، والحصول على الضغط المناسسب لطرق الري الحديثة ، كذا التوسع في استعمال اجهزة قياس الرطوبة الارضية لتحديد المواعيد المناسبة للري .

وقد قامت وزارة الزراعة بتطوير مصادر المياه مثل الآبار الارتوازية ، التى كان وضعها سيئاً خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي، حيث قامت بتنظيف هذه الآبار واستبدال المضخات القديمة باخرى حديثة ، كما قامت بصيانة الينابيع وتنظيمها لزيادة معدلات تصرفها من المياه .

تم تنفيذ اكبرمشروع للري في فلسطين في منطقة اغوار الجفتلك بمساعدة الصندوق العربي الكويتي للتنمية ، حيث تم تحويل مئات الكيلومترات من الافدنة الترابية والاسمنتية

القديمة الى نظام جديد يستخدم الاساليب ونظم الري الحديثة ، مما يؤدي الى توفير كميات من مياه الري تكفى لري مساحة 20 الف دونم تزرع بالخضروات والحمضيات والموز .

**قطر :**

تم حفر 10 بئر تغذية في مختلف انحاء الدولة ، وتم اختيار نظام الضخ والمسح الجيوفيزيائي . وسيتم حقن مياه من نوعيات مختلفة ومخلوطه بمواد يمكن تتبعها وقياسها. كما تم عمل مسح كامل للسواحل البحرية في عام 1995 بقصد استكشاف ينابيع من المياه العذبة، يمكن استخدامها في ري اراضي جديده .

**مصر :**

وضعت وزارة الري برنامجاً شاملاً لتطوير مرافق الري والصرف الزراعي وكفاءة استخدام الموارد المائية . ولعل أهم مايتضمنه برنامج التطوير ، هو تقرير عدم التوسع في زراعة قصب السكر مع التوسع في زراعة بنجر السكر لانتاج السكر نظراً لارتفاع معدل استهلاك القصب من مياه الري ارتفاعاً كبيراً . وكذلك تقرر عدم التوسع في زراعة محصول الارز وكذا الاستفادة من علوم البيوتكنولوجي و الهندسة الوراثية لاستنباط اصناف قصيرة العمر تحتاج الى كميات قليلة من مياه الري وتتحمل الملوحة ، مع التوسع في تجارب ادارة المياه داخل الحقل وتسوية الاراضي باشعة الليزر ومما يؤدي الى توفير نسبة كبيرة من مياه الري .

كما قررت الاستمرار فى تنفيذ مشروع ترعة السلام لرى وتنمية مساحة تبلغ 400 ألف فدان شرق قناة السويس وقد تم تنفيذ ثلاث سحارات لنقل المياه الى منطقة سيناء وتمر هذه السحارات تحت قناة السويس وفى عام 1996 يتم تنفيذ السحارة الرابعة .

اضافة الى ذلك تم التوسع فى استخدام مياه الصرف الصحى بعد معالجتها وادخالها ضمن الموارد المائية للاراضي الزراعية المجاورة للمدن ، مع حسن استخدام المياه وتدبير كل الاحتياجات اللازمة للاراضي الزراعية المستصلحة عن طريق استعمال وسائل الري الحديث من اساليب الري بالرش او بالتنقيط .

وقامت الجهات المختصة بالتركيز على الدراسات البيئية لمشروعات استصلاح

الاراضي لبحث التأثيرات الضارة بالبيئة عند استخدام مياه الصرف الزراعي في الري ، ووضع برنامج لاستخدام هذه المياه اما مباشرة او بعد خلطها بمياه الري ، على ان يتم هذا الاستخدام طبقاً لضوابط تقنية سليمه .

ولزيادة كفاءة استخدام المياه ، تم اعتماد طرق لتقليل الفاقد في الموارد المائية التي تنشأ عن مواد استخدام المياه في الزراعة والصناعة والقضاء على الحشائش المائية وعلى ورد النيل في المجاري المائية،والعمل على تقليل كمية المياه التي تفقد سنوياً نتيجة لانسيابها في البحر الابيض خلال فترة الشدة الشتوية، ولقد كانت قد تناقصت كثيراً خلال السنوات الأخيرة .

كما تمت اعادة تقدير المقننات المائية التي تستخدم في ري المحاصيل الزراعية ، ليتم وضعها طبقاً لاعتبارات فنية واقتصادية ، مع منع الري بالراحة وتحويله الى ري بالرفع توفيراً للمياه المستخدمة وحفاظاً على خصوبة التربة .

هذا وقد تم التوسع في زراعة الاراضي التي تقع على الساحل الشمالي للدولة والتي تعتمد في زراعها على الامطار ، وذلك عن طريق وضع برنامج للاستفادة من مياه الأمطار داخل خزانات سطحية واستخدامها في اوقات مناسبة في عمليات الزراعة .

**المغرب :**

تم اعداد المخطط الثلاثي الخاص بالاستكشافات الهيدروفلاحية ، بهدف توفير المياه لرى نحو مليون هكتار، وذلك في نطاق البرنامج الوطني للري ، وكذا تحديد الوسائل والتجهيزات اللازمة للاستصلاح الاراضي طبقاً لتقنيات متطورة .

تتضمن العمليات الخاصة بتحسين نظام الري عمليات متابعة التشخيص لمحطات الضخ بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بكل من منطقتي الركوس وركاله .

تم استكمال اعمال التهيئة لمساحة 854 هكتار وكذا متابعة استكمال الاعمال التمهيدية لمساحة 17543 هكتار وكلا المشروعين تغطى اراضيهم 22 دائرة من دوائر الري موزعه في 11 أقليم .

**اليمن :**

تتناول مشروعات التقنيات المتطورة في مجال الري ، جوانب محددة من جوانب التطوير ويتم تنفيذها في مناطق معينة ، وهي :

**1- مشروع الحفاظ على الاراضي :**

ويشتمل على دعم وتحسين منوال الزراعة المستمرة خلال برنامج التطوير لقطاع الموارد المائية والادارة العامة للغابات والمراعي ، ويهدف هذا المشروع الى الحفاظ على مناطق الغابات الطبيعية والاسراع في زراعة الاستثمار والتوسع في تطبيق نظام الحفاظ على المياه للري وعلى خصوبة التربة ، كما يشتمل المشروع على برنامج رفع الكفاءة الفنية للكوادر الفنية التي تعمل في قطاع الموارد المائية .

**2- مشروع تطوير المرتفعات الجنوبية :**

ويشتمل نشاطه منطقة تعز ويهتم اساساً بتطوير تقانات الري وحصاد المياه، وهو حالياً في المرحلة الثانية من برناج تنفيذه .

**3- مشروع المرتفعات الشمالية :** ويهتم هذا المشروع بالري في المناطق الشمالية وهي ، صعدة ، هيمة .

**4- مشروعات تحسين الري :** ويقع في تهامة الشرقية والغربية ووادي حضرموت الزراعي .

**5- مشروع التنمية الريفية :** ويهتم بتحسين الري في مناطق البنقار .

وفى مجال الموارد المائية فى اليمن ، فقد تم تنفيذ عدد من السدود المائية تقدر بحوالي 50 سداً ثابتاً وتبلغ تكلفتها نحو 400 مليون ريال وذلك بالمشاركة بين صندوق دعم التنمية وتشجيع الانتاج الزراعي وبين المواطنين وتساعد هذه السدود على رفع كفاءة استغلال الموارد المائية .

وتم تنفيذ مشروع الري التكميلي ويستهدف اجراء بحوث حول تحسين ادارة الري التكميلي وزيادة انتاج المحاصيل الحقلية او اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للري

التكميلي واقامة مشروع نموذجي لتنظيم حصاد المياه وتوزيعها وانشاء شبكة معلومات بين الدول الاعضاء و كذا تدريب وتأهيل الكوادر الفنية في مجال الري التكميلي . ويشتمل هذا المشروع على الدول الاتية : سوريا ، الجزائر ، مصر ، الاردن ، المغرب ، السودان ، تونس ، اليمن ، هذا ويقوم بتمويل المشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي في المرحلة الاولى وهناك اقتراح باستمرار تطبيقه لمرحلة ثانية .

## 2-6 برامج ومشروعات حماية البيئة :

اوضحت التقارير القطرية برامج ومشروعات التطوير في مجال حماية البيئة خلال السنوات الاخيرة على النحو الآتي :

**الاردن :**

يشتمل برنامج حماية البيئة في المملكة اقامة ست مشروعات كبيرة تهدف الى حماية البيئة وصيانتها وهي :

1- **مشروع تطوير حوض نهر الزرقاء :** ويتضمن الجوانب الآتية :

أ- ضبط انجراف التربة .

ب- الحفاظ على الطاقة الانتاجية للارض الزراعية وتأمين مورد مناسب للرى لتأمين حياة السكان في الريف وتحسين دخل المزارع .

ج- تقليل حجم الترسيبات في بحيرة سد الملك طلال من أجل الحفاظ على طاقتها التخزينية واطالة صلاحية السد كمورد هام للري .

ويغطى هذا المشروع اجزاء من محافظات الدولة وهي : البلقاء ، القرن ، الزرقاء ، جرش . وتبلغ المساحة الاجمالية للمشروع 825 الف دونم . وقد بُدء في تنفيذه عام 1986 ولمدة 8 سنوات ومن المحتمل تمديد فترة التنفيذ . وتبلغ تكاليف انشاءه 22.7 مليون دينار اردنى ويتحمل تمويله الصندوق العربي والصندوق الكويتي والبنك الاسلامي والحكومة الالمانية مع الحكومة الاردنية .

2- **مشروع تطوير الاراضي المرتفعة :** ويشتمل المشروع على المكونات التالية :

أ- منع انجراف التربة وزيادة انتاجية الاراضي عن طريق تنفيذ التدابير الخاصة بصيانة التربة .

ب- تحسين دخل المزارعين من خلال تحسين الادارة الزراعية .

ج- تطوير زراعة الاشجار المثمرة بواسطة آبار جمع المياه ومصدات الرياح واقامة اسوار حرجية وشائكه .

د- تشجيع تربية حيوانات المزرعة .

هذا ويغطى المشروع جميع المرتفعات في المملكة ، وقد بُدء في تنفيذه عام 1990 لمدة خمسة سنوات وتم تمديده لمدة عامين آخرين ، وتبلغ تكلفة انشاءه 3.8 مليون دولار ، ويتولى تمويله برنامج الغذاء العالمي .

**3- مشروع تطوير الغابات والمراعي :**

ويشتمل المشروع على تجديد الغطاء النباتي والطبيعي والغابات وكذلك دعم ومعالجة المناطق شبه الصحراوية عن طريق التحريج وحفظ التربة وانشطة تطوير المراعي. وقد بُدء في تنفيذه عام 1995 لمدة خمس سنوات تنتهى في عام 1996 وتبلغ تكاليف المشروع 4.7 مليون دولار في شكل مواد غذائية ، يقوم بتمويلها برنامج الغذاء العالمي .

**4- مشروع التحريج :**

ويشتمل هذا المشروع على البرامج الآتية :

أ- تقليل انجراف التربة وتحسين الظروف البيئية عن طريق زيادة المساحات المزروعة بالغابات والمراعي .

ب- زراعة وتطوير الاراضي الحراجية والاراضي العارية .

ج- انتاج 7 مليون غرسه حراجية ورعوية سنوياً لزراعتها في مشروعات الوزارة وتوزيعها بالمجان على الراغبين .

د- حماية مناطق الحراج الاميرية والمملوكة .

وقد بُدء في تنفيذه عام 1976 ، وهو مشروع مستمر في عام 1995 وما بعدهما وقد بلغت تكلفته 1.2 مليون دينار ترصد في موازنة الدولة .

**5- مشروع التشجير الوطني :**

ويتضمن هذا المشروع تنفيذ البرامج الآتية :

أ- زيادة الرقعة الشجرية بمساهمة القطاع العام والخاص في عمليات التشجير .

ب- تشجيع المواطنين على المساهمة في اعمال التشجير .

ج- تأمين اماكن التنزه وتقليل الاخطار والتعديات على الحراج الحكومي .

د- بث روح التعاون بين وزارة الزراعة والمؤسسات المختلفة .

ويغطى المشروع جميع انحاء المملكة ، يتولى تمويله القطاع الخاص وبتكاليف تقدر بحوالي 17 مليون دينار بالاضافة الى تمويل من وزارةالزراعة تبلغ 510 الف دينار .

**6- مشروع تطوير سيل الكرك :**

ويهدف الى تنفيذ الإعمال الآتية :

أ- الوصول الى الاستخدام الأمثل للاراضي الزراعية والمياه .

ب- تنمية المنطقة اقتصادياً وزراعياً عن طريق رفع مستوى الانتاج الزراعي وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة .

ج- تنمية الثروة الحراجية والمراعي في الاراضي الحكومية .

د- تنمية وتطوير البنية التحتية لمنطقة المشروع لتصبح المنطقة ذات جذب سياحي .

ج- توفير فرص عمل لسكان المنطقة .

ويغطى المشروع منطقة سيل الكرك . وقد تم البدء في تنفيذه عام 1995 حتى عام 1998 وتبلغ تكاليفه 2.3 مليون دينار ، تتحمل وزارة الزراعة ووزارة المياه والري والاشغال العامة اعباء هذه التكلفة .

**فلسطين :**

لقد نجم عن الاستعمال العشوائي في تطبيق التقانات الحديثة اضرار بيئية بدأت في

الظهور في السنة الاخيرة ، وكان من اسبابها ما يأتي :

- وجود بقايا البلاستيك المستعمل في الاراضي الزراعية والذي بدأ بحدوث تلوث بالتربة مما يعيق عملية اخصابها وخدمة المحاصيل .
- الاستعمال العشوائي لغاز (ميثيل بروميد) في تعقيم التربة .
- الاستعمال غيرالمنظم للمبيدات التي تؤثر على الدورة الطبيعية للحياة والاعداء الطبيعية للآفات المسببة للاضرار الاقتصادية للزراعة .
- تلوث الزراعات والاراضي نتيجة لتدفق مياه الصرف وخاصة من المستوطنات الاسرائيلة .
- الرعي الجائر وتدمير الكساء النباتي وكذلك قطع الاشجار من الغابات والحدائق العامة
- اثارة الاراضي المتكررة سنوياً ، مما يؤدي الى انجراف التربة.
- وضع السموم بطريقة عشوائية للحيوانات والطيور التي تفتك بالحيوانات الزراعية .
- استعمال الاسمدة الكيماوية مع شيكات الري في سقاية الاغنام .
- استيراد بذور غير نقية تحمل الآفات ومسبباتها .

كل هذه العوامل المؤثره على البيئة تحدث التلوث بها مع اهدار الموارد الزراعية وتلفها تتطلب من الحكومة الفلسطينية وضع برامج متكاملة لحماية البيئة ، ويجرى حالياً دراستها او تنفيذها وان كانت لاتزال في بداية مراحل التنفيذ في بعض مناطق فلسطين.

**المغرب :**

تشتمل المشروعات التي تم تنفيذها خلال عام 1995 ، على الآتي :

- تنظيم ايام دراسية واعلامية حول حماية الغابات ومحاربة التصحر .
- عقد اجتماعات مع المديرين المركزيين بالوزارة بقصد نشر الدراسات والمعلومات.
- تنمية وتطبيق الاساليب الاقتصادية والمالية لمحاربة التلوث .

- وضع شبكة وطنية للمؤشرات حول البيئة .
- برامج سمعية وبصرية للتربية وتوعية المواطنين .
- المساهمة في اعداد التقرير الوطني للوقاية من الكوارث الطبيعية وكذا مشروع قانون المخطط الوطني لمحاربة التلوث البحري والبيئي .

**اليمن :**

الجهود الخاصة بحماية البيئة لاتزال في بداية مراحلها . وقد تم انشاء مشروع لصيانة الاراضي من اجل المحافظة على التربة . كما يتضمن مشروع تطوير الغابات حماية البيئة ومكافحة التصحر وزيادة المساحات الخضراء والاحراش وما يتصل بها من كائنات حيوانية وغيرها .

وتوضح البيانات ان هناك تناقص في استخدام المبيدات خلال السنوات الاخيرة حيث هبطت هذه الكميات من 7032 طن عام 1991 الى 571 طن عام 1994.

### 3-6 برامج ومشروعات المكافحة المتكاملة :

تضمنت التقارير القطرية بيانات عن برامج ومشروعات التطوير التي تم تنفيذها او المستمرة في حيز التنفيذ خلال السنوات الاخيرة ، نذكرها بايجاز فيما يلي :

**الاردن :**

قامت الاردن بتنفيذ مشروعين كبيرين في مجال المكافحة المتكاملة وهما :

**1- المركز الاردني للقاحات البيطرية وتشتمل اغراض المشروع على الآتي:**

أ- السيطرة على الامراض الوبائية بين الاغنام والمعز والابقار والدواجن عن طريق انتاج اللقاحات البيطرية .

ب- المساهمة في اجراء سيطره كاملة على بعض الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان بانتاج اللقاحات اللازمة او انتاج مواد بيولوجية في مجال تشخيص الامراض.

ويشتمل منطقة عمل هذا المركز جميع انحاء المملكة ، وقد تم انجاز مرحلتين من مراحل هذا المشروع وهو حالياً يسير في مرحلته الثالثة التي بدأت عام 1992 وتنتهى عام

1996. وقد بلغت تكلفة المشروع 8 مليون مارك الماني بالاضافة الى مساهمة الحكومة الاردنية في تكاليف الخدمات المعاونة ، وقد تحمل اعباء التمويل الحكومة الالمانية .

**2-مشروع انتاج بذور الخضروات :**

وتتضمن اغراض هذا المشروع :

- المساهمة في زيادة الدخل القومي عن طريق انتاج واكثار بذور الخضروات .
- العمل على تحسين نوعية انتاج البذور - وزيادة كمياتها من بذور الخضروات والنباتات الطبية .
- تأمين بذور الخضروات المنتجة محلياً ، ذات نوعية جيدة ومواصفات صحية كاملة.
- زيادة الناتج من محاصيل الخضروات عن طريق بذور لها مواصفات جيدة مع تحسين مستوى الانتاج وتقليل الخسائر التي يتعرض لها المحصول وذلك من اجل زيادة صافي الدخل المزرعي داخل مزارع الخضروات في الاراضي الحكومية .

هذا وتشتمل منطقة عمل هذا المشروع جميع انحاء المملكة ، وقد تم البدء في تنفيذه عام 1994 لينتهى في عام 1997 ، وتبلغ تكلفته 3 مليون مارك الماني بالاضافة الى 400 دينار اردني . وتتحمل كلا الحكوميتين الالمانية والاردنية بأعباء تمويل المشروع .

**البحرين :**

اعدت الدولة برامج بحثية لتنفيذ المكافحة المتكاملة للآفات ، تضمنت طرقاً مختلفة للمكافحة الطبيعية وكذلك المكافحة الصناعية واستخدام المصائد الضوئية اللاصقة والفرمونات الجاذبة ، وايضاً الطرق والوسائل البيولوجية ، علاوة على استخدام المبيدات في اضيق الحدود .

**سوريا :**

قامت الدولة بتنفيذ بعض الاجراءات الخاصة بترشيد استخدام المبيدات وادخالها ضمن برنامج المكافحة المتكاملة ، وذلك من خلال منع الرش الوقائي على الاصابات

الحشرية قبل التأكد من ضرورتها، ودخولها في نطاق الحيز الذي يحدث ضرراً بالمحصول. وقد اقتصر رش المبيدات على الاصابات الفطرية، مع تخفيض عدد الرشات الى الحد الادنى ، وقد تم البدأ بتنفيذ المكافحة الحيوية على الاشجار المثمرة مع التركيز في عام 1995على مكافحة الذبابة البيضاء . وقد بلغت قيمة المبيدات المستوردة في عام 1995 نحو 29.7 مليون دولار ، علماً ان قيمة ما تم استيراده من هذه المبيدات عن طريق القطاع العام والخاص معاً فى عام 1994 بلغت 17.4 مليون دولار . وفي الاعوام الاخيرة تم الترخيص لعدة منشئات ومصانع لانتاج المبيدات الزراعية والادوية البيطرية، وقد بدأت فعلاً في انتاجها وطرحها في الاسواق .

**فلسطين :**

سار برنامج المكافحة المتكاملة في بدايته مشتملاً على النواحي الاتية :

- ايجاد قاعدة للبحث العلمي لتصنيف الآفات والاعداء الطبيعية وعلاقتها بالبيئة ، وتعتبر عملية التصنيف من أهم العوالم المتعلقة بالابحاث الحيوية والبيئية للافات ومن أهم عوامل فاعلية المقاومة .
- معرفة الطرق الصحيحة والدقيقة لاخذ العينات من أجل تحقيق افضل النتائج وتطبيق اكثر الوسائل فاعلية للمكافحة المتكاملة و كل هذا يؤدي الى وجود تعاون وثيق بين جهاز الارشاد الزراعي وجهاز البحوث الزراعية مع تضامن الفلاحين وتدعيم هذه الاجهزة وتقويتها.
- ايجاد نظام مراقبة جيد لكل الآفات الموجودة لمعرفة كل انواعها وكيفية تطور اعدادها بالزيادة او النقص ، ومن ثم تحديد انسب المواعيد لتنفيذ برنامج المقاومة، عند حد معين من تواجد الافات وبحيث تصل الى درجة تكون فيه ضارة على اقتصاديات الانتاج الزراعي، مما يستلزم متابعة تطور اعدادها بصفة مستمرة.

وتقوم وزارة الزراعة حالياً باعداد المرحلة الاولى منه و يتضمن تقرير الوزارة في شأن البرامج التي تم تطبيقها اخيراً وفي سنة 1995 في نطاق المكافحة المتكاملة ما يلى:

- استخدام طرق العزل التام في البيوت البلاستيكية لمنع دخول الحشرات التي تعمل

على نقل الامراض الفيروسية .

- القضاء على الاعشاب والحشائش التي قد تكون ملجأ وعائلاً لكثير من الآفات .
- استعمال انواع والوان مختلفة من البلاستيك تؤثر سلباً على الحشرات والامراض وبالتالي تقلل من استعمال المبيدات الكيماوية .
- زراعة الشتلات داخل مشاتل نموذجية ومرخصة حسب الشروط التي تضعها الوزارة مما يؤدي الى حماية هذه الشتلات من الامراض ويجعلها اكثر مقاومة لكثير من امراض التربة عند نقلها وزراعتها في الارض المستديمة مقارنة مع النباتات التي تزرع من البذرة مباشرة في الارض الدائمة .
- ادخال اصناف من البذور مقاومه للفيروسات سواء في الزراعة المحمية او المكشوفة.
- عزل الشتلات عزلاً كاملاً داخل البيوت البلاستيكية على أن تكون محكمة الغلق لمنع دخول الحشرات الناقلة للفيروسات من الحمضيات . اما بالنسبة للبساتين التي قد يظهر فيها الاصابة باحد الامراض الفيروسية فتؤخذ منها عينات وتفحص وتزال الاشجار التي تثبت اصابتها بالمرض .
- استعمال الطعوم السامة بخلطها مع مواد جاذبة (فرمونات) لتجذب الحشرات مما يؤدي الى موتها .
- استخدام منظمات النمو والتي تمنع انسلاخ الحشرات وبالتالي تمنع تطور الحشرة ويتم القضاء عليها .
- المقاومة الميكانيكية مثل جمع ثمار الموز المصابة بتورد القمة وحرقها .
- التركيز على تطبيق نظام تخطيط البستان في الزراعات المكشوفة ، بحيث يكون اتجاه الخطوط من الشرق الى الغرب لكى تقل الاصابة بالامراض الفطرية ، لأن هذا الزسلوب يعمل على تحسين التهوية وانخفاض درجة الرطوبة .
- استخدام الاعداء الحيوية ، حيث يوجد العديد من الحشرات المفيدة التي تفترس الافات الضارة . وقد تم ادخال اعداء طبيعية كثيرة لمقاومة الحشرات، مثل الحشرات القشرية – ذبابة الانفاق – البق الدقيقي الكردي – العنكبوت الاحمر – الذبابة البيضاء .

**مصر :**

اتجهت الدولة في السنوات الاخيرة نحو استخدام اساليب المكافحة المتكاملة وكان التركيز عليها شديداً في عام 1995 بعد ما كانت تطبق الاساليب التقليدية للمكافحة ولفترة طويلة ، معتمدة في ذلك بصفة اساسية على المقاومة اليدوية واستخدام الكيماويات . ولقد وضعت نظاماً جديداً يتضمن المواصفات الآتية :

- تحديد انسب مواعيد للزراعة بالنسبة للمحاصيل الرئيسية (القمح ، القطن ، الارز، الذرة ، القصب ، الفول) .
- ازالة الحشائش النجيلية والتي تعتبر مصدراً للعدوى ونقل الحشرات والفيروسات المختلفة .
- عدم التأخير في استخدام اساليب المكافحة حتى لاتنتشر الآفات بشكل يصعب مقاومته .
- التسميد المتوازن الذي يحفظ للنبات النمو المناسب .
- البدء في تطوير البحوث في مجال امراض النباتات عن طريق تطبيق الاساليب البحثية الآتية :

أ- الاستفادة من التقنيات الحديثة للتشخيص السريع للمسببات المرضية .

ب- انتاج تقاوى خالية من المسببات المرضية ، عن طريق زراعة الانسجة والهندسة الوراثية .

ج- الاهتمام بتطوير نظم المكافحة الحيوية والتنبؤ بالامراض كعناصر رئيسية في برامج المكافحة المتكاملة للاوبئة .

د- ترشيد استخدام المبيدات الفطرية ومبيدات مقاومة النيماتودا بما يتمشى مع سلامة البيئة وصحة الانسان .

وفي مجال المكافحة المتكاملة قامت وزارة الزراعة بتنفيذ عدد من مشروعات التطوير والتحديث كان اهم ما تم تنفيذه منها في عام 1995 ومازال مستمراً ، ما يأتي:

- مشروع استخدام النيماتودا في المكافحة البيولوجية للافات الزراعية وتبلغ تكلفته 3.3 مليون جنيه يمتد تنفيذه لثلاث سنوات .
- مشروع فرمونات القطن وتكاليفه 10 مليون جنيه لمدة عام واحد .

**المغرب :**

لقد كانت اهم المشروعات التي قامت الدولة بتنفيذها خلال عام 1995 هى :

**1- مشروع مغات ويشتمل على عدد من البرامج التنفيذية هي :**

أ- غرس الاشجار المثمرة على مساحة 130 هكتار .

ب- ازالة الاحجار فى مساحة 4700 هكتار .

ج- الاستئصال الكيميائى لنبات السدرة على مساحة 1200 هكتار .

د- تشجير الغابات في مساحة 570 هكتار .

هـ- مكافحة انجراف التربة على مساحة 700 هكتار .

**2- مشروع حركورت وزان، ويتضمن انجاز ما يأتي :**

أ- الانتهاء من بناء رمز المديرية الاقليمية للفلاحة ومحطات لتحسين النسل .

ب- غرس الاشجار المثمرة على مساحة 1250 هكتار .

**3- مشروع عيده - ويشتمل على الاعمال الآتية :**

أ- تحسين المراعى في مساحة 680 هكتاراً ، ومواصلة تنفيذ برنامج انتاج الشتلات الرعوية بهدف تشجير مساحة 2000 هكتار من المراعي .

ب- متابعة عملية ضم الاراضي وانطلاق الاشغال المتعلقة بالمسالك المطرية .

ج- تطوير اساليب تهيئة التربة في المناطق البورية بالنسبة لزراعة الحبوب الربيعية.

د- متابعة برنامج مكافحة الشوكة الصفراء وانجاز الدراسات الخاصة بتقليل الفقد عند الحصاد .

هـ - متابعة توطين الرصد للتتبع التقنى والاقتصادي للزراعات .

و- ارساء ومتابعة التجارب التوضيحية المتعلقة بالخضر والفاكهة ، وما يتم انتاجه يوزع على الفلاحين .

ج- مواصلة تنفيذ مشروع تنمية القطاع الخاص للصناعات الزراعية وذلك بالتعاون مع البنك الدولي .

ط- مواصلة تنفيذ مشروع دعم قدرات القطاع الخاص على المنافسة في ميدان تحويل المنتجات الزراعية .

**اليمن :**

ينفذ حالياً المشروع اليمني الالماني لوقاية النباتات ويشتمل على برامج توصيف الافات الزراعية في الجمهورية ، وكذلك تحديد الطرق والاساليب المتعلقة بمكافحة الافات والمحافظة على البيئة وتجميع السمات الايجابية للاساليب المختلفة وتطويرها والتنسيق فيما بينها لاحداث نظام من الوقاية المثمرة للوصول بنتائج المكافحة الى اقصى حد من الفاعلية.

ويشتمل هذا البرنامج على استيراد الطفيليات والكائنات الحية التي تفتك بالحشرات الضارة وقد تم نشر هذه الطفيليات في بعض المزارع بمحافظة ذمار ومحافظة صنعاء ، وذلك لمكافحة حشرة المن الفضى ، كما يتضمن البرنامج التفتيش على المفترسات والمتطفلات المحلية في مصادرها الاصلية للحصول على الاعداء الطبيعية للافات والتعرف على انواعها وكمياتها ومدى فاعليتها وانتشارها عن طريق اجراء مسح شامل ومتواصل في المناطق التي لم تعامل بالمبيدات عن طريق فرق فنية متخصصه . وفي حالة عدم توافق دورة حياتها مع دورة حياة الآفات الضارة ، يتم تربية انسب وافضل تلك الاعداء محلياً في معامل خاصة، واكثارها باعداد كبيرة ونشرها في الحقول موسمياً لزيادة اعداد الاعداء الطبيعية الموجودة في الحقول ، وتعتبر هذه الطريقة اكثر ضماناً من سابقتها .

ويهدف برنامج المحافظة على الاعداء الطبيعية الموجودة في البيئة الزراعية المحلية ، الى تطبيق الاجراءات التي تساعد على زيادة اعدادها وشدة فاعليتها وكذا الاجراءات الخاصة بايقاف استخدام المبيدات ذات التأثير الواسع ، ويقتصر على استخدام المبيدات

الانتقائية والزيوت الطبيعية ، وعلى شرائح محددة في الحقول ، مع استخدامها في الحالات الاضطرارية . كما يشتمل البرنامج على المكافحة بالاحياء الدقيقة والاهتمام باستخدام الطرق الزراعية والميكانيكية وزراعة الاعشاب في اطراف الحقول لتوفير الغذاء للمتطفلات من أجل زيادة اخصابها وفاعليتها واطالة اعمارها .

### 4-6 برامج ومشروعات الأصناف المحسنة :

تضمنت تقارير الدول العربية التي ارسلت الى المنظمة بيانات مفصلة عن الاصناف المحسنة من المحاصيل الزراعية التي تم استنباطها او ادخالها في منوال الزراعة في كل قطر نوجزها فيما يلي :

**الجزائر :**

يذكر التقرير القطري اهم البرامج التي تم تنفيذها في عام 1995 بايجاز فيما يلي:

- برنامج تكثيف انتاج القمح مع التركيز على القمح الصلب في المناطق المطرية بالتعاون مع المعهد الايطالي لما وراء البحار .
- برنامج اكثار تقاوى الحبوب .
- برنامج اكثار تقاوى البطاطس .
- برنامج ادخال زراعة التريتكالي .
- برنامج نشر زراعة المحاصيل الزيتية (خاصة العصفر) .
- برنامج تربية النباتات (خاصة الشوفان) بالاشتراك مع مؤسسة (سيراسم) الفرنسية .
- برنامج تحسين كفاءة اداء البحوث الزراعية بالاشتراك مع البنك الدولي .
- المشروع النموذجي بتنظيم الارشاد الزراعي وتحسين ادائه بالاشتراك مع البنك الدولى .
- المشروع المغربي لتحسين زراعة وانتاج الفول بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني G.T.Z .

- مشروع الشبكة المتوسطية للحبوب بالاشتراك مع المؤسسة الفرنسية Fertile .
- مشروع تنمية المحاصيل الزيتية مع مجموعة AC.OPOL الفرنسية .
- المشروع الجهوى لادخال الرى الميكانيكي في الزراعة المطرية وتحسين أدائه ، ويجرى تمويله عن طريق برنامج الامم المتحدة للتنمية .

ولقد قامت وزارة الزراعة بعمل ابحاث لانتخاب سلالات جديدة من القمح الصلب والقمح الطرى والحمص الشتوى والتي شرع في اكثارها عام 1995 ، وهذه الاصناف هي: قمح ام الربيع (صلب)، قمح ساندى S (صلب) ، قمح ايدلو (صلب) قمح شام 3 (صلب)، قمح 8 (طرى) ، ميموني (طرى) ، قمح زيدان ترتيكالي (بيجل) ، تريتكالي دوك، وكذلك صنف حمص شتوى نوع Flip 84/95 .

وتبلغ عدد الاصناف المعتمدة من الحبوب في سنة 1995 حوالي 50 صنفا ، ومن البقوليات 13 صنفاً ومن الحمص 4 اصناف ومن العدس 7 اصناف ومن الفول صنفان .

**السودان :**

قامت الصناديق العربية بتمويل عدة مشروعات في السودان ، اهمها :

1- مشروعات الصندوق العربي من 1975 الى 1996 ، ويبلغ مجموع هذه المشروعات 30 مشروعاً بلغت تكاليفها 362 مليون دولار .
2- مشروعات الصندوق السعودي من 1975 الى 1996 ، وبلغ عددها 16 مشروعاً وبلغت تكاليفها 284 مليون دولار .
3- مشروعات الصندوق الكويتي في الفترة من 1964 الى 1996 وبلغ عددها 18 مشروعاً وبلغت تكاليفها 211 مليون دولار .

وقد كان النشاط الزراعي مركزاً في مشروعات الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي من خلال عدد من المشروعات، قامت بتنفيذها الشركات العاملة في السودان وعددها خمس شركات . ولقد كان أهم هذه المشرعات : انشاء شركة لانتاج البذور المحسنة عن طريق استنباط اصناف عالية الجودة، بواسطة المحطات المنتشرة في جميع انحاء الجمهورية، وقد اسهمت واشتركت الهيئة مالياً وفنياً في اعداد الدراسة الفنية

للمشروع. واخيراً قررت الهيئة المشاركة مع بعض الجهات في تكوين هذه الشركة مستفيدة من الاموال الموجودة لدى الادارة العامة لاستثمار البذور في وزارة الزراعة .

يجرى حالياً تنفيذ البحوث الزراعية في عدد من المحطات المتخصصة في انتاج البذور في كل من الباقير - ام دوم - شندى - قرى الزراعة الآلية المطرية ، وسوف تؤول هذه المحطات الى المشروع في نطاق سياسة الخصخصة التي انتهجتها الدولة اخيراً ، وقد رؤي ان يتولى ادارة المشروع شركة عالمية متخصصة في انتاج البذور .

ويستهدف المشروع اجراء بعض التجارب لانتاج هجن خاصة بمحصول عباد الشمس تحت اشراف شركة امريكية ، وكذلك تحسين اصناف الذرة الشامية وتبلغ التكاليف الاستثمارية للمشروع نحو 12.3 مليون دولار ، تسهم الهيئة العربية فيه بنسبة 55٪ والباقي يمول ذاتياً يأتي نصفه من وزارة المالية . وينتهى هذا المشروع فى مايو 1996، ويقوم بانتاج الهجن من محاصيل : عباد الشمس والذرة الشامية ، الذرة البيضاء، تقاوى البصل ، البرسيم ، محاصيل العلف ، بعض انواع التوابل .

ويتولى المشروع تسويق انتاجه محلياً ، وهو الانتاج الذي يوفره للمزارعين للاستفادة من صفات البذور المحسنة في زيادة الانتاجية وتطبيق التجربة التقنية ، ويمكن ان يمتد نشاطه لتصدير انتاجه الى الاسواق العربية .

**سوريا :**

خلال السنوات الاخيرة وحتى نهاية 1995، تم تحقيق كثير من النتائج الايجابية في مجال البحوث الزراعية، وقد كان لها تأثيرها المباشر على الانتاج والانتاجية بالنسبة لكثير من المحاصيل الزراعية . ولعل اهم ما حققته من انجازات في مجال البحوث لزراعة اصناف جديدة محسنة ما يلى :

- استنباط 11 صنفاً من الاقماح عالية الانتاج والملائمة للاراضي المروية والبعلية ، مما ادى الى زيادة الانتاجية الزراعية بأكثر من 50٪ مقارناً بالاصناف القديمة وقد بلغ متوسط الانتاجية في سوريا عام 1995 حوالي 3.9 طن للهكتار ، وهو ما يزيد عن متوسط انتاج عام 1994 بحوالي 300 كيلوجرام للهكتار .

- استنباط صنفين من الشعير وثلاثة اصناف من الحمص وصنف من كل من العدس والفول .
- استنباط صنفان من الذرة الصفراء لزراعتها في العروة الصيفية وهى ذات انتاجية عالية تفوق الاصناف الاجنبية .
- استنباط اربعة اصناف عالية الانتاجية من القطن وذات مواصفات تكنولوجية ممتازة .
- ادخال 12 صنفاً من البطاطس .

مما يجدر الاشار اليه ان غلة الهكتار من القطن عام 1995 بلغت 2936 كيلوجرام للهكتار بينما كان هذا المتوسط 2830 كيلوجرام للهكتار عام 1994 . كما انه نتيجة للتحسين في الاصناف المنزرعة من المحاصيل الرئيسية ، ارتفع متوسط انتاج الهكتار من الشوندر السكري الى نحو 45 طن للهكتار بزيادة حوالي 7.4 طن عن متوسط الانتاج في عام 1994 .

كما تم ادخال اصناف جديدة من الفاكهة مثل التفاح - السفرجل - الكمثرى - المشمش والدراق . وقد بلغ عدد الاصناف التي ادخلت اخيراً في مجال الزراعة السورية 15 صنفاً من التفاح ، 5 أصناف من السفرجل ، 12 صنفاً من الكمثرى ، 10 أصناف من المشمش ، 15 صنف من الدراق .

**العراق :**

وضعت وزارة الزراعة خطة متكاملة لاستيفاء حاجات المزارع من بذور القمح والشعير لموسم 1996/95 وذلك بالتعاون مع شركات البذور في الدولة ، وقد تضمنت عدة اجراءات تهدف الى توفير بذور محسنة من هذين المحصولين ، وأهم هذه الاجراءات ، هى:

- مسح المساحات المزروعة في الموسم الماضى من قبل اللجان المركزية وتنفيذ عمليات الحصاد والتسويق في المحافظات لاختيار الصالح من هذه المزارع لانتاج البذور .

- الكشف على الحقول المنتخبه من قبل المختصين في الهيئة العامة لفحص البذور ، ثم اعطاء شهادة بقبول الصالح منها لانتاج البذور حسب الرتب المقرره وقد تم تنسيق وقبول اكثر من مليون دونم لهذا الغرض.

- وضع قواعد خاصة بتقديم الدعم المادى للمزارعين من منتجي البذور طبقاً لمواصفات محددة للبذور التي يتم تسليمها حسب الرتب المقررة من قبل الهيئة ، وقد استندت شركات البذور على هذه المواصفات عند التسليم وتحت اشراف ممثلى الهيئة في مراكز التسليم.

- افتتاح مراكز التسليم الاعتيادية التابعة لشركات البذور في وقت مبكر بهدف تسهيل مهمة الفلاحين وهي التي توفر البذور لهم ، مع قيام هذه الشركات بدفع قيمة البذور وتكاليف النقل للاسواق من مناطق انتاجها وبحسب بعد المسافات عن هذه المراكز.

- تيسيير عملية صرف قيمة البذور المسلمة للمراكز من خلال فتح حسابات جارية في معظم محافظات الدولة وتشكيل وحدات حسابية تقوم بعمليات الصرف في تلك المحافظات بالتعاون مع مديريات الزراعة وشركات البذور .

ولقد اثمرت هذه الخطة وحققت نتائج ايجابية حيث تم استلام كامل الكميات المقرر استلامها من القمح والشعير وذلك لتغطية حاجة القطر من البذور .

هذا وقد ركزت معظم الابحاث الخاصة بالمحاصيل الزراعية على تحسين مستوى الانتاج للمحاصيل الزراعية ورفع مستوى الاساليب الزراعية سواء من ناحية التسميد او طريقة الري وعمليات الخدمة، ولازال هناك مجال اكبر للدراسات والبحوث الزراعية في هذا المجال. وقد كان محور تركيزها يدور حول طريقة الاستيراد والأقلمة وطريقة الانتخاب للمحاصيل ، وان كانت الدولة في السنوات الاخيرة قد حققت قفزات نوعية في استنباط اصناف وهجن جديدة من خلال الاستيراد والاقلمة وعمليات التهجين والانتخاب والسلالات الوراثية .

ويمكن القول اجمالاً ، ان اهم النتائج التي حققتها هذه البحوث والانشطة المذكورة

هي اعتماد عدد من الاصناف الجديدة للزراعة في عام 1996 وبيانها كالاتي :

**من اصناف القمح** : اللطيفة - العز 66 ايار 95 - واحة العراق - تلعفر 2، 3 .

**من اصناف الارز** : عنبر الناذرة عنبر الفرات .

**من اصناف الذرة الصفراء:** صنف العز - الصفا

**من اصناف الطماطم** : آيا 5 - ابادن - تنكو - نوب .

**من اصناف التبغ** : بغداد - سومر .

**فلسطين :**

في بداية التسعينات اصبحت محطات التجارب الزراعية في وضع سيء ومتوقفة عن العمل ، بالاضافة الى صعوبة توفير الاصناف المحسنة من اسرائيل ، مما ترتب عنه انخفاض نسبة المساحة المزروعة بالاصناف المحسنة من القمح والعدس والشعير والحمص .

وبعد مباشرة وزارة الزراعة الفلسطينية مهامها في الاراضي الفلسطينية في عام 1994 وضعت الخطط والبرامج التي تهدف الى اعادة تأهيل محطات التجارب الزراعية خاصة محطة بيت قاد الزراعية في منطقة جنين والمتخصصة في انتاج المحاصيل الحقلية، بالاضافة الى التنسيق والتعاون مع المركز الدولى للبحوث الزراعية في الاراضي الجافة ، للاستفادة من الاصناف المتوفرة لدى المركز من محاصيل : العدس ، الحمص ، القمح ، الشعير ، وكذا التنسيق مع المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا في الاردن ، بقصد الاستفادة من الاصناف المتوفرة لديه من القمح والشعير.

وفيما يتعلق باصناف الخضر ، فان المزارع الفلسطيني اصبح يستعمل الاصناف المحسنة والمهجنة من الطماطم ، الخيار ، الفلفل ، الباذنجان ، الفاصوليا ، الكوسة، بالاضافة الى الذرة الصفراء وجميعها اصناف تحمل صفات وراثية عالية الجودة، من حيث كمية الانتاج او الصفات او مقاومتها للامراض وتحملها للظروف السائدة في مناطق زراعتها .

**المغرب :**

قامت وزارة الزراعة بادخال اصناف جديدة ذات انتاجية عالية بالنسبة لانواع القمح الصلب مع احداث ادماج تدريجي لعديد من الاصناف وهي :

**صنف بلشر :** وهو مقاوم للرقاد والبياض الدقيقي ويتحمل السيفوربا وداء الفطر العربي ويزرع في المناطق المطرية .

**صنف سبو :** وهو صنف مقاوم للصدأ والرقاد والبياض الدقيقي ويتحمل السيفوريا، ويزرع في كل المناطق الخصبة والشبة جافة والرديئة .

بالاضافة الى هذين الصنفين فانها انتجت ايضاً ماسة اسلى ، ام الربيع ، تشارت تانسيت ، وتتراوح انتاجيتها ما بين 20 الى 60 قنطار للهكتار .

وبالنسبة للقمح الطري فقد ادت اعمال تحسين الاصناف الى احداث اصناف جديدة مثل : الصباء الكتر – اسطار – البركه – الخير – السعادة ، وجميعها يزرع في كل المناطق بما فيها البورية الحمضية والشبه جافة والمروية، وتتصف بمقاومتها للامراض ويتراوح انتاجها ما بين 20 الى 50 قنطار في الهكتار .

وبالنسبة للشعير ، فقد تراوحت انتاجية الاصناف الجديدة ما بين 15 الى 30 قنطار للهكتار .

وفيما يخص اشجار الفاكهة والخضروات فان الابحاث مستمرة لاختيار الاصناف الاكثر مقاومة للأمراض والاصناف التي تلائم كل ناحية ، وقد تم تحديث عدة اصناف من الحمضيات واصناف النخيل المقاومة لمرض البيوض كما تم اختيار عدة اصناف من الطماطم مقاومة لمرض الفيل .

**اليمن :**

قامت الدولة بعمل مشروع بحثي خاص بتطوير محاصيل البذور بهدف زيادة انتاجيتها عن طريق ادخال اصناف محسنة منها وتجويد المعاملات الزراعية. وهو عبارة عن مشروع بحثي وارشادي ويمر حالياً في مرحلته الثانية وقام بتمويله برنامج الامم

المتحدة الانمائي في كل من اليمن والصومال والسودان. وسوف تركز هذه المرحلة على رفع كفاءة الاجهزة البحثية في الاقطار المشاركة في المشروع ، لاستنباط اصناف جديدة وتحديث المعاملات الزراعية للنهوض بانتاج هذه المحاصيل خاصة الفول السودانى ، السمسم ، عباد الشمس ، العصفر ، ويقدر تمويل المشروع بحوالي 1.18 مليون دولار مساهمة من الجهة الممولة له ، كما تسهم الدول المشاركة فيه بتقديم الكوادر الفنية والادارية اللازمة لتنفيذه وكذا المعامل والحقول لاقامة محطات للبحوث ومراكز للارشاد الزراعي ، وتوفير المصروفات الجارية لتغطية نفقات التشغيل والصيانة ، وسوف يقوم المنسق العام باعداد خطة عمل للمرحلة الثانية بعد عام 1995 لمدة خمس سنوات .

ويجرى تنفيذ مشروع هام في الوقت الحاضر هو مشروع بحوث الذرة والدخن من اجل استنباط اصناف جديدة تتميز بالكفاءة الانتاجية وتحسين الصفات ، ومنطقة عمل هذا المشروع : السودان ، مصر ، سوريا ، الصومال ، اليمن ، كما ينطوى هذا المشروع على كيفية الاستفادة من مياه الامطار بكفاءة عالية وكذا مقاومة الآفات والامراض المختلفة واستخدام تقنيات حديثة للاستفادة القصوى من الحبوب ، ويتولى تمويله برنامج الامم المتحدة الانمائي .

## 5-6 تطبيق الحزم التكنولوجية فى الوطن العربي :

تضمنت التقارير القطرية للدول العربية بياناً عما تم تنفيذه من برامج ومشروعات في مجال تطبيق الحزم التكنولوجية خلال السنة الاخيرة على النحو الاتى :

**الأردن :**

أعدت المملكة الاردنية ثلاث مشروعات في مجال الحزم التكنولوجية ، وهى :

1- **مشروع الارشاد الزراعي وزيادة الانتاج :** ويستهدف تحقيق النهوض بمستوى التقنيات وتطوير وتوسيع عمليات الارشاد الزراعي مع التركيز على تطوير مفاهيم تطبيق نظام ارشاد زراعي شامل يراعى احتياجات المزارعين الفعلية . وتغطى منطقة عمل المشروع كل انحاء المملكة وتقدر تكاليفه بمبلغ 3 مليون مارك الماني تتحمل الحكومة

الالمانية بتكاليفه . وقد بدأت الدولة في تنفيذه في منتصف عام 1994 ليمتد الى منتصف عام 1997.

### 2- مشروع الخدمات الاستشارية :

ويهدف الى تحسين مستوى الاداء لمتخذى القرارات الخاصة بالسياسة الزراعية واستراتيجية التنمية ، ويستند في ذلك الى الاجتهاد والتحليل عن طريق تقديم الوسائل والآليات المترابطة واعدادها اعداداً كاملاً للسياسة الزراعية . ومنطقة عمل المشروع هي وزارة الزراعة ، وتبلغ تكلفته 3 مليون مارك الماني ، بالاضافة الى 400 الف دينار. وتتحمل كل من الحكومة الالمانية والحكومة الاردنية باعباء التمويل . ويسير المشروع خلال ثلاث مراحل وهو حالياً يمر في مرحلة ثالثة منذ عام 1994 حتى نهاية 1996 .

### 3- مشروع دراسة وتقييم آثار برنامج التصحيح الهيكلى للقطاع الزراعي (متابعة اثار السياسة الزراعية )

ويهدف المشروع الى تحقيق الغايات الاربع الآتية :

- تقييم اثر السياسة الزراعية في قطاع الزراعة وبشكل خاص على صغار الزراع.
- دراسة تغيرات الاسعار والانماط المحصولية ودخول المزارعين التي تنتج من تطبيق السياسة الزراعية .
- اتاحة الفرصة امام متخذي القرار لمعرفة المتغيرات التي تواجهها التنمية الزراعية من اجل سرعة معالجة الآثار الناتجة عن التطبيق .
- ايجاد فريق وطنى مؤهل لمتابعة وتحليل وتحديث ما يستجد من المعلومات في هذا المجال .

وتقوم بتنفيذ هذا المشروع وزارة الزراعة الاردنية ، وقد بلغت تكاليفه 3 مليون مارك تحملتها الحكومة الالمانية ، ومدة التنفيذ 6 سنوات ، على مرحلتين الاولى منها تبدأ اعتباراً من عام 1995 حتى نهاية 1997 .

### سوريا :

اشتملت مشروعات التطوير والتحديث للقطاعات القائمة عدداً محدوداً من المشروعات

بلغ عددها اربعة مشروعات ، وهي كما يأتي :

1- مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص ، وقد كانت بداية المشروع في سنة 1995، ويهدف الى تحسين الظروف المعيشية لصغار الزراع والمرأة الريفية .

2- مشروع القرض السلعي الايطالي . وقد ابرمت الاتفاقية الخاصة بتنفيذه في سبتمبر 1995 ، ويستهدف تطوير الزراعة واساليب الري بالرذاذ في محافظتي حمص وحماه.

3- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية ، وقد بدأ في تنفيذه اوائل سنة 1996 ويهدف الى زراعة الاراضي بعد استصلاحها ودعم الارشاد الزراعي وتطوير الثروة الحيوانية والنهوض بالمرأة الريفية ويقع في محافظات حمص وحماه وطرطوس واللاذقية .

4- مشروع زيادة انتاجية الشعير وقد بُدء في تنفيذه عام 1995 ، ويعتبر قاعدة معلومات للتربة والحقول لتطوير استعمالات الاراضي وبيان حالتها وصفاتها.

**فلسطين :**

تم تطبيق الحزم التكنولوجية في الزراعة الفلسطينية منذ سنوات عدة ، حيث شهدت الاراضي الفلسطينية نشاطاً ملحوظاً في مجالات زراعة الحبوب وخاصة محصول القمح ، كما تطور استعمال الآلات الزراعية والاسمدة والمبيدات بصورة واضحة فى السنوات الاخيرة .

وتقوم وزارة الزراعة حالياً بتنفيذ مشروع لتطوير زراعة نبات الزعتر عن طريق تطبيق حزمه تكنولوجية خاصة بهذا المحصول ، بالاضافة الى ذلك يجرى تطبيق حزم تكنولوجية تستخدم في زراعة الازهار والورود لاغراض التصدير ، وكذلك الحال بالنسبة لانتاج الفاكهة خاصة ، العنب واللوز والحمضيات والتين .

وقد قامت وزارة الزراعة بعقد اتفاقية ثنائية مع منظمة الزراعة العربية تستهدف توفير حزم تقنية للبلاد ، وكان من أهم بنود هذه الاتفاقية ما يأتي :

- تزويد وزارة الزراعة بمركز اعلامي متطور تكلفته 50 الف دولار امريكي .
- تزويد الوزارة بالخبرات اللازمة لادارة مشروع تأهيل محطات التجارب الزراعية والبحث التطبيقي والارشاد الزراعي .
- برنامج للتدريب الداخلي بتمويل من المنظمة .
- اعداد الدراسات الاقتصادية للمشاريع الفلسطينية وترويجها من اجل الحصول على التمويل اللازم لها ومنها مشروعات النمط الزراعي ومشروعات تأهيل وتطوير شجرة الزيتون.

كما قامت الوزارة بتوقيع اتفاقية مع المركز العربي لدراسة المناطق الجافة وشبه الجافة (اكساد) وقد كان من اهم بنودها:

- اعتبار محطة بيت قادر الزراعية في محافظة جنين محطة رئيسية من محطات المركز، وتزويد وزارة الزراعة بكميات من البذار المحسن من القمح والشعير والبقوليات والاعلاف لاجراء برنامج بحثي مشترك مع المركز .
- تزويد الوزارة بعدد من الماعز والبنور المحسنة الشامية من اجل تطوير انتاجها.
- قامت الوزارة بتوقيع اتفاقية مع المركز الدولى لدراسة المناطق الجافة (ايكاردا) وقد اشتملت على البرامج الاتية :
- تزويد الوزارة بالبذار المحسن من القمح والشعير والعدس القابل للحصاد الآلي ، وعمل برنامج بحثى تطبيقي مشترك ، يشتمل على تزويد وزارة الزراعة بما يتم الحصول عليه فى مجال الحصاد الآلي لمحصول العدس .
- الاستفادة من الدورات التدريبية والعلمية التي تعقد بالمركز .
- الاستفادة من نمط الحمضيات والتنوع الجهوى الموجود بالمركز .

**المغرب :**

تم الانتهاء من برنامج قلع الاحجار الخاص بعام 1994 ، وبدأ المشروع في تنفيذ

برنامج 1995 وذلك بقصد رفع مستوى انتاجية الاراضي الفلاحية وخلق فرص للعمل وقد وصلت مساحة الانجازت الخاصة بقلع الاحجار خلال عام 1995 الى حوالي 10.6 الف هكتار استفاد منها 2650 فلاح، مما امكن معه خلق فرص عمل قدرت بحوالي 9.9 مليون يوم عمل ، كما تم ازالة الدوم ومحاربةالسدر كيماوياً في مساحة 453 هكتار بنسبة 82.3٪ مما كان مستهدف تحقيقه في هذه السنة

كما تقوم وزارة الفلاحة حالياً بانجاز عدة اعمال منها برنامج ضم الاراضي في المناطق البورية على مساحة تقدر بحوالي 179 الف هكتار .

**اليمن :**

تطبق الدولة حالياً مشروع خاص بتطوير المحاصيل الزيتية ، وهو يقوم على استنباط حزم تقنية ملائمة لتطوير انتاجية هذه المحاصيل ، وتدريب الكوادر الارشادية والبحثية وتعريفهم بوسائل نقل الحزم التقنية .

## 6-6 استخدام التقانات المتطورة في اداء العمليات الزراعية :

تضمنت التقارير القطرية بيانات مفصلة عما تم انجازه في السنة الاخيرة في مجال استخدام التقانات الزراعية المتطورة ، وهى كما يلى :

**الأردن :**

قامت الاردن في مجال استخدام التقانات المتطورة لاداء العمليات الزراعية بتنفيذ مشروعان هما:

1- مشروع زيادة انتاج الغذاء : ويستهدف زيادة الانتاج الغذائي عن طريق استخدام الميكنة الزراعية الحديثة في زراعة وحصاد المحاصيل واستخدام الاسمدة الكيماوية في زيادة الانتاجية ويغطى هذا المشروع محافظات المملكة وتبلغ تكلفته 5.5 مليون دولار امريكي لعام 1995 ، وهى منحة مقدمة للدولة من اليابان في صورة آلات ومعدات . ويتم تنفيذ المشروع من خلال عدة مراحل تنتهى في عام 1995.

2- مشروع تنويع مصادر الدخل - ويستهدف تحسين مستويات المعيشة للاسر الريفية عن طريق تقديم قروض زراعية لها من اجل شراء واكثار الماعز الشامي والاغنام من صنف العواسي المحسنة . وزراعة الاشجار المثمرة وتشجيع انتاج الاعلاف وتحسين مستوى التصنيع الغذائي المنزلي ، ويغطى المشروع جميع مناطق المملكة وتبلغ تكلفته نحو 19.7 مليون دولار مقدمة من الايفاد ومن الصندوق العربى والحكومة الاردنية ، حيث اسهم الاول بمبلغ 10.00 مليون دولار ، والثاني قدم مبلغ 8.2 وساهمت خزينة الدولة بمبلغ 1.4 مليون دولار .

**العراق :**

بدأ مركز إباء للابحاث الزراعية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الزراعة من تبنى عدد من المشروعات الانمائية التي تعتمد على نظام الحزم التقنية وذلك ابتداء من عام 1994 . وهى مشروعات هامة في مجال تطوير زراعة الارز والطماطم وتحسين انتاجية الحبوب والبقوليات والذرة الصفراء والقطن وعباد الشمس ، وتم البدء بتنفيذ المشروعات الاربع الاخيرة في عام 1996 .

ولقد كانت الاستنباطات والدراسات الأولية التي اجريت حول هذه المشروعات تشير الى انها اعطت نتائج جيدة ، من حيث تبنى المزارعين للتقنيات الحديثة التي شملت استخدام الاصناف الهجينة المحسنة واستخدام الاسمدة والمبيدات وغيرها من التقنيات .

**فلسطين :**

تقوم وزارة الزراعة حالياً باعداد وتنفيذ البرامج التي تستهدف استخدام التقنيات المتطورة في اداء العمليات الزراعية مثل : استخدام الطرق المتطورة في الري بالتنقيط في بساتين الفاكهة ومزارع الخضروات بالاضافة الى تشجيع استخدام مقاييس الرطوبة الارضية في هذه الزراعات .

كما تتولي الوزارة تنفيذ البرامج الخاصة باستخدام الاسمدة الكيماوية (الازوتية - الفوسفاتية - البوتاسية) وكذا الاسمدة السائلة والعناصر النادرة والاسمدة المركبة في زراعة مختلف محاصيل الخضروات، وقد وصلت نسبة المزارعين الذين يستخدمون التقانات

المتطورة في الري والاسمدة والبذور المحسنة الى حوالي 90٪ من مجموع مزارعي الخضر .

وتوجد حالياً برامج لتطبيق نظم الميكنة الزراعية الحديثة ومنها استخدام المحاريث الحفارة وانواع مختلفة من المحاريت وكذا الآت توزيع البذور ومحاريث تحت التربة واستخدام الحاصدات الآلية .

كما تقوم الوزارة بتنفيذ مشروع الارشاد الزراعي بالتعاون مع المركز الدولى للتنمية الزراعية (ايفاد) . ويتضمن هذا المشروع برنامجاً يتضمن ادخال محاصيل ذات صفات تسويقية جيدة كالنباتات الطبية والزعتر والعنب عديم البذور ، وزراعة اصناف جيدة من النخيل ومن الطماطم الكرزية والفاصوليا المتسلقة من الاصناف الملائمة للتصدير .

ومن المشروعات الهامة في فلسطين مشروع تأهيل محطات التجارب وتشجيع البحث التطبيقي الزراعي ، وهو يتضمن تأهيل ثلاث محطات تجارية زراعية هي : بيت نادر ، العروب ، بيت لاهيا ، وكذلك دعم جهاز الارشاد الزراعي بالوسائل المساعدة مثل اجهزة الاعلام واجهزة الاتصال لنجاح العملية الارشادية ، وهذا المشروع قدمته الحكومية اليابانية الى فلسطين بتكلفة تبلغ حوالي 2.5 مليون دولار.

كم تنفذ السلطة مشروع بناء وزارة الزراعة في مجال تحليل السياسات والتخطيط الزراعي بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي وتقوم منظمة الاغذية والزراعة الدولية بتنفيذه .

وتقوم المنظمات الحكومية تحت اشراف وزارة الزراعة بتنفيذ **مشروعين** تم تمويلهما من قبل الحكومية اليابانية ، **الأول** هو مشروع توريد الاسمدة والاليات والمبيدات ، **والثانى** هو مشروع استصلاح الأراضى الزراعية .

**المغرب :**

تمكنت وزارة الزراعة من وضع نماذج من الاسمدة الطبيعية وتحديد طريقة وتاريخ ومعدلات الاستخدام في كل منطقة ، بما يتناسب مع طبيعة التربة والظروف المناخية وكذلك التركيز على أهم المحاصيل مثل : الحبوب ، السكر ، الزيوت ، القطن ، والخضروات والحمضيات .

وفي مجال البذور والأساليب الزراعية ، فان البحوث ركزت على تحديد الكميات وتاريخ وكيفية زراعة اهم المحاصيل وكذا تحديد دورة زراعية جيدة ، مبنية على اسس علمية . كما ركزت ايضاً على تحديد مميزات اهم المنتجات الزراعية عن طريق التحليلات التي قام بها المختبر المركزي للتقنيات والخبرات الجهوية ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هي :

- تحديد طريقة لتخزين الشمندر من اجل تحديد فترة تشغيل مصانع السكر .
- تحديد طريقة ملائمة للمحافظة على المواد سريعة التلف ، وذلك عن طريق التبريد.

وخلال الفترة فيما بين 1990 حتى نهاية 1195 نفذت عدة برامج تشتمل على اعادة تشجير 13.3 الف هكتار، وتثبيت الاراضي بالاشجار المثمرة في مساحة 53.3 الف هكتار، ومحاربة زحف الرمال على مساحة 520 هكتار وكذا تحسينات حرجية ورعوية في مساحة 8066 هكتار بالاضافة الى توزيع نحو 1.5 مليون شتله لاشجار مثمرة سنوياً.

# الباب السابع

# المشاكل والمعوقات التي تواجه نقل وتوطين التقانات الزراعية

# الباب السابع

## المشاكل والمعوقات التي تواجه نقل وتوطين التقانات الزراعية

### 1-7 تمهيد :

يعد التحدي التكنولوجي من اهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في كل دول العالم ، ويزداد هذا التحدي إتساعاً فى المنطقة العربية نظراً لطبيعة الموارد الزراعية وعدم توافرها بما يكفي حاجات التنمية الشاملة لمعظم دول هذه المنطقة، فضلاً عن صعوبة استثمار الجزء الاعظم منها . كما ان الموارد المائية في كل البلاد العربية لا تتوافر الى حد الكفاية وبما يحقق تنمية زراعية متواصلة ، ويحيط بذلك فجوة غذائية واسعة ومتزايدة في كثير من دول المنطقة العربية التي اصبحت تعتمد في قدر كبير من حاجات السكان من الغذاء على العالم الخارجى ، وما يرتبط بذلك من ضغوط اقتصادية ومالية ، بل وضغوط سياسة بالغة التأثير على توجهات الدول نحو التنمية والاستقرار.

لكل هذا كان ضروريا ، بل حتمياً ، التوجه نحو استخدام الاساليب العلمية والتقنية من اجل احداث تنمية زراعية متواصلة وتحقيق معدلات عالية ومتزايده من حيث نمو الانتاج والانتاجية الزراعية، وذلك من اجل ان ينعم الناس كافة بالرخاء والاستقرار والأمان ولكن ما زالت الدول العربية تواجه مشاكل ومعوقات تحول دون بلوغها حداً مناسباً وكفؤاً من التقدم التقني .

ويمكن ايجاز اهم المشكلات التي تواجه المنطقة العربية في تحقيق مستوى عالٍ من التطور التكنولوجي الضرورى للتنمية المتواصلة فيما يلى :

1- نقص الكوادر الفنية : كثير من الدول العربية لا تملك العناصر الفنية القادرة على احداث تقدم تكنولوجي يلائم ظروفها الطبيعية والاستثمارية والبيئية .

2- عدم كفاية الاستثمارات والاعتمادات المالية : اللازمة لاحداث تقدم تكنولوجي عن طريق اقامة مراكز للبحوث الزراعية بما تشتمل عليه من اجهزة علمية ومعامل

ومختبرات وحقول للتجارب ، وهذا يتطلب انفاقاً مالياً كبيراً، سواء من ناحية التشييد او الادارة او التشغيل او نشر المعلومات والنتائج ، وضرورة ملاحقة التطور الفني، الذي اتسعت حدوده وابعاده في السنوات الخيرة .

3- عدم ملاءمة أطر التقانات مع ظروف التنمية الزراعية : حيث تتجه بعض الدول الى استيراد الوسائل والاساليب التكنولوجية المتقدمة ، مع عدم القدرة على استيعابها وذلك في حالة عدم المام المنظمين واصحاب المشروعات بالخصائص ومتطلبات استخدام هذه الاساليب، وبالتالي عدم قدرتهم على اختيار التكنولوجيا المناسبة والمتكاملة .

4- ندرة أو نقص العناصر الفنية لصيانة الأجهزة والمختبرات والمعامل : جميع آلات ومعدات وأدوات التقنيات الحديثة تحتاج الى عمليات صيانة مستمرة ، وتعتبر انشطة الصيانة والاصلاح من الخدمات الاساسية اللازمة لكفاءة استخدام التكنلوجيا الحديثة ، وكثيراً ما تواجه دول المنطقة نقصاً شديداً في الخبرات القادرة على اجراء هذه العمليات ، وعدم امكانية انشاء شركات صيانة متخصصة لكل نوعية من الآلات والاجهزة والمعامل نظراً لاختلاف مصادر استيرادها وكثرة تنوعها وتعقد وصعوبة ادارتها وتشغيلها بكفاية واتقان .

5- ضعف التنسيق والترتبط بين الاجهزة والهيئات البحثية : وربما كان هذا الأمر من جوانب القصور التى سادت في معظم الدول العربية واكدتها التقارير القطرية، والتي اوضحت تعدد الجهات التي تعمل في مجال البحوث العلمية الزراعية والتي تتولى خلق المهارات والابتكارات الفنية ، وليس هناك ترابط بين تلك الجهات بحيث تدرك كل منها مجالات العمل الفني واوجه البحث العلمي التي تقوم به والنتائج التي توصلت اليها ، الامر الذي يؤدي الى ازدواج الانشطة البحثية بل وتضارب المقاييس والانماط ، مما نجم عنه هدر كبير في الاموال والطاقات والجهود . وكثير من التقارير اشار إلى ضرورة وجود مجالس عليا تتولي عمليات التنسيق والتنظيم والترابط ، يكون لها ايضا سلطة الاشراف والرقابة عليها وتقديم ما تحتاجه من امكانات فنية وطاقات علمية .

6- قصور في أجهزة الارشاد الزراعي : وعدم توافر الكفاءة التقنية والعلمية داخل

الاجهزة المسئولة عن تنفيذ البرامج الارشادية وكذا الاجهزة الاعلامية ، وذلك من اجل الاطمئنان الى حسن استخدام نتائج البحوث العلمية التي استنفذت الكثير من التكاليف المادية والمالية والطاقات البشرية ، كما استوعبت وقتاً طويلا وجهداً كبيراً من العلماء والباحثين .

7- قصور القاعدة المتكاملة للبيانات والمعلومات والاحصاءات : التي تعطي صورة واضحة وسليمة عن حجم الموارد الزراعية المتاحة او التي يمكن ان تتاح، سواء اكانت موارد ارضية بمختلف انواعها ومستوياتها ودرجات خصوبتها ، او موارد مائية وحجمها وصفاتها وصلاحيتها للري وتوقيت توفرها ومعدلاتها ، وكذا الطاقات البشرية بمختلف تصنيفاتها ومستوياتها ، كما تشمل هذه البيانات وتلك الاحصاءات الانتاج الزراعي والانتاجية وتكلفة هذا الانتاج بالنسبة لكل المحاصيل الزراعية بالدقة والامانة الواجبة . وكلها ضرورية لتمكين المخططين والباحثين من رسم الخطط والبرامج وتحديد ابعادها ومكوناتها ومواصفاتها على الوجه الصحيح والمتكامل. علماً ان اي انحراف او قصور في هذه البيانات والاحصاءات يترتب عنه نتائج خطيرة حيث تتجه الخطط والبرامج الى غير الوجهة السليمة وبالتالي لا تحقق آثارها الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الدولة الى تحقيقها.

8- عدم ملاءمة القوانين والقرارات والاجراءات : ويتمشى مع ذلك ويحيط به التعقيدات الروتينية التي تعرقل مسار التطبيق للتكنولوجيا والاساليب العلمية ، وفضلا عن عدم تطور النظم الحكومية والتشريعات للمتغيرات المحلية في الاقطار العربية او تلك التي ظهرت اخيراً في الساحة العالمية . وبالاضافة الى ذلك وجود قصور في عنصرى التنظيم والادارة للهيئات والاجهزة البحثية التى تتطلب درجة عالية منهما .

9- ضعف العلاقة بين اجهزة البحوث والاجهزة التنفيذية على الرغم من ضرورة وجود علاقة تبادلية قوية بينهما ، بحيث تكون اجهزة البحث العلمي على دراية كاملة ومعرفة تامة باحتياجات التنمية الزراعية والقطاع الريفي من خلال الاجهزة التنفيذية ، والتي لا بد وان تسهم وتشارك بالرأي في تكوين اطار البحوث الزراعية

التي تؤدي الى احداث تنمية زراعية متواصلة وفي نفس الوقت تلبى احتياجات المجتمع وتحسم المشكلات التي تواجهه. وقد يكون من الاوفق ان يتم توطيد هذه العلاقة عن طريق مجموعات عمل مشتركة من الطرفين .

10- ضعف مستوى البحوث الفنية ، فكثيراً ما ظهرت بحوث علمية الى حيز الاعلام والنشر وهي دون مستوى الكفاءة والمعرفة ، وقد يرجع ذلك الى ضعف في مستوى الباحثين والفنيين الذين قاموا بالعمل فيها، او وجود خلل في الاجهزة والمعدات اللازمة لانجاز البحوث بالمستوى المطلوب ، وقد كان هذا مثار شكوى من الجماهير المستفيدة من نتائج هذه البحوث ، وترتب على تطبيقها نتائج سالبة أو ضعيفة الاثر بعكس ما أعلن عنها .

11- هجرة العلماء والباحثين فقد اتجه كثير منهم الى هجرة بلادهم والعمل في دول اجنبية وبصفة خاصة في الدول المتقدمة ، على الرغم من حاجة بلادهم اليهم ، وقد ترتب على ذلك تناقص شديد في القاعدة البحثية والعلمية والتطبيقية من ناحية ، وحدوث هدر كبير لمورد من اهم الموارد التنموية، وكذا اختلال في هيكل التقانة الفنية .

12- صغر حجم الحيازات الزراعية وتفتتها وتناثرها ، الامر الذي ترتب عليه انخفاض الكفاءة الانتاجية لتطبيق الاساليب التكنولوجية الحديثة وفي مقدمتها الآلات الزراعية بمختلف انواعها ، كما تواجه هذه الآلات صعوبة كبيرة في الحركة والانتقال بين المزراع على طرق غير ممهدة والتي تنتشر وتمتد في كثير من مناطق الدول العربية .

13- افتقار كثير من الدول العربية الى المرافق العامة والبنية الاساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال والشبكات الكهربائية ووسائل النقل والتخزين واعداد المحاصيل اعداداً فنياً سليماً . بالاضافة الى نقص ملحوظ في الخدمات التعليمية والعلمية والثقافية والاجتماعية والصحية التي تعتبر جميعها مقومات اساسية للتنمية واستخدام الاساليب التكنولوجية بكفاءة مناسبة .

14- وجود نقص شديد في العمالة الفنية والمدربة مما سيلقى باعباء العمل والتشغيل للمعامل والآلات والمعدات الحديثة في ايدي عمال غير مدربين وتنقصهم الخبرة

والمهارة الفنية ، فضلا عن انتشار الامية بينهم . وبالاضافة الى وجود قصور شديد في مراكز التدريب والمراكز الثقافية والاعلامية لرفع مستوى المعرفة والتقانة بين هؤلاء العمال .

## 2-7 المشاكل والمعوقات التى تواجه نقل التقانة الفنية فى مجال الانتاج النباتي:

وتوضح التقارير التي وردت من الدول العربية المشكلات التي تواجه كل منها في مجالات خمسة وهى المشكلات الفنية ، والبشرية ، والمشاكل المالية والمؤسسية والبيئية .

### 1-2-7 المشكلات الفنية :

* الاردن :

لقد كانت اهم المشكلات التي تواجه نقل وتوطين التقانة الزراعية ما يلى :

1- تعرض كثير من نظم الري الحديثة لمشاكل التشغيل نتيجة لارتفاع الاملاح والكلس في بعض مصادر المياه .

2- زيادة نسبة استخدام المياه الجوفية ، وكذلك استنزاف بعض الاحواض المائية بسبب زيادة الضخ مما ادى الى انخفاض تغذية المياه الجوفية وارتفاع نسبة الملوحة في المياه المستخرجة .

3- امكانية حدوث تلوث في محاصيل الخضر خاصة الخضر الورقية وكذا الاعلاف الخضراء التي تروي بالمياه العادمة .

4- عدم توفر قطع الغيار لكثير من الاجهزة الحديثة فى الوقت المناسب وبالاسعار المناسبة للاعتماد في توفيرها على الاستيراد من الخارج .

5- عدم الاستفادة من الاجهزة والمعدات الحديثة لعدم تشغيلها بكامل طاقتها.

السودان :

واجهت الزراعة السودانية مشكلات فنية في السنوات الاخيرة ، وهى لا زالت قائمة وتزداد صعوبة سنة بعد اخرى واهمها:

- ندرة وضعف البنية الاساسية للمؤسسات البحثية والارشادية .
- ضعف موازنة البحوث الزراعية وعجزها عن انتاج وتطوير التقانات الزراعية وتوليد التقانات المطلوبة لزيادة الانتاجية الزراعية وصيانة الموارد في مختلف انحاء الجمهورية .
- قلة عدد العاملين المؤهلين في مراكز البحوث والارشاد ، مما ترتب عليه عدم قدرة الهيئات البحثية على القيام بدورها في التنمية .
- هجرة الكوادر المؤهلة من الهيئات البحثية والتقاعد الاختياري وعدم العودة للعمل بعد اكتسابهم خبرة وتدريب كافي.

**العراق :**

يذكر التقرير القطري ان اهم المشاكل الفنية تتركز في غياب البرامج التنموية المتكاملة والمتخصصة ذات الاهداف الواضحة في مجال تحسين الانتاجية بالنسبة للثروة النباتية والحيوانية ، التي تتطلب ادخال التقانات الحديثة . وقد بدأ مؤخراً تنفيذ عدد من هذه البرامج في مجال تحسين انتاجية الحبوب والبقوليات والارز والذرة الصفراء والقطن وعباد الشمس والطماطم .

كما حدث نقص شديد في توفير المستلزمات المستوردة من المواد والآلات والمعدات والاجهزة المختبرية ، مع حاجة الموجود منها إلى صيانة مستمرة وندرة وجود قطع الغيار اللازمة لها . وقد أدى ذلك الى توقف الوحدات الخاصة بانتاج وتطوير التقانات الزراعية في معظم الأحوال .

**مصر :**

يمكن ايجاز اهم المشكلات الفنية التي واجهت التنمية الزراعية في مصر فيما يلى :

1- مشكلة اختيار التكنولوجيا الملائمة وتتمثل في المشكلات التي تواجه استخدام التكنولوجيات المستوردة ، ويزيد من حدتها ومن صعوبة التغلب عليها عدم وجود قاعدة تكنولوجية وطنية على درجة كبيرة من الوعي والتكامل ، ويبدو ذلك بوضوح في بعض نواحي التكنولوجيات الحديثة والبالغة التفوق في الدول المتقدمة.

2- مشكلة احتكار التكنولوجيا من الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات ، وهي عبارة عن شركات تسيطر على اسواق التكنولوجيا من خلال ضخامة امكانياتها وتشعب انشطتها وما تتمتع به من مزايا مالية واحتكارية او شبه احتكارية في اسواق عدد كبير من الدول .

3- ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا ، حيث تتزايد وتتنوع التكلفة المترتبة على نقلها واستخدامها وتطبيقها ومتابعة نتائجها .

4- تحتاج التكنولوجيا الحديثة الى عمليات صيانة مستمرة ، وهي عمليات تعتمد على توافر الخبرات والمهارات القادرة على القيام بها وعلى توافر احتياجاتها من قطع الغيار والمعدات وتمثل انشطة الصيانة والاصلاح عاملاً مهماً في كفاءة استخدام التكنولوجيا الحديثة .

5- المشاكل الخاصة بالتنسيق والترابط بين اجهزة البحوث الزراعية الفنية ، والتي تقوم بها جهات رئيسية هى : مركز البحوث الزراعية واكاديمية البحث العلمي والمركز القومي للبحوث والجامعات والمعاهد العليا وبعض شركات القطاع العام والخاص وتحتاج جميعها الى وجود حالة من التنسيق والترابط بين انشطتها وبرامجها .

6- عدم كفاية الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية البرامج البحثية بكفاية تامة وبصفة مستمرة ، مما يعكس تأثيره السلبي على توفير الاجهزة البحثية والمعامل والمعدات والادوات وحقول التجارب وجميعها تتطلب تكاليف مالية كبيرة .

**اليمن :**

- يذكر التقرير القطري المقدم من وزارة الزراعة اليمنية ، بانه لا تزال القدرات البحثية متواضعة وتعترض طريق البحوث الزراعية كثير من المعوقات ، اقلها ضعف الانشطة والبرامج البحثية بسبب غياب السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالبحوث والارشاد الزراعي ، وكذلك الافتقار الى الكوادر الفنية المؤهلة والمتفرغة والمتخصصة في المجالات الزراعية المختلفة .

- كما تفتقر الهيئات البحثية في المركز الرئيسي وفي الفروع التابعة لها في مختلف

المناطق الزراعية الى الخدمات الداعمة والمساندة لهذه الهيئات ، مثل المعامل والاجهزة اللازمة لخدمة الانشطة البحثية . ويوجد حاليا عدد قليل من المختبرات في مجال التربة والمياه وتحليل الاعلاف ، ولازالت الحاجة ماسة لتقوية مختبر تحليل الاعلاف ليشتمل على تحليل الاغذية والمبيدات والاسمدة الكيماوية .

- كما ان الهيئة العامة للبحوث والارشاد بحاجة الى تطوير بنك المصادر الوراثية بحيث تواكب التطور الزراعي الحديث ، مما يعرف عنه من تعدد الانماط الزراعية وتوسيع قاعدة الانتاج الزراعي لتغطية احتياجات السوق الداخلي والخارجي.
- لا زال مجال الارشاد الزراعى يعاني من نقص شديد في الوسائل الارشادية الملائمة والمتنوعة والقادرة على الوصول لمعظم المناطق الزراعية . كما تعاني اجهزة الارشاد من نقص في الكوادر المدربة والقادرة على نقل التوجيهات الارشادية بالسرعة اللازمة ، وبحيث يكون مضمونها ومفهومها واضحاً بالنسبة للمزارعين .
- عدم وجود ترابط وعلاقات تنسيقية فنية بين الجهات المسئولة عن نقل التقنيات ، وكذلك عدم وجود لوائح منظمة لهذه العلاقات ، مع تداخل صلاحيات واختصاصات المؤسسات المعنية .
- عدم وجود التخطيط الفني لاختيار التقنيات الزراعية الملائمة مثل المعدات والآلات التي يتم استيرادها من الخارج ، وبعضها لايتناسب مع طبيعة الاراضي اليمنية . وكذلك دخول بعض مستلزمات الانتاج بطريقة غير مشروعة مما ينجم عنه دخول بعض الامراض والآفات الى داخل البلاد.
- تدهور بعض الاصناف المعتمدة والمتداولة حالياً وبالذات القمح والشعير لطول فترة تداولها بما يجاوز الفترة المحددة لها علمياً دون تجديد، والهبوط المستمر في عنصر المقاومة لمرض الصدأ ، وخاصة القمح والشعير ، مما نجم عنه انخفاض كبير في متوسط الانتاجية ، الذي وصلت احياناً الى 50٪ أو اكثر بسبب تعرضها للاصابة بهذه الامراض .

**فلسطين :**

يمكن تلخيص اهم المشكلات الفنية التي تواجه التقانة الزراعية وتوظيفها في

فلسطين بما يلى :

- عدم توفر قاعدة معلومات وبيانات واحصاءات موثقة وشاملة حول اقتصاديات الاراضي وانتاجها مما يشكل عقبة امام التخطيط الفني للتنمية الزراعية الشاملة.
- صعوبة وضع سياسة زراعية قومية متكاملة وعلى أسس فنية واقتصادية بسبب انفصال الاراضي الفسلطينية عن بعضها وحتى المناطق التي تدخل في نطاق المحافظة الواحدة وحيث يختلف النمط السائد في الزراعة بكل منطقة .
- صعوبة توفير الاجهزة والمختبرات اللازمة لاجراء البحوث والتجارب ، سواء عن طريق استيرادها من الخارج او اقتنائها داخل البلاد وعدم وجود العوامل المساعدة والمعاونة للبحوث الزراعية بمختلف انواعها.
- وجود نقص شديد في الكوادر الفنية والادارية اللازمة لعمل البحوث الزراعية وادارتها وتشغيلها وتحليل نتائجها وتطبيقها على مستوى المناطق المختلفة .
- ندرة المياه - حيث يتراوح معدل سقوط الامطار فى الاراضى الفلسطينية مابين 100-700 مليمتر سنويا ويختلف من موقع الى آخر ويتبخر منه حوالى 75٪ علما بأن مساحة الاراضى المطرية التى تعتمد على مياه الامطار حوالى 90٪ من اجمالى المساحة المزروعة. وفى نفس الوقت يصعب التوسع فى الزراعات المروية نتيجة لشح المياه.
- يتم استيراد مستلزمات الانتاج النباتى والحيوانى من اسرائيل كما ونوعا وبأسعار خيالية .
- لا يوجد فى دولة فلسطين استزراع سمكي إلى الان ، ولكن وضعت السلطة استراتيجية لانشاء مزارع فى محافظات غزة خاصة وفى محافظات الضفة الغربية بصفة عامة .

### 2-2-7 المشاكل البشرية :

*** الاردن :**

لعل اهم المشاكل التى تواجه الدولة في هذا المجال ، ما يلى :

- ضعف حلقات الوصل بين نتائج البحوث وبين المزارعين بسبب ضعف الارشاد الزراعي وضعف الخبرة الفنية والبحثية لدى كثير من المرشدين .
- وجود نقص حاد في اعداد المتخصصين في بعض مجالات التقنيات الحديثة وعدم متابعة التطور الذى يحدث في هذه التقانات.
- ضعف عملية تأهيل وتدريب الكوادر الفنية اللازمة ، ولاسيما في نطاق الحقول .
- عدم وجود مراكز تدريبية متخصصة في فروع الزراعة ومجالات التنمية المختلفة .
- قلة الايدى العاملة المدربة بشكل جيد مما يعكس تأثيراً سلبياً على إدارة وانتاج القطاع الزراعي.

*** الجزائر :**

تتعلق المشاكل البشرية فى الجزائر اساساً بالاطار المتخصص في الارشاد ونقل التكنولوجيا الزراعية في الوسط الريفي ، وقد أنشىء حديثا المعهد الوطني للارشاد الزراعي ، بقصد تنشيط هذه الهيئة الاساسية والضرورية للتنمية الزراعية المتواصلة . ويعمل حالياً بقطاع الارشاد الزراعي 160 مهندساً زراعياً و 850 فنياً ، وهو عدد ضئيل بالنسبة لرقعة مزروعة تبلغ نحو 7.6 مليون هكتار إضافة إلى وجود اكثر من مليون فلاح في الجزائر .

*** سوريا :**

تتمثل أهم المشاكل البشرية فى القطاع الزراعى السورى فيما يلى :

- نقص اليد العاملة بسبب الهجرة من الريف الى المدن لتحقيق عائد مادي أعلى مما هو متاح في الزراعة ، وانخفاض الخدمات في المجتمعات الريفية .
- عدم كفاية توعية وادراك المنتجين والمستثمرين بمخاطر استخدام المبيدات والمخصبات على صحة الانسان مما يجعلهم يستمرون في استخدام المبيدات كاسلوب وحيد من اساليب المكافحة والابتعاد عن اساليب المكافحة المتكاملة والمكافحة الحيوية . كما ان عدم ترشيد الاستخدام وضعف الامكانات لاجراء التحاليل الدورية على التربة والنباتات لتقدير الاحتياجات السمادية اللازمة للتربة

دون اللجوء الى اضافة كميات زائدة .

* **السودان :**

يواجه السودان فى سبيل نقل وتوطيد التكنولوجيا، مجموعة من المشاكل والمعوقات ، أهمها :

- التغطية الارشادية غير وافية بالغرض وبالاهداف المرجوة من الارشاد الزراعي ، حيث ان انتشاره ضعيف في ثمان ولايات ، وغير متواجدة في 11 ولاية من مجموع عدد الولايات البالغ عددها 26 ولاية .
- نسبة أعداد المرشدين الزراعيين إلى عدد المزارع في القطاع المروي ضئيلة جداً وهي حاليا تمثل مرشد زراعي لكل 250 مزارع في المتوسط ، في حين انه على مستوى الحقول فإنه يوجد مرشد زراعي لكل 15 ألف فلاح .
- من الواضح أن العمل التطوعي في برنامج الارشاد الزراعي غير موجود اوضعيف، كما لا توجد مشاركة للمنتفعين في برامج الارشاد سواء في مجال التخطيط او التنفيذ.
- لا توجد كوادر ارشادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع مؤسسات المعرفة من هيئات للبحوث وجامعات واتحادات المزارعين ، وان وجدت هذه الصلة فهى تقوم على اساس شخصي وليس مؤسسى .
- من الواضح ان هناك افتقار شديد لعنصر تدريب الكوادر الارشادية والكوادر المساعدة .

* **موريتانيا :**

يذكر التقرير القطري ان اسلوب المرشدين الزراعيين الذين ينقلون التقنيات للزراع لا تتطابق في حالات كثيرة مع المفاهيم المحلية . كما ان التدريب الذي يتلقاه المرشدون كثيراً ما يكون في الخارج مما يصعب ترجمته الى الواقع الذي يعيش فيه الفلاحون . وبالاضافة الى تباعد المجموعات البشرية عن بعضها البعض مما يصعب جداً تغطيتها . كما ان تباين انماط الانتاج في هذه المناطق يؤدى الى صعوبة تطبيقها فنياً لنظام ارشادي موحد .

* اليمن :

تتمثل أهم المشاكل البشرية فى القطاع الزراعى اليمنى فيما يلى :

- قلة اعداد الكوادر الفنية التي تعمل في مجال الارشاد الزراعي.
- عدم تأهيل الكوادر المتدربة بالقدر الكافي ، وبما يتلاءم مع التقدم الفني ، ونقص المراكز التي توفر برامج تدريبية فنية متكاملة .
- قلة عدد المشتغلين في البرامج التعليمية والارشادية والذين يقومون ببرامج التوعية الشاملة للزراع ، بما في ذلك تعريفهم اساليب التقانة الحديثة .
- صعوبة توفير وسائل المواصلات لكل المراكز الارشادية لقلة الاعتمادات المالية التي تلزم لشراء هذه الوسائل ، فضلا عن صعوبة الطرق الجبلية والصحراوية وما يلزمها من معدات تلائم هذه الظروف.
- تسرب كثير من الكوادر وعدم استقرار العاملين في الارشاد بسبب حصول بعضهم على وظائف توفر لهم دخل اكبر .

* فسلطين :

- قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتخفيض موازنات الادارات الخاصة بارشاد المزارعين ، كما تم خفض اعداد العاملين فيها ، مما جعل الخدمات الارشادية تواجه عجزاً شديداً ، حيث كان يعمل بها حوالي 110 مرشداً زراعياً في كل المحافظات ، وهذا العدد المحدد مسئول عن تقديم الخدمات الارشادية لاكثر من 40 الف اسرة زراعية .
- كما تم الغاء الادارة المركزية للبحث العلمي والارشاد الزراعي وادارة الاعلام الزراعي واقسام اخرى ، مما اثر سلبا على مستوى الخدمات الارشادية وبالاضافة الى عدم وجود برنامج بحثي وطني لدعم الخدمات الارشادية .
- وكذلك الحال بالنسبة للتدريب ، حيث لا يتوفر نشاط تدريبي متكامل ، مما نجم عنه غياب التدريب الميداني والنظري للفنيين الزراعيين الذين يعملون في مختلف نواحي التنمية الزراعية .
- كما انه لا يوجد مركز متخصص للتدريب الزراعي سواء للفنيين او الزراعيين .

- ويشير التقرير الى انه منذ استلام السلطة الفلسطينية لمسئولياتها في المجال الزراعي فانها بدأت في زيادة عدد الكوادر العاملة في جهاز الارشاد في نطاق امكاناتها المحدودة ، وان كان لا يزال نقص شديد في كثير من المستويات التخصصية ، وخاصة في مجال التخطيط والسياسات وادارة الموارد الطبيعية والمالية والتصنيع الزراعي والهندسة الوراثية والتقنية الحديثة .
- وفي مجال التدريب تحاول وزارة الزراعة جاهدة فى تدريب الكوادر الزراعية التي تم تعيينها حديثا في الوزارة عن طريق عقد دورات مكثفة ضمن الامكانات المتوفرة وبالتعاون مع بعض المنظمات العربية والدولية العاملة في المجال الزراعي . ولقد كان من اهم اولويات الوزارة في مجال التدريب والارشاد الزراعي، القيام بانشاء مركز متخصص للتدريب ، من اجل تولى مهمة تدريب الكوادر الفنية والادارية والمزارعين .
- وبالاضافة الى ذلك فان الوزارة تعكف الآن على القيام بترميم ما يمكن ترميمه من محطات التجارب الزراعية ووضع برنامج بحث تطبيقي من اجل اتاحة الفرصة للباحثين والمرشدين للتعرف على احدث التطورات التقنية .

### 7-2-3 المشاكل المالية :

واجهت الدول العربية مشاكل خاصة بالنواحي المالية على مستوى كل دولة على مستوى القطاع الزراعى في مجال نقل وتوطين التكنولوجيا ، وهى متباينة الحجم والاتساع فيما بينها . وتتلخص هذه المشاكل فيما يلى :

*** الاردن :**

- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ، حيث يتم استيراد معظمها من الخارج، ولهذا فان اسعارها ترتبط باسعار الاسواق العالمية وتقلباتها.
- عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية ، مما يشكل عائقاً في استخدام التقنيات الحديثة او الاستمرار في صيانة الاجهزة والمعدات الحدثية مع صعوبة الحصول على قطع الغيار اللازمة .
- عدم توفر اجهزة حديثة في كثير من المختبرات ، نتيجة لضيق الموارد المالية والمادية اللازمة لتوفيرها وتطويرها بصفة مستمرة .

* **الجزائر :**

- يقوم صندوق دعم الانتاج بتمويل برامج الارشاد الزراعي ، وبتوفير التمويل لهذا الصندوق عن طريق فرض رسوم عن كل قنطار من الحبوب بمقدار 0.3 دولار امريكي ، وذلك عن الكميات التي يتم تسويقها . ويقدر حجم ما يتم تسويقه بنحو 60 مليون قنطار ولاينطبق ذلك على باقى لمحاصيل

* **السودان :**

- يعتبر التمويل الركيزة الاساسية لتحسين ونقل التقانة الفنية في قطر كالسودان الذي يتصف بطول المسافات واتساع رقعته الجغرافية والزراعية ، كما انه متعدد المناطق والبيئات والنظم الزراعية . وقد شهد في السنوات الاخيرة شح شديد في الموازنات التشغيلية والاستثمارات اللازمة لتنمية كل الوحدات الانتاجية والخدمية الحكومية .

- ونتيجة لقلة الموارد المالية تأثر الانتاج الزراعي تأثراً سلبياً ، مما ادى الى تقلص الخدمات الارشادية ، علماً ان الانفاق في السنة الاخيرة لم يتجاوز 5٪ من الموازنات المعتمدة ، مما اعاق الاجهزة الفنية والبحثية عن القيام باختصاصاتها واداء وظائفها . وكانت المحطات البحثية وانشطتها اكثر المواقع تأثراً بهذا العجز البالغ في الموازنات .

* **العراق :**

- انخفض حجم الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي الزراعي منذ عام 1990 بسبب تقليص الانفاق الحكومي وبالتالي قصور التمويل اللازم للمؤسسات البحثية واجهزة الارشاد ، وذلك فى إطار الظروف التى يمر بها العراق .

* **مصر :**

- بالرغم من التدفقات المالية والمساعدات الفنية في مجالات البحوث وتطوير التنمية الزراعية ، فإن تقييم فاعلية هذه التدفقات المالية في حاجة الى مزيد من الدعم مع تنظيم اولويات توجيهاتها ونوعية المستفيد منها ، بالاضافة الى التثبت من مدى استقرار هذه التدفقات وتلك المساعدات والتحقق من تواصلها واستدامتها.

- واجه البنيان البحثي في الميدان الزراعي وفي كثير من هيئاته خفضا ملحوظا من الانفاق على البحوث العلمية والتطوير الكافي لاحداث تقدم تكنولوجي واسع وذلك نتيجة للعجز المالي في ميزانية الدولة .

* فلسطين :

- تواجه التنمية الزراعية في كثير من انشطتها ومن بينها بل وفي مقدمتها الاجهزة البحثية ووسائل نشر التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها ، صعوبات مالية نتيجة قصور الموارد التي وعدت دول كثيرة بتدبيرها وتقديمها للحكومة الفلسطينية ، لكن معظمها لم يف بوعده ، وكان البنك الدولي احد الجهات التي لم تقدم القروض والمنح اللازمة لتحديث القطاع الزراعي الفلسطيني والنهوض به ، خاصة بعدما واجه كثيراً من المشكلات بل وتدمير كثير من منشآته ووحداته .

- عدم توفر نظام الائتمان والاقراض الزراعى بالمعنى المتعارف عليه فى الاراضى الفلسطينية أدى لان يصبح المصدر الوحيد لرأس المال اللازم للمشاريع الزراعية هو الاطار العائلى أو الفردى أو الوسطاء وشركات وتجار مستلزمات الانتاج باستثناء بعض الشركات والمؤسسات غير الحكومية والتى تمد المزارعين بقروض قصيرة الاجل والمشاريع محدودة تحصل عليها من الهبات والمعونات والقروض من الدول الاوروبية والامريكية . كل ذلك أدى الى انعكاس سلبى على التنمية الزراعية الفلسطينية .

### 4-2-7 المشاكل المؤسسية :

اوضحت الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية في المنطقة العربية ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات العالمية الاخرى ، وكذا الدراسات والتقارير القطرية التي ارسلتها الدول الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ان المؤسسات الزراعية في هذه المنطقة ليست في وضع سليم ، وغير متوازنة او منسجمة مع بعضها ، وانها تعدّ من اسباب تدني الكفاءة في الانتاج الزراعي وفي توفير التمويل اللازم للتنمية وكذا في مجالات التسويق والتصدير.

وقد اشارت الدراسات الى ان بعض هذه المؤسسات ، كانت سبباً من اسباب تزايد

العجز في الموازنات العامة للدول ، ويرجع ذلك لتحقيقها لخسائر كبيرة . وكل هذه الدراسات التي اجرتها الهيئات الدولية اشترطت ضرورة ادخال عنصر التقانة في نظم هذه المؤسسات ، مما يتطلب ضرورة انحسار دور المؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام ، بل وان بعض هذه الهيئات ربط بين تسوية مديونيات الدولة وبين اجراء هذا الاصلاح المؤسسي ، كما ارتبط الحصول على قروض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذا الشرط.

ومن اجل تحقيق تنمية اقتصادية في كثير من الدول ، كان لا بد لها من احداث تطوير في البنيان المؤسسي للتنمية ، بهدف الارتقاء بمستوى الاداء داخل القطاع الزراعي سواء على المستوى المركزي او على المستوى الاقليمي . وبطبيعة الحال لا يقتصر احداث هذا التطوير على مؤسسات التنمية الزراعية وحدها ، بل يمتد الى كثير من مؤسسات الدولة الاقتصادية والتجارية والمالية ، وذات العلاقات الوثيقة مع القطاع الزراعي او يمتد تأثيرها وآثارها إلى الاقتصاد القومي كله وإلى التنمية الشاملة للبلاد .

وفي مجال تطوير البنيان المؤسسي في الدول العربية ، ذكرت تقارير بعض الدول انها اتجهت في السنوات الاخيرة ومنذ بداية التسعينات الى انشاء بعض المؤسسات أو إلغاء بعضها، او إدماج بعضها مع بعض ، كما قصد تطوير البنيان المؤسسي في بعض الدول العربية إحداث شئ من التنسيق والترابط بين بعض الاجهزة الفنية والادارية في الدولة ، وفي هذا الشأن أنشئت هيئات او لجان عليا تتولى إجراء هذا التنسيق وذلك الترابط مثل الكويت .

ولقد تضمنت عمليات الاصلاح المؤسسي في بعض الدول العربية اجراء اصلاح هيكلي في أجهزة وزارة الزراعة ، حيث استحدثت تلك الوزارات وحدات فنية وادارية جديدة ، والغاء وحدات اخرى عن طريق دمج اختصاصاتها ووظائفها في وحدات اكبر واقوي مثل السودان والاردن ، بل وانه في بعض الدول ادمجت بعض الوزارات التي تعمل في مجال التنمية الزراعية مع بعضها ، ومثال ذلك ادماج وزارة الزراعة مع وزارة استصلاح الاراضي في مصر .

وبطبيعة الحال فان عمليات التطوير او التغيير في البنيان المؤسسي اقتضتها ظروف التنمية وجميعها يستهدف تحقيق تنمية زراعية متكاملة وزيادة الدخل القومي الزراعي

باقصى حد من الكفاءة الفنية والانتاجية ، وفي هذ الشأن فانها اتجهت الى تعظيم النظم الادارية وتقويمها ، ذلك انها كانت ، ولا تزال ، سببا في إعاقة التنمية الزراعية وانشطتها وخدماتها ، ويتطلب هذا التطوير استصدار تشريعات من اجل اعادة صياغة البنيان في اطار قانوني مثلما حدث في العراق ومصر واليمن .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا التطوير الذي سلكته بعض الدول العربية ، يختلف مداه ومساحته ، وان كان جميعه ما زال في مرحلة انتقالية او تجريبية ، ولازال الحكم على نجاحه او فاعليته يتطلب بعض الوقت ، وخاصة في مجال برامج الخصخصة التي تم بموجبها بيع بعض الهيئات الحكومية وشركات القطاع العام الى وحدات القطاع الخاص، ولذلك وتمشياً مع اوضاع الخصخصة فانه تم احداث تغيير شامل في نظم هذه الهيئات وتلك الشركات وذلك بتحويلها من وحدات تعمل طبقاً لاوامر وقرارات حكومية وسلطات مركزية وزارية الى وحدات يديرها اصحابها والمساهمين فيها ، داخل اطار من الحرية الاقتصادية مع استخدام آليات السوق والحوافز المادية التي تدفع الانتاج الى الامام ، والسعي بصفة دائمة نحو تحقيق اقصي حد من الارباح ، وان كان هذا التطوير والتبديل الى نظام الخصخصة يحتاج الى كثير من الضوابط والضمانات من اجل ان يحدث اثاره الايجابية والاهداف المرجوه منه .

ويمكن القول اجمالاً ان المنطقة العربية قد شهدت احداثاً كثيرة ، فقد كان الاهتمام كبيراً لإحداث تطوير واسع في مجال ادارة وتنظيم الاداء في القطاع الزراعي وهى بطبيعة الظروف متفاوتة كثيرا ، لكن يمكن القول اجمالا ان اهم التطورات التي تعرضت لها النظم الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ، توجه كثير من دول المنطقة نحو تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادية ، ومعظمها يرتكز اساسا على ادخال مزيد من مساحة التحرر في نظمها الاقتصادية والانتاجية ، مما ينعكس تأثيره المباشر على البنيان المؤسسي المرتبط بالتنمية الزراعية ، سواء في مجال الانتاج او التسويق او التصنيع الزراعي أو التوسع الافقي او الخدمات الزراعية المختلفة . وتقصد هذه الدول جعل البنيان المؤسسي فيها يستثمر ويستغل ويدار في نطاق قواعد الحرية الاقتصادية التي تطبق آليات السوق ويسير وفق قواعد العرض والطلب .

ولهذا ، فان معظم الدول في المنطقة العربية بدأت في السنوات الخيرة وفي عام

1995بصورة مكثفة في اعادة هيكلة اقتصادياتها في اطار من التحرر وتنشيط القطاع الخاص وخلق مناخ من المنافسة الواسعة في الانتاج والتسويق . ويسير هذا في نطاق تخطيط توجيهي مع استبعاد نظم التخطيط المركزي للتنمية . واتجهت هذه الدول الى تطبيق نظام خصخصة المشروعات ووسائل الانتاج والاستثمار ، وعندما بدأت فعلا في نقل ملكية الحكومة الى ملكية القطاع الخاص ( شركات وافراد ) . وأصبح لرجال الاعمال دور رئيسي في التنمية الزراعية واقتصاديات البلاد .

وفيما يلى عرضاً موجزاً لابرز المشكلات المؤسسية التى تواجه التطوير التقنى فى بعض الأقطار العربية :

*** الاردن :**

- لقد كانت اهم التغيرات المؤسسية التي شهدتها الدولة في مجال ادارة وتنظيم الاداء في القطاع الزراعي في السنة الاخيرة ، هى :
- احداث مديريات زراعة جديدة في كل من : وادي السير - الجيزة - عين الباشا- البادية الشمالية - الطيبة - شفا بدران .
- احداث قسم البيئة في مديرية الاقتصاد والسياسة الزراعية .
- احداث وحدة التنظيم والمتابعة في وزارة الزراعة .

*** البحرين :**

قامت الدولة بتحويل المشاريع الحكومية التي ثبت نجاحها الى ملكية القطاع الخاص ليأخذ بزمام ادارتها لقدرته على توفير الاموال ، وقامت بتشجيعه في ظل حماية الدولة له . ومن امثلة هذه المشاريع التي تمت خصخصتها مشروع تصنيع التمور ومشروع الالبان ومزارع انتاج الحليب .

*** الجزائر :**

لقد كانت اهم الاحداث المؤسسية في عام 1996/1995 هى :

- تأسيس مجالس متعددة المهام في مجالات : الحبوب - البطاطس - الحليب - الطماطم الصناعية .

- وضع برنامج اعانة وتشجيع الانتاج الوطني للحليب وزراعة الحبوب .
- تنظيم ندوة وطنية حول تطوير الزراعة الجزائرية تستهدف توضيح التطور الفلاحي واحداث تعميق في العلاقات بين الوزارة ومجموع الفلاحين ، وقد اصدرت الندوة توصية تقضي بانشاء مجلس وطني للفلاحة والتغذية .

* السودان :

- بدأت الدولة في تنفيذ برنامج واسع للخصخصة في المؤسسات والمشروعات الزراعية ، فقامت بتشكيل اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام ، وقد بدأت في تنفيذ هذا البرنامج حيث نقلت ملكية مشروعين كبيرين من مشروعات الدولة الي القطاع الخاص ، وهما :
- مشروع النيل الابيض وتبلغ مساحته نحو 300 ألف فدان .
- مشروع النيل الازرق وتبلغ مساحته نحو 275 ألف فدان .

وتروى اراضي هذين المشروعين بواسطة الطلمبات الزراعية وتزرع اراضيهما بالقطن والذرة والقمح والفول السوداني وعباد الشمس. وقد قام المزارعون في هذين المشروعين بتأسيس شركات بلغ عددها 70 شركة في مشروع النيل الابيض ، 16 شركة في مشروع النيل الازرق وتكون لكل شركة مجلس ادارة باشر اعماله من الموسم الزراعي 1996/95 . ويقوم فريق حاليا بتصفية المؤسسات السابقة نهائيا من اجل نقل ملكيتها الى هذه الشركات ويتم حاليا تسوية حقوق العاملين بها ، بعد ان تم الاستغناء عن خدماتهم .

- والشركات الزراعية الجديدة ، عبارة عن شركات مساهمة يملكها المزارعون بعد ما آلت اليها اصولها الثابتة والمنقولة في شكل قروض تسدد قيمتها في فترة عشرين سنة مع فترة سماح مدتها خمسة سنوات ، كما انتقلت ملكية منشآت الري التي تقع في زمام كل شركة الى المساهمين فيها .
- وفي هذا الاتجاه قامت الدولة بتصفية المؤسسة الشمالية الزراعية ، وتروي اراضي هذه المؤسسة بواسطة الطلمبات من نهر النيل ، وبعد تصفية هذه المؤسسة وانتقال اصولها الى المشروعات يكون لكل مشروع مجلس ادارة يضم

المزارعين والتنفيذيين علماً انها لا زالت في مرحلة انتقالية بين نقل ملكيتها من الدولة الى القطاع الخاص ، ويجرى حاليا عمل دراسات لتحويلها الى شركات مساهمة أسوة بالمشروعين السابقين .

- تم تحويل مؤسسة تسويق الماشية من ملكية الدولة الى بنك الثروة الحيوانية واكملت الدولة اجراءات خصخصة المؤسسة .
- تم بيع محلج ربك لشركة النيل الابيض القابضة التي تقوم بزراعة الاقطان في المشروعات الجديدة ويتم انتاج هذه الاقطان بنظام الشراكة بينها وبين المزارعين.
- وفي سبيل تنفيذ برنامج الخصخصة وتحويل ملكية المؤسسات الحكومية الى ملكية القطاع الخاص ، فان الدولة قامت بتكوين اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام كي تتولى وضع البرامج والقواعد التي يتم بموجبها التصرف في المنشأة المعنية . كما انشأت اللجنة الفنية للتصرف ، وتم تشكيلها بقرار من اللجنة العليا ، ومهمتها حصر المرافق ورفع التوصيات بشأنها .
- وتمشيا مع التغيير الكبير في هيكل الاقتصاد القومي الزراعي فانه تم اعادة تنظيم وزارة الزراعة وتشكيل ادارتها واقسامها وتوسيع اهدافها ، بحيث تركز مهامها في وضع السياسات الزراعية وسياسات الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وترشيد استخدامها وتحسين الانتاج وتطوير اساليب الارشاد الزراعي وتدريب الكوادر الفنية ومتابعة تنفيذ التشريعات وجمع وتصنيف وتحليل البيانات.

*** العراق :**

- يذكر التقرير القطري انه في مجال التنظيم المؤسسي ورفع كفاءته ، فقد اصدرت الحكومة في عام 1996 قانون حوافز مفتشي وزارة الزراعة ، يتضمن القواعد الخاصة بمنح حوافز الانتاج والخدمات والبحوث وربطها بنظام محدد يؤدي الى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته ورفع كفاءة الانشطة الخدمية والبحثية ، بما يسهم في تحقيق اهداف التنمية الزراعية .

*** الكويت :**

- تم تشكيل اللجنة العليا للتنمية واصلاح المسار الاقتصادي بغرض وضع

مقترحات السياسات الاقتصادية التي ينجم عنها تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال الاصلاحات الهيكلية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص، والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه كل منهما ، والنهوض بكفاءة الاداء لكل قطاع، بما يؤدي الي زيادة الدخل الصافي له .

- وقد تشكلت لجنة فرعية عن قطاع الزراعة وتقوم حاليا باعداد دراسة متكاملة عن القطاع تشمل علاقة أجزائه ببعضها البعض ، وعلاقة القطاع الزراعى بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، وتبيان الاهمية الاقتصادية لانتاج القطاع الزراعي .
- وكان اهم ما اتخذ من خطوات خلال عام 1995/94 في البنيان الزراعي هو خصخصة بعض انشطة قطاع الصحة الحيوانية ، حيث تم خصخصة ثلاث مستوصفات بيطرية حكومية وحولتها الى ملكية القطاع الخاص ، وتم توقيع عقد مع الشركات الخاصة التي آلت اليها هذه الملكية ، كما تم تحويل الخدمات العلاجية في الحيوانات والطيور الى هذه الشركات . وكذلك تم اسناد مهمة التحصينات الوقائية الى احدى الشركات الاسترالية وفق ضوابط فنية وادراية تم تحديدها .

*** مصر :**

- تم تحرير اسعارالمحاصيل الزراعية التي كانت تخضع للتوريد الاجباري والتسعير الحكومي وتحرير اسعار مستلزمات الانتاج ورفع اسعارها بما يتمشي مع الاسعار العالمية ، وكذلك تم منح الحرية للمنتجين الزراعيين في بيع محاصيلهم في الاسواق المفتوحة . وايضا منحهم حرية البيع للحكومة في حالة انخفاض مستوى اسعار السوق الحرة عن اسعار التكلفة ، حيث حددت الحكومة اسعار ضمان كحد ادني تغطي تكاليف الانتاج مع هامش ربح معقول يجري التعامل به مع مراكز التسويق الحكومية .
- تقليص دور القطاع العام بالحد من ملكية الدولة للاراضي الزراعية ، وبيع الاراضي الزراعية المملوكة للدولة والتابعة لشركات القطاع العام والاراضي المستصلحة الى القطاع الخاص وتشجيعه على استصلاح واستزراع تلك الاراضي الجديدة .

- سوف يقتصر دور الحكومة في نطاق هذا النظام على المساهمة في اعمال البنية الاساسية ، والدراسات الاستكشافية ، وتقديم القروض والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع . كما تركز الدولة على توفير الخدمات الزراعية والعمل على تنمية الموارد الزراعية وصيانتها وانشاء المرافق العامة، والبحث العلمي والارشاد الزراعي وتقديم المعونة الفنية للزراع ونشر البيانات الاحصائية والمعلومات والاعلام الزراعي ، ووضع السياسية الزراعية ، مع تحديد دور الوزارة في الاشراف والرقابة على الانشطة الزراعية ، دون الدخول المباشر في عمليات الانتاج او التوزيع او الاتجار.

*** اليمن :**

- اصدرت الدولة قراراً يقضي بانشاء مركز بحوث القات ، يتولي اجراء البحوث الخاصة بالآثار المترتبة على التوسع في زراعة القات بالنسبة لمستقبل الموارد المائية واستنزاف كميات كبيرة منها ، واحتلاله لمساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة، وايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات ، مع وضع برامج نوعية واجراءات تنظيمية مثل الضرائب التصاعدية على الانتاج.
- تم انشاء صندوق الرعاية الاجتماعية بالاضافة الى مشروع الاشغال العامة وتخصيص مبلغ 500 مليون ريال لتنمية المناطق النائية . وتنفيذ البرنامج الوطني لاستصلاح وتعمير الاراضي الزراعية بمساحة اجمالية تقدر بحوالي 100 الف فدان على امتداد خمس سنوات قادمة .
- اصدرت الحكومة قرارا بتحرير اسعار القطن في عام 1995 وكان له اثره الايجابي في اعادة الثقة لمزراعي القطن والدولة .
- تم اعادة هيكلة وزارة الزراعة والموارد المائية عن طريق تنظيم يهدف الى تحديد الصلاحيات والمهام الخاصة بكل ادارة والغاء التداخل والازدواجية التي تعيق تحسين ادارة الوزارة وقد ركزت الوزارة بموجب هذا التنظيم على المسائل والقضايا الفنية والتخطيط ورسم السياسات الزراعية . وقد كان من ابرز معالم التنظيم الجديد هو الغاء قطاع الموارد المائية وتحويله الى مجرد ادارة عامة ، وذلك تمشيا مع قرار انشاء الهيئة العامة للموارد المائية التي سوف تتولي مسئولية

الموارد المائية تخطيطا وتنفيذاً . كما الغيت كثير من الادارات العامة واسندت مهامها الى الهيكل التنظيمي الجديد.

- اتجهت الدولة الى الاسراع في تنفيذ برامج الخصخصة في المؤسسات العامة والمشروعات التي تتبع الوزارة ، وقد اعدت قائمة بكل ما سيتم نقل ملكيته الى القطاع الخاص وقدمت الى مجلس الوزراء لاعتمادها .
- ومن اهم الاحداث في هذا المجال ، هو تحويل مدينة عدن الى منطقة حرة ، وقد حدد قانون انشائها القواعد الخاصة بالمزايا والاعفاءات الجمركية والتسهيلات الخاصة بانتقال رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار في اطار المنطقة الحرة . كما تم عقد اتفاقية تعاون ثنائي في عام 1995 بين كل من اليمن والاردن واتفاقية اخرى بينها وبين المملكة العربية السعودية وثالثة مع فرنسا وجميعها خاص بمجالات التنمية الزراعية عن طريق تحديث القطاع الزراعي بانشطة مختلفة.

كما ورد بالتقارير القطرية شرحاً للمشاكل المؤسسية المتعلقة بالتنسيق بين اجهزة البحوث والتقانة الزراعية وهى متفاوته تفاوتاً كبيراً ، ونذكرها بايجاز فيما يلي:

*** البحرين :**

- الدولة في حاجة ماسة الى اطار مؤسسي لضمان استمرارية عملية نقل التكنولوجيا. فما زال الربط بين اجهزة انشاء وابتكار التكنولوجيا واجهزة نقلها الى المزارعين يحتاج الى كثير من التنظيم ، بحيث يكون له منهجاً محدداً وإلتزاماً علمياً ووظيفياً يضمن انسياب المعلومات والتقانة المتطورة للمزارعين .

*** السودان :**

- قامت الاجهزة البحثية الزراعية باجراء العديد من التجارب والبحوث وتوصلت الى اساليب وتوصيات هامة تودي الى تحقيق نتائج ايجابية لزيادة الانتاج الزراعي لكثير من المحاصيل ، ولكن بسبب غياب التنسيق بين الاجهزة البحثية والناقلة للتكنولوجيا الزراعية ، لم تجد هذه الاساليب وتلك التوصيات طريقها الى قاعدة المنتجين .

- لا توجد علاقة مؤسسية بين جهاز الارشاد الزراعي واجهزة المعرفة الزراعية واجهزة الاعلام الزراعي مما تقلل فى قيمة البحوث الزراعية وفاعليتها ، علماً ان الارشاد الزراعي يعتبر القناة الاساسية لتوصيل هذه المعارف وتلك التقانة الى الزراع ، الا انه غير متناسق ومترابط مع الاجهزة المعنية بالتنفيذ والتوجيه .

- لهذا كانت هناك محاولات لضم الارشاد الزراعي الى هيئةالبحوث الزراعية وذلك بقصد تنشيط وتدعيم دور الارشاد الزراعي في نقل وتوطين التقانة الزراعية ، لكن لم تنجح هذه المحاولة في الوقت الحاضر ، ولقد ارجئ هذا الموضوع لمزيد من البحث والدراسة .

*** سوريا :**

- من الواضح ان التنسيق بين المؤسسات والتنظيمات الزراعية غير كامل ، وان كان يوجد حالياً مشاريع وخطط تهدف الي ايجاد شكل من اشكال التكامل والتعاون بين كافة المؤسسات من اجل الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية وتطبيقاتها .

- تعدد جهات الاشراف على القطاع الزراعي ، حيث يتولى ذلك عدة جهات واهمها وزارة الزراعة وما يتبعها من مؤسسات ووزارة الاقتصاد ممثلة في المؤسسة العامة للتبغ ومؤسسة استثمار حوض الفرات والمؤسسة العامة لاستثمار الغاب ، مع وجود عدة جهات تشرف على البحوث الزراعية ، مما دفع بالفنيين والعاملين في هذه المراكز للمطالبة باحداث هيئة عامة للبحث العلمي الزراعي ، تشرف على كافة مراكز البحوث الزراعية وتنسق وتوحد جهودها .

- عدم وجود مخطط مائي عام لسوريا لاعتماده كقاعدة اساسية للتخطيط الكامل للموارد المائية واستخداماتها الحالية والمستقبلية ، وكذلك لا توجد دراسات تفصيلية للمساقط المائية لتحديد المناطق المأهولة لاقامة مشروعات لاستصلاح الاراضي واحداث تنمية زراعية عن طريق الاستفادة من هذه الموارد المائية التي تعتبر عنصراً اساسياً في التنمية الشاملة بالبلاد .

*** العراق :**

- على الرغم من كل المحاولات المتعددة لتحسين اداء البحث الزراعي وتوطين

التقانة الزراعية في العراق فانه ما زال يواجه مشكلات خاصة بالتنسيق بين المؤسسات البحثية المختلفة .

- مازال هناك ضرورة لانشاء مؤسسة مركزية تقوم بعمل ترابط مباشر بين البحوث واهداف التنمية القومية ، وتوضيح وتحديد الاولويات البحثية ، وتحقيق الترابط بينها جميعاً من اجل انجاز هذه البحوث بشكل متكامل ومتطور.

- قامت محاولات متعددة من اجل احداث ترابط بين الارشاد الزراعي واجهزة البحث الزراعي ، وكان آخرها تأليف لجنة تعاون وتنسيق بين الهيئة العامة للارشاد الزراعي وكلية الزراعة جامعة بغداد لنقل نتائج البحوث الزراعية الى سكان الريف الا انه ما زال هناك شعور قوي بضرورة ايجاد نوع من التنسيق والارتباط اكثر كفاءة واكثر انسجاماً عما هو موجود حاليا بين البحوث الزراعية والارشاد الزراعي.

*** فلسطين :**

- توضح بيانات التقرير القطري انه لا يوجد تحديد للهيكل المؤسسي اللازم لدعم التنمية الزراعية مع انعدام التنسيق بين الموسسات الحكومية والمؤسسات التطوعية العاملة في القطاع الزراعي ، مما نجم عنه آثاراً سالبة ونتائج عكسية على تنمية هذاالقطاع ، على الرغم من توافر الامكانات المادية والمالية لبعض الاجهزة القائمة داخله .

- وتعمل وزارة الزراعة في الوقت الحاضر على ايجاد مرحلة جديدة من التنسيق وتشكيل اللجان الوطنية من كافة المؤسسات لتعمل في نطاق توجه موحد ، يخدم اهداف المرحلة المقبلة ، من اجل دفع الاهداف نحو بلوغ غايتها ولتنفيذ المخططات والسياسات التي تتبناها الدولة والتي يمثلها في هذا الشأن وزارة الزراعة الفلسطينية .

*** اليمن :**

- توجد صعوبات اجرائية وتنظيمية بين المؤسسات في القطاع الزراعي كما يوجد تداخل في الاختصاصات فيها ، حتى في داخل المؤسسة نفسها . وعلى الرغم من

السعي والجهد الكبير لمحاولة عمل لوائح وقوانين تفرض التنسيق بين الجهات المسئولة ، لكنها لم تحقق الغاية المنشودة ولم توفر هذا التنسيق فيما بين المؤسسات داخل القطاع الزراعى .

### 7-2-5 المشاكل البيئية :

لعل اهم المشاكل البيئية التي تواجه الدول العربية في مجال نقل التقانة الزراعية وتوطينها ، حسبما امكن استخلاصها من التقارير القطرية ، ما يلى :

*** سوريا :**

- تشتمل المشكلات المتعلقة بالبيئة مجموعة من المعوقات التي تواجه التقدم التقني في البلاد وتتعارض مع الاصول العلمية والتكنولوجية الصحيحة ، واهم هذه المشكلات ، هى :

1- تلوث التربة والمياه بالمواد الكيماوية التي تحملها مرافق مياه الصرف الزراعي .

2- عدم توفر الخدمات البيئية لما بعد الحصاد ، بالنسبة للمحاصيل الحقلية والبستانية بما في ذلك مراقبة المبيدات وتحليل آثارها المتبقية في التربة وفي المحاصيل ، مع عدم وجود معايير كاملة لضبط الجودة ومكونات هذه المواد .

3- صعوبة مقاومة بعض الآفات والامراض بواسطة المكافحة الكيماوية بسبب التداخل الموجود بين النباتات الخضرية والفاكهة ، والتي ترتب عنه انتشار الآفات الزراعية على مدار السنة .

4- تأثير استخدام المبيدات على خلايا النحل المتواجدة في المراعي والحقول لاسيما تلك التي تستخدم في الرش او التعفير للمحاصيل الخضرية والفاكهة في وقت التزهير.

5- عدم وجود تقنيات تتصف بالكفاءة والفاعلية لاستصلاح المناطق التي تعرضت للتدهور وجردت من اشجارها . وذلك عن طريق زراعة اصناف

حراجية مقاومة للجفاف وخاصة في المناطق القاحلة والمناطق المتأثرة بالملوحة او التصحر.

6- الافراط في استخدام الاسمدة والمبيدات الحشرية لا سيما في مناطق الزراعة المروية ، مع وجود قصور في تقديم التوعية الكاملة للزراع لتعريفهم بمخاطر استخدام المبيدات والمخصبات وتأثيرها على صحة الانسان وتلوث البيئة ( تربة - مياه - محاصل ) مما نجم عنه ارتفاع الجرعات المستخدمة من المبيدات كاسلوب وحيد من اساليب المكافحة .

- بالاضافة الى ضعف وسائل التحليل الكيمائي والعضوي اللازم اجراءه على التربة وعلى النباتات بصفة دورية لتقدير المعدلات المناسبة من الاحتياجات السمادية للاراضي بالدقة الكافية.

* السودان :

- لقد ترتب على نقص الاجهزة الارشادية القادرة على توعية المزارعين حول كيفية واهمية استخدام المبيدات والاسمدة ، وجود حالة من التخوف في بعض المناطق لاستخدام هذه المدخلات مع اهميتها الكبرى في زيادة انتاجية المحاصيل ولا زال كثير من الزراع يجهلون كيفية استعمالها طبقاً للاصول والقواعد الفنية المتبعة .

* العراق :

- تشير الدراسات التي اجريت في العراق ان كثرة استعمال المبيدات والاسمدة الكيماوية لزيادة الانتاج ترتب عنه تلوث البيئة نتيجة لتسرب قسم من الكيماويات المستخدمة الى مكونات المحيط الحيوي ، مثل الهواء والماء والتربة . ولكن لا توجد مؤشرات وبيانات كاملة عن حجم الاضرار التي تحدثها هذه المواد في البيئة، ولكن من المتوقع أن تكون هذه الاضرار قليلة بسبب ضآلة الكميات المستخدمة من الاسمدة والمبيدات خلال سنوات الحصار.

* فلسطين :

- لقد كان لغياب التشريعات واللوائح التي تنظم استيراد وتداول الكيماويات بانواعها المختلفة سواء بالنسبة للمبيدات او الاسمدة الكيماوية الاثر السلبي على البيئة

وتعرضها للتلوث . ويرجع ذلك اساسا الى عدم وجود رقابة على الاستيراد والتخزين والتداول لهذه المواد . وقد لوحظ تسلل مجموعة من المبيدات والاسمدة التي استبعدت من بعض الدول الاجنبية منذ سنوات . ويشير التقرير الى ان وزارة الزراعة الفلسطينية باشرت مهامها ومسئولياتها الخاصة باستخدام وتداول المواد الكيماوية بعد ما بدأت في وضع التشريعات والنظم التي تحدد هذه العمليات .

* اليمن :

- تتعرض مساحات كبيرة الى عوامل الانجراف والتعرية والاستخدام العشوائي للاسمدة ، مما يزيد على الامد الطويل من ضعف التربة وهبوط مستوى خصوبتها. كما تعرضت مساحات كبيرة الى عمليات الاستنزاف الجائر من الرعي وسوء الاستخدام ، مما نجم عنه تعريتها من الاشجار وتعرضها للتصحر وزحف الرمال.

- كما توجد ظاهرة واضحة من الاستخدام العشوائي للمبيدات دون الرجوع الى الجهات المختصة من اجل التوجيه وادراك النصح منها ، وقد نجم عن ذلك حدوث حالات من التسمم للانسان والحيوان وكذلك القضاء على الحشرات النافعة .

- وعلى الرغم من الجهود التي تبذل لحماية البيئة الا انها لا زالت متواضعة بالمقارنة بحجم المشكلات المترتبة على الاستخدام العشوائي لكل هذه الموادالكيماوية ، ويرجع ذلك اساساً الى عدم وفرة المختبرات الكافية لاجراء التحاليل وضعف الرقابة والتوجيه السليم لهذا الاستخدام .

- ومما يجدر الاشارة اليه ، انه يوجد تدنى في مستوى الوعي الوقائي لدى العاملين في اعمال المكافحة وكذلك لدى الاشخاص الذين يشتغلون في تداول هذه المواد، مما يترتب عنه اضرار كبيرة بالنسبة لهم وبالنسبة للبيئة المحيطة باستخدامها .

## 3-7 المشاكل والمعوقات التى تواجه نقل التقانة الفنية فى مجالات الانتاج الحيوانى (قطاع الألبان) :

فى مجال الانتاج الحيوانى يعانى هذا النشاط جملة من المعوقات أهمها النقص فى المستلزمات المستوردة الخاصة بانتاج اللقاح بالاضافة الى المعدات الخاصة بالحقن وكذلك الادوية والهرمونات اللازمة لاعمال الرعاية التناسلية وعلاجات العقم.

رغم أن خطط وبرامج وسياسات التنمية تستهدف إحداث تأثير فى الواقع الاقتصادى لقطاع معين الا أن هذا التأثير مرهون بما يحويه هذا القطاع من محددات ومعوقات الامر الذى يعنى أن الرغبة فى الوصول الى فاعليات ذات إيجابية عالية لوسائل التنمية تتطلب ضرورة البحث عن ماهية هذه المحددات والمعوقات وازالة تأثيراتها المثبطة. وستتم هنا مناقشة المحددات والمعوقات التى تحول دون تطور معدلات النمو لقطاع الالبان فى الوطن العربى بمايتلاءم مع الاحتياجات المطلوبة منه وبما يتفق مع معدلات الطلب العالية من منتجاته وبما يتفق أيضا مع مايستحوذ عليه من حجم كبير من الموارد .

وتأتى أولى هذه المحددات نوعية الحيوانات نفسها وصفاتها الانتاجية ، فالقطاع الحيوانى العربى يتسم بصفة عامة بكبر حجمه وتنوع حيواناته حيث يقدر فى عام 1995 بنحو 285.6 مليون رأس من الابقار والجاموس والاغنام والماعز والابل وتمثل هذه النوعيات الحيوانية المتعددة مصدرا للالبان المنتجة بالوطن العربى وبطبيعة الحال فان هذا التعدد يشتت الكثير من الجهود سواء فى البحث العلمى والدراسي او جهود التنمية عماهو الحال لو كان هناك حيوان رئيسى واحد لانتاج الالبان تتركز حوله كل الامكانات العلمية والتنموية . وباعتبار أن الابقار المصدر الرئيسى للبن ، حيث تساهم بما يزيد عن 80٪ من إنتاج اللبن الكلى فى الوطن العربى ، فسوف تنصب المناقشة هنا على قطيع الابقار فى الوطن العربى .

إن معظم مايتوفر من الابقار فى العالم العربى ينتمى لنوع الزيبو الذى تتواجد فيه سلالات عديدة تختلف فى الحجم والوزن والانتاج. ويبدو أن الانتخاب الطبيعى على امتداد الزمن كان فى صالح السلالات المقاومة للظروف الطبيعية من ظروف جوية وبيئة صحراوية ومقاومة للامراض ولم يكن ذلك فى صالح قدراتها الانتاجية للالبان وتتسم قطعان الابقار فى الوطن العربى بصفة عامة بالسمات والصفات التالية :

أ- أن معدل نسبة الاناث المنتجة فى جملة القطيع منخفضة بدرجة كبيرة الامر الذى يعنى أن هناك معدلا عاليا للاحتفاظ بالحيوانات فى القطيع رغم تضاءل قدرتها الانتاجية وهذا يمثل عبئا كبيرا على الموارد المتاحة وخاصة الاعلاف لاتقابله إنتاجية . يوضح الجدول رقم (7-1) تقدير لنسبة الابقار المنتجة لجملة القطعان فى الاقطار العربية حيث يتبين إنخفاض معدلاتها التى تصل الى 48.6٪ على مستوى الوطن العربى وتقل الى 10٪ فى السودان .

## جدول رقم (7-1)
## عدد الابقار المنتجة والحلوب فى القطيع ومتوسط الادرار

| القطر | الابقار المنتجة فى القطيع ٪ | الابقار الحلوب للابقار المنتجة ٪ | متوسط الادرار كجم/رأس/سنة |
|---|---|---|---|
| الاردن | 23 | 55 | 1150 |
| الامارات | 33 | - | - |
| البحرين | 40 | - | - |
| تونس | 31 | 53 | 470 |
| الجزائر | 37 | - | - |
| جيبوتى | - | - | - |
| السعودية | 54 | - | - |
| السودان | 10 | 25 | 400 |
| سوريا | 47 | 48 | 630 |
| الصومال | 12 | 25 | 400 |
| العراق | 13 | 25 | 400 |
| عمان | 28 | - | - |
| قطر | 57 | - | - |
| الكويت | 70 | - | - |
| لبنان | 35 | - | - |
| ليبيا | 28 | - | - |
| مصر | 47 | 41 | 350 |
| المغرب | 30 | 25 | 919 |
| موريتانيا | 23 | 56 | 220 |
| اليمن | 34 | - | - |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - ندوة تقييم سلالات الابقار المحلية والخليط والاجنبية فى الوطن العربى ، أوراق العمل والتوصيات - عمان - الاردن 1984

ب- إن متوسط إنتاجية الرأس المنتجة من الالبان يمثل أيضا معدلات منخفضة مقارنة بأقل المعدلات للماشية الاجنبية حيث يشير الجدول السابق الى أن هذه المتوسطات تتدنى لتصل الى 220 كليوجرام فى السنة فى موريتانيا ، وبحد أقصى 1150 كيلوجرام فى السنة فى الاردن .

ج- إن معدلات الاستبدال التى تعبر عن العمر الانتاجى تمثل أيضا معدلات منخفضة حيث قدر بحوالى 12٪ على مستوى الوطن العربى بمايعنى الاحتفاظ بالابقار المنتجة لاعمار طويلة وهذا يؤدى الى إنخفاض إنتاجية القطيع[1] .

د- ومن الطبيعى أن تؤدى هذه الاساليب الانتاجية الى إنخفاض نسبة المسحوبات أيضا لتصل الى نحو 16٪ مقابل 34.4٪ للدول المتقدمة . وقد أدت كل هذه العوامل الى تزايد حجم القطعان الحيوانية أو بمعنى آخر تضخمها أكثر مما يتطلبه الانتاج الحالى من الالبان .

هـ- إن القطيع الحيوانى يتسم بالتبعثر ذلك أن أكثر من 80٪ من الحيوانات تتواجد فى النظام التقليدى.

و- عدم توفر معلومات وبيانات دقيقة عن واقع القطعان الحيوانية العربية.

وعليه يبدو أن النوعية الحيوانية وصفاتها الانتاجية فضلا عن تضخم الحجم الكلى للقطيع تعتبر من العوامل المحددة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في انتاج الالبان.

وقد اتجهت برامج التنمية منذ نهاية السبعينات الى إحداث تغيير فى القطعان الحيوانية بدعمها بسلالات أجنبية ذات صفات إنتاجية عالية وباستخدام تقنية التلقيح الاصطناعى للابقار المحلية إعتمادا على حيوانات منوية ذات صفات وراثية أفضل للوصول الى سلالات خليطة تفضل أمهاتها. وأحيطت هذه البرامج ببرامج مساعدة بيطرية أو علفية أو كليهما مع توفير نظم للاقراض الميسر . هذا وقد أدت هذه البرامج الى حدوث تأثير فى بعض الاقطار ، ولكن ماتزال هناك أراء ترى أن عائد هذه البرامج يقل كثيرا عن تكلفته ، خاصة استيراد السلالات النقية باعتبار أن العوامل البيئية المتاحة لم تسمح لهذه السلالات

---

(1) المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزرعية ، المخطط الرئيسى لقطاع إنتاج وتصنيع الألبان فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1995 .

بالوصول للمعدلات العالية فى الانتاج .

تعتبر الاعلاف الحيوانية محددا رئيسيا للانتاج الحيوانى، فقد إتضح أن المتاح من الاعلاف الحيوانية بمصادرها المختلفة يقل كثيرا عن الاحتياجات الحيوانية حتى فى ظل إنتاجيتها الحالية من الالبان واللحوم وأن العجز فى الموازنة العلفية يميل الى التزايد سنة بعد أخرى، رغم إتجاه الناتج الكلى للاعلاف الى التزايد. ويرجع ذلك الى :

1- إتجاه الاعداد الحيوانية للتزايد سنة بعد أخرى.

2- إتجاه الانتاجية للتحسن نتيجة لمشروعات وبرامج التنمية الحيوانية.

وقد يكون من المفيد الاشارة الى أن الاتجاه الى تنمية الانتاج أفقيا (زيادة الاعداد) لم يعد هو المحور الرئيسى فى التنمية، خاصة فى ظل التزايد المستمر لمعدل ندرة الموارد المستخدمة فى الانتاج بل أصبح محور التنمية الرأسية (زيادة الانتاجية) هو الطريق الفعال لتنمية الانتاج والذى يحقق التزايد المستمر فى كفاءة إستخدام الموارد. وفى ظل محدودية الموارد العلفية فى الوطن العربى، فان الاتجاه الى التنمية الرأسية يصبح هو الطريق الوحيد لتنمية الانتاج، ليس ذلك فحسب ، بل أن الاتجاه الى تخفيض الاعداد الحيوانية يصبح العامل الوحيد لتحسين الانتاجية.

يعتبر عدم توافر الرعاية الصحية عاملا محددا للانتاج خاصة فى ظل انتشار الامراض الوبائية والطفيليات بالاضافة للامراض التناسلية والانتاجية. ورغم إتجاه الكثير من الاقطار العربية الى تحسين معدلات الخدمة البيطرية والرعاية الصحية والحيوانية الا أن واقع التوزيع الجغرافى للحيوانات وتزايد نصيب النظام التقليدى (أكثر من 80٪) وبعثرة القطعان الحيوانية وصغر حجم الحيازة والطبيعة الجغرافية للمناطق الزراعية والرعوية بالاضافة الى العادات والمفاهيم التقليدية - كل هذه قد تفيد بدرجة أو بأخرى وصول الرعاية الى كل القطعان الحيوانية. ونتيجة لما يواجهه الواقع الحيوانى من قصور فى الرعاية الصحية فان معدلات النفوق ترتفع كثيرا وتصل الى حوالى 12٪ فى المغرب العربى ومابين 4-25٪ فى السودان وتصل الى 60٪ عند الولادة ، وبين 5-10٪ عند الفطام فى الصومال وتبلغ 14-17٪ فى العراق وتتزايد ما بين 8-54٪ فى سوريا وتقدر بحوالى 30-40٪ فى موريتانيا وهذه المعدلات تعكس فقر وضعف فى خدمات البيطرية بصفة عامة.

وقد يكون من المفيد الاشارة الى أن أي توجهات لتنمية إنتاج الالبان لابد وأن تضع الخدمة البيطرية محورا أساسيا فى محاورها وربما يكون من الضرورى فى هذه الحالة البحث عن أفضل الاساليب الملائمة والتى تتناسب مع طبيعة كل قطر للوصول بالخدمة البيطرية الى تغطية احتياجات كل الحيوانات أو على الاقل النسبة العالية من القطعان المنتجة حتى وإن كان بصورة متدرجة ومرحلية.

تعتبر إدارة الانتاج المتخصصة هى العامل الرئيسى فى توفر الظروف الانتاجية . ويعتبر نقص الانشطة المتخصصة محددا لتنمية الانتاج من الالبان ، وطالما أن النظام التقليدى الذى يمثل عدم التخصص هو النظام السائد فان سيادة هذا النظام تعتبر عاملا محددا لمعدلات النمو فى انتاج الالبان فى المناطق الريفية والزراعية ويعتبر عاملا مؤثرا فى تنمية انتاج الالبان .

وقد يفسر تأثير التخصص فى الانتاج ماجرى فى بعض الاقطار العربية من تحسن سريع فى انتاجها للالبان نتيجة لانتهاجها أساليب وبرامج شجعت على نمو الكثير من المشروعات المتخصصة التى يطلق عليها المشروعات الحديثة والتى حققت أثرا واضحا وسريعا فى الانتاج والمنتجات اللبنية فى المناطق التى أقيمت بها رغم كل المحددات.

يواجه المنتج الكثير من المخاطر التى تحد من الوصول الى إنتاجية عالية وتأتى على رأس هذه المخاطر نفوق الاصل الحيوانى المنتج خاصة فى ظل انتشار الامراض الوبائية وإنخفاض معدلات الخدمات البيطرية وتعاقب فترات الجفاف بالنسبة للقطيع التقليدى، الامر الذى يؤدى الى الاحجام عن دخول ميدان إنتاج الالبان. وبالتالى فان عدم وجود أي درجة من درجات التأمين ضد هذه المخاطر يعتبر عاملا محددا لنمو الانتاج.

ورغم أن هناك بعض المحاولات فى بعض الاقطار العربية للوصول الى نظم للتأمين ضد مخاطر الانتاج الحيوانى الا أنها فى كثير من الحالات تخضع لسياسات حكومية وتأثر بقيود روتينية وترتبط بمحددات أخرى.

يواجه مجال التسويق والتصنيع للالبان ومنتجاتها الكثير من المشاكل والمعوقات التى تحد من ظهور فعاليته فى ايجاد الاستقرار والتوازن فيما بين الاستهلاك والانتاج وتتمثل هذه المحددات فى :

1- قصور أداء المنظمات والهيئات التسويقية .

2- ضعف وغياب برامج تنمية أجهزة التسويق فى برامج تنمية قطاع الالبان .

3- ضعف الاهتمام بمواصفات الالبان ومنتجاتها .

4- مشاكل التعبئة .

5- تركز الصناعة بصفة عامة فى الوطن العربي على المناطق الحضرية القريبة من أسواق الاستهلاك فى المدن ولم توجه الى المناطق الريفية حيث أسواق الانتاج وتوفر اللبن الخام .

6- مشاكل تجارة التجزئة .

# الباب الثامن

# مناخ الاستثمار والاستثمار الزراعي المشترك للدول العربية

# الباب الثامن

## مناخ الاستثمار والاستثمار الزراعي المشترك للدول العربية

### 8-1 تمهيد :

باشرت الدول العربية مهام البناء التنموي المنظم فى إطار برنامج الاعمار وخطط التنمية خلال عقدى الخمسينات والستينات فى بيئة اتسمت بالاستقرار الاقتصادى وارتفاع فى معدلات النمو، غير أن الحرب العربية الاسرائيلية فى عام 1967 قد أدت الى اصابة خطط التنمية فى البلدان العربية المشتركة بالشلل ، فقد فقدت مصر صحراء سيناء والضفة الشرقية لخليج السويس بمافيه من نفط ، وفقدت الاردن الضفة الغربية بماتتميز به من انتاج زراعى كبير نسبيا ، وفقدت سوريا هضبة الجولان مما أدى الى زيادة المصروفات العسكرية العربية على حساب التنمية .

وفى بداية السبعينات ومنذ عام 1973 على وجه الخصوص، ارتفعت أسعار البترول مما أثر سلبا على معدلات النمو طوال السنوات التالية فى أغلب الدول النامية، باستثناء الدول المصدرة للبترول، ورافق ذلك هبوط فى اسعار المنتجات الاولية، وتغير فى شروط التبادل التجارى لغير صالح الدول النامية. مما أدى الى زيادة المديونية، وتفاقم معدلات نمو خدمة الدين واختلال التوازن الداخلى والخارجي فى أغلب هذه الدول. وقد رافق هذا فجوة كبيرة بين الدخول ، وزيادة معدلات التضخم وضمور قيمة الدخول الحقيقية وانكماش الطلب على السلع والخدمات.

وكخطوة لحل مشاكلها الاقتصادية، قامت الدول العربية الزراعية الرئيسية بتطبيق برامج اصلاح اقتصادى وتكيف هيكلى يهدف الى المواءمة بين حجم الطلب الاجمالى ومكوناته من ناحية ، وحجم الناتج المحلى الاجمالى ومكوناته من الناحية الاخرى. وتنطلق هذه البرامج من مبدأ سيادة نظام تنافسى فى السوق يقوم بمهمة تخصيص الموارد من خلال حرية انسياب موارد الانتاج والسلع والخدمات.

كما قامت تلك الدول بالتركيز على مبدأ التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة . والتنمية الريفية بمفهومها الواسع المتكامل يشمل عدة ابعاد جوهرية، أولها ، البعد الانتاجى الاقتصادي حيث تسعى التنمية الريفية الى تحقيق نمو اقتصادى قادر على الاستمرار والتطور. والثانى البعد التوزيعي الاجتماعى، فللتنمية الريفية وجهها الانساني وهى تخصص من حيث المبدأ مكانا مرموقاً لمفهوم التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية فى الارياف عن طريق تضييق الهوة بين القطاع الريفى والحضرى مع التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانية الاكثر فقرا . بأسرع مايمكن ، والثالث هو البعد البشرى والذى يتضمن التعليم والصحة والعمل وتعبئة وضمان الحوافز للانسان الريفي واشراكه فى اتخاذ القرار وفى التخطيط والادارة والتنفيذ.

لقد سعت معظم الدول العربية فى بداية الثمانينات نحو رفع معدلات النمو الاقتصادى فيها وتحسين اوضاعها الاقتصادية، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات لمختلف القطاعات الاقتصادية دون الاعتماد على قطاع معين. فعلى الرغم من الاثر السلبى لزيادة أسعار النفط على بعض الدول العربية، إلا أن هذا الارتفاع قد أدى الى زيادة حجم الاستثمارات بشكل عام وزيادة إمكانية مساعدة الدول العربية غير النفطية فى تمويل بعض البرامج التنموية أو إقامة المشروعات المشتركة معها بشكل خاص .

ففى عام 1981 تم التوقيع على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية من قبل كل الدول العربية باستثناء جمهورية جزر القمر الاسلامية . وتهدف هذه الاتفاقية الى توحيد القواعد القانونية العامة التى تنظم معاملة رأس المال العربى فى الاقطار العربية تسهيلا لحركة الاستثمارات العربية فيما بينها ولتقدير حد أدنى لتلك المعاملة سعيا وراء هدف أسمي هو تحقيق المواطنة الاقتصادية العربية من خلال معاملة رأس المال العربى كرأس المال الوطني مع فتح المجال لمنحه بعض المزايا الاضافية، وحرصت على إعطائه معاملة تفضلية عندما تكون له مساهمات إيجابية فى تطوير إدارة وتقنية المشاريع الاستثمارية.

كما دعت الاتفاقية الى إيجاد نوع من التوازن الايجابى بين التزامات المستثمر العربى وحقوقه بمايحقق له الفائدة ، وللدولة المضيفة لاستثمارات تنمية حقيقية، كما وفرت للمستثمر العربى الضمانات الاساسية التى تحمي استثماره من مختلف المخاطر.

ويتطلب تطوير عملية الاستثمار المشترك بين الدول العربية تهيئة مناخ استثماري مناسب . ويمكن تمييز المناخ الاستثماري إلى سبعة مكونات هى : الاستقرار الاقتصادى العام، برامج التنمية الاقتصادية، الوضع العام للجوانب البنيوية، الوضع العام للجوانب الادارية، الوضع العام للاجهزة المؤسسية المشرفة على الاستثمار، التشريعات الناظمة للاستثمار والتعاون الاقتصادى العربى .

وتأكيدا لحرص الدول العربية على اجتذاب رؤوس الاموال واستثمارها فيها فقد تم عقد ندوة الترويج للاستثمار والمشروعات الاستثمارية فى الدول العربية" فى دبى عام 1993 وخلصت الى مجموعة من التصورات لتطوير أوضاع الاستثمار عامة وفى البلدان العربية خاصة وهى[1] :

* إن توفر المناخ الجاذب للاستثمار وتوفير فرص استثمارية مجزية ووجود جهاز كفء وفعال قادر على إدارة العملية الترويجية تشكل مجتمعة عوامل متكاملة لجذب الاستثمارات للقطر المضيف .

* أهمية وضوح سياسات وأولويات الاستثمار فى تسهيل مهمة المروجين عند التعامل مع المستثمرين المستهدفين .

* أهمية حسن اختيار المروجين والحرص على تدريبهم بشكل جيد ومتواصل لدى جهات متنوعة التجارب من اجل تنشئة وتكوين المُروّج الكفء القادر على الادراك والتعامل مع الاسواق ومع المستثمرين المحتملين بوعى وصدق وموضوعية .

* أهمية توافر المعلومات الدقيقة والمنضبطة التى يحتاجها المستثمر لدى الاجهزة المعنية بالترويج ، وضرورة تحديث تلك المعلومات .

* الترويج للاستثمار يكون أكثر نجاحا فى اجتذاب المستثمرين اذا كان الاستثمار موجها نحو التصدير. وهذا لا يمنع الترويج للمشروعات الموجهة الى السوق المحلى خاصة فى بلدان ذات أسواق واسعة ومناخ استثماري جذاب .

ولزيادة الاستثمارات ورفع انتاجيتها بشكل عام هناك ضرورة الى إدارة الاستثمارات

(1) تقرير عن ندوة الترويج للاستثمارات فى الدول العربية ، مجلة أوراق إقتصادية ، العدد 10 ، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، اغسطس ، 1994 .

العامة بكفاءة ، وتنفيذ استثمارات عامة تمهد الطريق الى تدفق استثمارات القطاع الخاص وزيادة فى الاستثمار أمام قطاع الاعمال الخاص وتنشيط سوق رأس المال الخاص. ونظرا لاتجاه الدول العربية التى تتبع نظام الاصلاح الهيكلي الى الاعتماد على القطاع الخاص بشكل رئيسي فانه يجب توفير المناخ المناسب والمشجع لهذا القطاع للاستثمار فى الجهات الاكثر ربحية حسب خطة الدول التنموية.

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدراسة العناصر التى تعيق الاستثمار فى الدول العربية بصورة عامة ، وقد توصلت الى أن أبرز تلك العناصر، مرتبة حسب أهميتها، هى[1] :

1- عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي .

2- الروتين والبيروقراطية وصعوبة اجراءات التسجيل والترخيص.

3- عدم ثبات سعر العملة المحلية وفى بعض الاحيان تدهوره.

4- عدم توفر النقد الاجنبى، ووجود قيود على تحويل الارباح الى الخارج.

5- عدم وضوح وعدم استقرار قوانين الاستثمار.

6- ضعف البنى الاساسية.

7- محدودية السوق المحلية.

8- عدم توفر العمال المدربين وعدم مسايرة قوانين العمل لمفاهيم الاستثمار الحديثة.

9- القيود المفروضة على حركة رأس المال والعمال ورجال الاعمال.

10- عدم توافر دراسات الفرص الاستثمارية .

11- عدم كفاءة وسائل الاتصال والنقل.

---

(1) غنطوس ، الياس ، بيئة العمل المناسبة لتنمية القطاع الخاص وخلق مناخ الاستثمار "أوراق اقتصادية ، العدد 10 ، الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزرعة للبلاد العربية ، اغسطس ، 1994 .

12- عدم وجود سوق منظمة للاوراق المالية.

13- عدم وجود أنظمة مصرفية متطورة.

14- صعوبة تعديل قوانين الاستثمار.

وتسود فى البلدان العربية فى الوقت الحاضر ثلاثة أنماط لتنظيم الاستثمار فيها وهي:

1- تنظيم الاستثمار عن طريق مؤسسات مالية ومصرفية تتبع الدولة، حيث يتحدد حجم الاستثمار وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة من قبل الاجهزة المركزية على شكل خطط وبرامج تنموية ولايكون للقطاع الخاص فى هذه الحالة دور كبير فى تحديد مجال الاستثمار ويتبع هذا النظام فى سوريا وليبيا والعراق.

2- تنظيم الاستثمار عن طريق مؤسسات مصرفية تتبع القطاع الخاص أو العام وتتمتع باستقلالية فى توزيع الاستثمار وفق مؤشرات السوق دون التقيد التام برغبات الحكومة. ويطبق هذا النظام بشكل كامل فى دول مجلس التعاون الخليجي، وفى بعض الاقطار العربية الاخرى التى أخذت حديثا فى التحول لنظام السوق كالمغرب والسودان وتونس ومصر.

3- هناك مجموعة من الاقطار العربية التى تطبق توليفة من النظامين السابقين بحيث تعطي دورا للقطاع الخاص والعام فى القيام بمهمة تنظيم الاستثمار. وتتدخل الدولة كلما رأت ضرورة لتشجيع توجيه الاستثمارات لقطاع معين.

وعلى الرغم من اختلاف أنظمة تشجيع الاستثمار فى الدول العربية، فانها جميعا تهدف ، وبصفة عامة ، الى تحقيق العناصر التالية :

* تحرير الاستثمار فى كافة الانشطة الاقتصادية الانتاجية والخدمية والغاء القيود المحددة للاستثمار.
* المساواة بين الحوافز الاستثمارية التى يتلقاها رأس المال المحلى أو الاجنبى.
* تشجيع الاستثمار عن طريق إعطاء حوافز اعفاءات جمركية وضريبية.
* توفير ضمانات تحويل رؤوس الاموال والارباح عند الطلب.
* اعطاء الحرية الكاملة لقرارات الاستثمار دون تدخل الحكومة.

## 2-8 تشريعات تشجيع الاستثمار فى بعض الدول العربية :

لقد قامت معظم الدول العربية بتعديل تشريعات الاستثمار فيها منذ بدأت بعض الدول باتباع تخفيف هيمنة القطاع العام بينما قامت دول أخرى بهذه التعديلات استكمالا لبرامج التصحيح الهيكلى الذى تتبعه. وفيمايلى نبذة مختصرة عن تشريعات الاستثمار فى بعض الدول العربية .

### 1-2-8 المملكة الاردنية الهاشمية :

لقد بدأت الاردن فى برنامج إعادة هيكلة اقتصادها فى نهاية 1989 وبدايات عام 1990، ولكن نظرا لظروف حرب الخليج الثانية فقد تباطأت عمليات التحول تلك، وصار لزاما على الاردن من الاعتماد على الذات أو تشجيع الاستثمار الخارجي فيها، خصوصا بعد أن فقدت ايراداتها من المعونات العربية وبعض المعونات الاجنبية، كما فقدت جزءا كبيرا من عائدات المغتربين فى الخارج .

وبناءاً على هذا فقد حدد الاردن فى خطته الاقتصادية الاجتماعية 1993-1997 هدفا رئيسيا الا وهو تحقيق التنمية والاستقرار المالى والنقدى عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى من خلال تبنى مجموعة من السياسات المالية والنقدية. وفى مجال الاستثمار، وضع حزمة سياسة استثمارية تستند على إيجاد البيئة المناسبة لزيادة الانتاج المحلى والتصدير وترشيد المستوردات ويشمل ذلك ما يلى[1] :

* توفير المعلومات الاستثمارية وتبسيط اجراءات التسجيل والترخيص وذلك من خلال :

- اعتماد جهة مركزية فى وزارة الصناعة والتجارة لبناء وتوفير قاعدة معلوماتية حول المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتاحة.
- تسهيل الحصول على رخص الاستيراد والتصدير والغائها حيث أمكن .
- حصر جميع اجراءات التسجيل والترخيص بنافذة واحدة.

---

(1) وزارة التخطيط "الخطة الاقتصادية والاجتماعية 1993-1997 "المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان/الاردن .

* تشجيع الاعتماد على مصادر التمويل غير الائتماني وتسهيل الحصول على مثل هذا التمويل من خلال :

- ازالة العوائق الادارية والتشريعية أمام تحول الشركات الخاصة الى شركات مساهمة عامة، ومنها تقييد نسبة المساهمة، واعتماد القيمة الدفترية كأساس لتقييم الاسهم بدلا من القيمة السوقية.
- تخفيض العبء الضريبى على الشركات وخاصة الشركات الصناعية والسياحية غير الحكومية وشركات الخدمات المساندة للعملية الانتاجية وذلك من خلال توسيع الاعفاءات المتعلقة بالتصدير والاستثمار والتوظيف، مقابل حصر الاعفاءات فى قانون تشجيع الاستثمار فى مشاريع ومناطق معينة، أو من خلال تخفيض ضريبة الدخل.
- وضع التشريعات والتعليمات اللازمة لحماية أسعار الاسهم الجديدة والمتداولة من التأثيرات الخارجية، ومن ثم أعتماد آلية تلقائية لاصدار الاسهم وتسعيرها وطرحها من قبل مؤسسات السوق المالي المختصة واستبدال لجنة الاصدار بنظام رقابى فعال ومحايد.
- السماح للشركات المساهمة العامة بتدوير أية نسبة من أرباحها لاغراض إعادة الاستثمار والنمو الداخلي على أن يتم إعادة استثمار هذه الارباح خلال فترة معقولة تخضع لمساءلة وإجراءات مراقب الشركات.

* تشجيع القطاع المصرفى والمؤسسات المالية على توفير التمويل اللازم للاغراض الاستثمارية.
* تعديل النظام الجمركي بما يشجع التصدير والتصنيع والعمل على تبسيط وتسهيل اجراءات تطبيقه.
* منح حوافز ضريبية من خلال قانون ضريبة الدخل.
* زيادة الحوافز الاستثمارية وذلك بتعديل قانون تشجيع الاستثمار عن طريق اعفاء الالات والمعدات لاي مشروع جديد من الرسوم الجمركية وشمول الاستثمار فى البواخر المسجلة فى الاردن بكافة الاعفاءات والميزات المنصوص عليها فى القانون.

* رفع مستوى جودة السلع والخدمات بمايزيد من قدرتها التنافسية عالميا.

### 8-2-2 الامارات العربية المتحدة :

على المستوى الاتحادى لاتوجد فى دولة الامارات تشريعات خاصة باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية الواردة فى أقاليمها. بالمقابل نظم المشروع الاتحادى عمليات استثمار أموال الدولة فى الداخل والخارج بموجب القانون رقم 7 لسنة 1986. أما على مستوى الامارة فتقتصر التشريعات المنظمة للاستثمار على إماراتي أبوظبى ودبى. فقد سنت أبوظبى قانون انشاء صندوق أبوظبى للانماء الاقتصادى العربى . وسنت إمارة دبى عدة تشريعات لمعالجة موضوعات استثمار رأس المال العربى والاجنبى. وشملت التشريعات سلطة وأعمال المنطقة الحرة بجبل علي حيث تتمتع الاستثمارات الواردة المتعلقة بالمزايا والاعفاءات التالية :

- إعفاء البضائع الواردة للمنطقة من الرسوم الجمركية عند تخزينها وعند تصديرها.
- إعفاء البضائع الواردة للمنطقة والمصنعة من الرسوم الجمركية عند الاستيراد والتصدير.
- إعفاء البضائع التى توضع بالمنطقة الحرة لاغراض الاستهلاك أو الاستعمال داخلها من الرسوم الجمركية.
- إعفاء الشركات والافراد والعمال فى المنطقة الحرة من كافة الضرائب فيما يتعلق بالعمليات داخل المنطقة الحرة لمدة خمسة عشر عاما، قابلة للتجديد. كما يستثنى هؤلاء ولنفس المدة من أية قيود تتعلق برأس المال أو الارباح أو الاجور الى خارج المنطقة الحرة.
- حرية المشاريع الاستثمارية فى إستخدام من تشاء شريطة أن لاتكون العمالة من بلد تقاطع أو تقرر الحكومة مقاطعة اقتصاده.

### 8-2-3 الجمهورية التونسية :

لقد بدأت الجمهورية التونسية بتطبيق برنامجها للتصحيح الهيكلى فى عام 1986 وذلك من خلال تحرير الاسعار والتجارة الخارجية وأسعار الفائدة وتشجيع الاستثمار الخارجى واجراء الاصلاحات الهيكلية فى القطاع العام، إضافة الى تحديث النظام

المصرفى وتطوير الاوراق المالية واصلاح النظام الضريبى .

وفى عام 1995 تم توقيع إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبى ، والتى سيتم التعرض لمحتوياتها فى الباب التاسع من هذا التقرير .

ينظم الاستثمار فى الجمهورية التونسية بشكل أساسي القانون رقم 120 لسنة 1993 والذى صدرت بموجبه مجلة تشجيع الاستثمار ، وتقوم بالاشراف على تنفيذه الجهات الحكومية المختصة وفقا للقطاع الاقتصادى الذى يتم الاستثمار فيه بالاضافة الى اللجنة العليا للاستثمار ويسرى هذا القانون على الاستثمار فى معظم القطاعات الاقتصادية باستثناء الاستثمار فى قطاعات الخدمات المالية والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية التى تخضع جميعها لتشريعات خاصة بها. وتشمل مجالات الاستثمار المصرح بها. الزراعة والصيد البحري والصناعات التحويلية والاشغال العامة والسياحة والصناعات التقليدية والنقل والتربية والتعليم والتدريب المهنى والانتاج والتنشيط الثقافى والتنشيط الشبابى والعناية بالطفولة والصحة وحماية البيئة والقطاع العقارى، وغيرها من الانشطة والخدمات غير المالية الاخرى. ويتم تأسيس المشروعات الاستثمارية بموجب طلب يقدمه المستثمر للادارة الحكومية المختصة والمشرفة على القطاع الاقتصادى الذى يرغب المستثمر فى الاستثمار فيه، ويستثنى من ذلك الاستثمار فى النشاطات الاقتصادية التى تنظمها التشريعات، أما الاستثمار فى النشاطات غير الموجهة كليا للتصدير والتى تتجاوز المساهمة الاجنبية فيها نسبة 50٪ من رأس المال فلا زالت فى حاجة الى موافقة مسبقة من قبل الجهات الحكومية التى تشرف عليها، ومن ناحية أخرى فان التشريعات السارية تحظر على المستثمرين الاجانب تملك الاراضى الزراعية ولكنها تجيز لهم استغلالها فى المشاريع الاستثمارية بموجب عقود ايجار طويلة الامد تصل مدتها الى 40 سنة وتتمتع الاستثمارات فى كل القطاعات الاقتصادية بحوافز مشتركة يمكن تلخيصها فيمايلى :

- تخفيض الرسوم الجمركية الى نسبة 10٪ عن المعدات المستوردة والتى ليس لها مثيل مصنع محليا.
- إعفاء الدخل والارباح التى يعاد استثمارها فى المشروع الاستثمارى أو فى مشروع آخر من الضريبة على الدخل بنسبة 35٪.
- التمتع بنظام الاستهلاكات التنازلية بالنسبة للمعدات التى تزيد مدة استعمالها عن 7 سنوات.

- فيتمتع العمال والموظفون الاجانب بحق اختيار نظام ضمان اجتماعى آخر غير النظام المحلى واختيار نظام الضريبة التقديرى المحدد بنسبة 20٪ من اجمالى الاجر، علاوة على تمتعهم باعفاء أمتعتهم الشخصية وسياراتهم الخاصة من الرسوم الجمركية.

- تحويل الارباح وقيمة بيع أصول المستثمر الاجنبى الى الخارج.

كما أن التشريعات السارية توفر حوافز إضافية وفقا للاولوية التى يمثلها الاستثمار ومن ضمن هذه الاولويات التصدير وتنمية المناطق النائية والتنمية الزراعية ونقل التقنية وحماية البيئة، ومن أهم تلك الحوافز الاضافية مايلى :

- إعفاء عمليات التصدير من الضريبة على الارباح لمدة عشر سنوات وتخفيضها بنسبة 50٪ للسنوات التالية.

- منحة تبلغ 8٪ من كلفة المشاريع الصناعية والسياحية وبعض الخدمات المتعلقة بالصناعات التى تنشأ فى المناطق النائية مع الاعفاء من الضريبة على الارباح لمدة 10 سنوات تخفض بعد ذلك بنسبة 50٪ لمدة العشر سنوات التالية.

- منحة تبلغ 20٪ من قيمة الاستثمار لمشاريع البيئة مع اعفائها من الرسوم الجمركية فيما تستورده من معدات لايتوفر مثيل لها مصنع محليا.

- اعفاء المعدات ومواد الانتاج اللازمة لوحدات الانتاج المصدرة كليا والتى يقيمها المستثمر الاجنبى فى المناطق الحرة من الضرائب والرسوم.

- امكانية تسويق جزء من الانتاج محليا بالنسبة للشركات المصدرة كليا.

- إعفاء مشاريع التنمية الزراعية من الضريبة على الدخل والارباح لمدة عشر سنوات.

- تحديد نسبة الاداء على الارباح بـ 10٪ بالنسبة للاستثمار المساندة للتنمية، ومشاريع المحافظة على البيئة.

- مساهمة الدولة فى اشتراكات الضمان الاجتماعى عن العمال التونسيين لمدة 5 سنوات وذلك فيما يتعلق بمشاريع المناطق النائية.

- مساهمة الدولة فى نفقات تدريب العمال فى المنشآت الصناعية والشركات الزراعية والصيد البحرى التى تقوم بالاستثمارات التى من شأنها دعم التقنية ونسبة الاندماج المحلى أو تحسين الانتاج.

وتوجد تشجيعات هامة بالنسبة للمؤسسات المصدرة كليا لمبيعاتها أو تسدى كامل خدماتها خارج البلاد أو تنجز خدمات بالبلاد التونسية قصد استعمالها بالخارج، ترقى هذه التشجيعات الى درجة أن هذه المؤسسات تخضع لنظام المنطقة الحرة، وتنتفع هذه المؤسسات بالحوافز التالية :

1- توقيف العمل بالاداء على القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك بعنوان اقتناء المواد والمنتوجات والخدمات اللازمة لانجاز عمليات التصدير.

2- طرح كل الايرادات المتأتية من التصدير من أساس الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين خلال العشر سنوات الاولى ابتداء من أول عملية تصدير، وطرح 50٪ من هذه المداخيل بعد هذه الفترة.

3- طرح كل الارباح المتأتية من التصدير من أساس الضريبة على الشركات خلال العشر سنوات الاولى ابتداء من أول عملية تصدير، وطرح 50٪ من هذه الارباح بعد هذه الفترة.

4- استرجاع الرسوم الجمركية والاداءات ذات الاثر المماثل المستخلصة على المواد الاولية والمواد نصف المصنعة المستوردة أو التى يتم اقتناؤها من قبل المؤسسة بالسوق الداخلية لصنع مواد ومنتوجات معدة للتصدير.

5- استرجاع الرسوم الديوانية والاداءات ذات الاثر المماثل المستخلصة على مواد التجهيز المستوردة وغير المصنعة محليا بعنوان الحصة المصدرة.

6- تيسير أنظمة الدخول المؤقت أو الخزن الصناعى المنصوص عليها بمجلة الديوانية لفائدة المواد والمنتوجات المستوردة والمعدة للتحويل قصد اعادة تصديرها. ولهذا الغرض فان ضمان الرسوم والمعاليم المفروضة على التوريد والمنصوص عليها بالتشريع الديوانى يقع تعويضه بضمان تقديرى تضبط قيمتها بأمر.

كما تتمتع الاستثمارات المنجزة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية فى قطاعات الصناعة والسياحة وبعض أنشطة الخدمات التى تضبط قائمتها بأمر التشجيعات بحوافز هامة منها مثلا ، طرح كل المداخيل أو الارباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين، والضريبة على الشركات من خلال العشر سنوات الاولى ابتداء من طور الدخول فى الانتاج الفعلى والاعفاء من المساهمة فى صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الاجراء خلال السنوات الخمس الاولى من النشاط الفعلى، هذا الى جانب تشجيعات خاصة بالتنمية الفلاحية والنهوض بالتكنولوجيا والبحوث من اجل التنمية والاستثمارات المساندة والمحددة بمجلة تشجيع الاستثمار المذكورة.

هذا وتعمل الحكومة التونسية على تشجيع الاستثمار الزراعى خاصة فى المناطق الاقل نموا من البلاد. وفى هذا الاطار أصدرت القانون رقم 67 لسنة 1982 المتعلق بتشجيع الاستثمارات فى قطاعى الزراعة والصيد البحرى وأوكلت أمر تنفيذه الى وكالة النهوض الاستثمارات الفلاحية التابعة لوزارة الفلاحة.

تنتفع بالتشجيعات الممنوحة بعنوان التنمية الزراعية الاستثمارات المنجزة فى أنشطة الفلاحة والصيد البحرى وأنشطة التصنيع الاولى للانتاج الفلاحى وانتاج الصيد البحرى وتصنيعها وأنشطة الخدمات المرتبطة بالانتاج الزراعى وانتاج الصيد البحرى.

وأما الامتيازات الجبائية المشتركة فهي كما يلى :

* ينتفع الاشخاص الطبيعيون أو المعنيون المكتتبون فى رأس المال الاصلى للمؤسسات الخاضعة لأحكام مجلة تشجيع الاستثمارات أو فى الزيادة فى رأس مالها ، بطرح الدخول أو الارباح وذلك فى حدود 35٪ من الدخول أو الارباح الصافية الخاضعة للضريبة.

* يمكن للمؤسسات اختيار نظام الاستهلاكات التنازلية بعنوان التجهيزات التى تفوق مدة استعمالها السبع سنوات.

* تخفيض الضرائب الديوانية للمعدات الموردة التى ليس لها مثيل مصنوع محليا، الى نسبة 10٪ وتوقيف العمل بالادعاءات المماثلة والاداء على القيمة المضافة والضريبة على الاستهلاك.

* توقيف العمل بالاداء على القيمة المضافة والضريبة على الاستهلاك للمعدات المصنوعة محليا.

وبالاضافة الى الامتيازات الضريبية المشتركة، تنتفع الاستثمارات الزراعية بالامتيازات الضريبية التالية :

* طرح كامل الدخول أو الارباح المتأتية من هذه الانشطة من أساس الضريبة خلال العشر سنوات الاولى.
* طرح كامل الدخول أو الارباح التى يعاد استثمارها فى الاكتتاب فى رأس المال الاصلى للمؤسسات أو الترفيع فيه بمافى ذلك الارباح التى تخصص للاستثمار فى صلب المؤسسة.
* تخفيض الضرائب الديوانية الى نسبة 10٪ وتوقيف العمل بالاداء على القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك المفروضة على التجهيزات المستوردة والتى ليس لها مثيل مصنوع محليا ، وتوقيف العمل بالاداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا وتضبط بقائمة التجهيزات المخولة للانتفاع بهذه الامتيازات الجبائية.
* استرجاع الضريبة المدفوعة على عقود نقل ملكية الاراضى الفلاحية المخصصة لانجاز الاستثمار وذلك بطلب من المشترى، ويجب تقديم مطالبة بالاسترجاع فى مدة أقصاها سنة من تاريخ التصريح بالاستثمار.

ويتضمن مناخ الاستثمار الحديث احكاما عامة لتشجيع الاستثمار هي :

* يمكن منح تشجيعات اضافية بعد استشارة اللجنة العليا للاستثمار عندما يكون له أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطنى، أو بالنسبة للمناطق الحدودية، وتتمثل هذه الامتيازات فى :

- مساهمة الدولة بتكاليف البنية الاساسية.
- منح استثمار على أن لاتتجاوز 5٪ من قيمة الاستثمار.
- توقيف العمل بالرسوم والضرائب المعمول بها بالنسبة للتجهيزات اللازمة لانجاز الاستثمار.

* كما يمكن أن تمنح مؤسسات الصيد البحرى التى يوضع حد لنشاطها والتى يعاد

تشغيلها من قبل مستثمرين آخرين من غير المستثمرين والمسؤولين السابقين الامتيازات الضريبية والمالية بعد استشارة اللجنة العليا للاستثمار.

* يخول لشركات التصرف التى تشغل مشروعا منجزا فى إطار هذه المجلة أن تنتفع عند احالة المشروع لفائدتها بالامتيازات الممنوحة بعنوان الضريبة على دخل الاشخاص المعنيين بالضريبة على الشركات، أو بعنوان تكفل الدولة بمساهمة الاعراف فى النظام القانونى للضمان الاجتماعى، وذلك بالنسبة للفترة المتبقية.
* عندما يخول للاستثمارات المنجزة فى إطار هذا التشريع الانتفاع بعدة منح استثمار لايمكن أن يتجاوز مجموع هذه المنح بدون اعتبار مساهمات الدولة فى تحمل التكاليف الناتجة عن اشغال البنية الاساسية 25٪ من تكاليف الاستثمار.

وتجدر الاشارة هنا أنه فى فبراير 1995 صدر قانون يتعلق بانشاء وكالة النهوض بالاستثمار" وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي[1] . وتتمثل مهمة هذه الوكالة فى تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار الخارجي فى كل القطاعات وتنمية عمليات الشراكة بين المستثمرين المحليين ونظرائهم فى الخارج وذلك فى إطار المخططات التنموية. كما تقوم الوكالة بتحديد اعداد البرامج والتدابير الكفيلة باستقطاب الاستثمار الخارجي، وتوجيهه نحو القطاعات والانشطة التى تندرج ضمن الاولويات الوطنية للتنمية والقيام بكل عمل اعلامي بالتعاون مع المؤسسات العمومية والخاصة بتونس أو بالخارج ، بغرض التعريف بالنظام العام للاقتصاد التونسي وفرص انجاز الاستثمار والشراكة .

### 8-2-4 المملكة العربية السعودية :

يعتمد النظام الاقتصادى فى المملكة على مبادىء الحرية الاقتصادية ، حيث تترك الدولة جزءا كبيرا من عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات للافراد والجماعات وتضمن لهم حرية فى معاملاتها، وفى الوقت الذى تستمر فيه المملكة ضمن مبادىء نظام الاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أساسى فى الاسراع بالنمو وتنمية البلاد فانها تتخذ كافة الاجراءات الضرورية لتجعل نظام السوق الحر يتفق مع المصلحة

(1) المؤسسة العامة لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 1995 .

الاجتماعية العليا للبلاد. واستنادا على هذا فقد عملت المملكة على توفير المناخ المناسب لان يقوم القطاع الخاص بالعمل بحرية شريطة عدم تعارض عمله مع الاهداف الاجتماعية الثابته فى المملكة أو التعارض مع مشاريع أخرى أكثر كثافة وأوفر ربحا. كما خططت المملكة نشاط القطاع العام بحيث لايساهم فى المشروعات التجارية والانتاجية الا اذا ثبت عجز القطاع الخاص عن توفير الموارد والامكانات الادارية لتنفيذ مشروعات عملية من الناحية الاقتصادية على أن ينسحب القطاع العام من هذه المشروعات بمجرد أن يبدى القطاع الخاص استعداده للاضطلاع بادارتها وملكيتها. هذا وقد قامت المملكة باعفاء القطاع الخاص من ضرائب الشركات والرسوم الجمركية اعفاء كاملا، عدا الزكاة وهى بنسبة 2.5٪ عن الموجودات السائلة .

كما شجعت الاستثمار الخاص عن طريق دفع إيجار اسمى من قبل المؤسسات الصناعية على الاراضى اللازمة لها، وتمتعها بحماية جمركية مقابل المستوردات الاجنبية المماثلة للانتاج المحلي أو منع السلع الاجنبية من الدخول الى المملكة، أو رفع الرسوم عليها وتقديم المساعدات المالية للمشاريع الخاصة .

هذا وقد تبنت المملكة فى خطة التنمية السادسة 1995-2000 مبدأ الاستمرار فى اتباع سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية فى الدولة على أساس أن لاتقوم الحكومة بأي نشاط اقتصادى يمكن أن يؤدى بواسطة القطاع الخاص، وذلك عن طريق اعطاء ذلك القطاع الفرصة لتشغيل وادارة وصيانة وترميم بعض المرافق التى تريدها الدولة حاليا، شريطة أن يترتب على ذلك مساهمة حقيقية فى تخفيض التكلفة، وحسن الاداء، وتشغيل المواطنين. كما قررت الحكومة اعطاء القطاع الخاص الفرصة للاستثمار والاشتراك فى تملك وادارة الصناعات الاساسية التى تقيمها الدولة بطرح اسهمها للقطاع الخاص واشراكه اشراكا فعليا في ادارتها فى الوقت المناسب، والاستمرار فى مراجعة بعض الاساليب والسياسات والنظم فى الدولة ومتابعة مايصدر منها من قرارات بمايمكن القطاع الخاص من العمل بحرية ومرونة أكبر يساعده على الابداع، والاستمرار ، كأن تكون القيود السعرية منصفة للمستثمر والمواطن .

كما شجعت خطة التنمية السادسة قيام المزيد من الشركات المساهمة بهدف الاستثمار فى المشاريع الكبيرة التى تتوفر لها مقومات اقتصادية أفضل ولاستفادة أكبر

عدد أكبر من المواطنين من عمليات الاستثمار، كذلك حث البنوك التجارية على زيادة تسهيلاتها للمشاريع الانتاجية بدلا من تركيزها على تجارة الاستيراد.

### 8-2-5 الجمهورية العربية السورية :

بدأت الحكومة السورية فى النصف الثاني من الثمانينات بادخال اصلاحات مختلفة تركزت على تخفيض القيود على الاستيراد وتشجيع التصدير وزيادة دور القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطنى . وفى عام 1991 أصدرت الحكومة السورية القانون رقم 10 لسنة 1991 لتشجيع الاستثمار تم بموجبه منح الكثير من الحوافز والاعفاءات الضريبية للمواطنين السوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية والاجنبية الراغبين بالاستثمار فى المشاريع الزراعية والصناعية والنقل وأي مشروع تتم الموافقة عليه من قبل المجلس الاعلى للاستثمار. ويراعى فى الموافقة على المشاريع مايلى :

* أن تكون منسجمة مع أهداف الخطة الانمائية للدولة .
* أن تستخدم ما أمكن الموارد المحلية المتاحة فى الاقتصاد الوطني .
* أن تساهم فى انماء الناتج القومى وزيادة فرص العمل .
* أن تؤدى الى زيادة التصدير وترشيد الاستهلاك .
* أن تستخدم الالات والتقنيات الحديثة الملائمة لحاجات الاقتصاد الوطني .
* أن لاتقل قيمة الموجودات الثابتة المطلوب توظيفها فى المشروع بدون (الارض) عن عشرة ملايين ليرة سورية ويجوز تعديل هذا المبلغ بقرار من مجلس الوزراء.

تتمتع المشاريع الموافق عليها بموجب القانون رقم 10 لتشجيع الاستثمار بالمزايا التالية :

* حرية استيراد جميع الاحتياجات من الالات والاجهزة والمعدات وسيارات العمل الباصات والميكروباص المخصصة لخدمة المشاريع.
* اعفاء وارداتها من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية.

* اعفاء الشركات المشتركة وأسهمها وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها من ضرائب الدخل وريع العقارات واغراض البناء لمدة 7 سنوات من تاريخ بدء الانتاج الفعلى أو الاستثمار حسب طبيعة المشروع.

* اعفاء مشاريع الافراد والشركات غير المشتركة من ضرائب الدخل وضرائب العقارات والعرصات لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الانتاج الفعلى أو الاستثمار حسب طبيعة المشروع.

* اضافة سنتين للمدد المذكورة أعلاه اذا زادت حصيلة صادرات المشروع بالنقد الاجنبى المحول الى سوريا عن طريق المصارف عن 50٪ من مجموع الانتاج خلال فترة الاعفاء الاصلية.

* السماح سنويا بتحويل أرباح وعوائد المال المستثمر الى الخارج.

* السماح باعادة تحويل رأس المال الاجنبى الى الخارج بعد ستة أشهر من وروده اذا حالت ظروف خارجة عن ارادة المستثمر دون تنفيذ المشروع.

* الحق فى اعادة تحويل المساهمة في المشروع الى الخارج بالنقد الاجنبى بعد مرور 5 سنوات على الاستثمار، وذلك على أساس القيمة الفعلية.

### 6-2-8 دولة قطر :

يعتمد الاقتصاد القطرى بصفة أساسية على انتاج النفط والغاز كمصدرين أساسين للدخل. الا أنه بعد تراجع عائدات النفط منذ عام 1991 أخذت الدولة بالاهتمام بالانتاج فى القطاعات غير النفطية لتعويض النقص فى عائدات النفط. وعليه فقد شرعت الدولة فى تنويع التركيبة الانتاجية دون أن يترتب على ذلك أية ضغوط تضخمية أو تعريض الاقتصاد لصدمات خارجية. وعليه فقد أخذت الدولة بتسيير الاجراءات التى تيسر الاستثمار فى الصناعة والخدمات والزراعة. حيث سهلت اجراءات استقطاب العمالة والاستثمار والمستثمرين على حد سواء. ففى قطاع الزراعة قدمت دولة قطر العديد من المزايا للمستثمرين وهى :

* وفقا للمرسوم المتضمن بقانون رقم (3) لعام 1996 فان المستثمر يتمتع بالاعفاء من الضرائب على صافى الدخل لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بقرار من نائب

الحاكم ووزير المالية وذلك لغير مواطني مجلس التعاون الخليجي. أما مواطنى مجلس التعاون الخليجى فيعاملون معاملة القطريين فى تطبيق احكام تشريع الاستثمار.

* حدد القانون القَطَرى تشريع الاستثمار لغير القطريين فى مجال الزراعة بان يكون لهم شركاء قطريين لاتقل مساهمتهم عن 51٪ من رأس مال الشركة.

* تقدم دولة قطر للمستثمرين قروضا تصل الى 40٪ من تكلفة المشروع بفائدة لا تزيد عن 3٪ وهى تقل كثيرا عن سعر الاقراض لعام 1994 والذى كان فى حدود 9.5٪.

* تسمح الحكومة باعفاء جمركي لكل من :

- الادوات والالات والمعدات وقطع الغيار .

- المواد الاولية والبضائع نصف المصنعة ولوازم التعبئة .

- اعفاء صادرات المنتجات المحلية من رسوم وضرائب التصدير .

- حوافز أخرى يقرها مجلس الوزراء .

كما أبرمت الحكومة العديد من الاتفاقات والترتيبات مع دول وهيئات عربية وأجنبية لتسهيل عملية الاستثمار داخل قطر . ولجعل الاستثمار ممكنا ومرغوبا قامت الحكومة بتطوير البنية الاساسية وانشاء وتطوير مباني الخدمات الصحية وتوسيع شبكة الكهرباء والماء وصيانة وتطوير الطرق الداخلية والخارجية وشبكة المجاري. وفى مجال التعريف بفرص الاستثمار المتاحة تقدمت وزارة الصناعة والاشغال العامة عام 1992 باجراء دراسات مبدئية للعديد من المشروعات منها مشروعات للتصنيع الزراعى كانتاج منتجات الالبان والبسكويت والكيك والمسلى النباتي .

هذا ويشترط على غير القطريين الذين يرغبون فى الاستثمار فى قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات أن يكون لهم شركاء قطريون لاتقل نسبة مساهمتهم عن 51٪ من رأس المال .

### 7-2-8 جمهورية مصر العربية :

لقد استمرت مصر ببرنامجها المتعلق بالاصلاح الاقتصادى حيث قامت فى عام 1995 باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل (الضريبة الموحدة) وتلك الخاصة بالضريبة على مرتبات العاملين بالخارج كما صدرت القواعد التنفيذية الخاصة باصدار التعريفية الجمركية المنسقة، والغيت الرسوم التى تتقاضاها الهيئة العامة للاستثمار مقابل الموافقة المبدئية على المشروعات الاستثمارية، وأعفيت المشروعات الخاصة التى يبلغ رأسمالها 50 مليون جنيه وتقام فى الصعيد أو الوادى الجديد من الموافقة المسبقة لهيئة الاستثمار .

هذا وقد تم قيام مجلس دائم لحماية المستهلك ، كما صدرت خلال عام 1995 بعض التشريعات لقمع الغش التجاري والتدليس وحظر تداول السلع مجهولة المصدر و/أو المخالفة للمواصفات.

هذا وترتكز سياسات الاستثمار وأولوياته على الامور التالية[1] :

* تحرير الادارة الاقتصادية لدعم القدرات الذاتية للوحدات الانتاجية بهدف رفع كفاءتها الاستثمارية من ناحية والعمل على زيادة مساهمتها الايجابية فى التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى بمايحقق الاستخدام الامثل لمواردها المادية والتمويلية.
* توجيه استثمار قطاعات الاعمال العامة أساسا الى عمليات الاحلال والتجديد الذى يحافظ على الاصول القائمة وإستكمال المشروعات التى قطعت شوطا كبيرا فى التنفيذ.
* الاهتمام بدور الادارة الحكومية فى مجالات خدمات التنمية الاجتماعية والبنية الاساسية ومايصاحبها من أنشطة تدعم القطاع الخاص.
* الحد من الاقتراض الخارجى سواء فى صورة قروض مباشرة أو تسهيلات ائتمانية لتمويل المشروعات الاستثمارية وذلك لتدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى لتمويل التنمية.

---

(1) وزارة التخطيط "الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (92/1993--96/1997) وخطة عامة الاول ، المكونات الرئيسية ، جمهورية مصر العربية ، أبريل ، 1992 .

* مراعاة إمكانات طاقة الادخار والقدرة على التعبئة وتناسب القدر الذى يحجب عن الاستهلاك من الناتج المحلى مع الاهداف العامة للخطة فى الارتفاع بمستوى المعيشة للمجتمع.

* مراعاة امكانات التشييد وطاقته المستقبلية حيث يتوقف تحقيق الاهداف الانمائية على كفاءة قطاع المقاولات لارتباط طاقته الانتاجية بأعمال التشييد والبناء واستصلاح الاراضى وشق الترع ورصف الطرق وغيرها.

* مراعاة إمكانات الطاقة المحركة باعتبارها العنصر الرئيسي فى امداد المشروعات بامكانيات التشغيل.

* توافر امكانات البنية الاساسية المادية شاملة المرافق، حيث أن توافرها يعتبر دعامة أساسية للنمو وأن رفع كفاءتها يهيىء مناخا مناسبا لاقامة المشروعات وجذب الاستثمارات.

* التحفيز على تنفيذ المشروعات الجديدة التى تثبت جدواها الفنية والاقتصادية وفقا لاهداف وأولويات الخطة.

* التركيز على المشروعات التى تحقق بانتاجها تعظيم التصدير وإشباع الاحتياجات من المعدات الرأسمالية ومستلزمات الانتاج أو السلع الاستهلاكية.

* اختصار وتبسيط الاجراءات اللازمة للتصديق على اتفاقيات التعاون الدولي ووضعها موضع التنفيذ الفعلى ضمانا لسرعة الاستخدام وكفاءته التزاما بالتوقيتات المطلوبة.

* تقنين مراجعة الشروط المالية فى اتفاقيات القروض ضمانا لخفض تكلفة هذه القروض الى الحد الادنى ، الذى يؤدى بدوره الى زيادة العائد من الاستخدام من ناحية وتخفيف الاعباء الملقاة على الاقتصاد المصري فى مجال خدمة الدين الخارجي من ناحية أخرى .

* التركيز على استخدام المساعدات الخارجية فى تغطية الفجوة بين المدخرات وبين الاستثمارات المطلوبة فى الخطة، على أن تراعى هذه التغطية فى جانب منها دعم القدرة الذاتية للقطر على مواجهة اعباء استمرارية التنمية مستقبلا. .

* تحديد أولويات لنوعيات المساعدات الخارجية التى يتم التعاقد عليها وذلك فى إطار من التنسيق بين الاحتياجات وبين سياسات مصادر التمويل بالنسبة لتوفير مثل هذه المساعدات ، وهو أمر يرتبط الى حد كبير بالتكلفة الاقتصادية ، بل والاجتماعية فى بعض الحالات ، للانماط المختلفة من المساعدات، والتكثيف الزمني لاستخدام هذه المساعدات بما يضمن التمشي مع التوقيتات الزمنية الواجبة بالنسبة لتنفيذ الاستثمارات المستهدفة. كما يجب العمل على تطوير نظام دقيق للمتابعة والتقييم وادخال نظام متكامل للبيانات والمعلومات التى تتصل بالمساعدات الخارجية ضمانا لاتخاذ القرارات السليمة فى مجال التعامل مع هذه المساعدات.

* التركيز على المشروعات الاستثمارية التى تعتمد على التوظيف الافضل للموارد والعمالة أو امكانيات إنتاجية قائمة أو توافر الخامات والسلع الوسيطة.

* تشجيع المشروعات التى توفر استخدام أساليب التقنية الحديثة أو تطوير أساليب الانتاج لجعل الانتاج من السلع والخدمات أكثر ملاءمة لاحتياجات الطلب عليها.

* اعطاء أفضلية للمشروعات التى تتطلب مكونا أجنبيا أقل، حيث أن خفض نسبة المكون النقدى الاجنبى يعتبر دعما للقدرة الذاتية المحلية، كما يخفض الطلب على استخدامات النقد الاجنبى ويحد من الاقتراض الخارجي .

هذا وقد شهد مناخ الاستثمار فى مصر تطورات هامة فى بداية عام 1996 يتوقع أن تساهم فى تشجيع تدفقات الاستثمار الخاص الى مصر منها[1] :

* تفويض مجلس الوزراء فى الموافقة على المشروعات بدون حد أقصى لرأس المال، فيما عدا المشروعات التى تعمل فى مجال الطيران والمشروعات المقامة بمساهمة أجنبية فى شبه جزيرة سيناء.

* إنشاء مكاتب خدمة المستثمرين فى كل محافظات مصر لتختص ببحث مشاكل المستثمرين فى نطاق المحافظة وتحديد الاراضى اللازمة للمشروعات فى كل

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "ضمان الاستثمار" عدد 103 يوليو ، اغسطس 1996 ، السنة الرابعة عشر .

مجال وتجميع الاستثمار وذلك فى إطار من التكامل مع عمل الهيئة العامة للاستثمار.

* اعفاء شركات الاشخاص من شرط سداد نصف رأس المال قبل التأسيس.
* توسيع حق الاقامة الثلاثية بمصر للمستثمرين الاجانب، فأصبحت تمنح لكل من الشركاء المتضامنين فى شركات الاشخاص، ولكل من المديرين فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة ولرئيس مجلس الادارة وجميع الاعضاء المنتدبين وجميع اعضاء مجلس الادارة فى الشركات المساهمة ومدير الفرع بالنسبة للشركات الاجنبية.
* فتح باب التشغيل لحساب الغير، للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بدون حدود بعد أن كان مسموحا التشغيل للغير فى حدود 30٪ فقط من حجم الانتاج.
* السماح بتنفيذ أي مشروع فى مصر سواء بمشاركة مصرية أو برأسمال عربى أو أجنبى بالكامل ، وفى كل الحالات يتمتع بالجنسية المصرية، إضافة الى تمتع المشروع بحرية كاملة فى استخدام حصيلته من العملات الحرة.

### 8-2-8 المملكة المغربية :

إعتمد المغرب منذ بداية الثمانينات سياسة تقويم هيكلي تهدف الى تحرير الاقتصاد الوطنى وتحديث البنى الانتاجية وتعزيز مقدراته على استيعاب الاستثمارات. وبعد مرور عقد من الزمان أخذت ملامح النجاح تتجلى بوضوح منذ بداية التسعينات وأسفر ذلك عن اعادة موازنة الحسابين الداخلى والخارجي للبلاد وتقليص معدل التضخم الذى بلغ 5.4٪ خلال عام 1993، فضلا عن الادارة الجيدة للديون مما جعل أداء الاقتصاد المغربى يتسم خلال السنوات الاخيرة بالنمو المتوازن الذى يقترن بالاستقرار المضطرد والتحسن فى ميزان المدفوعات.

وفى إطار هذه السياسة اتخذت تدابير عدة من بينها تخفيض الرسوم الجمركية التى لايتجاوز أقصاها فى الوقت الحاضر 35٪ بعد أن كان 400٪، ثم تحرير نظام الصرف وجعل الدرهم المغربى قابلا للتحويل، ثم اصلاح وتبسيط النظام الضريبي الذى أصبح يرتكز على ثلاثة أنواع من الضرائب، هى الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على الشركات ، والضريبة العامة على الدخل .

نظرا لأهمية القطاع الزراعى فى توفير الامن الغذائى وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى الميزان التجاري، فان الحكومة المغربية قامت بتشجيع الاستثمارات الفلاحية والصناعات الغذائية والصيد البحرى عن طريق اعفاء المشروعات الفلاحية من الضريبة المهنية وضريبة الارباح طوال عمر المشروع كما تعفى جميع الاليات والمعدات ووسائل النقل والجرارات الفلاحية المستوردة من جميع رسوم الاستيراد، كما لايحتاج استيرادها الى ترخيص مسبق من الحكومة .

وفى عام 1992 صدر قرار بمنح إعانة لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية عن طريق الجو .

### 3-8 الاستثمار المباشر فى الدول العربية :

لقد أفضت الزيادات الكبيرة فى تدفقات رأس المال التى حدثت فى السنوات الاخيرة، ولاسيما فى بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط، الى زيادات كبيرة فى احتياطات النقد الاجنبى، فى بعض الاحيان بعد سنوات من التقييد الشديد للتمويل الخارجي، مما أوجد احتمال التوسع فى الاستثمار والنمو بدرجة أعلى فى هذه البلدان. وقد ترجع الزيادات فى أجتذاب تدفقات رأس المال الى التغييرات الهيكلية التى تحسن الانتاجية المحتملة فى البلدان المتلقية للاموال، والى النقص فى عجز القطاع العام والذى يبشر بدرجة أكبر فى استقرار الاقتصاد الكلي ودعم الهبوط الحقيقى فى قيمة العملة وتجنب حدوث انعكاسات فجائية لتلك التدفقات . ويجب على الدول اتباع سياسات مستقرة للاقتصاد الكلي وتجنب رفع سعر الصرف الحقيقي لمدة طويلة وايجاد معدلات ادخار محلي عالية وعمل استثمارات كبيرة فى الصناعات وخصوصا فى السلع التصديرية وتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة التصدير واعتماد قليل نسبيا على التدفقات الرأسمالية قصيرة الاجل.

وقد بلغ إجمالى[1] الاستثمار الاجنبى المباشر نحو الدول العربية عام 1995 حوالى 3.153 بليون دولار وهو يمثل حوالى 1٪ من اجمالى الاستثمارات فى العالم وهى نسبة ضئيلة اذا ماقيست بحصة آسيا التى بلغت حوالى 65 بليون دولار خلال نفس العام، وقد

(1) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، التقرير السنوى للاستثمار ، جنيف ، 1996 .

حصلت دول جنوب شرق آسيا على حوالى 95٪ من هذه الاستثمارات .

ولقد كان النصيب الاكبر للاستثمارات الاجنبية المباشرة فى البلدان العربية فى عام 1995 لكل من مصر والسعودية (32٪، 27٪ من اجمالى تلك الاستثمارات على التوالى)، تلتهما المغرب حيث حصلت على حوالى 417 مليون دولار ثم تونس التى حصلت على 250 مليون دولار وفى نفس العام . (جدول رقم (8-1) .

وتجدر الاشارة هنا الى أنه لم توظف أي استثمارات خارجية فى كل من السودان، والعراق وفلسطين خلال عام 1995 كما يبين الجدول (8-1) ، كما أن حصة مجلس التعاون الخليجي من الاستثمارات الخارجية قد بلغت فى عام 1995 حوالى 1.206 بليون دولار وحصة دول مجلس التعاون العربى بلغت حوالى 1.063 بليون دولار ، بينما بلغت حصة دول الاتحاد المغربى حوالى 767 مليون دولار ومن هذا يمكن ملاحظة أن معظم الاستثمارات الخارجية كانت موجهة للدول العربية التى تنتهج سياسة الانفتاح الاقتصادى وفى نفس الوقت تتوفر فيها البنية الاستثمارية المناسبة.

أما الاستثمار المباشر من الدول العربية فقد بلغ عام 1995 حوالى 1.549 بليون دولار. بلغت استثمارات الكويت حوالى 1.044 بليون دولار (جدول رقم (8-2) .

ولقد أشار تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 1995 الذى تصدره المؤسسة العربية لخدمات الاستثمار الى أن حجم الاستثمارات العربية التى تم الترخيص لها قد كان كبيراً لذلك العام.

وقد كانت أكثر البلدان المصدرة للاستثمار فى عام 1995 هى السعودية (حوالي 30٪ من الاستثمار العربى الكلي) تلتها الكويت (16.5٪) ثم الامارات 9.12٪.

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت السعودية بحوالى 86.1٪ من الاستثمار فى البحرين، 75٪ من الاستثمارات فى اليمن. و 53.7٪ من الاستثمارات فى السودان. أما الكويت فقد ساهمت بحوالى 19٪ فى الاستثمارات فى مصر وحوالى 14٪ من الاستثمارات فى سوريا. وفى حين كانت البحرين أكبر المساهمين فى استثمارات المغرب، كانت العراق أكبر المستثمرين فى الاردن (33٪ من جملة استثمارات الاردن) . كما يذكر أن لبنان أستثمرت فى حوالى 37.3٪ ، 33٪ من الاستثمارات فى سلطنة عمان وفى سوريا على التوالى .

## جدول رقم (8-1)
## الاستثمار الاجنبى المباشر نحو الدول العربية
## خلال الفترة 1984 - 1995

(مليون دولار أمريكي)

| الدولة | متوسط 89-84 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | 31 | 38 | 12- | 41 | 34- | 3 | 43 |
| الامارات | 56 | 116- | 26 | 130 | 183 | 113 | 110 |
| البحرين | 96 | 4- | 7- | 9- | 5- | 31- | 6 |
| تونس | 86 | 76 | 126 | 371 | 238 | 194 | 250 |
| الجزائر | 6 | - | 12 | 12 | 15 | 18 | 5 |
| جيبوتي | - | - | - | 2 | 3 | 3 | 4 |
| السعودية | 1084 | 1864 | 160 | 79- | 1369 | 1341 | 890 |
| السودان | 5 | 31- | 1- | - | - | - | - |
| سوريا | 50 | 71 | 62 | 67 | 70 | 76 | 77 |
| الصومال | 5- | 6 | - | 3 | 2 | 1 | 1 |
| العراق | 2 | - | 3- | 1- | 1 | - | - |
| عمان | 116 | 141 | 149 | 87 | 99 | 130 | 150 |
| قطر | 6- | 5 | 43 | 40 | 29 | 37 | 35 |
| الكويت | - | 6- | 1 | 35 | 13 | 16 | 15 |
| لبنان | 4 | 6 | 2 | 4 | 6 | 7 | 35 |
| ليبيا | 5 | 159 | 160 | 150 | 160 | 80 | 90 |
| مصر | 1085 | 734 | 253 | 459 | 493 | 1256 | 1000 |
| المغرب | 73 | 227 | 375 | 503 | 590 | 555 | 417 |
| موريتانيا | 5 | 7 | 2 | 8 | 16 | 2 | 5 |
| اليمن | 7 | 131- | 583 | 719 | 903 | 17 | 20 |
| إجمالى الوطن العربى | 2700 | 3046 | 1931 | 2542 | 4151 | 3818 | 3153 |
| إجمالى العالم | 115370 | 203812 | 157773 | 168122 | 207937 | 225660 | 314933 |
| نسبة الوطن العربى الى العالم ٪ | 2.3 | 1.4 | 1.2 | 1.5 | 1.9 | 1.7 | 1.0 |

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التقرير الدولي للاستثمار ، جنيف، 1996 .

جدول رقم (8-2)

الاستثمار الاجنبى المباشر من الدول العربية خلال الفترة 1984-1995

(مليون دولار أمريكي)

| الدولة | متوسط 89-84 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | 4 | 32- | 14 | 3- | 53- | 23- | 32- |
| الامارات | 9 | 13- | 1 | 17 | 8 | 48- | 8- |
| البحرين | 12 | 21- | 8- | - | 20- | 6 | 5- |
| تونس | - | 1- | 3 | 5 | - | 6 | 4 |
| الجزائر | 7 | 5 | 50 | - | - | - | - |
| السعودية | 359 | 613- | 198- | 5 | 49- | 82 | 13 |
| العراق | - | 3 | - | - | - | 8- | 3- |
| عمان | - | 1- | 2- | 1- | 4- | 7 | 1 |
| الكويت | 443 | 239 | 189- | 1211 | 848 | 1075 | 1044 |
| لبنان | 8 | 7- | 6- | 7- | 6- | 7- | 7- |
| ليبيا | 36 | 105 | - | - | - | - | - |
| مصر | 13 | 12 | 62 | 4 | - | 43 | 16 |
| المغرب | - | - | 23 | 32 | 23 | 24 | 26 |
| إجمالى الوطن العربى (1) | 891 | 899 | 250- | 1263 | 845 | 1157 | 1049 |
| إجمالى العالم(2) | 121630 | 240253 | 210821 | 203115 | 225544 | 230014 | 317841 |
| (1) إلى (2) ٪ | 0.7 | 0.4 | 0.1- | 0.6 | 0.4 | 0.5 | 0.3 |

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التقرير الدولي للاستثمار ، جنيف، 1996 .

أما فى الجزائر فقد تم تمويل جميع استثماراتها فى عام 1995 من السعودية جدول رقم (8-3).

### 4-8 المشروعات الزراعية العربية المشتركة :

لقد كان العدد المنفذ من المشاريع الزراعية العربية المشتركة محدودا فى البلدان العربية فى عام 1995. وفيمايلى سرد مختصر للمشاريع العربية التى أقيمت فى بعض البلدان العربية.

#### 1-4-8 الاردن :

يستضيف الاردن مشروعا زراعيا واحدا مشتركا وهو مشروع "جدات وأمهات الدجاج اللاحم " التابع للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية. ويهدف هذا المشروع الى تربية وإنتاج جدات وأمهات الدجاج اللاحم وإنتاج بيض تفريخ وكذلك صيصان اللحم. ويبلغ رأس مال المشروع حوالى عشرة ملايين دينار أردنى (حوالى 14 مليون دولار أمريكي) يضاف اليه رأس المال التشغيلى البالغ مليونى دينار أردني.

تبلغ طاقة المشروع الانتاجية السنوية حوالى 500 الف صوص أم لاحم عمر يوم واحد، وحوالى 16 مليون بيضة تفريخ وستة ملايين صوص لاحم.

#### 2-4-8 السودان :

لقد قامت الصناديق العربية بتمويل عدة مشروعات فى السودان أهمها :

* قام الصندوق العربى خلال الفترة 1975-1996 بتمويل 30 مشروعا بتكلفة قدرها 362 مليون دولار.
* قام الصندوق السعودى خلال الفترة 1975-1996 بتمويل 16 مشروعا بتكلفة قدرها 284 مليون دولار.
* قام الصندوق الكويتى خلال الفترة 1964-1996 بتمويل 18 مشروعا بتكلفة قدرها 211 مليون دولار.
* قامت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى بالمشاركة فى عدد من المشروعات التى تعمل فى مجال تحقيق الامن الغذائى العربى، وكان آخرها فى عام 1992

## جدول رقم (8-3)
## نصيب الاقطار العربية المستثمرة فى الاستثمارات العربية البينية لعام 1995

(٪)

| الاقطار المستثمرة | عينة الاقطار المضيفة للاستثمار | | | | | | | | | | المتوسط المثقل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاردن | البحرين | الجزائر | السعودية | السودان | سوريا | عمان | مصر | المغرب | اليمن | (٪) |
| الامارات | 11.1 | 7.5 | - | - | 4.6 | 16.2 | 6.1 | 7 | 27.5 | - | 9.12 |
| البحرين | - | - | - | - | - | - | - | 3 | 38.9 | - | 3.37 |
| السعودية | 8.7 | 86.1 | 100 | - | 53.7 | 17.5 | - | 32 | 27.9 | 73 | 29.84 |
| سوريا | 25.4 | - | - | 17.2 | 6.5 | - | 6.5 | 2 | 2.1 | 6.8 | 2.31 |
| العراق | 33.1 | - | - | - | - | - | - | 1 | 0.6 | 18.7 | 1.48 |
| فلسطين | 1.8 | - | - | - | 11.1 | 18.4 | - | 1.5 | - | - | 4.52 |
| الكويت | 5.5 | 5.7 | - | - | - | 13.7 | - | 19 | 1 | - | 16.51 |
| لبنان | 9.8 | 0.6 | - | 18.9 | 7.4 | 33.1 | 37.3 | 3 | - | 0.7 | 8.47 |
| ليبيا | 1.3 | - | - | - | - | 0.1 | - | 9 | 0.9 | - | 6.69 |
| اليمن | 0.2 | - | - | 59.8 | 11.1 | - | - | 1.5 | - | - | 1.74 |
| أخرى | 3 | - | - | 4.1 | 5.6 | 1 | 50.1 | 21 | 1.1 | 0.8 | 16.01 |
| الاجمالى | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 1995.

وهو مشروع إنتاج البذور المحسنة الذى بلغت تكاليفه الاستثمارية حوالى 12.2 مليون دولار.

### 8-4-3 سوريا :

**أ-الشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية:**

تأسس هذه الشركة عام 1977 ويتبع لها ثلاثة مشاريع هي مصنع المفروشات الحديثة، ومصنع الفيحاء لمنتجات الالبان ومشروع الزراعة المحمية.

**ب-الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية:**

أنبعثت هذه الشركة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتستثمر اراضى زراعية فى محافظة الحسكة ومنطقة القامشلي، حيث تنتج الحبوب والاعلاف وتقوم بتربية الاغنام وتسمين الخراف والعجول.

**ج-الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية:**

تم انشاء هذه الشركة بين حكومتي سوريا وليبيا فى عام 1978 برأسمال قدره 200 مليون دولار أمريكي، بغرض الاستثمار فى المجالين الصناعي والزراعي فى سوريا.

**د-مؤسسة الاتحاد العربى للتنمية الزراعية:**

أحدثت هذه المؤسسة عام 1974 كمؤسسة ذات طابع أقتصادى ذات شخصية اعتبارية وتتمتع بالجنسية السورية ومركزها دمشق . وحددت مهام المؤسسة طبقا لقانون انشائها بالقيام بجميع الاعمال المتعلقة بالاستثمار الزراعي، والحيوانى، بهدف التنمية الزراعية فى الدول الاعضاء بمايحقق الاكتفاء الذاتي والتكامل الاقتصادى فيما بينها.

### 8-4-4 العراق :

يستضيف العراق ثلاثة مشاريع زراعية مشتركة بصيغة شركات هي :

**1- الشركة العربية العراقية لتنمية الثروة الحيوانية :**

تأسست الشركة فى عام 1983 ساهم بها كل من الحكومة العراقية والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية التى يساهم فيها احدى عشر دولة عربية برأس مال قدره حوالى 8.616 مليون دينار عراقى وتهدف هذه الشركة الى تنمية الثروة الحيوانية فى العراق من

خلال مجموعة من المشاريع الانتاجية .

### 2- الشركة العربية العراقية للالبان :

تأسست هذه الشركة فى عام 1986 فى العراق وقد أنشئت بموجب اتفاق موقع بين حكومة العراق والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى بهدف تربية الابقار بغرض انتاج الحليب لرفد السوق المحلية والمساهمة فى تلبية الطلب العالمى عليه بالاعتماد على التقنيات الحديثة فى التربية والانتاج وبمايسهم فى نقل التكنولوجيا الى القطر .

### 3- شركة الدجيله العراقية الاردنية :

وهي شركة عربية مساهمة ذات مسؤولية محددة تأسست عام 1990 بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادى والفني المعقودة بين العراق والاردن.

تهدف هذه الشركة الى تربية الابقار بغرض انتاج الحليب ولرفد المنشأة العامة للالبان فى "ابوغريب" كمصدر ثابت للحليب باستخدام احدث تقنيات انتاج الحليب.

### 8-4-5 دولة قطر :

يوجد فى قطر ثلاثة مشروعات عربية مشتركة أثنان منها تم انشاؤهما عام 1985 وهما الشركة العربية لانتاج الدواجن برأسمال 113 مليون ريال قطرى، والشركة العربية لانتاج الالبان برأسمال 74.1 مليون ريال قطري. أما الشركة الثالثة وهي الشركة العربية لانتاج الخضروات فقد تم انشاؤها فى عام 1989 برأسمال قدره 47 مليون ريال قطري.

### 8-4-6 دولة الكويت :

تستضيف دولة الكويت مشروع المسح الشامل على مصائد الروبيان بالمياه الخليجية المشتركة شارك فيه كل من الكويت وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية.

# الباب التاسع

# الاتفاقات الثنائية ومتعددة الاطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

# الباب التاسع

## الاتفاقات الثنائية ومتعددة الاطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

### 9-1 الشراكة الاوروبية المتوسطية :

#### 9-1-1 نبذة مختصرة عن تطور المجموعة الأوروبية :

ظهرت فكرة توحيد المواقف فى بعض الدول الاوروبية فى المجال الاقتصادى والسياسي منذ بداية الخمسينات حين تم توقيع معاهدة إنشاء مجموعة الفحم فى عام 1951 بين ست دول أوروبية هى بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا، وفى عام 1957 قامت نفس المجموعة بتوقيع اتفاقية انشاء السوق الاوروبية المشتركة تحت اسم المجموعة الاقتصادية الاوروبية (EEC) وفى عام 1973 انضمت المملكة المتحدة وايرلندا والدانمارك ، ثم انضمت اليونان فى عام 1981 وانضمت اسبانيا والبرتغال اليها فى عام 1986. وفى عام 1991 تم ابرام معاهدة ماسترخت لتحول المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى الاتحاد الاوروبى .

لقد كان هدف المجموعة الاقتصادية الاوروبية ايجاد سوق مشتركة متضمنة الامور التالية :

* الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على مستوردات وصادرات السلع بين الدول الاعضاء وأية اجراءات لها نفس التأثير.
* تطبيق تعريفة جمركية وسياسة تجارية مشتركة تجاه الدول الاخرى.
* الغاء أي عوائق أمام حرية حركة الاشخاص والسلع ورأس المال بين الدول الاعضاء.
* تبني سياسة مشتركة فى قطاع الزراعة.
* وضع نظام يضمن عدم الاساءة الى المنافسة فى السوق المشتركة.
* التنسيق بين التشريعات فى الدول الاعضاء للوصول الى المدى المطلوب للاداء للسوق المشتركة .

ومنذ توقيع اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة فى روما فى عام 1957 حاولت الدول فى السوق ادخال نوع من العلاقات الخاصة (المعاملات التفضيلية) مع الدول التى كانت مستعمرات لها. وارتكزت هذه العلاقات فى مجال منح هذه الدول ميزات تجارية مع السوق. وبناءاً على هذا وقعت عدة اتفاقيات خلال الفترة 1963-1975 سميت اتفاقيات يوندي ( Yaounde Conventions) ، وفى عام 1975 وبعد دخول انجلترا السوق المشتركة تم توقيع اتفاقية لومي (Lome Convention) التى ضمت 54 دولة من أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي منحت هذه الدول تسهيلات تجارية ومساعدات مالية تحت أسم المشاركة (Parternship) مع دول السوق .

بدأت دول المجموعة الاوروبية بعد ذلك بالتفكير بضرورة الاتجاه الى دول مجاورة لها تحيط بالبحر واشراكها بصورة أو باخرى مع نظامها التجاري. فقد كانت هذه المنطقة تزخر بالاحداث السياسية المتلاحقة وتعاني من عدم استقرار، وكان الاتحاد السوفييتي فى تلك الاثناء يحاول أن يفرض سيطرته عليها. وفى عام 1972 بدأت المجموعة الاوروبية بتطبيق سياسة المتوسطية العالمية (Global Meditteranean Policy "GMP"). وتتلخص هذه السياسة فى تقديم المساعدات لتنمية هذه الدول اقتصادياً وتشجيع التجارة والعلاقات معها، كما منحتها تجارة حرة للمنتجات الصناعية .

ترتبط المجموعة الاوروبية مع 18 دولة عربية باتفاقات للتعاون الاقتصادي، منها اتفاقيات تعاون ثنائية مع كل من المغرب وتونس ومصر والاردن ولبنان وسوريا، واتفاقية تعاون ثنائي مع اليمن فى إطار سياسة المجموعة تجاه الدول النامية. كما ترتبط السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي باتفاقية تعاون متعددة الاطراف من خلال اتفاقية لومي بينما ابرمت دول مجلس التعاون الخليجي الست اتفاقية تعاون جماعية مع المجموعة الاوروبية.

وفى عام 1976 وقعت كل من المغرب وتونس والجزائر اتفاقيات للتعاون الشامل مع المجموعة الاوروبية، تبعتها كل من الاردن وسوريا ومصر فى عام 1977 شملت هذه الاتفاقيات ثلاثة مجالات هى :

1- **التجارة** : تمنح هذه الاتفاقية الصادرات الصناعية لكل من هذه الدول اعفاء من الرسوم الجمركية مع بعض الاستثناءات والقيود، كما منحت الصادرات الزراعية تخفيضات جمركية تتراوح بين 30-100٪ ، علما بأن ميزة

الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية تشمل فقط خمس الصادرات الزراعية من الدول العربية. ومع هذا تضمنت هذه الاتفاقيات قيودا ومحددات نوعية أو زمنية أو حصصية، أو تطبيق الأسعار المرجعية على السلع المستوردة من قبل دول المجموعة. كما ضمت هذه الاتفاقيات بندا سمي " بند الانقاذ" الذى يعطي حقا لدول المجموعة فى فرض تراخيص استيراد على المنتجات الزراعية التى قد تؤثر على نمو أية منتجات فى أي من تلك الدول.

2- **التعاون الفني** : نصت الاتفاقيات مع هذه الدول على تعاون الاطراف المتعاقدة فى مجالات التسويق وتطوير كل من الصادرات والصناعة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والتعاون فى المجال العلمي والتكنولوجي والبيئي.

3- **التعاون المالي**: تقوم المجموعة الاوروبية بموجب الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول بتقديم منحا أو قروضاً ميسرة من بنك الاستثمار الاوروبي.

وقد واجهت هذه السياسة بعض المصاعب التى من أهمها أن التخطيط للتنمية فى دول هذه المنطقة لم يكن متجانسا أو مدروسا بدقة، كما أن الاتحاد الاوروبي قد وضع بعض المحددات التجارية فى مجال المنتجات الزراعية ضمن برنامج السياسة الزراعية العامة Common Agricultural Policy (CAP) تمثل فى تشريعات الصحة النباتية ومعايير الجودة وتحديد رسوم الاستيراد على كافة المحاصيل الزراعية والتى تتراوح بين صفر و 25٪ حسب فترة انتاج السلع داخل المجموعة الاوروبية، ودعم السوق الداخلي بالنسبة لمعظم منتجات الخضر والفاكهة ووضع اسعار حدودية لمعظم المنتجات الزراعية المستوردة، وتحديد وزن وحجم العبوات ومواصفاتها وخاصة مايتعلق بالبيئة. اضافة الى تقييد تجارة المنسوجات بموجب الاتفاقيات الجماعية للمنسوجات "Multi-Fiber Arrangements (MFAs)" وقد ساهم فى اضعاف السياسة المتوسطية العالمية انضمام اليونان فى عام 1981 واسبانيا والبرتغال فى عام 1986 الى المجموعة الاوروبية ، حيث أن هذه الدول تنتج منتجات زراعية تنافس منتجات المغرب العربي كالنبيذ والخضار الطازجة وزيت الزيتون والفاكهة.

لقد أوضح مجلس ادارة المجموعة فى الوثيقة المعنونة " من القانون الموحد الي اتفاقية ماسترخت ومابعدها -From the Single Act to Maastricht and Be yond" أن معظم دول البحر المتوسط تواجه وضعا سياسيا غير مستقر ونمواً سكانياً متزايداً وهجرة كبيرة للسكان ونسباً عالية من البطالة . واعتبرت الوثيقة أن هذه المشاكل وخصوصا المتعلقة بدول شمال أفريقيا مشاكل تهم الاتحاد الاوروبي. وأضافت الوثيقة أنها لاتستطيع منفردة منافسة التجمعات الاخرى التى بدأت تظهر فى أمريكا وأسيا، ولهذا بدأت تهتم بمنطقة التجارة الاوروبية الحرة "European Free Trade Area EFTA" ، وباوروبا الشرقية وبمنطقة البحر الابيض المتوسط، وقد حظيت المنطقة الاخيرة (المتوسط) باهتمام خاص للمجموعة نظرا لبدء كل من أمريكا واليابان بالاستثمار فيها وتقديم المساعدات لدولها ولهذا وضعت اللجنة مجموعة من عروض الشراكة المتوسطية في عام 1994 تمت مناقشتها فى مؤتمر برشلونة الذى عقد عام 1995 ، ولقد كانت الدول الموقعة على البيان الختامي لهذا المؤتمر هى : المانيا ، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، ايرلندا، لوكسينبورغ، هولندا، المملكة المتحدة، السويد، البرتغال، فنلندة ، اليونان، مالطة، تركيا، اسرائيل، قبرص، المغرب، تونس، الجزائر، مصر، لبنان، سوريا، الاردن، السلطة الفلسطينية. هذا وقد تم التوقيع على اتفاقيات مشاركة فردية بين الاتحاد الاوروبي وتونس والمغرب واسرائيل، بينما تم توقيع اتفاقيات اتحاد جمركي بين الاتحاد الاوروبي وتركيا وقبرص. كما أن المباحثات جارية بين الاتحاد الاوروبي وكل من الجزائر ومصر والسلطة الفلسطينية والاردن وسوريا ولبنان وموريتانيا والجزائر لتوقيع اتفاقيات مشاركة معها .

### 9-1-2 التبادل التجاري الزراعي العربي الاوروبي :

فى هذا الجزء سيتم التعرف على قيمة التبادلات التجارية بين دول المجموعة الاوروبية والدول العربية التى وقعت اتفاقيات الشراكة وهى تونس والمغرب ، والتى بصدد التوقيع عليها وهى الاردن ولبنان ومصر وسوريا والجزائر وموريتانيا .

يتسم الميزان التجاري للدول العربية المذكوره بالعجز المستمر خلال الفترة 1992-1994 باستثناء الجزائر. كما أن نسبة الصادرات من هذه الدول للدول العربية (أي التجارة البينية) الى الصادرات الكلية كانت تتسم بالانخفاض بشكل عام، وكانت أقلها

فى الجزائر حيث بلغت هذه النسبة كمعدل للسنوات 1992-1994 حوالى 2٪ ، واعلاها فى لبنان حيث بلغت حوالي 47٪ جدول رقم (9-1) .

أما الواردات البينية خلال الفترة 1991-1994 ، فقد كانت أدنى نسبة لها فى مصر (حوالى 2٪) واعلاها فى الاردن (حوالى 17٪).

وفى مجال تجارة المنتجات الزراعية فيبين الجدول رقم (9-2) أن مجموع قيمة الصادرات من دول الشراكة العربية الاوروبية السبعة مجتمعة بلغ عام 1995 حوالى 2641 مليون دولار، شكلت المغرب حوالى 40٪ منها، وقد شكلت صادرات الاسماك فى المغرب حوالى 62٪ من صادراتها الزراعية الكلية خلال نفس العام . أما تونس فقد شكلت صادرات الزيوت منها حوالى 73٪ من صادراتها الزراعية الكلية كمعدل للفترة 1993-1995 . ومن جهة أخرى ، مثلت الخضر والفاكهة أكثر صادرات دول المشاركة العربية الاخرى .

وتجدر الاشارة هنا بأن متوسط الواردات من المجموعات الغذائية كانت اعلاها فى مصر حيث بلغت حوالى 3615 مليون دولار امريكى كمعدل للفترة (1993-1995) . وأدناها فى تونس حوالى 538 مليون دولار خلال نفس الفترة ، جدول رقم (9-3) .

### 9-1-3 أهداف الشراكة الاوروبية المتوسطية :

لقد كان الهدف المعلن من قيام الشراكة الاوروبية المتوسطية جعل منطقة البحر الابيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من اجل تأمين السلام والاستقرار والازدهار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وبشكل مستديم ومتوازن ومكافحة الفقر وايجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات باعتبارها عناصر رئيسية للمشاركة.

أما الاهداف الفعلية من وراء أقتراح هذه الشراكة فهى :

1- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الاوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط والشرق الاوسط.

2- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدرات الشرق الاوسط.

3- تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها .

## جدول رقم (9-1)

### العلاقات التجارية بين دول المشاركة العربية الاوروبية

| الدولة | السنة | التجارة الكلية | | التجارة مع الدول العربية | | | | التجارة مع المجموعة الاوروبية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الصادرات | الواردات | الصادرات | النسبة من الكلية ٪ | الواردات | النسبة من الكلية ٪ | الصادرات | النسبة من الكلية ٪ | الواردات | النسبة من الكلية ٪ |
| تونس | 1992 | 4048 | 6462 | 396 | 9.8 | 369 | 5.7 | 3127 | 77.2 | 4572 | 70.8 |
| | 1993 | 3811 | 6218 | 379 | 9.9 | 290 | 4.7 | 3009 | 78.9 | 4452 | 71.6 |
| | 1994 | 4643 | 6671 | 381 | 8.2 | 351 | 5.3 | 3699 | 79.7 | 4566 | 68.4 |
| المغرب | 1992 | 4405 | 8020 | 338 | 7.7 | 987 | 12.3 | 2547 | 57.8 | 3964 | 49.4 |
| | 1993 | 3803 | 6858 | 338 | 8.9 | 775 | 11.3 | 2373 | 62.4 | 3735 | 54.5 |
| | 1994 | 5803 | 8664 | 375 | 6.5 | 708 | 8.2 | 3882 | 66.9 | 5481 | 63.2 |
| الاردن | 1992 | 993 | 3258 | 310 | 31.2 | 678 | 20.8 | 28 | 2.8 | 956 | 29.6 |
| | 1993 | 1004 | 3561 | 398 | 39.7 | 720 | 20.2 | 41 | 4.0 | 1094 | 30.7 |
| | 1994 | 1037 | 3236 | 258 | 24.8 | 306 | 9.4 | 96 | 9.3 | 1317 | 40.7 |
| لبنان | 1992 | 574 | 4207 | 333 | 57.9 | 18 | 0.4 | 101 | 17.6 | 1843 | 43.8 |
| | 1993 | 679 | 5235 | 356 | 52.4 | 379 | 7.2 | 93.5 | 13.8 | 2255 | 43.1 |
| | 1994 | 730 | 6133 | 229 | 31.4 | 427 | 6.9 | 112 | 15.3 | 2722 | 44.4 |
| مصر | 1992 | 3050 | 8293 | 526 | 17.2 | 251 | 3.0 | 1200 | 39.3 | 3009 | 36.3 |
| | 1993 | 5137 | 14505 | 612 | 11.9 | 242 | 1.7 | 2436 | 47.4 | 5661 | 39.0 |
| | 1994 | 5567 | 15064 | 645 | 11.6 | 268 | 1.8 | 3026 | 54.4 | 5850 | 38.8 |
| سوريا | 1992 | 3083 | 3454 | 722 | 23.4 | 182 | 5.3 | 1943 | 63.0 | 1965 | 56.9 |
| | 1993 | 3203 | 4193 | 686 | 21.4 | 214 | 5.1 | 1914 | 60.7 | 2408 | 57.4 |
| | 1994 | 3141 | 5310 | 757 | 24.1 | 224 | 4.2 | 1697 | 54.4 | 2921 | 55.0 |
| الجزائر | 1992 | 11137 | 8648 | 236 | 2.1 | 324 | 2.9 | 8108 | 72.8 | 5473 | 63.3 |
| | 1993 | 10043 | 7970 | 179 | 1.8 | 253 | 3.2 | 6767 | 67.4 | 5210 | 65.4 |
| | 1994 | 9259 | 6446 | 202 | 2.2 | 309 | 3.3 | 6020 | 65.0 | 5775 | 61.1 |

المصدر : صندوق النقد العربي، "التجارة الخارجية للدول العربية : 1984-1994" . العدد رقم 3 . 1995 .

## جدول رقم (9-2)

## الهيكل النوعي لقيمة الصادرات الزراعية لدول الشراكة العربية الاوروبية خلال الفترة 93-1995

(مليون دولار)

| الدولة | السنة | مجموعة المواد الغذائية | | | | | | | | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الحبوب والدقيق | القمح * | الارز | البطاطس | البقوليات | السكر الخام | الزيوت ** | الخضر | الفاكهة | لحوم حمراء | لحوم بيضاء | البان | أسماك | بيض | |
| تونس | 1993 | 8 | 8 | 0 | 0 | 0 | 0 | 186 | 5 | 65 | 0 | 0 | 8 | 90 | 0 | 370 |
| | 1994 | 16 | 11 | 0 | 0 | 0 | 0 | 624 | 4 | 69 | 0 | 0 | 3 | 80 | 0 | 807 |
| | 1995 | 16 | 12 | 0 | 0 | 0 | 0 | 538 | 9 | 58 | 0 | 0 | 1 | 41 | 0 | 675 |
| متوسط الفترة | | 13 | 10 | 0 | 0 | 0 | 0 | 449 | 6 | 64 | 0 | 0 | 4 | 70 | 0 | 617 |
| المغرب | 1993 | 0 | 0 | 0 | 20 | 1 | 0 | 7 | 93 | 163 | 0 | 0 | 0 | 380 | 0 | 664 |
| | 1994 | 10 | 0 | 0 | 27 | 4 | 0 | 6 | 109 | 282 | 0 | 0 | 0 | 607 | 0 | 1045 |
| | 1995 | 4 | 0 | 0 | 28 | 2 | 0 | 15 | 82 | 270 | 0 | 0 | 0 | 649 | 0 | 1050 |
| متوسط الفترة | | 5 | 0 | 0 | 25 | 2 | 0 | 9 | 95 | 238 | 0 | 0 | 0 | 545 | 0 | 920 |
| الاردن | 1993 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 2 | 57 | 28 | 22 | 5 | 15 | 0 | 0 | 130 |
| | 1994 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 60 | 27 | 19 | 2 | 1 | 0 | 0 | 111 |
| | 1995 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 2 | 78 | 27 | 24 | 3 | 2 | 0 | 0 | 137 |
| متوسط الفترة | | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 2 | 65 | 27 | 22 | 3 | 6 | 0 | 0 | 126 |
| لبنان | 1993 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 21 | 49 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 72 |
| | 1994 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 22 | 45 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 69 |
| | 1995 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 28 | 57 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 86 |
| متوسط الفترة | | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 24 | 50 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 76 |
| مصر | 1993 | 58 | 0 | 45 | 36 | 4 | 0 | 1 | 56 | 36 | 11 | 0 | 5 | 0 | 0 | 252 |
| | 1994 | 79 | 0 | 79 | 27 | 2 | 0 | 1 | 51 | 121 | 9 | 0 | 6 | 0 | 0 | 375 |
| | 1995 | 75 | 0 | 70 | 41 | 3 | 0 | 1 | 45 | 66 | 14 | 0 | 6 | 0 | 0 | 321 |
| متوسط الفترة | | 71 | 0 | 65 | 35 | 3 | 0 | 1 | 51 | 74 | 11 | 0 | 6 | 0 | 0 | 316 |
| سوريا | 1993 | 16 | 15 | 0 | 0 | 0 | 0 | 16 | 111 | 47 | 89 | 0 | 3 | 0 | 0 | 297 |
| | 1994 | 37 | 37 | 0 | 0 | 0 | 0 | 17 | 131 | 29 | 71 | 0 | 4 | 0 | 0 | 326 |
| | 1995 | 22 | 25 | 0 | 0 | 0 | 0 | 9 | 133 | 54 | 80 | 0 | 4 | 0 | 0 | 327 |
| متوسط الفترة | | 25 | 26 | 0 | 0 | 0 | 0 | 14 | 125 | 43 | 80 | 0 | 4 | 0 | 0 | 317 |
| الجزائر | 1993 | 1 | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 2 | 55 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 | 62 |
| | 1994 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 4 | 0 | 11 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 | 17 |
| | 1995 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 0 | 38 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 | 45 |
| متوسط الفترة | | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 1 | 35 | 0 | 0 | 0 | 2 | 0 | 41 |

* يضم القمح والشعير فى سوريا .

** يضم الزيوت والبذور الزيتية فى سوريا .

## جدول رقم (9-3)

### الهيكل النوعي لقيمة الواردات الزراعية لدول الشراكة العربية الاوروبية خلال الفترة 93-1995

(مليون دولار)

| الدولة | السنة | مجموعة المواد الغذائية | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الحبوب والدقيق | القمح | الذرة الشامي | البقوليات | السكر الخام | الزيوت | الخضر | الفاكهة | لحوم حمراء | لحوم بيضاء | البان | بيض | المجموع |
| تونس | 1993 | 137 | 93 | 38 | 0 | 60 | 70 | 1 | 8 | 19 | 1 | 56 | 0 | 483 |
| | 1994 | 186 | 102 | 33 | 0 | 93 | 94 | 2 | 16 | 14 | 0 | 41 | 0 | 581 |
| | 1995 | 156 | 96 | 40 | 0 | 81 | 99 | 1 | 10 | 19 | 1 | 48 | 0 | 551 |
| متوسط الفترة | | 160 | 97 | 37 | 0 | 78 | 88 | 1 | 11 | 17 | 1 | 48 | 0 | 538 |
| المغرب | 1993 | 468 | 345 | 44 | 0 | 93 | 114 | 1 | 5 | 6 | 1 | 67 | 0 | 1144 |
| | 1994 | 219 | 178 | 6 | 0 | 127 | 145 | 2 | 6 | 12 | 1 | 82 | 0 | 778 |
| | 1995 | 344 | 279 | 8 | 0 | 129 | 138 | 3 | 6 | 11 | 1 | 88 | 0 | 1007 |
| متوسط الفترة | | 344 | 267 | 19 | 0 | 116 | 132 | 2 | 6 | 10 | 1 | 79 | 0 | 976 |
| الاردن | 1993 | 252 | 110 | 50 | 9 | 48 | 60 | 3 | 10 | 76 | 12 | 57 | 0 | 687 |
| | 1994 | 182 | 74 | 41 | 11 | 81 | 112 | 5 | 9 | 60 | 5 | 43 | 0 | 623 |
| | 1995 | 229 | 98 | 61 | 12 | 78 | 84 | 3 | 4 | 59 | 14 | 46 | 0 | 688 |
| متوسط الفترة | | 221 | 94 | 51 | 11 | 69 | 85 | 4 | 8 | 65 | 10 | 49 | 0 | 666 |
| لبنان | 1993 | 103 | 47 | 16 | 0 | 51 | 39 | 53 | 7 | 32 | 5 | 33 | 0 | 386 |
| | 1994 | 137 | 45 | 16 | 0 | 51 | 46 | 56 | 8 | 64 | 5 | 31 | 0 | 459 |
| | 1995 | 142 | 44 | 17 | 0 | 59 | 44 | 63 | 9 | 56 | 6 | 94 | 0 | 534 |
| متوسط الفترة | | 127 | 45 | 16 | 0 | 54 | 43 | 57 | 8 | 51 | 5 | 53 | 0 | 460 |
| مصر | 1993 | 4217 | 779 | 270 | 61 | 76 | 176 | 0 | 5 | 166 | 0 | 163 | 0 | 5913 |
| | 1994 | 1068 | 738 | 261 | 72 | 101 | 80 | 0 | 17 | 203 | 0 | 231 | 0 | 2771 |
| | 1995 | 763 | 518 | 185 | 65 | 71 | 218 | 0 | 11 | 155 | 0 | 175 | 0 | 2161 |
| متوسط الفترة | | 2016 | 678 | 239 | 66 | 83 | 158 | 0 | 11 | 175 | 0 | 190 | 0 | 3615 |
| سوريا | 1993 | 235 | 0 | 55 | 0 | 107 | 82 | 0 | 5 | 2 | 0 | 33 | 0 | 519 |
| | 1994 | 187 | 0 | 54 | 0 | 137 | 79 | 0 | 154 | 4 | 0 | 31 | 0 | 646 |
| | 1995 | 268 | 0 | 51 | 0 | 124 | 66 | 0 | 124 | 1 | 0 | 36 | 0 | 670 |
| متوسط الفترة | | 230 | 0 | 53 | 0 | 123 | 76 | 0 | 94 | 2 | 0 | 33 | 0 | 612 |
| الجزائر | 1993 | 890 | 353 | 142 | 23 | 249 | 184 | 0 | 0 | 25 | 0 | 641 | 1 | 2508 |
| | 1994 | 1075 | 507 | 157 | 62 | 244 | 198 | 1 | 2 | 34 | 0 | 454 | 1 | 2735 |
| | 1995 | 961 | 424 | 149 | 45 | 237 | 204 | 1 | 8 | 21 | 0 | 450 | 2 | 2502 |
| متوسط الفترة | | 975 | 428 | 149 | 43 | 243 | 195 | 1 | 3 | 27 | 0 | 515 | 1 | 2582 |

4- الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب القلاقل وبؤر التوتر والنزاعات التى تنعكس عليه وأهمها الفقر وسوء التوزيع وسباق التسلح والخطر النووي والارهاب والاضطهاد السياسي والاستبداد والتطرف الديني.

5- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد والذى كان يقدم الى دول شرق وجنوب المتوسط.

وبشكل عام، ترى دول المجموعة الاوروبية فى هذا التعاون أن الاستثمار السياسي والاقتصادي يمثل فى الوقت ذاته استثمارا استراتيجيا لمواجهة اوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية والفقر والهجرة والتطرف. كما ترى فيه إطارا للاستفادة من مكاسب التوسع الاقتصادي فى أسواق الشرق الاوسط، وهى مكاسب، وإن بدت محدودة فى المدى القصير لصغر حجم الاسواق المتوسطية، الا أنها تكتسب ابعادا أكبر فى المدى البعيد فى ظل تزايد حدة المنافسة العالمية بين القوي الاقتصادية الكبري وكذلك فى ضوء الافاق المرتقبة للنمو فى منطقة المتوسط. اضافة الى ذلك يري الاتحاد الأوروبى أن هذا التعاون يسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الامريكي فى المنطقة، الامر الذى لن يتسني دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذى يرى البعض أنه صمم خصيصا لمنافسة آلية قيام السوق الشرق اوسطيه التى ترعاها الولايات المتحدة.

أما من وجهة نظر دول جنوب وشرق المتوسط، وخصوصا دول الشرق الاوسط، فان الهدف الرئيسي من هذا التعاون وفى ظل وجود التجمعات الكبيرة مثل نافتا والآسيان والاتحاد الاوروبي وفى ظل ثورة المعلومات والاتصالات ، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوي الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج فى الاقتصاد العالمي، وأن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ماتوفره علاقة المشاركة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول فى السوق الاوروبي الذى يواصل اتساعه، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الاوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عمليات التحرير والاصلاح الاقتصادي فضلا عن تشجيع الاستثمارات الاجنبية سواء من الاتحاد الاوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

فبالنسبة لدول المغرب العربي، فانه من المعروف طبيعة العلاقة الخاصة التى تربط هذه الدول بأوروبا وخاصة فرنسا، والى حد كبير المانيا، ليس فقط من حيث اعتماد تجارتها بشكل رئيسي على أوروبا، وانما وبنفس الدرجة لوجود عماله وجاليات مغربية مستقرة فى فرنسا بشكل خاص واوروبا بصفة عامة، فأكثر من ثلثي تجارة دول المغرب الاساسية، المغرب وتونس، والجزائر، تتم مع دول السوق الاوروبية، ونصف صادراتها تذهب الى فرنسا وايطاليا واسبانيا. وتبلغ مديونية المغرب والجزائر للبنوك الفرنسية أكثر من ثلثي مجموع مديونيتها الخارجية، كما يعمل أكثر من ثلاثة ملايين عامل من دول المغرب فى دول أوروبا . وفى مقابل هذا الاعتماد الكبير لدول المغرب على أوروبا فان حجم صادرات دول أوروبا الى دول المغرب ربما لا تتجاوز نسبة 2٪ من اجمالي صادراتها.

هنالك عامل هام يدعو الدول العربية الى الانضمام السريع لاتفاقات الشراكة مع أوروبا الا وهو الانضمام المرتقب لدول أوروبا الوسطى والشرقية لمعاهدة ماستريخت، حيث يتوقع أن يكون لهذا الانضمام النتائج التالية :

1- إن توفير الدعم المالي لتلك الدول من ميزانية المجموعة الاوروبية غير المرنة من شأنه تقليص المساعدات التى ينشدها الشركاء من دول المتوسط.

2- تسمح اتفاقية ماستريخت بحرية حركة الايدي العاملة الوافدة من دول اوروبا الشرقية والوسطي فى دول المجموعة الاوروبية ممايؤدى الى تخفيض فرص العمل المفتوحة للدول الجنوبية على وجه الخصوص.

3- من المتوقع أن تتسارع عملية نقل الانشطة الانتاجية ورؤوس الاموال الاوروبية الى دول اوروبا الوسطي والشرقية حيث مازالت تكاليف الانتاج مواتية للغاية ، وهذا يقلل من فرص الاستثمار فى دول المتوسط.

4- انفتاح اسواق المجموعة الكامل لصادرات تنافس جزء منها صادرات الشركاء المتوسطيين الفعلية او المحتملة.

ومن ناحية أخرى سيؤدى انشاء مناطق تجارة حرة بين الاتحاد الاوروبي وأمريكا اللاتينية وآسيا/المحيط الهادي الى ايجاد أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الاموال والمنتجات التى ستجذبها أسواق ناشئة أو قوية، مما يؤكد ضرورة أسراع الدول العربية بقبول مبدأ

الشراكة.

يقوم المشروع الاوروبي المتوسطي على فكرة أساسية تتمثل فى عقد مجموعة من إتفاقيات منفصلة من دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط تحت مسمى " المشاركة" وهى إتفاقيات ذات طبيعة شاملة تتضمن التعاون فى المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والفنية والثقافية.

وبناء على هذا يمكن تقسيم عناصر الشراكة الاوروبية المتوسطية الى :

1- الشراكة السياسية الامنية.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية.

3- الشراكة فى الامور الثقافية والاجتماعية والانسانية.

**أ- المشاركة السياسية والامنية :**

يهدف هذا الجانب من المشاركة الى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الاقليمي كما يعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحررية تحترم الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية السياسية، ومن ثم فانها تساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي وتحفيز المبادرات الفردية فى إطار التحول نحو القطاع الخاص .

وفى هذا الجانب تتعهد الاطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها فى :

أ- العمل وفق ميثاق الامم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الانسان.

ب- تنمية دولة القانون والديمقراطية.

ج- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الاطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب.

د- احترام المساواة فى الحقوق بين الشعوب وحقهم فى تقرير المصير.

هـ- تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

و- توطيد التعاون من اجل الوقاية من الارهاب ومكافحته.

ز- تشجيع وضمان الامن الاقليمي بين الاطراف.

ح- عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الاطراف .

**ب- المشاركة الاقتصادية والمالية :**

يؤكد بيان برشلونة فى هذا الجانب على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن فى خلق منطقة ازدهار مشتركة. وقد حدد البيان الاهداف بعيدة المدى التالية :

أ- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

ب- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو فى المنطقة الاوروبية المتوسطية.

ج- تشجيع التعاون والتكامل الاقليميين فى كافة القطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية، البحث العلمي ، النقل، الطاقة، والبيئة ... الخ، على أساس اختياري.

د- تشجيع التعاون بين المؤسسات والشركات وتوفير البيئة والاطار القانوني اللازمين لذلك.

هـ- الحفاظ على البيئة والالتزام بخطة عمل المتوسط.

و- تنشيط الحوار فيما يتعلق بسياسة الطاقة.

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف ترتكز المشاركة الاقتصادية على مايلي :

أ- إقامة منطقة تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الاوروبي تدريجيا حتى عام 2010.

ب- تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي. وفى هذا الصدد أكد المشاركون فى مؤتمر برشلونة على وجوب دعم النمو الاقتصادي بالمدخرات المحلية وبالاستثمارات الخارجية المباشرة. هذا الى جانب تشجيع الاطراف المشاركة للمشروعات المختلفة على عقد اتفاقات فيما بينها ودعم هذا التعاون والتحديث الصناعي، وتوفير مناخ وإطار قانوني مواتيين، وتبني برنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط والارتفاع بمستويات الجودة والمواصفات وتبادل منح المزايا الضريبية التى يقدمها الطرفان لطرف ثالث.

ج- التعاون المالي : ترتكز المشاركة الاوروبية - المتوسطية على زيادة كبيرة فى المعونة المالية، وتعبئة القدرات الاقتصادية الداخلية. وتجدر الاشارة هنا أن القمة الاوروبية فى مدينة "كان" قد رصدت مبلغ 4.685 مليار وحدة نقد أوروبية

(إيكو ECU)[1] خلال الفترة 1995-1996 وذلك بالاضافة الى ماسيقدمه البنك الاوروبي للاستثمار من منح وقروض لهذا الغرض.

ونظرا لانضمام دول الاتحاد الاوروبي لاتفاقية الجات، فلقد أصبحت السياسة الاوروبية المتوسطية تقوم على أنه فى مقابل قيام الاتحاد الاوروبي بفتح أسواقه لمنتجات الدول غير الاعضاء فانه يطالب بفتح حدود تلك الدول أمام المنتجات الاوروبية مع الدول المتوسطية ، وتقديم أية مزايا تفضلية من طريق واحد على النمط الذى أتبعه فى اتفاقيات التعاون لعام 1977 . وأصبحت الاتفاقيات المتوسطية الجديدة تقوم على أساس تبادل المزايا بين الجانبين مع بعض التسهيلات فى منح فترات انتقالية تؤخر التزام دول المتوسط بتقديم المزايا المقابلة لفترة تمتد الى 12 سنة. كما يدعو مشروع الاتفاق الى تحرير انتقال رؤوس الاموال والمدفوعات المرتبطة بعمليات الميزان الجارى أو الاستثمار المباشر وارباحه ، كما يدعو الى اجراء مشاورات بهدف التحرير التام لانتقال رؤوس الاموال مستقبلا. ويتيح اتخاذ اجراءات تقييدية عند مواجهة مصاعب فى ميزان المدفوعات.

### ج- المشاركة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية :

يركز هذا الجانب من المشاركة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل بين سكان المنطقة، كما يقوم المشروع الاوروبي المتوسطي على فكرة أساسية تتمثل فى تقريب وجهات التفاهم بين مجموعة من الثقافات والسكان. وتؤكد الاطراف المشاركة على ضرورة تنمية الموارد البشرية، وخصوصا دور المرأة فى هذا المجال، والاهتمام بالتعليم والتأهيل للشباب والمشاركة فى التدابير الصحية والمعيشية للسكان ودعم المؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والتعاون الوثيق فى مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات وظاهرة الاجرام الدولي والفساد ومختلف مظاهر العنصرية. كما يؤكد هذا الجانب على الحوار بين الثقافات والحضارات فى التقريب بين شعوب المنطقة، وتنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة. وتشمل هذه البرامج (MED URBS, MED-MEDIA,MED CAMPUS) وغيرها من البرامج

---

(1) تساوي وحدة النقد الاوروبية حوالى 1.2 دولار أمريكي وتتشكل من العملات الاوروبية بالنسب التالية: 30.33٪ مارك الماني، 19.43٪ فرنك فرنسي، 12.6٪ جنيه استرليني، 9.92٪ لير ايطالي، 9.54٪ جيلدر هولندي، 1.37٪ فرنك بلجيكي، 7.83٪ كورونا دانماركي، 5.18٪ بيزيتا اسباني، 1.42٪ جنيه ايرلندي، 0.78٪ إسكودو برتغالي، 0.77٪ دراخما يوناني، 0.31٪ فرنك لوكسمبورغ.

التى أنشأها الاتحاد الاوروبي للتعاون مع الدول المتوسطية .

هذا وقد تم انشاء مجلس وزاري مشترك يتولى الاشراف على التعاون وتنفيذ الاتفاقية بشكل عام، وتتولى متابعة تنفيذ الاتفاقية لجنة من كبار الموظفين. ومن المفترض فى المرحلة الراهنة أن يتم ربط العلاقات بين دول المتوسط والاتحاد الاوربي فى صورة ثنائية - رأسية الاتجاه - تجمع بين كل من الدول الاثني عشر[1] ومجموعة الاتحاد. ويتيح الاتفاق فى مرحلة تالية لدول المتوسط أن تعقد فيما بينها اتفاقيات تربطها فى اتجاه أفقي لتشكل في النهاية منطقة تجارة حرة تضم دول الاتحاد الاوروبى الخمسة عشر ودول المتوسط الاثني عشر، وربما تجمع فى مرحلة ثالثة منها دول وسط وشرق أوروبا الاربعة عشر فى منطقة اقتصادية كبيرة تضم 41 دولة بتعداد سكان يبلغ نحو 800 مليون نسمة.

### د- الشراكة الاقتصادية والمالية :

### 1-التنمية الاقتصادية:

لقد تيقن الغرب إلى أن تدني معدلات النمو الاقتصادي فى معظم دول العالم الثالث والمصحوب بتنامي الظروف المسببة للاضطرابات الاجتماعية لابد أن يؤدى الى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي فى تلك الدول ، وأن هذه الظروف تعتبر سببا جوهريا وراء تنامي حركات اصولية فى أنحاء متفرقة فى أنحاء متفرقة من العالم، وهو مايعتبره الغربيون خطرا كبيرا على مجمل حضارتهم فى المستقبل القريب.

وبناء على هذا فقد صممت دول الاتحاد برنامجا اقتصاديا يشمل عدداً كبيرا من المحاور الحيوية، من أهمها " منطقة التجارة الحرة" المستهدف إقامتها عام 2010 ودعم النمو والاستثمار، والتحديث الصناعي، والبيئة والاحياء المائية والمصائد، وموارد المياه والزراعة والتنمية الريفية، والبنية التحتية وخاصة المواصلات والنقل والاتصالات والمعلومات والخدمات والتكنولوجيا والطاقة والاحصاء الاقليمي والسياحة.

هذا ويأتى دعم النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار من المدخرات المحلية أولا ثم الاستثمار الاجنبي . ويجب التأكيد هنا على أهمية توفير بيئة مواتية للاستثمار

(1) الدول المتوسطية هى : تركيا : قبرص ، مالطا ، لبنان ، الاردن ، السلطة الفلسطينية ، اسرائيل ، مصر ، تونس ، الجزائر ، والمغرب ، وسوريا .

بالازالة التدريجية لعوائق مثل هذه الاستثمارات التى يجب أن تؤدى الى نقل التكنولوجيا وزيادة الانتاج والتصدير.

وفى مجال الربط بين النمو الاقتصادي والبيئة، فيجب أن يتطابق تنفيذ المشاريع التنموية الاقتصادية مع برامج حماية البيئة، وفى المقابل يجب محاولة التخفيف من المعوقات التى تواجه برامج الحفاظ على البيئية التى تتمثل أساسا بالتخفيف من الزحف الصحراوي وحماية الموارد الزراعية ، وخصوصا النادرة منها، وتركيز الدعم المالي والمؤسسي اللازم لتنفيذ تلك الخطط. فقد أكد المجتمعون فى مؤتمر برشلونة على ضرورة المحافظة على الثروة البحرية وتعهدوا بتسهيل التدريب العلمي والبحث وابتكار وسائل مشتركة، كما التزموا باحترام مباديء القانون البحري الدولي. كما لاحظ المشتركون في المؤتمر اولوية موضوع إمدادات وإدارة وتنمية مصادر المياه لدى كل الشركاء، ووجوب تنمية التعاون فى هذا المجال .

وقد أكد المشاركون فى مؤتمر برشلونة على أهمية دور المرأة فى التنمية بشكل عام والزراعية بشكل خاص، ولهذا التزموا بدعم مساهمتها الفعالة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفى توفير فرص عمل لها.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن السياسات الزراعية المتزنة تلعب دورا هاما فى تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي على حد سواء. وبناء على هذا وافق المشتركون فى المؤتمر على تحديث وإعادة هيكلة السياسات الزراعية للدول التى ستدخل فى اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الاوروبي، وكذلك دعم النمو الريفي المتكامل وتنويع الانتاج الزراعي بما يتناسب مع الميزة النسبية فى إنتاجه.

ولكي تتمكن الدول النامية من الحصول والاستفادة من الانتاج الزراعي المتنوع والغزير، فيجب التركيز على توفير بنية أساسية مناسبة. وتتضمن البنية الاساسية المناسبة انشاء منظومة مواصلات كفوءة ، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات بعيدة المدى والتى تتطلب تعاونا بين الاتحاد والدول المشاركة له فى تنسيق أساليب جمع وتبويب ونشر وتبادل البيانات. كما تتطلب التنمية المستدامة للقطاع الزراعي فى الدول النامية المشاركة وتقوية القدرة على البحث العلمي والمساهمة فى تدريب الهيئات الفنية والعلمية ودعم المساهمة فى مشاريع البحث المشترك القائم على مبدأ الترابط العلمي بين الدول المشتركة.

## 2-الاستثمار:

يحتاج الاستثمار الى توفر بيئة مناسبة له، ففى البلدان المتوسطية هناك بعض الظروف التى لاتعتبر مواتية للاستثمار منها :

- مستوى منخفض من التخصص.
- استثمار متدني المستوى فى مختلف القطاعات، وتدني فى الادارة الاقتصادية فى بعض البلدان العربية.
- ضعف نظم المعلومات والبيانات والاحصاءات .
- اختلافات فى النماذج التربوية والتدريبية لرأس المال البشري، مما أدى الى قصور الموارد البشرية حجما ونوعا فى بعض البلدان ، علما بأن أسواق العمل فى بلدان المنطقة تتسم بالضعف وارتفاع معدلات البطالة.
- الافتقار الى التكامل بين البلدان المتوسطية. واتسام التجارة بالتركز السلعي والجغرافي ومحدودية التبادل التجاري البيني.
- تعثر برامج الخصخصة فى بعض الدول وعدم المضي فيها وفقا للمعدلات المطلوبة والجداول المعلنة. كما تتصف بعض البلدان بتدني الادارة الاقتصادية.
- مازالت بعض الدول العربية تعاني من مشكلات فى إدارة المالية العامة، حيث يتفاقم فيها عجز الموازنة ويرتفع الدين العام عن المعدلات المتعارف عليها.
- تراجع المدخرات المحلية وبالتالي انخفاض الاستثمارات المحلية المباشرة.

ولعل من أهم آثار الدخول فى ترتيبات التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي هو توقع ارتفاع حجم الاستثمارات سواء الوطنية أو الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك على المحاور التالية :

- سوف يؤدي توافر العمالة الرخيصة، وتوافر المواد الخام، وقرب الموقع الجغرافي من الاسواق الاوروبية ، وغيرها من عناصر المزايا التنافسية الى جذب المزيد من الاستثمارات الاوروبية التى يمكن أن تتخذ من الدول العربية المتوسطية قاعدة للانتاج والتصدير. كما ينطبق ذلك بالنسبة للاستثمارات الامريكية والاسيوية فضلا

عن عودة رؤوس الاموال العربية الى المنطقة واتخاذها كقاعدة للانتاج والتصدير الى الاسواق الاوروبية مستفيدة من الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين الاتحاد الاوروبي والمنطقة المتوسطية .

- سوف تزداد الضغوط الداخلية والخارجية على حكومات المتوسط لتبني مزيد من الخطوات فى مجال الاصلاح الهيكلي والتشريعي وتحرير الخدمات، بما يساعد على توفير البيئة الاقتصادية الملائمة والاندماج فى النظام الاقتصادي الدولي ، كأحد الركائز الاساسية اللازمة لتشجيع واجتذاب الاستثمارات.

هذا ومن المتوقع أن تعمل الشراكة الاوروبية المتوسطية على تنمية الاستثمارات فى منطقة المتوسط فى ثلاثة مجالات هى :

1- تنمية الاستثمارات العامة فى البنية الاساسية ، المادية كالطرق والاتصالات والكهرباء وغيرها، أو البنية الاساسية الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه والصرف والبيئة ، وهى ميادين خصبة للمساعدات المباشرة من دول الاتحاد فى إطار الاتفاقات كما تنص على ذلك مواد الاتفاق المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي .

2- الاستثمار الاجنبي المباشر : يرتبط هذا النوع من الاستثمار بمناخ الاستثمار فى البلد وخصوصا فيما يتعلق باعادة هيكلة نظامه الاقتصادي، وتقريب القوانين وتوحيد قواعد المنشأ، والدعوة الى إتباع المواصفات الاوروبية وتوحيد اجراءات منح الشهادات.

3- نمو الاستثمار الوطني الخاص والذى يتم بعد تطبيق المجالين السابقين، حيث يعمل هذا القطاع على إقامة المشاريع المشتركة التى تنقل التكنولوجيا وتوحد الاسواق والمصالح المشتركة .

وإستنادا إلى النواحي الثلاث السابقة يكون على الشركات الاوروبية ، فى ظل الشراكة ، توظيف استثمارات هامة فى البلدان المتوسطية سواء بإقامة الفروع الانتاجية، أو بالتعاقد مع منتجين فى المنطقة المتوسطية للتزود بمكونات تدخل في تصنيع سلع تنتجها الدول الاوروبية (وهو مايطلق عليه تجربة اليابان فى الاستثمار) .

إن الدخول فى المشاركة يتطلب زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، خاصة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، ومايصاحب هذه الاستثمارات من ادخال تكنولوجيا حديثة وآفاق اوسع للتصدير، وإقامة الصناعات الحديثة عالية التقنية .

### 3- التمويل والمساعدات:

يؤدى الدخول فى اتفاقات المشاركة على المدى القصير الى ظهور خلل فى النظام الأنتاجي والتجاري فى الدول المتوسطية، نظرا لتخليها عن بعض السياسات الاقتصادية التى كانت تتبعها بغرض الوصول الى الاكتفاء الذاتي أو الامن الغذائي بغض النظر عن توفر الميزة النسبية للانتاج. ولهذا قررت دول الاتحاد منح الدول المتوسطية دعما ماليا خلال السنوات الخمس الاولي مقداره حوالى 4.6 مليار وحدة نقد أوروبية (إيكو ECU) تم صرف 200 مليون وحدة حتى منتصف 1996. كما سيقوم بنك الاستثمار الاوروبي بتمويل مشاريع استثمارية فى الدول المتوسطية بنحو 5 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

وتتسم الاجراءات المتعلقة بمنح المساعدات بالتعقيد والروتين والبيروقراطية، ومن المتوقع أن تكون كثرة الوثائق المطلوبة سببا فى اعاقة استفادة المشاريع الصغيرة من هذه المساعدات، رغم أن هذه المشاريع هى المقصودة بقسم كبير من المعونات. ثم أن الإستفادة من المعونات أصلا تتوقف على تجاوب الحكومات العربية فى العمل على انسجام تشريعاتها مع المتطلبات المحددة فى إتفاقيات الشراكة. كما أنه يؤخذ على المشروع المتوسطي نظرته الى الشراكات من زاوية المساعدات من اجل ترغيب دول الجنوب فى تغيير اوضاعها بماينسجم مع تطلعات الاتحاد الاوروبي. فالمساعدات ستخصص وفقا لمشاريع تحدد فى إطار الاولويات والبرامج المحددة فى الاعلان وليس حسب ماترتئيه البلدان العربية من أولويات، وأنها ستوزع حسب قاعدة " من يدخل أولا فى الشراكة ينال أولا ".

وتجدر الاشارة هنا الى أن أي معونة تقدمها أوروبا للدول العربية تعتبر قليلة اذا ماقيست بما يمكن أن تحصل عليه لو أن سعر البترول المحدد على أسس سياسية ارتفع بنفس النسب التى حدثت للسلع الاولية والوسطى والنهائية .

## 4- التجارة:

تشكل الصادرات العربية من المنتجات الزراعية حوالى 5.7٪ من اجمالي الصادرات العربية فى عام 1994 ، وهى لاتزيد عن 17٪ من الصادرات العربية الكلية فى حالة استثناء الصادرات البترولية منها. ويصدر الى الدول الاوروبية مايعادل 15-20٪ فقط من الصادرات الزراعية العربية التى فى مقدمتها الفاكهة والخضر والاسماك.

وترجع عدم كفاءة التجارة العربية الى عدة عوامل منها :

1- النقص الحاد فى المعلومات التسويقية ومعدلات شموليتها وانخفاض مستوى دقة ومصداقية المعلومات المنشورة والمتداولة وتخلف التقنيات المستخدمة فى مجالات استقصاء تلك المعلومات ونقلها الى المستفيدين منها.

2- النقص فى وسائل النقل والاتصال .

3- التعقيدات فى الممارسات الجمركية .

4- تخلف المواصفات القياسية للسلع الزراعية .

5- محدودية المصادر المالية للتمويل والتأمين على التجارة .

وبالاضافة الى هذا، ستبقى الاسواق الاوروبية مغلقة فى وجه المنتجات الزراعية للبلاد العربية التى ستخضع لنظام حصص صارم ، ولن تفتح الا ضمن الحدود المسموح بها فى نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الاوروبي والتى تتلخص فى دعمها للقطاع الزراعي برفع أسعار منتجاتها عن طريق تبوير الاراضي الزراعية وفرض الضرائب على الصادرات وفرض الاسعار الحدودية على السلع المستوردة ، وقد جرى تأجيل التحرير التجاري للمنتجات الزراعية الى مراحل لاحقة من المفاوضات، وسيتم التطرق الى هذا الموضوع بتوسع عند مناقشة اتفاقيات الشراكة مع كل من تونس، والمغرب .

وبشكل عام، سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا الى ارتفاع حجم الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات شبه النهائية الاوروبية بسبب اعفائها من الرسوم الجمركية فى بداية المرحلة الانتقالية فى حين تتناقص الاهمية النسبية لصادرات الدول العربية المتوسطية من البترول والغاز الطبيعي والمواد الاولية ذات الميزات النسبية والتنافسية

العالمية مثل الغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والاسمدة، وسوف تعاني الصادرات العربية فى البداية من بطء نسبي فى النمو بسبب انخفاض مرونة العرض فى الاجل القصير . ومن الطبيعي فى هذه الحالة أن يرتفع العجز فى الميزان التجاري، ونظرا للزيادة السكانية العالية فى البلدان العربية فان الطلب فى الاسواق الداخلية سيزداد، وبذلك تبدأ أهمية الصادرات الزراعية بالانخفاض على المدى الطويل ، ويتحول التركيز إلى الصادرات الصناعية للتغلب على عجز الميزان التجاري مع الاتحاد الاوروبي .

كما أن الاسراع فى ازالة التعريفات الجمركية فى البلدان المتوسطية ينطوى على مخاطر مواجهة الشركات العربية منافسة شديدة من الشركات الاوروبية لاقدرة لها على التكافؤ معها، مماسيؤدي الى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، وبهذا ستتضاعف فرص فتح الاسواق أمام المصنوعات الاوروبية مماسيؤدي الى اختلالات الموازين التجارية للبلدان العربية .

ومن المتوقع أن تؤدى ازالة التعريفات الجمركية تنفيذا لاتفاقيات الـ GATT و GATS الى إضعاف ايرادات الموازنات العامة للبلاد العربية مما يؤدي الى تزايد مستويات البطالة والتضخم وانفلات الاسعار ومحدودية الاستثمار العام والانفاق الحكومي ودخول قطاعات من السكان تدريجيا تحت خط الفقر بحيث من المتوقع أن تصل هذه النسبة الى حوالي النصف من جملة السكان ، مما يشكل تحديا رئيسيا للطموحات الاوروبية فى إقامة إقليم مشترك على أساس من الاستقرار السياسي والاجتماعي والرفاهية الاقتصادية.

ولتنشيط التجارة بين دول الشراكة الاوروبية المتوسطية، حدد المجتمعون فى برشلونة سنة 2010 تاريخا مستهدفا لانشاء منطقة التجارة الحرة بينها، بحيث تغطي معظم انواع التجارة مع التقيد الواجب بالالتزامات المترتبة على الانضمام الى " منظمة التجارة العالمية ".

وبهدف تطوير تجارة حرة متدرجة فى هذه المنطقة، سوف تزال تدريجيا العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة فى المنتجات الصناعية وذلك حسب برنامج زمني سوف تجري مناقشته بين الاطراف المعنية وبقدر ماتسمح به السياسات الزراعية فى الاتحاد الاوروبي. وقد قدر المجتمعون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة

هذه عن طريق :

- تبني الاجراءات المناسبة بخصوص المنشأ واصدار الشهادات وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.
- متابعة وتطوير سياسات قائمة على اقتصاد السوق وتوحيد انظمتهم الاقتصادية مع الأخذ بالاعتبار حاجات كل منهم ومستواه فى النمو .
- تعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع اعطاء الاولوية لانشاء وتنمية القطاع الخاص وتطوير القطاع الانتاجي ، ولانشاء هيكل مؤسسي وتنظيمي ملائم لاقتصاد السوق، كما أنهم سيبذلون الجهد لتخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التى قد تنجم عن هذا التعديل بتشجيع برامج لمنفعة أشد الناس حاجة.
- انشاء آليات لتبني نقل التكنولوجيا.

وتجدر الاشارة هنا أن اتفاقات الشراكة تتيح الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي الذى يسمح باستخدام المكونات الاوروبية دون أن يؤثر ذلك على صفة المنشأ المتوسطي أو العربي بحيث يحقق للمنتج التمتع بالاعفاء الجمركي، وكذلك مبدأ التراكم الجماعي الذى يتيح تلك الميزات للمنتج الذى يدخل فى تصنيعه مكونات من دول متوسطية ترتبط مع الدول العربية العضو أو الاتحاد الاوروبي باتفاقيات مماثلة.

### 4-1-9 سلبيات المشاركة من وجهة نظر الدول المتوسطية :

* إن اتفاقيات المشاركة الاوروبية وغيرها من اتفاقيات التعاون الاقليمي المطروحة كالتعاون الشرق أوسطي، ليست اتفاقات اقتصادية وحسب بل لها أهدافا سياسية وإستراتيجية قد لاتتفق مع مصالح الوطن العربي، ومن ثم يتعين تقييمها ككل ، وأن لا يقتصر الامر على الجوانب الاقتصادية.
* إستخدمت الدول الاوروبية منطق الاستبعاد فى تعاملها مع دول جنوب المتوسط ، كما هو الحال مع ليبيا، وفى الوقت نفسه ضمت دولاً غير مشاطئة للبحر المتوسط مثل الاردن وموريتانيا لاعتبارات خاصة. وإن هذا الاطار الاقليمي الجديد من شأنه تقسيم المجموعة العربية الكلية الى دول متوسطية تدخل فى المشروع، وأخرى غير متوسطية لاتدخل فيه. وعلى الرغم من أن هناك ترتيبات أخرى تجري منذ عام أو أكثر لاقامة علاقات خاصة بين الاتحاد الاوروبي من ناحية، وكل من اتحاد المغرب

العربي ومجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى، الا أن أطرافا عربية أخرى سوف تظل خارج مظلة الشراكة مع أوروبا رغم أهميتها من الناحية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية مثل اليمن والعراق والسودان والصومال، الى جانب ليبيا .

* يمثل اعلان برشلونة فى مجمله ، رؤيه أوروبية بحيث يعتبر الطرف المتوسطي فيها هدفا أكثر مما يعتبر فاعلا، وبالتالى بدى فى بعض الاحيان أن دور الطرف المتوسطي يقتصر على الاختيار مما هو مطروح مع امكانية التعديل او الامتناع عن الاشتراك فى مشروعات مطروحة مقدر لها أن تحكم علاقات الدول المتوسطية والاتحاد الاوروبي حتى عام 2010 .

* إن عدم التكافؤ أو التوازن فى المراكز التفاوضية لدى الجانبين والذى بدأ يعم اشراك الدول الشرق أوسطية فى الاعداد أو المتابعة للمؤتمر، وكذلك ضعف التحضيرات الوطنية على مستوي معظم دول الطرف الجنوبي مقابل التحضير الجماعي والفني المدروس الذى يتسم به أداء المجموعة الاوروبية . أدى إلى فرض اوروبا توجها معينا نحو النظرة الشمولية ظاهريا بينما هى محدودة فعلا، اضافة الى وجود تناقضات داخلية فى صلبها، ويظهر هذا جليا فى غلق حدودها من جهة، والادعاء بالانفتاح من جهة أخرى، علاوة على تجاهلها الاعتراف بالخصوصية الثقافية العربية .

* إن المشروع المتوسطي هو تجديد لاتفاقيات سابقة واقرار بأن الحوار العربي الاوروبي قد انتهى. وبذلك يكون العالم العربي قد تخلي نهائيا وطواعية عن استمرار علاقته مع أوروبا فى إطارها الجماعي الذى وفرته آلية الحوار العربي الاوروبي خلال عقد السبعينات. ومن جانبه لم يجد التجمع الاوروبي أنه فقد شيئا بتوقف حواره مع الدول العربية مجتمعة، بل من المتصور أنه تخلص من إطار يغلب عليه طابع قوة المساومة الجماعية .

* إن المعونات الاوروبية المخصصة ضمن برامج الشراكة مشروطة سياسيا واقتصاديا. من الناحية السياسية فهي مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الانسان، واقتصاديا بالشروط نفسها التى يفرضها البنك والصندوق الدوليين ، ولاجدال فى أن مثل هذه الشروط تقضي بتبني الدول الجنوبية لسياسات تقشفية وانكماشية .

### 9-1-5 الاستراتيجية العربية للتفاوض :

مما سبق يتبين أن للشراكة الاوروبية المتوسطية آثارا إيجابية وأخرى سلبية على الانظمة الاقتصادية فى الدول العربية، ولهذا يجب على هذه الدول تعديل سياساتها الاقتصادية بشكل عام والزراعية بشكل خاص لتساعد على تعظيم الفرص من الاستفادة من تلك الاثار الايجابية التى تهيئها البيئة التجارية العالمية الجديدة من جانب والتعاون الاقليمي من جانب آخر. وتساعد أيضا على درء أو تقليل الاثار السلبية المحتملة الناشئة من زيادة المنافسة على الصعيدين العالمي والاقليمي ، وتتمثل هذه السياسات بسياسات تتصدى للارتفاع المحتمل فى أسعار السلع الغذائية، وسياسات للتصدي لاحتمالات الوقوع فى مشاكل التبعية التكنولوجية فى إطار التعاون الاقليمي، وسياسات لتعزيز إستراتيجية التوجه الخارجي والقدرة الادارية والتفاوضية فى قطاع التجارة الخارجية فى الدول العربية، وسياسات لمواجهة الخسائر المحتملة الناشئة من تناقص نصيب الدول العربية فى أسواق المنطقة فى إطار التعاون الاقليمي.

وتجدر الاشارة هنا الى أن النتائج الايجابية للنظم التجارية متعددة الاطراف سوف تعود بالنفع بصورة رئيسية على الاقطار المصدرة الى الخارج ، وذات الهياكل الانتاجية الاكثر تنوعا. فى حين تقع أكبر الاضرار على تلك الدول التى تعتمد على الترتيبات التفضيلية كوسيلة لدخول السوق .

ويمكن تلخيص الاستراتيجيات التى على الدول العربية إتباعها لتعظيم الاستفادة من الشراكة الاوروبية المتوسطية بمايلى :

* التأكيد على أهمية التنسيق العربي عن طريق العمل على توحيد قواعد التعامل لمجموعة الدول العربية مع الجانب الاوروبي فى مجالات دعم القدرات التنافسية وقواعد السياسات التجارية والقواعد الفنية المنظمة للتجارة، وكذلك تطوير أساليب الاعداد للتصدير والتسويق، وأن تقوم التجارة بدور محرك للنمو وحافز للاستثما ر.
* كما يجب وضع استراتيجية متكاملة للدول العربية الاطراف فى المشاركة تشمل التوجهات والاولويات العامة والبرامج المقترحة وآليات التنسيق التى تحتاج الى جهاز فني دائم يقوم باعداد دراسات تحضيرية وتجميع البيانات اللازمة. كما يجب الضغط لايجاد موقع للجامعة العربية فى بعض الاجتماعات مثل المستوى الوزاري

لدول الشراكة .

* يجب ارتكاز العمل العربي المشترك على دراسات علمية مستفيضة، ويقترح أن تجري دراسة حول كلفة عدم التوحيد فى المواقف لكل بلد عربي حتى يتبين مايمكن أن يجنيه من ذلك التوحيد .

* يجب على الدول العربية التركيز على تحقيق التنمية بمعناها الحقيقي وهذا يتطلب تنمية قدرتها على الوصول الى الاسواق العالمية وتبني السياسات التنموية القائمة نحو التصدير وليس الاحلال محل الواردات، كما يتطلب الحصول على التطورات والمبتكرات التكنولوجية التى تزيد من كفاءة الانتاج وتسمح بمزيد من القدرة التنافسية خاصة فى الاسواق الدولية .

* ولاعطاء التنمية فى البلدان العربية قوة دفع أولية لابد من إتباع تنمية صناعية بمعناها الشامل بما فى ذلك تصنيع القطاع الزراعي، وللقيام بهذا النوع من التنمية فى ظل اتفاقات الشراكة يجب على الجانب الاوروبي زيادة حجم التعويضات بحيث تأتي مرتبطة بمشروعات صناعية تساهم فى احداث التطوير الهيكلي المطلوب للصناعة الاوروبية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية، والتركيز على الصناعات عالية التقنية مثل الالكترونيات والصناعات الهندسية والهندسة الوراثية. وفى هذا السياق يجب أن لايستخدم الجانب الاوروبي حق الملكية الفردية على نحو يحقق قدرا مبالغا فيه من الارباح الاحتكارية، وأن يوافق الجانب الاوروبي على تخفيف القيود التى يتطلبها تطبيق هذا المبدأ .

* كما أنه يجب أن يتم التفاوض مع الجانب الاوروبي على تدريب اعدادا متزايدة من أبناء الوطن العربي على الجوانب التطبيقية للصناعات المختلفة لزيادة مهارة القوة البشرية العربية وقدرتها على الابتكار فى مختلف جوانب عمليات التنمية الصناعية انتاجا وادارة وتسويقا .

* ولتحقيق التنمية، يتطلب الأمر ايضا تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتوازن الهيكلي والعمل على زيادة المنافسة من جانب القطاع الخاص وذلك بتعديل وتخفيف الاطار القانوني والاداري الذى يتحكم فى فرص الدخول الى الاسواق والخروج منها، مع الدعم المؤسسي لايجاد المؤسسات القادرة على الاستفادة من

سرعة التقدم التكنولوجي فى صناعتي المعلومات والاتصالات ومايحدث من عولمة الانتاج والاسواق . ويفضل أن تتم المشروعات من خلال الشركاء التكنولوجيين مما يساعد على تخفيف التكاليف الباهظة لشراء تراخيص وبراءات المعرفة الفنية والاختراع .

* العمل على اجتذاب المؤسسات متعددة الجنسيات لتقوم باستثماراتها فى الوطن العربي، حيث تساعد فى زيادة التصدير عن طريق مايتوافر لها من شبكات تسويق متطورة لتساعد على رفع الكفاءة الانتاجية مما تملكه من تكنولوجيا متقدمة فى مجالات الانتاج والادارة والتسويق .

* أظهر مؤتمر برشلونة مرونة واضحة فى قبول كيانات التجمعات شبه الاقليمية التى تضم دولا تربطها علاقات ومصالح وسمات خاصة. وللاستفادة من هذه المرونة ، فإنه على الدول العربية التوجه نحو تنمية التعاون والتكتلات المختلفة شريطة أن يقوم هذا التعاون أو التعامل على أساس تبادل المصالح. ونظرا لغياب وجهة النظر السياسية الموحدة فى الوقت الحاضر بين الدول العربية، فيقترح أن يتم، وبصورة مرحلية استبدال التعاون بين الدول الى التعاون بين المؤسسات الانتاجية العربية شريطة تهميش الجانب السياسي منها. كما يجب التركيز على إظهار مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبري الى حيز الوجود وفى أسرع وقت ممكن .

* ضرورة انشاء اجهزة ومؤسسات وقنوات مشتركة لها صفة الدوام لدعم التعاون العلمي والتكنولوجي كاحد المكونات العضوية الراسخة للشراكة يتم من خلالها تصميم وتنفيذ برامج مستمرة للتبادل العلمي والفني والتكنولوجي والاكاديمي والتطبيقي الموجه نحو تطوير المؤسسات البحثية، وتوجيه التعاون نحو نقل وتوطين وملاءمة التكنولوجيات فى كافة المجالات الانتاجية والخدمية، وتدريب وتكوين الكوادر البشرية، وعملية بناء المؤسسات المحلية فى هذا المجال والربط بين الاستثمار وخدمات العلوم والتكنولوجيا. والعمل على تنسيق السياسات والبرامج التنموية الموجهة للانتاج الزراعي بمايحد من التنافس بين الدول العربية على الاسواق الخارجية، وتوجيه الانتاج على أساس مبدأ الميزة النسبية والتخصص من منظور يراعي المصالح الوطنية .

* التركيز على ربط الدول الاطراف بشبكات وخطوط النقل والمواصلات والاتصالات مع الاستفادة القصوي من المزايا المتوافرة فيها للدول النامية وتحديث الموانى والمطارات لاغراض الشحن التجاري والنقل السياحي بوجه خاص، وإقامة مشروعات اقليمية للبنية التحتية .
* العمل على تحديث الزراعة فى كافة تقنياتها ومتطلباتها ومراحلها مع التركيز على الامن الغذائي المحلي والاقليمي فى إطار الاعتماد المتبادل وتحسين امكانيات التجهيز والتسويق وتيسير اوضاع وإمكانات وصول المنتجات الزراعية المتوسطية للاسواق الاوروبية .
* تطوير الاداء المؤسسي للاجهزة الرسمية المناطة بتقديم الخدمات الزراعية المساندة والتى يأتي فى مقدمتها اجهزة البحث العلمي والتطوير وأجهزة الارشاد والتمويل الزراعي لمختلف الاغراض الانتاجية والتسويقية وبما يرفع من كفاءة خدمات التجارة الخارجية .
* التركيز على أن التعاون القائم على احترام الهوية الثقافية والمجتمعية للبلاد العربية يؤدى الى تفاعل الثقافات المختلفة بمايولد تطورات حضارية. كما لابد من صياغة مشروع نهضوي عربي متكامل ليتفاعل مع الحضارات العالمية بما فيها الاوروبية .
* التأكيد على الحضور الاعلامي العربي بكافة الوسائل الاعلامية المتاحة وتعزيز الموقع الاعلامي العربي الدولي من خلال امتلاكه للصحف والاذاعات المسموعة والمرئية واستثمار الاقمار الصناعية العربية وانشاء دور للنشر تعني بترجمة منشورات الفكر العربي الى اللغات الاوروبية .

## 2-9 تقويم التجربة التونسية والمغربية فى مجال اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي:

يهتم هذا الجزء بمناقشة البنود المتعلقة بالقطاع الزراعي من اتفاقيات الشراكة مع كل من تونس والمغرب ، ونظرا لأن هذه البنود تقع ضمن الجزء الخاص بالشراكة الاقتصادية والمالية، فسيتم التطرق باختصار لذلك الجزء.

### أولا : تونس :

تم التوقيع على إتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي وتونس فى 17 يوليو 1995 ويمكن تلخيص ركائز الجزء الخاص بالشراكة الاقتصادية والمالية فى هذه الاتفاقية على

النحو التالي :

* انشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة حتى عام 2010.
* تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة ونمو مستديم يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية.
* انشاء مناخ مناسب للاستثمار الاجنبي المباشر والتعاون بين الشركات.
* تطوير البنية التحتية والاتصالات.
* تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني.

تتمثل المباديء التى تم إعتمادها خلال المفاوضات حول محتوى الاتفاقية الاوروبية المتوسطية المؤسسة للشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي وأبعادها فى أهم المحاور التالية :

- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس والاتحاد الاوروبي على فترة 12 سنة كأقصى تقدير، على أن لاتشمل الميدان الفلاحي الذى ستتم معاملته بصفة إستثنائية باعتبار خصوصياته وحساسيته سواء على المستوي التونسي أو على مستوي بلدان المجموعة الاوروبية. وعلى هذا الاساس، فان الامتيازات الممنوحة بين الطرفين ستغطي فترة 5 سنوات ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. على أن تتم مراجعة الملف الزراعي بصفة شاملة خلال سنة 2000.
- مواصلة العمل بالامتيازات الممنوحة حاليا لصادرات تونس من مادة زيت الزيتون لمدة 4 سنوات اضافية ابتداء من سنة 1996 الى نهاية سنة 1999.
- وتكريسا لمبدأ المعاملة بالمثل، اقرار امتيازات للصادرات الزراعية الاوروبية بمايمكنها من المحافظة على مستواها التقليدي.
- على غرار القطاع الزراعي ، فان قطاع الخدمات لم يتم ادراجه فى الاتفاقية المذكورة وسيقع التفاوض بشأنه فى إطار اتفاقية الجات. المتعلقة بالخدمات.
- تغطية الاتفاقية لمختلف ميادين التعاون والشراكة بمافى ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والمالية والتقنية.
- إدماج الامتيازات الثنائية التى تتمتع بها تونس فى السوق الفرنسية بصفة كلية او

جزئية فى إطار الامتيازات الاجمالية التى ستتضمنها الاتفاقية الجديدة على أن تمكن هذه الاخيرة ليس فقط من المحافظة على المكاسب الحالية بل تدعيمها بما يتماشى والقدرات التصديرية للقطاع الفلاحي التونسي خلال السنوات المقبلة.

- تطوير نسق تحرير مبادلات المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري عند مراجعة الملف الفلاحي خلال سنة 2000.

تنص المادة السادسة من الاتفاقية على مايلى : " تنشيء المجموعة وتونس منطقة تجارة حرة وذلك لمرحلة انتقالية تبلغ 12 عاما على حدها الاقصى بدءا من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وطبقا لاحكام اتفاقية الجات لعام 1994 والاتفاقات متعددة الاطراف المتعلقة بتجارة السلع والملحقة بالاتفاقية المؤسّسة لمنظمة التجارة العالمية " وتتمثل القاعدة الاساسية لهذه المنطقة فى حرية تنقل السلع فى أسواق الدول الاعضاء دون أي حواجز أو تمييز أو خلل .

وتجدر الاشارة هنا بأن هناك عدد من القيود تجعل من منطقة التجارة الحرة الاوروبية- التونسية منطقة غير كاملة ، أهمها : تعدد الانظمة التجارية المنصوص عليها فى الاتفاقية : فهناك أربعة أنظمة تتعلق بالغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية عليها وهى :

- المنتجات الصناعية المحررة تماما للاستيراد وذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتى تضم أساسا المعدات الصناعية غير المنافسة، أي تلك التى لاتصنع محليا. إن لهذا التحرير أثر ايجابي بالنسبة لتونس فى كافة النواحي النوعية والكمية والانتاجية والتنافسية على المدى القصير أو المتوسط، حيث أنها توفر لرجال الصناعة التونسيين معدات إنتاجية وتكنولوجية متقدمة بكلفة منخفضة.
- المنتجات الصناعية المستوردة من المجموعة وتضم المواد الاولية والمدخلات، المنتجات المصنعة محليا والمنافسة للمنتجات الاوروبية، ومنتجات أخرى. فبالنسبة للمجموعة الأولى ، المواد الاولية والمدخلات ، والتى تمثل 28٪ من إجمالي الواردات التونسية من منتجات المجموعة، فتزال الرسوم والضرائب المفروضة على استيرادها تدريجيا خلال خمسة أعوام من بدء العمل بالاتفاقية. أما بالنسبة للمجموعة الثانية والتى تمثل 30٪ من اجمالي الواردات من المجموعة الاوروبية، فسوف تزال الرسوم والضرائب المفروضة على استيرادها تدريجيا خلال 12 عاما

من بدء العمل فى الاتفاقية. أما بالنسبة للمجموعة الثالثة، المنتجات الاخرى، التى تمثل 30 ٪ من اجمالي الواردات الوافدة من المجموعة، فسوف يتم ازالة الرسوم والضرائب المفروضة على استيرادها بنسبة الثُمن (1/8) خلال ثمانية أعوام اعتبارا من عام 2000. ومن جهة أخرى فان الانفتاح على أوروبا لهذه المجموعة من المنتجات ستؤدى الى انخفاض دخل الحصة الجمركية من الميزانية الوطنية بحوالى 60 مليون دينار تونسي فى عام 1996.

- المنتجات الصناعية التى يفرض عليها ضريبة الاستيراد وهى منتجات الصناعات الزراعية والغذائية والتى تخضع للضريبة المسماه بضريبة " العنصر الزراعي " وهو يعكس الفارق بين أسعار المدخلات الزراعية فى صناعة تلك السلعة فى بلدان المجموعة، وأسعار المدخلات المماثلة الموردة من الدول الاخرى اذا ما كانت التكلفة الاجتماعية لتلك المدخلات أعلى فى بلدان المجموعة ، ويمكن لهذا العنصر أن يأخذ شكل السعر الثابت أو الرسم القيمي (المادة 10 من الاتفاقية) . كما يحق لتونس أخذ العنصر الزراعي فى الاعتبار لحماية الصناعات الزراعية والغذائية فيها .

- المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد التى يخضع استيرادها لبروتوكولات خاصة : باستثناء منتجات الصيد التى تصدر للمجموعة معفاة من الرسوم الجمركية ودون الخضوع لحصص محددة. وفقا للبروتكول الثاني، فان كافة المنتجات الزراعية المؤهلة للتبادل بين الطرفين تخضع للوائح جمركية على أساس التعريفات أو الحصص، وسيظل النظام التجاري الخاص بالمنتجات الزراعية المفصل فى البروتوكولين الاول والثالث الملحقين بالاتفاقية نافذا حتى عام 2000 الا أذا لجأ الطرفان الى تنازلات متبادلة. واستنادا للمادتين 16 و 17 من الاتفاقية ، فان المجموعة وتونس ستشرعان بشكل تدريجي فى تحرير التجارة المتبادلة فى المنتجات الزراعية والسمكية، وإعتبارا من يناير عام 2001 سوف تدرس كل من المجموعة وتونس الوضع القائم بهدف تعديل اجراءات التحرير. كما ستدرس المجموعة فى مقر مجلس الشراكة امكانية الاتفاق على تنازلات متبادلة وذلك لكل منتج على حدة .

وبالنسبة للمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري التى منشؤها تونس والمجموعة الاوروبية، تنص الاتفاقية على أن يعمل كل من الطرفين تدريجيا على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما وذلك دون المساس باحكام الجات وبالاعتماد على المبادىء التالية :

أ- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات أو أي إجراء ذي مفعول مماثل على المبادلات بين الطرفين.

ب- الغاء القيود الكمية والاجراءات ذات المفعول المماثل المطبقة عند التوريد على المبادلات حال دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ج- الامتناع عن تطبيق رسوم جمركية أو أداءات ذات أثر مماثل وعن فرض قيود كمية أو اجراءات ذات أثر مماثل على صادرات الطرفين الى بعضهما البعض.

د- إمكانية تعديل النظام والاحكام الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري فى حالة إصدار تشاريع خاصة أو تعديل الاحكام الجاري بها العمل فى مجال السياسة الفلاحية لاحد الطرفين.

هـ- الامتناع عن تطبيق أي اجراء داخلي يؤدى الى تمييز بين المنتجات المحلية ومنتجات الطرف الاخر.

و- إمكانية اتخاذ اجراءات حمائية وتدابير وقائية فى حالة ممارسة الاغراق من أحد الاطراف فى علاقاته مع الطرف الاخر، أو فى حالة حصول زيادة فى واردات منتوج مابكميات وشروط من شأنها أن تحدث أو تهدد بحدوث ضرر خطير للمنتجين الوطنيين لمنتجات مماثلة أو منافسة لها أو اضطرابات حادة فى أحد القطاعات الاقتصادية.

هذا وتتمتع المنتجات الفلاحية المصدرة الى الاتحاد الاوروبي بعدد من الامتيازات تم تحديدها حسب نوعية المنتوج وحساسيته على مستوى السوق الاوروبية وتتمثل الامتيازات فى :

1- الاعفاء التام من الضرائب بدون تحديد للكميات المصدرة ولفترات التصدير بالنسبة للمنتجات التى لا يشكل تصديرها أي خلل على السوق الاوروبية نذكر منها بالخصوص :

- التمور .

- الخضروات والفاكهه المستحضرة أو المصنعة بدون اضافة السكر .
- بعض أصناف اللحوم والاحشاء .
- أشجار الورود .
- النباتات المستعملة فى صناعة العطور .

2- الاعفاء التام من الضرائب مع تحديد على فترة زمنية معينة تتمتع خلالها الصادرات بالامتياز المذكور مع إمكانية تحديد كمية مرجعية للمنتجات التى قد يشكل تصديرها بعض الصعوبات فى سوق الاتحاد الاوروبي. وفى هذه الحالة تتمتع الكمية المعنية بالاعفاء التام من الرسوم الجمركية فى حين يتم التخفيض بنسب مختلفة من المعاليم الموظفة على الكميات التى تتجاوز الحصة المذكورة. ويضم هذا الامتياز أغلبية أنواع الخضر .

3- الاعفاء التام من الضرائب بدون تحديد للكميات المصدرة ولفترات التصدير، مع إمكانية تحديد كمية مرجعية للمنتجات التى توشك على خلق صعوبات فى سوق الاتحاد الاوروبي وفى هذه الحالة، تتمتع الكمية المعنية بالاعفاء التام من الضرائب فى حين يتم التخفيض بنسب مختلفة فى الضرائب الموظفة على الكميات التى تتجاوز الحصة المذكورة. ويحدد مستوى التخفيض بالنظر الى حساسية المنتوج. من أهم المنتجات المعنية بهذا الامتياز الفلفل، الكبار، البازيلا، والفول المخصصين للبذر، والخيول المخصصة للذبح .

4- الاعفاء التام من الضرائب فى حدود حصة تعريفية معينة وتخفيض جزئي على الرسوم المفروضة على الكميات التى تتجاوز هذه الحصة ويهم هذا الامتياز بالخصوص البطاطا البدرية والبرتقال والنبيد.

5- الاعفاء التام من الضرائب فى حدود حصة تعريفية أو كمية مرجعية معينة مع عدم تمتع الكميات التى تتجاوز الحصة بأي تخفيض من الرسوم الجمركية ويختص هذا الاجراء بالزهور واللوز والبرتقال غير الطازج والمشمش ومعجون الطماطم.

6- التخفيض بنسب مختلفة فى الضرائب بدون تحديد للكميات المصدرة ويختص هذا الاجراء بالباذنجان ، القرع ، عنب المائدة ، البطيخ ، البرقوق .

وتجدر الاشارة الى أنه بالنسبة للحصص التعريفية والكميات المرجعية ستتم الزيادة فى قيمتها على أربعة أقساط متساوية تمثل 3٪ من قيمتها الاصلية ابتداء من يناير 1997 الى أول يناير 2000 . كما أنه بالنسبة لبعض الخضروات والفواكه ، يشمل النظام التعريفي المطبق من طرف الاتحاد الاوروبي رسم جمركى حسب القيمة ورسم جمركى خصوصي ، وفى هذه الحالة لا يؤثر الامتياز الممنوح للصادرات التونسية (الاعفاء أو التخفيض من المعاليم الديوانية) الا على الرسم الجمركى حسب القيمة . والمواد المعنية بهذا النظام التعريفي هي الطماطم، والخيار والخرشوف، والكوسا، والبرتقال، والليمون، والعنب والمشمش والبرقوق والفطر وعصير الموالح .

فيماعدا المنتجات المذكورة اعلاه ، فان المنتجات الزراعية التونسية تعامل على غرار منتجات البلدان الاكثر امتيازاً .

**منتجات الصيد البحري :**

تتمتع منتجات الصيد البحري التونسية المصدرة الى الاتحاد الاوروبي بالاعفاء التام من الرسوم الجمركية بدون تحديد للكميات أو لفترات التصدير. كما تتمتع مستحضرات منتجات الصيد البحري بنفس الاجراء فيما عدا منتجات السردين المصنع التى تتمتع بالاعفاء التام من الرسوم الجمركية فى حدود حصة تعريفية تبلغ 100 طن سنويا.

**المنتجات الغذائية المصنعة :**

تتمتع المنتجات الغذائية التونسية المصنعة عند التصدير بالاعفاء التام من الرسوم الجمركية على المكونات الصناعية الداخلة فى تركيبة هذه المنتجات. فى حين تبقي المكونات الفلاحية خاضعة لرسم جمركى يعكس الفارق بين أسعار هذه المكونات عند التوريد فى الاتحاد الاوروبي وأسعارها داخل الاتحاد. ويتم فرض هذا المعلوم عندما تكون الاسعار أكثر ارتفاعا من الاسعار عند التوريد.

**الامتيازات والحصص التعريفية الممنوحة لاهم الصادرات التونسية :**

- **زيت الزيتون :** حصة تعريفية بـ 46 الف طن سنويا مع تطبيق رسم جمركى تفاضلي بقيمة 7.81 وحدة نقدية اوروبية عن الـ 100 كغم خلال الفترة من اول يناير 1996 الى حدود 31 ديسمبر 1999.

- **الموالح** : اعفاء تام بالنسبة لـ 31360 طن من البرتقال سنويا.

- **التمور** : اعفاء تام بدون تحديد للكميات.

**ثانيا : المغرب :**

لقد تم توقيع أول إتفاق بين المملكة المغربية والمجموعة الاوروبية فى عام 1969 وقد تبين أن التعاون المشترك كان يشوبه نوع من عدم التوازن لصالح الطرف الاوروبي، خصوصا العلاقات التجارية. فقد انخفض مقياس تغطية الواردات المغربية من أوروبا بالصادرات الكلية خلال الفترة 1985–1994 الى حوالى 59٪ وفى الصادرات الزراعية الى حوالى 56.6٪ . كما أن العجز الزراعي خلال نفس الفترة ساهم بنسبة تراوحت بين 10٪ – 26٪ من العجز التجاري الكلي .

ويبين الجدول رقم (9–4) حصة المجموعة الاوروبية من صادرات الخضار المبكرة والتى تتراوح بين 70–75٪ خلال الفترة 1990–1994 بينما كانت أكبر الكميات المصدرة الى المجموعة الاوروبية قد بلغت حوالى (478.3) الف طن فى عام 1991/ 1990 ، وأقلها فى عام 1990/1989 حوالى 316.5 الف طن . هذا وقد مثلت الصادرات من الخضار المبكرة الى فرنسا خلال الفترة 90–1994 حوالى 46.2٪ من جملة الصادرات الى دول المجموعة الاوروبية، تلتها المانيا حوالى 20٪ ثم بريطانيا حوالى 16.8٪.

لقد تم توقيع إتفاقية شراكة بين الاتحاد الاوروبي والمغرب فى عام 1996، وهى تحتوي على ثمانيه أبواب هى : الحوار السياسي ، حرية تبادل السلع، حقوق المنشآت وتقديم الخدمات، الضرائب والرسوم الجمركية، رؤوس الاموال، المنافسة وترتيبات اخرى، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون المالي، ترتيبات مؤسسية، شروط عامة وختامية .

وكما هو الحال فى الاتفاقية مع تونس ، فان الباب الخاص بحرية التبادل للسلع والخدمات يعتبر العنصر الرئيسي فيها. فهو ينص على إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجيا بين المغرب والاتحاد الاوروبي خلال 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

إن إقامة منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد والمغرب سيعمل على تحسين الوضع

## جدول رقم (9-4)
## تطور صادرات الخضار المبكرة المغربية الى دول المجموعة الاوروبية

الكمية بالطن

| السنة / الدولة | 1990-89 | | 1991-90 | | 1992-91 | | 1993-92 | | 1994-93 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكمية | نسبة المجموعة الاوروبية | الكمية | ٪ | الكمية | ٪ | الكمية | ٪ | الكمية | ٪ |
| فرنسا | 1805853 | 57 | 230772 | 48 | 173352 | 43 | 153645 | 43 | 158325 | 40 |
| المانيا | 54653 | 17 | 89808 | 19 | 74439 | 19 | 79359 | 22 | 91260 | 23 |
| هولندا | 27699 | 9 | 40412 | 8 | 52668 | 13 | 40679 | 11 | 41539 | 11 |
| بلجيكا | 15238 | 5 | 34520 | 7 | 20839 | 5 | 16124 | 5 | 25618 | 6.5 |
| بريطانيا | 34623 | 11 | 75660 | 16 | 73824 | 19 | 66054 | 19 | 73834 | 19 |
| بلدان المجموعة الاخرى | 3681 | 1 | 7097 | 2 | 3645 | 1 | 0 | 0 | 1722 | 0.5 |
| مجموع المجموعة الاوروبية | 316477 | | 478269 | | 398767 | | 355861 | | 392299 | |
| المجموع العام | 435886 | | 685596 | | 530729 | | 479502 | | 555481 | |
| النسبة ٪ | 73 | | 70 | | 75 | | 74 | | 71 | |

الاقتصادي من خلال النواحي التالية :

* خلق جو من الثقة فى اقتصاد مغربي مستقر يعمل فى ظل اوسع سوق فى العالم .
* الزيادة فى الاستثمار الخاص الخارجي، وخاصة الاوروبي ، بما فى ذلك استثمارات حوالي 1.5 مليون مغربي مقيمين فى الاتحاد الاوروبى .
* تنشيط المنافسة فى السوق الداخلي، ممايساعد على بناء اقتصاد تنافسي فى الاسواق الخارجية .
* تشجيع التقدم التقني والبحث والتدريب .

هذا ويختلف تعامل الاتفاقية مع المنتجات الصناعية (باستثناء منتجات الصناعات الزراعية ومنتجات الصيد البحري) عنه مع المنتجات الزراعية .

ففى الجانب الصناعي، يقوم المغرب بازالة كل القيود على استيراد المنتجات الصناعية الاوروبية خلال فترة انتقالية مدتها 12 عاما، ويتم الغاء الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة على عدة مراحل : بالنسبة للقائمة الاولى من السلع يتم الالغاء عند بداية التطبيق الفعلي للاتفاقيات. وبالنسبة للقائمة الثانية يتم الالغاء خلال ثلاث سنوات مع الغاء الاسعار المرجعية التى يطبقها الاتحاد الاوروبي على بعض السلع خاصة المنسوجات والملابس ، أما القائمة الثالثة فيكون الغاء الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى خلال فترة تتراوح بين 3-12 سنة وفى نهاية الفترة الانتقالية بالنسبة للقائمة الاولى .

أما المنتجات الزراعية، فتحكمها أساسا السياسة الزراعية العامة للاتحاد الاوروبي التى تهدف الى حماية الزراعة فى دولهم. وقد تم اتفاق فى هذا المجال على تحرير التجارة بها من خلال مرحلتين، الاولى يتم الابقاء خلالها على شروط التبادل التى كانت سائدة قبل الاتفاقية، وتمتد هذه الفترة الى عام 2000، مع بعض التعديلات الطفيفة عن طريق زيادة بسيطة فى حصص الصادرات المغربية المعفاة من الرسوم الجمركية، مثل محاصيل الموالح، والطماطم، والبطاطس، والزهور، وعن طريق منح المغرب اعفاءات جديدة فى حصص منتجات مثل الخضر المعلبة أو المجمدة. وفى عام 2000، تتم مراجعة الوضع قبل اتخاذ تدابير لتحرير متبادل فى المرحلة التالية، والملاحظ هنا أنه لايوجد التزام من قبل الاتحاد بتحرير تبادل المنتجات الزراعية أو وضع برنامج دقيق للتحرير كما تم بالنسبة

للمنتجات الصناعية .

لقد أدت إتفاقية الشراكة المغربية الاوروبية الى منح تفضيلات للمغرب، بالمقارنة مع متطلبات إتفاقية التجارة الدولية (الجات) يمكن تصنيفها الى خمسة أقسام استنادا على نوعية الامتياز فيما يخص دخول المنتجات المغربية الى السوق الاوروبية :

أ- الاعفاء الجمركي دون تحديد حصص : تتكون هذه المجموعة من 40 رمزاً تعريفياً من أهمها : الفاصوليا، الهليون، الباذنجان، الشمام ، الفراولة ، الافوكادو ، البطيخ ، اضافة الى مواد غذائية مصنعة مثل الزيتون ، والجريب فروت ، والطماطم المقشرة، والفلفل المجمدان وأصناف المشمش المصنع.

ب- الاعفاء الجمركي مع تحديد الكميات المرجعية : تستفيد مجموعة من المنتجات الزراعية من الاعفاء الجمركي على أن لاتتجاوز الكمية المرجعية والتى تأخذ الحصيلة السنوية للمبادلات فى الاعتبار. هذا وتفرض رسوم تعريفية على الكميات التى تزيد عن الكمية المرجعية لتلك السلع.

تتكون هذه المجموعة من 24 رمزاً تعريفياً أهمها الفلفل والكرنب، والقرنبيط، والخس والكرات، والمشمش، والكرز والخوخ، اضافة الى المشمش المصنع وانصاف الخوخ المصنعة ، والموالح غير الطرية . علما بأن الكميات المرجعية لهذه السلع سترتفع بمعدل 3٪ سنويا لمدة أربع سنوات ابتداء من 1997/1/1.

3- الاعفاء الجمركي فى تحديد الحصص التعريفية : وتتكون هذه المجموعة من الرسوم الجمركية فى حدود كمية معينة وتخص اعداداً غير خاضعة لسعر الدخول(Price of Entry) وتشمل 33 رمزا جمركيا ومن أهمها البطاطس (120 الف طن) البصل (سبعة آلاف طن) . الخيار المخلل (3.2 الف طن) ، عصير البرتقال (23.607 الف طن) الخضر المجمدة ماعدا الفليفلة (ستة آلاف طن) . لب المشمش (9.899 طن) ، الفاصوليا المصنعة (10.44 الف طن) والخمور (151.2 الف هيكتوليتر). والزهور (3 الاف طن) خلال موسم 1996/ 95 وخلال 99/98 .

وتجدر الاشارة الى أن الحصص التعريفية للمنتجات الزراعية المذكورة

باستثناء الفاصوليا والفلفل المصنع – سترتفع بنسبة 3٪ سنويا على أربعة دفعات سنوية متساوية ابتداء من 1997/1/1.

4- تخفيض الرسوم الجمركية دون تحديد للحصص : وتشمل هذه المجموعة 30 رمزا جمركياً ومن أهم مواد هذه المجموعة المواد المصنعة :

* الموالح المصنعة (باستثناء عصيرها) والتى تستفيد من تخفيض يتراوح مابين 40٪ و 80٪ وبالتالى تخضع لرسوم تتراوح مابين 3.8٪ و 13.8٪.

* اصناف الخوخ المستفيدة من تخفيض يبلغ 50٪ وبالتالى ستخضع لرسوم جمركية تتراوح بين 9.5٪ و 11.5٪.

* زيت الزيتون الذى يستفيد من تخفيض يتراوح بين 5٪ و 10٪ وهكذا سيخضع لرسوم جمركية تتراوح مابين 1240 و 1404 وحدة نقد أوروبية للطن.

بالاضافة الى الرسوم الجمركية حسب القيمة تخضع بعض المواد الى رسوم جمركية عينية ماقبل التعريفي الاقصي أو الرسوم الاضافية تحدد حسب سعر الدخول، وهذه الرسوم الجمركية العينية تطبق حين تكون أثمان الصادرات المغربية فى الاسواق الاوروبية أقل من مستوى سعر الدخول . تشمل هذه مايلي :

* **الطماطم** بحصة 150676 طن من أول أكتوبر الى نهاية مارس. ضمن دخول منخفض يعادل 500 وحدة نقدية أوروبية للطن، بينما يتراوح سعر الدخول حسب إتفاقية الجات بين 700 و 920 وحدة نقدية اوروبية للطن خلال نفس الفترة.

* **البرتقال** بحصة 340 الف طن طوال السنة مع سعر دخول منخفض يساوي 275 وحدة نقدية اوروبية للطن ابتداء من أول ديسمبر الى نهاية مايو لكمية تساوي 300 الف طن وبينما يتوقع أن يكون سعر الدخول حسب اتفاقية الجات حوالى 372 وحدة نقدية اوروبية للطن.

* **الكلمنتينا والمندرينا** بحصة 150 الف طن طوال السنة مع سعر دخول منخفض للكلمنتين يعادل 500 وحدة نقدية أوروبية للطن فى أول نوفمبر الى نهاية فبراير

لكمية تساوي 110 الف طن بينما سعر الدخول فى نطاق الجات يساوي 675 وحدة أوروبية للطن.

* **القرع** بحصة تبلغ خمسة الاف طن من أول نوفمبر الى نهاية مايو مع سعر دخول منخفض يعادل 451 وحدة نقدية أوروبية للطن من أول اكتوبر الى 20 أبريل ، بينما سعر الدخول يتراوح بين 451-730 وحدة نقد اوروبية للطن.

* **الخيار** بحصة تعادل خمسة الاف طن طوال السنة مع سعر دخول منخفض يساوي 500 وحدة نقد أوروبية للطن من أول نوفمبر، الى نهاية ديسمبر، بينما سعر الجات يتراوح بين 700-1200 وحدة نقدية أوروبية للطن.

* **الخرشوف** بحصة تعادل 500 طن خلال الفترة من أول نوفمبر الى نهاية ديسمبر مع سعر دخول يساوي 600 وحدة نقدية اوروبية للطن، بينما ثمن الدخول فى نطاق الجات يساوي 1000 وحدة نقدية اوروبية للطن.

وتجدر الاشارة هنا بأن الحصص التعريفية سترتفع بالنسبة لهذه المواد بنسبة 3٪ سنويا على أربعة دفعات متساوية ابتداء من أول يناير 1997.

ويمكن الاستنتاج مماسبق أن حصيلة الاتفاقية ، وإن شكلت تقدما ملموسا بالنسبة لالتزامات الاتحاد الاوروبي فى إطار الجات، فانها لاتتطابق مع مبدأ التبادل الحر الكامل، اضافة الى أنها تشكو تراجعا عما كانت تتمتع به المغرب من تفضيلات لمنتجاتها.

إن الابقاء على القيود الواردة فى إتفاقية الشراكة سيؤدى الى تقليص فى حجم الصادرات الزراعية المغربية نحو الاتحاد الاوروبي، وهذا بدوره يؤدى الى تعميق العجز فى الميزان التجاري المغربي.

إن تقليص فرص التصدير نحو الاسواق التقليدية سيدفع بالفعاليات المنتجة والمصدرة للبحث عن أسواق جديدة كالاسواق الاوروبية (غير دول الاتحاد) أو دول الاتحاد المغربي على الرغم من المشاكل والنزاعات بينها او الاسواق العربية الذى يتوقف النجاح فيها على مستوى التعاون بينها وبين المغرب ، علما بأن جزءاً كبيراً من المنتجات المغربية سيتم تسويقها داخليا مما يؤدى الى انخفاض الاسعار المحلية الى مستويات قد تهدد

القطاع الزراعى .

أما الجانب السلبى للاتفاقية فيتمثل أساساً فى ارتفاع الأسعار ، فبالنسبة للأسعار الزراعية فسترتفع نتيجة لارتفاع مستوى الاسعار الاوروبية، ونتيجة لتقليص دعم الصادرات الذى نصت عليه اتفاقية الجات. كما أن زيادة المنافسة فى السوق الداخلي الناتج من الاتفاقية سيؤدى الى زيادة البطالة نتيجة استخدام التقانات ذات الانتاجية العالية المعتمدة على رأس المال بدلا من العمالة .

وقد كان من حصيلة اتفاقية الشراكة المغربية الاوروبية أن وقعت الجمعية المهنية للمطحنة فى 1996/9/18 اتفاقا ماليا مع شركة الانعاش والمساهمة للتعاون الاقتصادي- بروباركو تقدم بموجبه المؤسسة المالية الفرنسية دعما للمهنيين المغاربة تصل قيمته الى 983 الف درهم، ويهدف المشروع الى تمكين المطاحن المغربية من استغلال الاراضي الجماعية بتعاون مع المنتجين الفرنسيين لتوفير احتياجاتهم من الحبوب اعتمادا على الانتاج المحلي بدلا من الاستيراد. وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة أولى نحو استغلال حوالى 150 الف هكتار من الاراضى الجماعية الخاضعة لوصاية وزارة الداخلية وبمثابة مشروع فلاحي يقوي من قدرات المغرب على تحقيق اكتفائه الذاتي، فضلا عن أنه سيساهم فى إيجاد فرص عمل فى الوسط القروي.

ومن جهة أخرى، ساد اوساط مصدري الفاكهة والحمضيات المغاربة قلقا كبيرا بسبب ما أقدمت عليه مؤخرا لجنة المجموعة الاوروبية من تدابير جديدة غير منسجمة مع مقتضيات اتفاقية الشراكة مع المغرب. فلقد اشارت الجمعية المغربية لمصدري الفاكهة والحمضيات الى مصادقة لجنة المجموعة الاوروبية على القوانين المتعلقة بتطبيق بنود شرط الحماية الخاصة على استيراد بعض أنواع الفاكهة والخضر من المغرب وخاصة الطماطم والكلمنتين والبرتقال والخيار. وقد أوضح هذا القرار أن وضع شرط الحماية يسمح باقرار رسوم جمركية اضافية اذا تجاوزت الكميات المستوردة فى بلدان أخرى تنتمي للمجموعة الاوروبية الحجم المتفق عليه من الفاكهة والحمضيات ، أقر الاتحاد الاوروبي نظاما لشهادة الاستيراد، علما بأن الطماطم المغربية كانت ومازالت تخضع لنظام مراقبة وتنظيم دقيق اسبوعي. وترى الجمعية المغربية أن هذا التشريع الجديد لايتلاءم مع شروط اتفاقية الشراكة .

### 3-9 الانضمام لمنظمة التجارة العالمية :

إنشئت إتفاقية الجات[1] فى عام 1945 كاتفاقية متعددة الاطراف تستهدف تحرير التجارة العالمية الى جانب توفير الاستقرار وتحقيق القدرة على الرؤية المستقبلية، وضمان الوضوح فى اجراءات السياسة التجارية التى تتخذها الحكومات. وتتولى هذه الاتفاقية القيام بثلاث وظائف رئيسية هي :

1- وضع المبادىء التى يتعين مراعاتها فى سياسات التجارة الخارجية للاطراف المتعاقدة، والعمل على التوازن بين حقوق والتزامات هذه الاطراف.

2- تعتبر منبرا للتفاوض بشأن تحرير التجارة بين الاطراف المتعاقدة .

3- تتولى فض المنازعات بين الاطراف المتعاقدة .

وتستند إتفاقية الجات الى قواعد أساسية هى :

1- شرط الدولة الاولى بالرعاية : لقد ورد فى المادة الاولى من الاتفاقية أن أي ميزة أو رعاية أو امتياز أو حصانة يقوم أي طرف متعاقد بمنحها لاي سلعة يكون منشؤها أو وجهتها الى أي دولة أخري، يتعين أن تسري على الفور وبدون أي شروط على السلع المماثلة التى يكون منشؤها فى أو وجهتها الى كافة الاطراف المتعاقدة الاخرى. وتجدر الاشارة هنا الى وجود استثناءات لاتحادات الجمارك ومناطق التجارة الحرة واجراءات تفضيلية للدول النامية وفيما بينها اضافة الى عدد من التنازلات كالتي تسقط الحواجز فى داخل أوروبا الا أنها تعمل كنظام موحد حيال باقي العالم، اضافة الى الاستثناءات الممنوحة للدول التى تعاني من عجز مؤقت فى ميزان المدفوعات.

2- الحماية خلال التعريفات الجمركية فقط : تعتبر التعريفة الجمركية الاسلوب المشروع الوحيد لحماية الانتاج الوطني ، وفقا لظروف كل دولة، ويطلب من كل دولة عضو اعداد قائمتين واحدة بالمنتجات التى يرغب فى زيادة تصديرها. ويطلب من عضو آخر تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها والقائمة الثانية

---

(1) الجات هي اختصار لاسم (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)
General Aggrement of Tariffs and Trade.

تتعلق بالسلع التى يمكن استيرادها مع موافقة الدولة العضو على تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها .

هذا مع العلم بأن الاتفاقية قد نصت على ضرورة تخفيض التعريفات الجمركية خلال فترة زمنية محددة ( من 6-10 سنوات) .

3- إزالة القيود الكمية : يطلب من الدول الاعضاء الغاء أية قيود كمية للتجارة كنظام الحصص أو منع الاستيراد، ويستثني من هذا الشرط وبصورة مؤقتة ، الدول التى تعاني من عجز فى ميزان مدفوعاتها.

4- سريان المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة بمجرد عبورها حواجز الحدود فيما يتعلق بالضرائب والرسوم المحلية الاخرى الى جانب أي لوائح أو قوانين أو متطلبات قد تؤثر على البيع المحلي أو المعروض للبيع أو الشراء أو النقل أو التوزيع أو استخدام المنتجات.

لقد تم عقد سبع جولات لمفاوضات التجارة المتعددة الاطراف كانت آخرها جولة أوروغواي التى أستمرت سبع سنوات، وانتهت بتوقيع الاتفاقية فى مراكش فى المغرب فى نيسان (أبريل) 1994. ومن نتائج هذه الاتفاقية أن أنشئت منظمة التجارة العالمية (WTO) للعمل على مراقبة استخدام آليات التجارة من قبل الموقعين عليها .

تعتبر المنظمة شخصية إعتبارية مستقلة تلعب الدور الاساسي فى النظام التجاري الدولي، برئاسة مؤتمر وزاري يجتمع مرة على الاقل كل عامين . وتتكون المجالس المتخصصة فى المنظمة العالمية للتجارة من ثلاث مجالس هى : مجلس التجارة فى السلع، مجلس التجارة فى الخدمات، مجلس التجارة فى حقوق الملكية الفكرية، اضافة الى جهاز متكامل لتسوية المنازعات ونظام لمراجعة السياسة التجارية للدول الاعضاء فى نفس المجالات . هذا ويبين الشكل رقم (9-1) الهيكل التنظيمي للمنظمة .

ويمكن تلخيص المهام التى كلفت بها هذه المنظمة فى تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة اوروغواي والاشراف على المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، وادارة نظام شامل وموحد لتسوية المنازعات وادارة آلية مراجعة السياسات التجارية فى الدول الاعضاء والتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق انسجام أكبر بين

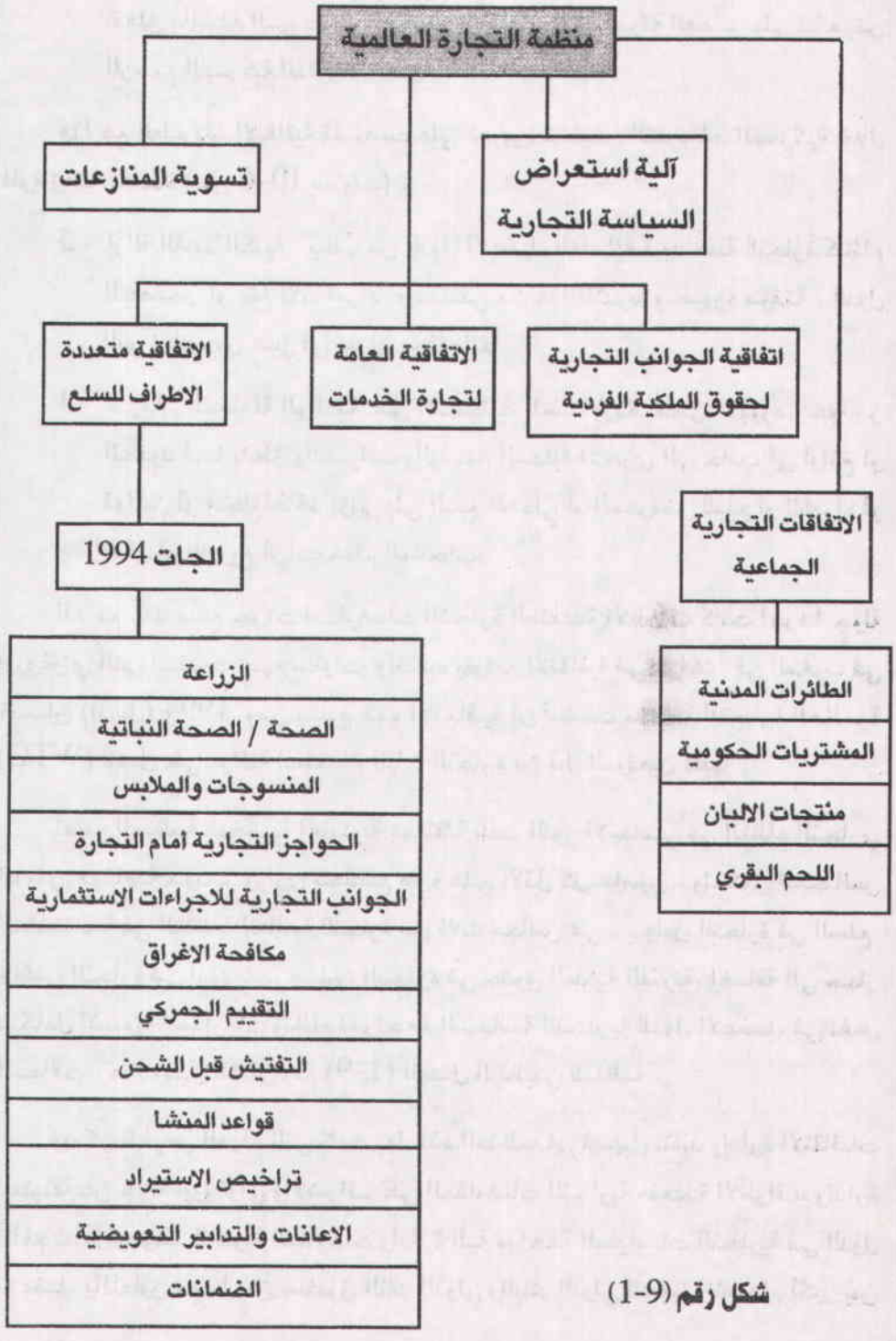
منظمة التجارة العالمية
آلية استعراض السياسة التجارية
تسوية المنازعات
اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفردية
الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات
الاتفاقية متعددة الاطراف للسلع
الاتفاقات التجارية الجماعية
الطائرات المدنية
المشتريات الحكومية
منتجات الالبان
اللحم البقري
الجات 1994
الزراعة
الصحة / الصحة النباتية
المنسوجات والملابس
الحواجز التجارية أمام التجارة
الجوانب التجارية للاجراءات الاستثمارية
مكافحة الاغراق
التقييم الجمركي
التفتيش قبل الشحن
قواعد المنشأ
تراخيص الاستيراد
الاعانات والتدابير التعويضية
الضمانات

شكل رقم (9-1)

السياسات التجارية والمالية الدولية .

إن الاطار العام للمنظمة يضمن منهجا موحدا للالتزام بنتائج جولة الاوروغواي ممايجعل عضوية المنظمة تتطلب قبول جميع نتائج الجولة دون استثناء ، وتتخذ القرارات داخل المنظمة بالتوافق ، واذا ماقتضى الامر يتم اخذ القرارات بالتصويت ، حيث يتخذ القرار بأكثرية الاصوات. أما القضايا المتعلقة بتفسير الاتفاقية أو منح، استثناءات فتتخذ قراراتها بأكثرية ثلاثة أرباع اعضاء الاتفاقية .

لقد وقعت ثماني دول عربية فقط على اتفاقية الجات النهائية فى مراكش هي مصر وتونس والكويت والمغرب وموريتانيا والبحرين والامارات وقطر. وقد دفعت التطورات المتوقعة فى الاوضاع والعلاقات الاقتصادية والدولية ، بعض الدول العربية أن تعيد النظر فى موقفها من تحرير التجارة والانفتاح على الاسواق العالمية وبذلك ستتمكن بعض هذه الدول من الدخول كاعضاء فى منظمة التجارة العالمية.

ويمكن تقسيم الدول العربية حسب علاقتها باتفاقية الجات ، وبالتالى فى منظمة التجارة العالمية الى أربعة مجموعات :

أ- الدول الاعضاء فى اتفاقية الجات (1947) هى الكويت (1963) موريتانيا (1963) ، ومصر (1970)، والمغرب (1987)، تونس (1990).

ب- الدول التى انضمت بحكم تطبيقها للاتفاقية بحكم الامر الواقع (Defacto) وهى: البحرين (1993)، والامارات العربية المتحدة (1994)، وقطر (1994)، والكويت وموريتانيا . ويمكن لهذه الدول ، بعد انهاء اجراءاتها الدستورية أن تصبح عضوا كاملا فى منظمة التجارة العالمية.

ج- الدول التى قدمت طلبات للعضوية فى منظمة التجارة العالمية، ومازال بحث طلب انضمامها جار فى إطار مجموعة العمل الخاصة بذلك. وهى : المملكة العربية السعودية (1993)، والمملكة الاردنية الهاشمية (1993)، ولبنان (1993).

د- تتمتع الجمهورية العربية اليمنية بحق العضوية على أساس مبدأ (Defacto) وسيتم ادراجها فى العضوية الكاملة عندما تبدى رغبتها فى ذلك .

وتجدر الاشارة هنا أن كل من سوريا ولبنان كانا من الدول المؤسسة لاتفاقية الجات عام 1947 (23 دولة ) وكلاهما يدرس حاليا الانضمام اليها بعد أن انسحبا فى الخمسينات من هذا القرن .

وبشكل عام تخضع صفة العضوية فى منظمة التجارة العالمية الى توقيع بروتوكول الانضمام وبذلك يمنح العضو صفة الطرف المتعاقد. ولكن الاشتراك الفعلي فى أعمال المنظمة يمكن أن يتم على عدة مستويات ويتناول عدة أشكال تنص المادة الثانية والعشرون من النظام الاساسي للجات على أنه " تعتبر بمثابة أطراف متعاقدة فى الاتفاق الحالي الحكومات التى تطبق الاحكام حسب المادتين 26 و 33 أو وفقا لبروتوكول التطبيق المؤقت". هذا وتحكم المواد 11، 12، 13، فى الاتفاق المنشيء لمنظمة التجارة العالمية موضوع الانتماء اليها .

وتنص الفقرة (ج) من المادة السادسة والعشرين على أنه اذا كانت هناك منطقة جمركية وافق الطرف المتعاقد على تمتعها باستقلال ذاتي كامل فيما يتعلق بادارة علاقاتها التجارية الخارجية وللمسائل الاخرى التى تشكل موضوع الاتفاق الحالي، حيثما يحصل على الاستقلال الذاتي، فان هذه المنطقة تعتبر طرفا متعاقدا بناء على تقديمه من طرف متعاقد مسؤول يتولى اثبات الوقائع عن طريق القيام باعلان . وأن الانضمام بموجب احكام هذه الفقرة يخضع لنوعين من الإخطارات الاول، ويصدر عن الدولة المستعمرة القديمة التى كانت تؤيد حصول البلد المعني على الاستقلال. علما بأن هذا الإخطار لم يكن مطلوبا بالنسبة للاتفاقات الاخيرة التى تمت بمقتضى اجراء الفقرة 5 من المادة 26. أما الإخطار الثاني فيتعلق بالدولة المستقلة حديثا والتى ينبغي عليها أن تقدم الى المدير العام للجات إشعارا برغبتها بالانضمام الى الجات بموجب الحكم الاجرائي للفقرة 5 المادة 26 .

بتلقي هذين الإخطارين ، يتولى المدير العام فى بيان يوجهه المدير العام الى جميع الاطراف المتعاقدة يشهد فيه بتوفر الشروط المعلن عنها فى الفقرة المشار اليها اعلاه وأن البلد قد أصبح طرفاً متعاقدا .

هذا وقد انضمت بموجب هذا الاجراء البلدان العربية التالية البحرين ، والكويت والامارات العربية المتحدة، وموريتانيا، قطر. وأجرت هذه البلدان مفاوضات فى موضوعات متعلقة بمجموعة من الامتيازات التى تمنحها الاتفاقية فى مجال التجارة والخدمات ، وقد

ارفقت وثائق تلك المفاوضات بالاتفاق العام المعني بالتجارة والخدمات .

وتنص المادة رقم 33 على أن أية حكومة ليست طرفا فى الاتفاق الحالي، أو كل حكومة تتصرف بالنيابة عن أقليم جمركي مستقل يتمتع باستقلال ذاتي كامل فى ادارة علاقاته التجارية الخارجية وبالنسبة للمسائل الاخرى المعالجة فى هذا الاتفاق ، تستطيع الانضمام الى الاتفاق الحالي لحسابها أو لحساب ذلك الاقليم وبالشروط التى يتم تحديدها بين تلك الحكومة والاطراف المتعاقدة . وتتخذ الاطراف المتعاقدة قرار الموافقة بأغلبية الثلثين .

هذا ويمكن تلخيص الخطوات الواجب اتباعها للانضمام الى منظمة التجارية العالمية فيما يلى :

أ- على الدول الراغبة بالانضمام الى الجات أن توجه اخطارا فى هذا المعنى الى المدير العام .

ب- يقوم المدير العام باعلام الاطراف المتعاقدة مذكرة تبين رغبة تلك الدولة فى الانضمام الى المنظمة .

ج- بعد دراسة هذه المذكرة من الاطراف المتعاقدة ، تطرح هذه الاطراف اسئلة واستفسارات ينبغي أن يقدم البلد المرشح للانضمام ردود عليها بصورة كتابية .

د- تتولى الاطراف المتعاقدة تشكيل فريق عمل يكون له ولاية استعراض هذا الطلب، الذى يرفق معه الاسئلة والردود فى وثيقة تعدها أمانة المنظمة .

هـ- يضع فريق العمل تقريرا بشأن استنتاجاته الى الاطراف المتعاقدة ويقدم لها توصية بقبول طلب الانضمام مشفوعة بمشروع بروتوكول .

و- توجه دعوة الى البلد المعني لتوقيع بروتوكول الانضمام عقب الانتهاء من المفاوضات التعريفية مع الاطراف المعنية التى لها علاقة بسوق البلد المرشح، ويتم توحيد نتائج هذه المفاوضات التعريفية فى قائمة امتيازات ترفق مع بروتوكول الانضمام وهى تشكل جزءا متكاملا معه .

وبالاضافة الى الاشتراك الفعلي فى المنظمة فان النظام يسمح باشتراك الدول بصفة مراقب، حيث تنص المادة 8 الى البلدان التى وقعت على الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتجارة والعمالة (مؤتمر هافانا) والتى لم تصبح من الاطراف المتعاقدة تستطيع الاشتراك فى الجلسات بصفة مراقب. وتضم هذه الدول : الاردن ، ولبنان، وسوريا ، ولكن بعد انشاء منظمة التجارة العالمية، تم اقرار قبول الدول كعضو مراقب اذا قامت بتوقيع وثيقة مراكش الختامية فقط ولم تستكمل اجراءات قبول الاتفاقات بعد.

ومن الجدير بالذكر، أنه قد سمح لبعض الدول بتقديم طلب انضمام الى الاتفاقية بحكم الواقع Defacto . ففى نهاية الخمسينات استقلت مجموعة كبيرة من الدول التى كانت تستعمرها دول لها علاقة اقتصادية مع الاطراف المتعاقدة، وقد سمح لها أولا بأن تكون عضواً مراقبا ، وبعد أن تستقر سياساتها الداخلية وفى مدة لا تزيد عن سنتين يمكنها التقدم للحصول على العضوية الدائمة فى المنظمة وقد أدخل مفهوم طلب الانضمام بحكم الواقع إثر توصية صدرت عن الاطراف المتعاقدة بتاريخ 10 يناير 1947 . وورد فى النص أن جميع الاطراف المتعاقدة ينبغي لها مواصلة تطبيقها بحكم الامر الواقع للاتفاق العام في علاقاتها مع كل أقليم ينال استقلاله الذاتي الكامل وذلك فى مسارات اشرافه على علاقاته التجارية الخارجية والذى باسمه كان أحد الاطراف المتعاقدة قد مثل الاتفاق وشريطة أن تستمر الدولة الجديدة فى التطبيق بحكم الامر الواقع للاتفاق العام فى انشطتها التجارية مع الاطراف المتعاقدة .

### 4-9 أهم التطورات على صعيد التعاون الاقتصادى العربى عام 1996 :

يمثل التعاون الاقتصادى العربى هدفا من أهداف الامة العربية منذ أواسط الاربعينات من هذا القرن. ويعتبر أحد الاسس والركائز التى قامت عليها الدعوة الى الوحدة العربية، ولقد بذلت الامة العربية جهودا متواصلة على طريق التعاون الاقتصادى العربى، تمثلت فى مجموعة الاتفاقيات التى وقعت فى إطار جامعة الدول العربية وخارجها، والهياكل التى تم انشاؤها لهذا الغرض متمثلة فى مؤسسات ومنظمات العمل العربى المشترك، ومئات الندوات والمؤتمرات واجتماعات اللجان التى عقدت لنفس الغاية وبالرغم من مرور نصف قرن على مسيرة العمل العربى المشترك، الا أن الانجاز لم يكن على مستوى، الاهداف والجهود والزمن الطويل. وتنوعت وتعددت الاسباب التى فسرت هذا التباطؤ الواضح فى

المسيرة العربية نحو التكامل الاقتصادى العربى، والتى من بينها :

1- رأي البعض أن الاتفاقيات والمعاهدات العربية، لم يوضع تفسير لها ولا آليات لتنفيذها، آليات عملية تتناسب واوضا ع الاقطار العربية.

2- غالبية الاتفاقيات العربية، جاءت طموحة ومتجاوزة الواقع العربى اذا توفرت لديها الرغبة لم تتوفر لديها النية الكافية، فظلت هذه الاتفاقيات نصوص فى أروقة الجامعة العربية يتم الحديث عنها فى البحوث الاكاديمية واللقاءات العربية.

3- يرى البعض أن الحصان مازال خلف العربة . لذلك فالامور جامدة. فالسياسة هي التى تقود الاقتصاد. وأي غيوم فى سماء السياسة ، وما أكثرها ، تحول دون أي تقدم. بل يتم التراجع عن ماتم الوصول اليه ، وهى قضية لم يكن من السهل تجاوزها.

4- ضعف الديموقراطية وحداثة العهد بها كاقطار عربية ، وان نضجها يحتاج الى وقت وممارسة ، ستؤدى الى تقارب أكبر اذا ماتحققت .

5- ارتباط الاتفاقيات عند توقيعها بفترات تاريخية تميزت بسيادة الفكر القومى الوحدوى ، كما كان الحال فى فترة الخمسينات والستينات وهى فترة تاريخية تميزت بتحرر العديد من الاقطار العربية، وفيها تمت الوحدة المصرية /السورية، فكان من الصعب على العديد من الاقطار العربية التصدى لذلك التيار الجامح ، لذلك فهذه الاقطار وقعت على اتفاقيات التعاون الاقتصادى العربى بدون قناعة ، ولذلك عند التنفيذ تجمد كل شيء فى مكانه ، وحتى الذين وقعوا وهم مقتنعون على مايبدو أنهم كانوا واقعين تحت تأثير أفكارهم واحلامهم وطموحاتهم ، ولذلك فإن كل شيء إما تجمد أو تراجع أو فكت عراه. فمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة لاحياة فيهما مع أن قرار السوق العربية كان فى ديسمبر 1964 واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957.

6- إختلاف النظم الاقتصادية العربية، فهذا نظام رأسمالى وذاك نظام اشتراكي وثالث مختلط، فكيف يمكن أن تجمع هذه المتناقضات صيغة تعاون مشتركة يقبلها الجميع.

7- يرى فريق آخر أن غياب المشروع القومى الذى يجمع الامة ويشحذ همتها ويدعوها للتلاحم ، قد غاب .

8- المأزق الحضارى الذى عاشته الامة منذ زمن بعيد والاستعمار الذى توالى وماخربه ودسه فى تراث الامة الحضارى، وحاك بين أبناء الامة الواحدة الدسائس، وشوه المعتقدات، وشجع النعره القبلية ورسخ حكم العائلة، فباعد بين الناس.

9- لقد رأى البعض أن علماء وخبراء الاقتصاد العرب لم يتمكنوا من وضع الصيغة التكاملية للتعاون الاقتصادى العربى التى تقنع متخذ القرار وقابلة للتنفيذ وفق آليات تتلائم مع الواقع العربى السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

10- كما أن اختلاف درجات النمو والنضج التى وصلت اليها اقتصادات الاقطار العربية ومدى التوازن والخلل فى هياكلها ، هو من بين الاسباب التى احبطت المسيرة التكاملية وأثرت عليها سلبا.

11- حرب الخليج وماتركته من الام وفرقة وخراب، زادت من حجم عدم الثقة ووسعت هوه الخلافات وجاءت بخلافات جديدة وواقع جديد يحتاج الى وقت طويل للخروج من مأزقها وأسهمت فى إرجاع مسيرة العمل العربى المشترك الى الخلف.

12- عملية السلام التى اجتاحت المنطقة منذ مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاقات أوسلو ومعاهدة الصلح الاردنية / الاسرائيلية ومن قبلها معاهدة كامب ديفيد، واصرار إسرائيل على استمرار احتلال الجولان السوري وجنوب لبنان وتعثر المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، كلها عوامل أثرت سلبا على التعاون العربى المشترك حيث انقسم العرب على أنفسهم بين مؤيد ومعارض.

13- النظرية التى اجتاحت الامة ، نظرية الاغنياء والفقراء، فقد أدت الى جرح المشاعر والاحاسيس ، واحيانا طرح سؤال ماذا يريد الغنى من الفقير وماذا يريد الفقير من الغنى وأي صيغة يمكن أن تجمعهما ويكونا متساويين فيها .

14- حداثة القطاع الخاص الذى غاب طويلا والذى مازال هو القادر على خلق محور استقطاب يجمع المال والعمل والادارة والتنظيم العربى فى صيغة مشروعات

مشتركة تكبر وتتجمع لتشكل قاعدة شعبية ينبنى عليها صرح التعاون الاقتصادى العربى لايستطيع أن يهدمها أحد، فالمصالح متشابكة ورأس المال يلعب دوره الصحيح .

15- التجارة البينية ودعاوي تشابه الانتاج العربى من جهة وانخفاض مستويات الجودة من جهة أخرى لايشجع على المتاجرة بين الاقطار العربية ولهذا السبب فان تجارة العرب البينية تشكل حوالى 10٪ من اجمالى التجارة العربية مع العالم.

هذه كلها تبريرات لما أصاب المسيرة من جمود ولما أصاب الامة من احباطات متتالية ، ولما وصل اليه حال العمل العربى المشترك من ترد وتقهقر، الا أنه فى مقابل كافة المقولات والمبررات، توجد حقائق لايمكن لاحد أن يجحدها أو ينكرها ، كما أن عام 1996 يبشر بانفراج فى الازمة. فلا يخلو حديث لزعيم عربى أو مسئول عربى أو مؤتمر أو ندوة أو مجلس الا احتل التضامن والتعاون العربى فيه المكانة البارزة، والتاكيد على أن فى تعاون العرب نجاتهم ونجاحهم وقوتهم فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة والحفاظ على مواردهم وتحقيق التنمية والرفاهية لشعوبهم، وأكثر من ذلك فقد بدأ هذا العام 1996 ببعض الآمال من بينها :

1- إنعقاد مجلس وزراء الزراعة العرب فى تونس فى شهر يناير 1996 وتاكيده على التكامل الزراعى العربى وصدور إعلان تونس حول الامن الغذائى العربى، كما وافق الوزراء على خطة عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعامي 1997 ، 1998 والتى تؤكد على التكامل الزراعى العربى. ولقد صادق على قرارات وزراء الزراعة العرب مجلس جامعة الدول العربية المكون من وزراء الخارجية العرب وذلك فى مارس 1996.

2- أكد المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورتى انعقاده فى مارس وسبتمبر من هذا العام 1996، أن انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى تمثل هدفا يجب إنجازه فى أقصر وقت ممكن، خاصة وأن هذا الهدف يتمشى مع إتفاقية جات ومنظمة التجارة العالمية، وتمثل تطبيقا لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الاقطار العربية التى وقعت منذ عام 1982 ، خاصة وأن منطقة التجارة الحرة

العربية الكبرى أدرجت مرتين كمحور لاعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى. ومن المتوقع أن يؤخذ قرار نهائي بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية فى مارس 1997، ذلك أن الخبراء قد اجتمعوا واجمعوا فى غالبيتهم على البرنامج التنفيذي الذى وضعته الامانة العامة لجامعة الدول العربية ونوقش فى أكثر من اجتماع لخبراء حكوميين من الاقطار العربية . كما شكلت لجنة لوضع صيغة توفيقية ترضى كافة الاطراف على أن تعرض على المجلس فى دورته القادمة مارس 1997.

3- إنعقاد القمة العربية للملوك والرؤساء والامراء العرب فى القاهرة 21-23 يونيو 1996، بعد جهود مخلصة بذلها الرؤساء والملوك وبدعوة وجهها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك، وبعد أن فقد الكثيرين الامل فى رأب الصدع العربى وفى عودة اللحمة العربية. ولقد أكد الملوك والرؤساء والامراء العرب فى بيانهم الختامى على روابط الاخوة العربية، وضرورة احياء العمل العربى المشترك سعيا لاستنهاض الامة وجمع شملها، واستعادة حقوقها وتمسكها بالسلام العادل الشامل القائم على إنسحاب اسرائيل الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الكامل من الجولان ومن جنوب لبنان.

أما على صعيد التعاون الاقتصادى فقد أكدت القمة العربية عن أن ماتفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل فى كيانات أكبر يؤكد القادة العرب ضرورة تفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها، ولذا وجه القادة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة تتيح للامة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الاخرين فى النظام الاقتصادى الراهن ، كما أكدوا على تعزيز مكانة جامعة الدول العربية.

وصدر عن القمة العربية القرار الذى نصه "تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية باتخاذ مايلزم نحو الاسراع فى إقامة منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما".

ويتضح من مؤتمر القمة العربى وقراره ، بان منطقة التجارة الحرة العربية، أصبح هناك التزام بتنفيذها، ولعل هذا ما دفع المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دور انعقاده العادى فى سبتمبر 1996 لإعطاء اولوية قصوى لهذا الموضوع والذى من المأمول الانتهاء منه فى مارس 1997 ليكون بداية حقيقية لمسيرة التعاون الاقتصادى العربى.

4- أكد إنعقاد قمة القاهرة الاقتصادية لاقطار الشرق الاوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 12-14 نوفمبر 1996، أنه لابديل للتعاون الاقتصادى العربى وأن فكرة الشرق أوسطية. لاتمتلك مقومات موضوعية لقيامها، كما أن المحافظة على النظام العربى الحالى يعتبر من الضروريات الاساسية للامة العربية، وقد أكد ذلك الوزراء العرب الذين شاركوا فى تلك القمة وفى الندوة التى كانت مخصصة للتعاون الاقتصادى العربى. كما أن العالم أجمع اتفق على أنه لابد من الربط بين التقدم فى عملية السلام والتقدم فى التعاون الاقتصادى الاقليمى، وقد كانت اسرائيل فى عزلة حتى من أصدقائها، فقد قوطعت ندوتها التى عرضت فيها مشروعاتها وانسحب وزير ماليتها قبل انتهاء الجلسة.

إن هذه الاحداث تشكل قوة دفع كبيرة للعمل العربى المشترك، وتخلق اول تجمع اقتصادى عربى فعال يجب أن يعمل الجميع على انجاحه من خلال تهيئة الظروف الموضوعية لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل تحقيق التطلعات التنموية العربية ، وبداية الانطلاق من الحقيقى نحو مستويات أفضل من الحياه والتقدم وسط دول وشعوب العالم .

# الملاحق

## جدول ملحق رقم (1)

## الصادرات والواردات الكلية للاقطار العربية

## خلال الفترة 86-1990 ، وعامي 1994 و 1995

(مليون دولار)

| القطر | الصادرات الكلية | | | | الواردات الكلية | | | | الميزان التجاري | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 90-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95.90-86 | 90-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95.90.86 | نسبة التغير 95.94 | 90-86 | 1994 | 1995 |
| الاردن | 939.87 | 1330.36 | 1393.82 | 48.30 | 2528.46 | 2641.34 | 2632.69 | 4.12 | -0.33 | 1588.59 | 1310.98 | 1238.87 |
| الامارات | 15599.53 | 23368.97 | 24396.76 | 56.39 | 8907.60 | 16131.93 | 17100.30 | 91.97 | 6.00 | -6691.93 | -7237.04 | -7296.46 |
| البحرين | 2738.73 | 3414.34 | 3482.00 | 27.14 | 2912.07 | 3943.14 | 4045.69 | 38.93 | 2.60 | 173.34 | 528.80 | 563.69 |
| تونس | 2553.60 | 4385.19 | 4660.92 | 82.52 | 3904.39 | 6492.84 | 6872.74 | 76.03 | 5.85 | 1350.79 | 2107.65 | 2211.82 |
| الجزائر | 8909.98 | 10684.00 | 10770.36 | 20.88 | 8541.00 | 7106.65 | 6838.67 | -19.93 | -3.77 | -368.98 | -3577.35 | -3931.69 |
| جيبوتي | 36.11 | 108.95 | 119.20 | 230.10 | 276.67 | 211.13 | 200.44 | 27.55- | -5.06 | 240.56 | 102.18 | 81.24 |
| السعودية | 28089.42 | 42689.80 | 43931.07 | 56.40 | 21246.46 | 22990.01 | 22466.76 | 5.74 | -2.28 | -6842.96 | -19699.79 | -21464.31 |
| السودان | 521.19 | 487.35 | 484.59 | -7.02 | 1107.14 | 1101.84 | 1103.64 | 0.32- | 0.16 | 585.95 | 614.49 | 619.05 |
| سوريا | 22448.41 | 3880.65 | 4120.83 | 83.28 | 2388.78 | 1866.97 | 1682.56 | 29.56- | -9.88 | 140.37 | -2013.68 | -2438.27 |
| الصومال | 91.00 | 42.32 | 32.53 | 64.25- | 377.00 | 365.45 | 361.86 | 4.02- | -0.98 | 286.00 | 323.13 | 329.33 |
| العراق | 10242.80 | - | - | - | 8451.28 | 2400.58 | 2631.90 | 68.86- | 9.64 | -1791.52 | - | - |
| عمان | 3879.80 | 5148.82 | 5272.26 | 35.89 | 2293.99 | 3175.22 | 3251.03 | 41.72 | 2.39 | -1585.81 | -1973.60 | -2021.23 |
| قطر | 2352.71 | 2612.71 | 2570.30 | 9.25 | 1296.15 | 1762.68 | 1823.28 | 40.67 | 3.44 | -1056.56 | -850.03 | -747.02 |
| الكويت | 8240.64 | 3232.04 | 2451.86 | 70.25- | 5362.15 | 4902.67 | 4731.60 | -11.76 | -3.49 | -2878.49 | 1670.63 | 2279.74 |
| لبنان | 548.56 | 472.86 | 462.08 | 15.76- | 2116.82 | 3739.76 | 3890.89 | 83.81 | 4.04 | 1568.26 | 3266.90 | 3428.81 |
| ليبيا | 7462.62 | 8441.35 | 8345.60 | 11.83 | 5479.80 | 7185.75 | 7280.49 | 32.86 | 1.32 | -1982.82 | -1255.60 | -1065.11 |
| مصر | 3603.74 | 3673.33 | 3269.47 | 9.28- | 12678.83 | 9737.54 | 9108.78 | 28.16- | -6.46 | 9075.09 | 6064.21 | 5839.31 |
| المغرب | 3284.19 | 4915.43 | 5192.92 | 58.12 | 5042.52 | 8054.49 | 8511.57 | 68.80 | 5.67 | 1758.33 | 3139.06 | 3318.65 |
| موريتانيا | 456.20 | 622.24 | 653.02 | 43.14 | 346.44 | 240.61 | 228.38 | 34.08- | -5.08 | -109.76 | -381.63 | -424.64 |
| اليمن | 628.54 | 1027.57 | 1101.77 | 75.29 | 2394.89 | 2172.87 | 2137.85 | 10.73- | -1.61 | 1766.35 | 1145.30 | 1036.08 |
| اجمالي الدول | 102427.6 | 121348.2 | 122711.3 | 19.80 | 97652.45 | 106223.47 | 106901.12 | 9.47 | 0.64 | -4775.19 | -15124.80 | -15810.24 |

## جدول ملحق رقم (2)

### الصادرات والواردات الزراعية للاقطار العربية

### خلال الفترة 86-1990 ، وعامي 1994 و 1995

القيمة :(مليون دولار)

| القطر | الصادرات الزراعية | | | | الواردات الزراعية | | | | | الميزان التجاري | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 90-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95,90-86 | نسبة التغير 95,94 | 90-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95,90-86 | نسبة التغير 95,94 | 90-86 | 1994 | 1995 |
| الاردن | 489.93 | 754.83 | 799.55 | 63.20 | 5.92 | 635.81 | 751.65 | 766.56 | 20.56 | 1.98 | 145.88 | -3.18 | -32.99 |
| الامارات | 312.28 | 688.42 | 745.21 | 138.64 | 8.25 | 1276.24 | 1940.27 | 2048.75 | 60.53 | 5.59 | 963.96 | 1251.85 | 1303.54 |
| البحرين | 4.47 | 9.28 | 9.74 | 117.90 | 4.96 | 270.01 | 251.57 | 248.08 | -8.12 | -1.39 | 265.54 | 242.29 | 238.34 |
| تونس | 539.09 | 870.45 | 927.12 | 71.98 | 6.51 | 647.34 | 620.80 | 619.99 | -4.22 | -0.13 | 108.25 | -249.65 | -307.13 |
| الجزائر | 52.42 | 110.72 | 119.03 | 127.07 | 7.51 | 2709.00 | 2439.37 | 2411.22 | -10.99 | -1.15 | 2656.58 | 2328.65 | 2292.19 |
| جيبوتي | 5.43 | 12.15 | 13.31 | 145.12 | 9.55 | 96.20 | 110.13 | 113.01 | 17.47 | 2.62 | 90.77 | 97.98 | 99.70 |
| السعودية | 395.34 | 761.43 | 821.43 | 107.78 | 7.88 | 4054.78 | 3830.55 | 3727.10 | -8.08 | -2.70 | 3659.44 | 3069.12 | 2905.67 |
| السودان | 325.07 | 224.53 | 106.15 | -67.35 | -52.72 | 378.76 | 371.56 | 368.66 | -2.67 | -0.78 | 53.69 | 147.03 | 262.51 |
| سوريا | 344.98 | 500.66 | 521.45 | 51.15 | 4.15 | 654.90 | 579.22 | 547.17 | -16.45 | -5.53 | 309.92 | 78.56 | 25.72 |
| الصومال | 83.97 | 37.25 | 32.11 | -61.76 | -13.80 | 120.37 | 72.35 | 64.14 | -46.71 | -11.35 | 36.40 | 35.10 | 32.03 |
| العراق | 91.94 | - | - | - | - | 2137.58 | 840.88 | 803.03 | -62.43 | -4.50 | 2045.64 | - | - |
| عمان | 77.33 | 138.25 | 148.32 | 91.80 | 7.28 | 445.41 | 530.97 | 541.58 | 21.59 | 2.00 | 368.08 | 392.72 | 393.26 |
| قطر | 79.48 | 151.65 | 163.39 | 105.57 | 7.74 | 372.20 | 387.82 | 399.46 | 7.32 | 3.00 | 292.72 | 236.17 | 236.07 |
| الكويت | 164.52 | 150.31 | 172.12 | 4.62 | 14.51 | 1076.46 | 508.05 | 435.83 | -59.51 | -14.22 | 911.94 | 357.74 | 263.71 |
| لبنان | 134.41 | 118.99 | 116.15 | -13.59 | -2.39 | 624.45 | 631.40 | 631.35 | 1.10 | -0.01 | 490.04 | 512.41 | 515.20 |
| ليبيا | 48.44 | 48.04 | 47.40 | -2.15 | -1.33 | 1346.18 | 1205.28 | 1183.21 | -12.11 | -1.83 | 1297.74 | 1157.24 | 1135.81 |
| مصر | 517.80 | 322.66 | 65.74 | -87.30 | -79.63 | 4502.39 | 3070.58 | 2733.10 | -39.30 | -10.99 | 3984.59 | 2747.92 | 2667.36 |
| المغرب | 1615.35 | 2183.52 | 2298.45 | 42.29 | 5.26 | 925.87 | 961.59 | 960.74 | 3.77 | -0.09 | -689.48 | - | - |
| موريتانيا | 185.23 | 181.25 | 180.78 | -2.40 | -0.26 | 123.73 | 164.26 | 170.32 | 37.65 | 3.69 | -61.50 | -16.99 | -10.46 |
| اليمن | 37.41 | 56.96 | 59.83 | 59.93 | 5.04 | 666.14 | 701.33 | 699.98 | 5.08 | -0.19 | 628.73 | 644.37 | 640.15 |
| اجمالي الدول | 5504.90 | 7384.70 | 7347.28 | 33.47 | -0.51 | 23063.8 | 19969.6 | 19473.2 | -15.57 | -2.49 | 17558.9 | 12584.9 | 12126.0 |

## جدول ملحق رقم (3)

### نسبة الصادرات والواردات الزراعية الى الصادرات والواردات الكلية للاقطار العربية خلال الفترة 86-1995

| القطر | نسبة الصادرات الزراعية الى الكلية | | | | نسبة الواردات الزراعية الكلية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1990-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95.90-86 | نسبة التغير 95.94 | 95-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95.90-86 | نسبة التغير 95.94 |
| الاردن | 52.13 | 56.74 | 57.36 | 10.03 | 1.09 | 25.15 | 28.46 | 29.12 | 15.79 | 2.32 |
| الامارات | 2.00 | 2.95 | 3.05 | 52.50 | 3.39 | 14.33 | 12.03 | 11.98 | -16.40 | -0.42 |
| البحرين | 0.16 | 0.27 | 0.28 | 75.00 | 3.70 | 9.27 | 6.38 | 6.13 | -33.87 | -3.92 |
| تونس | 21.11 | 19.85 | 19.89 | -5.78 | 0.20 | 16.58 | 9.56 | 9.02 | -45.60 | -5.65 |
| الجزائر | 0.59 | 1.04 | 1.11 | 88.14 | 6.73 | 31.72 | 34.33 | 35.26 | 11.16 | 2.71 |
| جيبوتي | 15.04 | 11.15 | 11.17 | -25.73 | 0.18 | 34.77 | 52.16 | 56.38 | 62.15 | 8.09 |
| السعودية | 1.41 | 1.78 | 1.87 | 32.62 | 5.06 | 19.08 | 16.66 | 16.59 | -13.05 | -0.42 |
| السودان | 62.37 | 46.07 | 21.91 | -64.87 | -52.44 | 34.21 | 33.72 | 33.40 | -2.37 | -0.95 |
| سوريا | 15.34 | 12.90 | 12.65 | -17.54 | -1.94 | 27.42 | 31.02 | 32.52 | 18.60 | 4.84 |
| الصومال | 92.27 | 88.02 | 98.71 | 6.98 | 12.14 | 31.93 | 19.80 | 17.73 | -44.47 | -10.45 |
| العراق | 0.90 | - | - | - | - | 25.29 | 35.03 | 30.51 | 20.64 | -12.90 |
| عمان | 1.99 | 2.69 | 2.81 | 41.21 | 4.46 | 19.42 | 16.72 | 16.66 | -14.21 | -0.36 |
| قطر | 3.38 | 5.80 | 6.36 | 88.17 | 9.66 | 28.72 | 22.00 | 21.91 | -23.71 | -0.41 |
| الكويت | 2.00 | 4.65 | 7.02 | 251.00 | 50.97 | 20.08 | 10.36 | 9.21 | -54.13 | -11.10 |
| لبنان | 24.50 | 25.16 | 25.14 | 2.61 | -0.08 | 29.50 | 16.88 | 16.23 | -44.98 | -3.85 |
| ليبيا | 0.65 | 0.57 | 0.57 | -12.31 | 0.00 | 24.57 | 16.77 | 16.25 | -33.86 | -3.10 |
| مصر | 14.37 | 8.78 | 2.01 | -86.01 | -77.11 | 35.51 | 31.53 | 30.01 | -15.49 | -4.82 |
| المغرب | 49.19 | 44.42 | 44.26 | -10.02 | -0.36 | 18.36 | 11.94 | 11.29 | -38.51 | -5.44 |
| موريتانيا | 40.60 | 29.13 | 27.68 | -31.82 | -4.98 | 35.71 | 68.27 | 74.58 | 108.85 | 9.24 |
| اليمن | 5.95 | 5.54 | 5.43 | -8.74 | -1.99 | 27.82 | 32.28 | 32.74 | 17.69 | 1.43 |
| اجمالي الدول | 5.37 | 6.09 | 5.99 | 11.55 | -1.64 | 23.62 | 18.80 | 18.22 | -22.86 | -3.09 |

## جدول ملحق رقم (4)

### الصادرات والواردات الغذائية والميزان الغذائي للاقطار العربية
### خلال الفترة 86-1990 ، وعامي 1994 و 1995

القيمة :(مليون دولار)

| القطر | الصادرات الغذائية | | | | | الواردات الغذائية | | | | | الميزان التجاري | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 90-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95.90-86 ٪ | نسبة التغير 95.94 ٪ | 90-86 | 1994 | 1995 | نسبة التغير 95.90-86 ٪ | نسبة التغير 95.94 | 90-86 | 1994 | 1995 |
| الاردن | 97.32 | 140.22 | 143.33 | 47.28 | 2.22 | 530.09 | 668.80 | 684.25 | 29.08 | 2.31 | 432.77 | 528.58 | 540.92 |
| الامارات | 268.13 | 588.30 | 637.15 | 137.63 | 8.30 | 1272.48 | 1887.79 | 1988.66 | 56.28 | 5.34 | 1004.35 | 1299.49 | 1351.51 |
| البحرين | 3.07 | 6.99 | 7.30 | 137.79 | 4.43 | 241.25 | 263.34 | 265.45 | 10.03 | 0.80 | 238.18 | 256.35 | 258.15 |
| تونس | 273.81 | 508.95 | 544.90 | 99.01 | 7.06 | 486.40 | 478.77 | 483.01 | -0.70 | 0.89 | 212.59 | -30.18 | -61.89 |
| الجزائر | 27.10 | 42.01 | 42.62 | 57.27 | 1.45 | 2249.59 | 2330.06 | 2354.96 | 4.68 | 1.07 | 2222.49 | 2288.05 | 2312.34 |
| جيبوتي | 5.14 | 9.80 | 10.70 | 108.17 | 9.18 | 54.30 | 45.53 | 44.25 | -18.51 | -2.81 | 49.16 | 35.73 | 33.55 |
| السعودية | 287.12 | 589.01 | 639.16 | 122.61 | 8.51 | 3421.66 | 3313.95 | 3224.93 | -5.75 | -2.69 | 3134.54 | 2724.94 | 2585.77 |
| السودان | 200.68 | 236.06 | 243.01 | 21.09 | 2.94 | 246.05 | 254.55 | 253.84 | 3.17 | -0.28 | 45.37 | 18.49 | 10.83 |
| سوريا | 229.22 | 518.67 | 564.11 | 146.10 | 8.76 | 496.97 | 521.06 | 507.36 | 2.09 | -2.63 | 267.75 | 2.39 | -56.75 |
| الصومال | 84.18 | 39.28 | 34.50 | -59.02 | -12.17 | 100.64 | 76.18 | 71.83 | -28.63 | -5.71 | 16.46 | 36.90 | 37.33 |
| العراق | 52.23 | - | - | - | - | 1753.59 | 676.42 | 786.04 | -55.18 | 16.21 | 1701.36 | - | - |
| عمان | 79.40 | 119.78 | 127.68 | 60.81 | 6.60 | 404.22 | 448.28 | 454.57 | 12.46 | 1.40 | 324.82 | 328.50 | 326.89 |
| قطر | 3.19 | 11.76 | 13.11 | 310.97 | 11.48 | 221.74 | 276.54 | 283.32 | 27.77 | 2.45 | 218.55 | 264.78 | 270.21 |
| الكويت | 67.72 | 25.75 | 30.89 | -54.39 | 19.96 | 945.54 | 581.59 | 390.96 | -58.65 | -32.78 | 877.82 | 555.84 | 360.07 |
| لبنان | 118.53 | 94.46 | 90.04 | -24.04 | -4.68 | 439.91 | 426.23 | 421.37 | -4.21 | -1.14 | 321.38 | 331.77 | 331.33 |
| ليبيا | 1.48 | 1.40 | 1.51 | 2.03 | 7.86 | 977.06 | 953.10 | 944.13 | -3.37 | -0.94 | 975.58 | 951.70 | 942.62 |
| مصر | 277.02 | 305.46 | 305.25 | 10.19 | -0.07 | 3424.06 | 2565.43 | 2392.89 | -30.12 | -6.73 | 3147.04 | 2259.97 | 2087.64 |
| المغرب | 723.68 | 1141.91 | 1207.06 | 66.79 | 5.71 | 601.47 | 712.85 | 716.87 | 19.19 | 0.56 | -122.21 | -429.06 | -490.19 |
| موريتانيا | 194.38 | 229.12 | 234.10 | 20.43 | 2.17 | 102.21 | 120.32 | 122.91 | 20.25 | 2.15 | -92.17 | -108.80 | -111.19 |
| اليمن | 33.57 | 42.70 | 44.55 | 32.71 | 4.33 | 554.23 | 485.70 | 468.31 | -15.50 | -3.58 | 520.66 | 443.00 | 423.76 |
| اجمالي الدول | 3023.52 | 4668.07 | 4920.97 | 62.76 | 5.42 | 18523.4 | 17086.4 | 16859.9 | -8.98 | -1.33 | 15499.94 | 12418.4 | 11938.9 |

## جدول ملحق رقم (5)
## الصادرات العربية من أهم المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 86-1995

الكمية : الف طن
القيمة : مليون دولار

| السلعة والدول المصدرة | متوسط الفترة 86-1995 | | 1994 | | 1995 | | نسبة التغير ٪ 90-86 و 95 | | نسبة التغير ٪ 94 و 1995 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة |
| الحبوب : | 1829.14 | 274.98 | 3417.34 | 484.86 | 4143.10 | 541.70 | 126.51 | 97.00 | 21.24 | 11.72 |
| السعودية | 1389.35 | 168.25 | 2291.37 | 261.14 | 2451.52 | 279.39 | 76.45 | 66.06 | 6.99 | 6.99 |
| السودان | | | 117.00 | 11.30 | 413.60 | 44.72 | - | - | 253.50 | 295.89 |
| سوريا | 85.45 | 12.95 | 389.81 | 36.72 | 655.58 | 20.21 | 667.21 | 56.07 | 68.18 | -44.96 |
| مصر | 79.10 | 22.59 | 250.76 | 79.46 | 166.36 | 58.72 | 110.32 | 159.94 | -33.66 | -26.10 |
| المغرب | 55.63 | 5.65 | 39.48 | 10.33 | 32.42 | 8.49 | -41.72 | 50.27 | -17.88 | -17.81 |
| القمح : | 1394.12 | 149.35 | 2321.97 | 250.58 | 2541.98 | 270.68 | 82.34 | 81.24 | 9.48 | 8.02 |
| السعودية | 1369.35 | 142.85 | 2284.86 | 239.91 | 2454.22 | 257.69 | 79.23 | 80.39 | 7.41 | 7.41 |
| سوريا | 13.23 | 3.57 | 10.96 | 3.53 | 59.08 | 5.30 | 346.56 | 48.46 | 439.05 | 50.14 |
| الارز : | 205.71 | 71.63 | 416.38 | 138.30 | 446.56 | 165.72 | 117.08 | 131.36 | 7.25 | 19.83 |
| مصر | 77.74 | 21.96 | 248.19 | 79.05 | 159.65 | 57.83 | 105.36 | 163.34 | -35.67 | -26.84 |
| الشعير : | 80.11 | 10.92 | 412.53 | 37.21 | 600.40 | 15.82 | 649.47 | 44.87 | 45.54 | -57.48 |
| سوريا | 72.18 | 9.39 | 378.83 | 33.18 | 594.14 | 14.84 | 723.14 | 58.04 | 56.84 | -55.27 |

## تابع جدول ملحق رقم (5)

## الصادرات العربية من أهم المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 86-1995

الكمية : الف طن

القيمة مليون دولار

| السلعة والدول المصدرة | متوسط الفترة 86-1990 | | 1994 | | 1995 | | نسبة التغير ٪ 86-90 و 95 | | نسبة التغير ٪ 94 و 1995 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة |
| البطاطس: | 288.72 | 78.63 | 227.59 | 57.47 | 639.54 | 162.69 | 121.51 | 106.91 | 181.01 | 183.09 |
| مصر | 133.29 | 29.93 | 131.69 | 26.52 | 483.34 | 103.10 | 262.62 | 244.47 | 267.03 | 288.76 |
| المغرب | 89.43 | 25.85 | 86.87 | 26.70 | 96.85 | 48.73 | 8.30 | 88.51 | 11.49 | 82.51 |
| السكر الخام: | 89.92 | 34.21 | 284.49 | 92.36 | 180.00 | 80.81 | 100.18 | 136.22 | -36.73 | -12.51 |
| السودان | | | 135.55 | 36.60 | 20.33 | 8.40 | - | - | -85.00 | -77.05 |
| البقوليات: | 65.83 | 34.69 | 173.79 | 89.78 | 117.30 | 46.59 | 78.19 | 34.30 | -32.50 | -48.11 |
| سوريا | 28.42 | 14.75 | 126.42 | 66.28 | 50.28 | 9.49 | 76.92 | -35.66 | -60.23 | -85.68 |
| | 4.45 | 3.72 | 5.35 | 1.95 | 18.02 | 10.92 | 304.94 | 193.55 | 236.82 | 460.00 |
| المغرب | 24.62 | 10.81 | 6.79 | 4.44 | 6.02 | 6.78 | -75.57 | -37.28 | -11.41 | 52.70 |
| الزيوت النباتية: | 82.99 | 123.26 | 426.92 | 499.26 | 408.28 | 537.11 | 391.96 | 335.75 | -4.37 | 7.58 |
| تونس | 49.99 | 88.04 | 198.58 | 312.64 | 91.55 | 205.22 | 83.14 | 133.10 | -53.90 | -34.36 |
| السودان | 12.78 | 15.41 | 32.30 | 21.31 | 12.54 | 11.42 | -1.88 | -25.89 | -61.18 | -46.41 |
| مصر | | | 1.17 | 0.53 | 2.83 | 2.11 | - | - | 141.88 | 298.11 |
| المغرب | 6.40 | 8.71 | 4.75 | 5.60 | 5.93 | 16.55 | -7.34 | 90.04 | 24.76 | 195.67 |

## تابع جدول ملحق رقم (5)

## الصادرات العربية من أهم المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 86-1995

الكمية : الف طن
القيمة : مليون دولار

| السلعة والدول المصدرة | متوسط الفترة 86-1990 | | 1994 | | 1995 | | نسبة التغير ٪ 86-90 و 95 | | نسبة التغير ٪ 94 و 1995 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة |
| الخضر الطازجة والمجففة: | 852.65 | 329.10 | 1130.70 | 446.24 | 1240.92 | 618.89 | 45.54 | 88.06 | 9.75 | 38.69 |
| الاردن | 329.87 | 44.65 | 198.66 | 64.57 | 284.31 | 75.88 | -13.81 | 69.94 | 43.11 | 17.52 |
| سوريا | 69.67 | 33.46 | 156.37 | 131.26 | 96.50 | 81.01 | 38.51 | 142.11 | -38.29 | -38.28 |
| مصر | 109.03 | 51.07 | 201.16 | 50.88 | 196.33 | 70.30 | 80.07 | 37.65 | -2.40 | 38.17 |
| المغرب | 207.92 | 154.02 | 302.05 | 107.70 | 369.55 | 293.50 | 77.74 | 90.56 | 22.35 | 172.52 |
| الفاكهة الطازجة والمجففة: | 1366.76 | 614.61 | 1201.01 | 641.03 | 1220.08 | 819.06 | -10.73 | 33.26 | 1.59 | 27.77 |
| الاردن | 77.15 | 11.60 | 73.86 | 27.37 | 39.94 | 15.61 | -48.23 | 34.57 | -45.92 | -42.97 |
| تونس | 59.03 | 61.12 | 44.52 | 69.33 | 48.03 | 68.36 | -18.63 | 11.85 | 7.88 | 1.40 |
| الجزائر | 7.58 | 9.87 | 4.31 | 10.88 | 21.88 | 78.70 | 188.65 | 697.37 | 407.66 | 623.35 |
| سوريا | 24.52 | 16.58 | 34.04 | 29.02 | 78.84 | 22.20 | 221.51 | 33.90 | 131.60 | -23.50 |
| العراق | 105.84 | 42.36 | 23.95 | 28.64 | 41.91 | 50.12 | -60.40 | 18.32 | 74.99 | 75.00 |
| لبنان | 141.57 | 56.18 | 117.30 | 44.51 | 149.82 | 56.85 | 5.83 | 1.19 | 27.72 | 27.72 |
| مصر | 147.70 | 91.99 | 80.00 | 28.00 | 79.81 | 27.00 | -45.97 | -70.65 | -0.24 | -3.57 |
| المغرب | 557.98 | 198.23 | 569.02 | 280.98 | 516.46 | 374.07 | -7.44 | 88.71 | 9.24 | 33.13 |

## تابع جدول ملحق رقم (5)

### الصادرات العربية من أهم المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 86-1995

الكمية : الف طن

القيمة مليون دولار

| السلعة والدول المصدرة | متوسط الفترة 86-1995 | | 1994 | | 1995 | | نسبة التغير ٪ 86-90 و 95 | | نسبة التغير ٪ 94 و 1995 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة |
| اعداد الضان والماعز: | 2523.03 | 226.77 | 3559.98 | 255.75 | 3383.76 | 199.44 | 34.11 | -12.05 | -4.95 | -22.02 |
| السعودية | 175.09 | 14.96 | 324.67 | 28.51 | 373.50 | 32.80 | 113.32 | 119.25 | 15.04 | 15.05 |
| السودان | 221.89 | 36.96 | 1089.20 | 85.59 | 891.92 | 73.51 | 301.96 | 98.89 | -18.11 | -14.11 |
| سوريا | 583.97 | 94.97 | 969.51 | 71.10 | 956.30 | 11.61 | 63.76 | -87.78 | -1.36 | -83.67 |
| الصومال | 807.20 | 41.20 | 197.36 | 7.98 | 167.52 | 6.77 | -79.25 | -83.57 | -15.12 | -15.16 |
| موريتانيا | 412.00 | 15.70 | 363.41 | 23.37 | 480.50 | 30.90 | 16.63 | 96.82 | 32.22 | 32.22 |
| الالبان ومشتقاتها : | 23.43 | 9.37 | 259.24 | 55.01 | 251.93 | 51.67 | 975.25 | 451.44 | -2.82 | -6.07 |
| السعودية | 5.00 | 4.87 | 170.05 | 34.57 | 158.92 | 32.31 | 3078.40 | 563.45 | -6.55 | -6.54 |
| سوريا | 5.61 | 1.79 | 20.93 | 4.29 | 14.00 | 0.97 | 149.55 | -45.81 | -33.11 | -77.39 |
| مصر | 2.82 | 0.55 | 28.07 | 6.25 | 21.42 | 3.40 | 659.57 | 518.18 | -23.69 | -45.60 |
| الاسماك : | 358.27 | 718.03 | 482.74 | 1001.11 | 480.99 | 1014.14 | 34.25 | 41.24 | -0.36 | 1.30 |
| المغرب | 177.03 | 370.68 | 198.35 | 606.32 | 212.10 | 648.55 | 19.81 | 74.96 | 6.93 | 6.96 |
| موريتانيا | 108.07 | 150.94 | 210.73 | 206.71 | 191.54 | 187.89 | 77.24 | 24.48 | -9.11 | -9.10 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية. عدة اعداد .

## جدول ملحق رقم (6)

### الواردات العربية من أهم المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 86-1995

الكمية : الف طن

القيمة :مليون دولار

| السلعة والدول المستوردة | 1994 | | 1995 | | نسبة التغير ٪ 94 و 1995 | | الاهمية النسبية للسلعة من اجمالي قيمة الواردات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة |
| جملة الواردات الغذائية | - | 17086.49 | - | 16859.91 | | | | |
| **الحبوب والدقيق :** | 33654.28 | 4914.63 | 34152.54 | 5962.29 | 1.48 | 21.32 | 28.76 | 35.36 |
| الجزائر | 7438.10 | 1074.85 | 6161.53 | 1228.22 | -17.16 | 14.27 | 6.29 | 7.28 |
| العراق | 2493.20 | 422.66 | 2973.08 | 498.58 | 19.25 | 17.96 | 2.47 | 2.96 |
| ليبيا | 1283.98 | 274.87 | 1202.68 | 298.04 | -6.33 | 8.43 | 1.61 | 1.77 |
| مصر | 8898.11 | 1067.96 | 8231.66 | 1335.19 | -7.49 | 25.02 | 6.25 | 7.92 |
| المغرب | 1671.27 | 218.88 | 3562.66 | 614.54 | 113.17 | 180.77 | 1.28 | 3.64 |
| **القمح : *** | 21452.06 | 2908.85 | 22053.86 | 3893.62 | 2.81 | 33.85 | 17.02 | 23.09 |
| تونس | 863.20 | 104.97 | 1657.96 | 269.36 | 92.07 | 156.61 | 0.61 | 1.60 |
| الجزائر | 5273.49 | 791.03 | 5088.59 | 1071.65 | -3.51 | 35.48 | 4.63 | 6.36 |
| العراق | 1737.52 | 266.02 | 2090.76 | 319.04 | 20.33 | 19.93 | 1.56 | 1.89 |
| ليبيا | 1177.05 | 233.73 | 1112.15 | 258.17 | -5.51 | 10.46 | 1.37 | 1.53 |
| مصر | 6822.56 | 798.94 | 5502.52 | 945.32 | -19.35 | 18.32 | 4.68 | 5.61 |
| المغرب | 1179.76 | 161.19 | 2549.14 | 469.27 | 116.07 | 191.13 | 0.94 | 2.78 |
| **الأرز :** | 1957.63 | 771.63 | 2127.24 | 823.44 | 8.66 | 6.71 | 4.52 | 4.88 |
| الامارات | 336.45 | 125.09 | 540.89 | 200.56 | 60.76 | 60.33 | 0.73 | 1.19 |
| السعودية | 284.79 | 173.43 | 298.48 | 181.77 | 4.81 | 4.81 | 1.02 | 1.08 |
| العراق | 353.65 | 116.16 | 398.05 | 130.74 | 12.55 | 12.55 | 0.68 | 0.78 |

* تم تحويل الدقيق بمعامل 1.3888 الى حبوب قمح (72٪)

تابع جدول ملحق رقم (6)

الواردات العربية من أهم المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 86-1995

الكمية : الف طن

القيمة مليون دولار

| السلعة والدول المستوردة | 1994 | | 1995 | | نسبة التغير ٪ 94 و 1995 | | الاهمية النسبية للسلعة من اجمالي قيمة الواردات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كمية | قيمة | كمية | قيمة | كمية | قيمة | 94 | 95 |
| **الزيوت النباتية :** | 2124.89 | 1237.85 | 2764.86 | 1817.97 | 30.12 | 46.87 | 7.24 | 10.78 |
| الجزائر | 351.00 | 197.63 | 458.08 | 341.71 | 30.51 | 72.90 | 1.16 | 2.03 |
| العراق | 332.66 | 184.97 | 285.86 | 158.95 | -14.07 | -14.07 | 1.08 | 0.94 |
| مصر | 177.30 | 74.53 | 610.24 | 403.29 | 244.18 | 441.11 | 0.44 | 2.39 |
| المغرب | 259.28 | 160.05 | 241.82 | 160.12 | -6.73 | 0.04 | 0.94 | 0.95 |
| اللحوم بانواعها : | 960.78 | 1345.82 | 1124.72 | 1614.39 | 17.06 | 19.96 | 7.88 | 9.58 |
| الامارات | 147.32 | 225.85 | 183.83 | 277.39 | 24.78 | 22.82 | 1.32 | 1.65 |
| السعودية | 318.81 | 465.95 | 351.85 | 511.05 | 10.36 | 9.68 | 2.73 | 3.03 |
| مصر | 120.07 | 142.90 | 139.40 | 211.91 | 16.10 | 48.29 | 0.84 | 1.26 |
| **الالبان ومشتقاتها:** | 8862.90 | 1979.75 | 8509.44 | 2067.81 | -3.99 | 4.45 | 11.59 | 12.26 |
| الامارات | 322.05 | 88.74 | 484.95 | 129.65 | 50.58 | 46.10 | 0.52 | 0.77 |
| الجزائر | 2172.10 | 454.01 | 1858.35 | 473.15 | -14.44 | 4.22 | 2.66 | 2.81 |
| السعودية | 2041.54 | 538.04 | 2153.28 | 567.49 | 5.47 | 5.47 | 3.15 | 3.37 |
| الكويت | 357.48 | 113.13 | 325.25 | 114.65 | -9.02 | 1.34 | 0.66 | 0.68 |
| ليبيا | 447.55 | 103.69 | 361.65 | 83.79 | -19.19 | -19.19 | 0.61 | 0.50 |
| مصر | 1191.30 | 149.96 | 1131.57 | 168.06 | -5.01 | 12.07 | 0.88 | 1.00 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، عدة أعداد

## جدول ملحق رقم (7)

## الاهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية البينية فى قيمة الصادرات الكلية والصادرات الزراعية للدول العربية خلال الفترة (1992-1995)

القيمة : (ألف دولار)

| الدولة | 1992 | | | 1993 | | | 1994 | | | 1995 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصادرات البينية الزراعية | ٪ الصادرات الكلية | ٪ الصادرات الزراعية | الصادرات البينية الزراعية | ٪ الصادرات الكلية | ٪ الصادرات الزراعية | الصادرات البينية الزراعية | ٪ الصادرات الكلية | ٪ الصادرات الزراعية | الصادرات البينية الزراعية | ٪ الصادرات الكلية | ٪ الصادرات الزراعية |
| الاردن | 136351.70 | 11.18 | 22.48 | 198820.15 | 15.69 | 28.00 | 198900.90 | 13.97 | 37.24 | 337956.27 | 19.08 | 63.04 |
| البحرين | 43568.60 | 1.27 | - | - | - | - | - | - | - | 31694.76 | 0.78 | 46.27 |
| تونس | 61332.40 | 1.52 | 9.96 | 78046.10 | 1.90 | 9.59 | 95633.60 | 2.02 | 10.61 | 76115.37 | 1.57 | 9.88 |
| الجزائر | 11457.40 | 0.10 | 11.48 | 5526.00 | 0.05 | 5.40 | 5601.20 | 0.08 | 22.76 | 16081.68 | 0.17 | 36.59 |
| سوريا | 355601.00 | 11.44 | 80.08 | 94776.60 | 2.60 | 19.75 | 336217.65 | 10.74 | 83.22 | 100671.63 | 2.44 | 19.31 |
| سلطنة عمان | 71307.30 | 1.28 | 69.17 | 86742.10 | 1.73 | 67.68 | - | - | - | - | - | - |
| قطر | 6279.60 | 0.21 | 4.86 | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| الكويت | 16425.32 | 0.24 | 32.40 | 20809.20 | 0.52 | 43.19 | 314572.03 | 3.30 | 80.37 | 210742.20 | 28.52 | 60.27 |
| مصر | 102171.20 | 3.35 | 1.23 | - | - | - | 150072.40 | 4.27 | 31.46 | 146895.05 | 4.17 | 32.17 |
| المغرب | 66293.90 | 1.66 | 4.56 | 70376.10 | 1.52 | 3.40 | 26443.20 | 0.66 | 1.67 | 41528.49 | 0.88 | 4.74 |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 16 ، الخرطوم ، 1996 .

## ملحق رقم (8)

## الاهمية النسبية لقيمة الواردات الزراعية البينية فى قيمة الواردات الكلية والواردات الزراعية للدول العربية خلال الفترة (1992-1995)

القيمة : ألف دولار

| الدولة | 1992 | | | 1993 | | | 1994 | | | 1995 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصادرات البينة الزراعية | ٪ الصادرات الكلية | ٪ الصادرات الزراعية | الصادرات البينية الزراعية | ٪ الصادرات الكلية | ٪ الصادرات الزراعية | الصادرات البينية الزراعية | ٪ الصادرات الكلية | ٪ الصادرات الزراعية | الصادرات البينية الزراعية | ٪ الصادرات الكلية | ٪ الصادرات الزراعية |
| الاردن | 55987.50 | 1.72 | 7.36 | 66831.68 | 2.52 | 9.07 | 73793.60 | 2.18 | 8.82 | 129011.65 | 3.49 | 16.12 |
| البحرين | 62628.70 | 1.51 | 23.91 | - | - | - | - | - | - | 89899.24 | 2.49 | 21.54 |
| تونس | 13763.00 | 0.21 | 2.14 | 16290.62 | 0.27 | 2.62 | 22637.00 | 0.34 | 2.54 | 62767.94 | 0.89 | 5.62 |
| الجزائر | 53833.60 | 0.71 | 2.38 | 35250.70 | 0.48 | 1.43 | 50217.20 | 0.62 | 8.93 | 50476.98 | 0.47 | 5.96 |
| سوريا | 26320.93 | 0.79 | 3.43 | 192255.02 | 9.37 | 31.45 | 55516.18 | 2.97 | 9.58 | 11907.95 | 0.71 | 2.18 |
| سلطنة عمان | 356249.90 | 9.45 | 70.93 | 423272.60 | 13.66 | 81.34 | - | - | - | - | - | - |
| قطر | 52914.13 | 3.05 | 18.25 | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| الكويت | 362907.00 | 4.84 | 57.03 | 306970.00 | 6.05 | 52.90 | 813673.63 | 25.63 | 53.24 | 965368.80 | 12.22 | 71.39 |
| مصر | 34353.90 | 0.41 | 1.29 | - | - | - | 20292.60 | 0.30 | 1.73 | 26501.46 | 0.23 | 1.47 |
| المغرب | 26850.80 | 0.36 | 2.32 | 34176.70 | 0.45 | 3.55 | 11637.30 | 0.16 | 0.77 | 47696.57 | 0.56 | 2.34 |
| موريتانيا | 3561.50 | 1.58 | 2.23 | 2560.00 | 1.01 | 1.62 | 262.40 | 0.11 | 0.16 | - | - | - |

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 16 ، الخرطوم ، 1996 .

# المراجع

# المراجع

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، مجلدات متفرقة .

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير قطاع الزراعة والثروة السمكية فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1996 .

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقارير القطرية المطلوبة للتقرير السنوى للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 1996 .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية لاستخدامات الأسمدة الكيماوية ، ورقة عمل حول انعكاسات السياسات الزراعية على معدلات استخدام الأسمدة الكيماوية ، مسقط - سلطنة عمان ، 1996 .

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الوضع الراهن للثروة الحراجية وامكانات تطويرها فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1995 .

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول تمويل التنمية الزراعية فى الدول العربية ، عمان - الاردن ، 1995 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جهود المنظمة العربية فى تنمية الثروة السمكية فى الوطن العربى ، ورقة عمل قدمتها الندوة العربية الرابعة حول استزراع الأسماك والقشريات التى نظمها الاتحاد العربى لمنتجى الأسماك ، القاهرة ، 1995.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المخطط الرئيسى لقطاع انتاج وتصنيع الألبان فى الوطن العربى ، 1995 .

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاستفادة من المخلفات الزراعية فى انتاج الأعلاف الحيوانية فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1994 .

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ندوة تقييم سلالات الأبقار المحلية والخليط والأجنبية فى الوطن العربى ، أوراق العمل والتوصيات ، عمان-الاردن ، 1984 .

11- الشاذلى العيارى ، إعلان برشلونة : تحليل نقدى على ضوء اتفاقية الشراكة الأوربية التونسية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (5) ، 1996 .

12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 1995 .

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عدد 103 يوليو ، اغسطس 1996 ، السنة الرابعة عشر .

14- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، أوراق اقتصادية ، العدد العاشر ، اغسطس 1994 .

15- الياس غنطوس ، بيئة العمل المناسبة لتنمية القطاع الخاص وخلق مناخ الاستثمار "أوراق اقتصادية ، العدد 10 ، الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزرعة للبلاد العربية ، 1994 .

16- صندوق النقد العربى - معهد السياسات الاقتصادية ، جهود ومعوقات التخصيص فى الدول العربية ، ابوظبى ، 1995 .

18- صندوق النقد العربى للتجارة الخارجية للدول العربية (1984-1994) ، العدد رقم 3 ، 1995 .

19- وزارة التخطيط ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الخطة الاقتصادية والاجتماعية (1993-1997) ، عمان/الاردن .

17- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، التقرير السنوى للاستثمار ، جنيف ، 1996 .

20- وزارة التخطيط "الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (92/1993-96/1997) وخطة عامه الاول ، المكونات الرئيسية ، جمهورية مصر العربية ، أبريل ، 1992 .

# فريق الدراسة

# فريق الدراسة

**أ- خبراء المنظمة :**

- الدكتور عباس عبد الرحمن ابوعوف — رئيساً
  مدير ادارة الدراسات والبحوث بالمنظمة

- الدكتور محمد سمير الهباب — عضواً
  اخصائى أول فى إدارة الدراسات والبحوث بالمنظمة

- دكتور الحاج عطية الحبيب — عضواً
  اخصائى فى إدارة الدراسات والبحوث بالمنظمة

**ب- خبراء من خارج المنظمة**

- المهندس سعد هجرس — عضواً
  نائب وزير الزراعة الأسبق
  جمهورية مصر العربية

- بروفسور عبد القادر وهبى — عضواً
  وزير الدولة بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية سابقاً
  جمهورية السودان

- الدكتور بركات الفرا — عضواً
  مستشار رئيس السلطة الفلسطينية الاقتصادى

- السيد الطاهر فضل كبار — مساعد خبير

# Summary

# *Summary*

This report is one of the annual reports issued by AOAD. It focusses on the agricultural development in the Arab region. The report follows, partially the footsteps of the previous report (1995) in the first five chapters. Chapter one reviews the available agricultural resources in the Arab countries individually and collectively.

The studied resources include; land, water, labour, range lands, livestock and forests, with particular emphasis on efforts pertinent to development of fish resources and aquaculture, in addition the report throws some light on the most important economic indicators for improvement of performance of the different agricultural sectors in the Arab Region, and the general features of impacts of the structural adjustment policies adopted by some Arab Countries.

In some parts the report displays the main constraints that confront the transfer of the appropriate technologies and the endeavors of their adoption in the region. Furthermore it discusses the efforts exerted towards improvement of the investment atmosphere and the direct impacts of the international and regional economic and political changes that affect Arab agriculture.

In general, the arable land in 1995, has increased by about 2% when compared to the previous year, while the irrigated land has decreased by about 3%.

In Chapter two, the report discusses briefly some macro-economic indicators, such as Gross Domestic Production (GDP), agricultural production, land and labour productivity, and foreign trade.

The GDP in 1995 in the Arab countries has witnessed a

considerable increase by 5.34% as compared to that of 1994. On the other hand, agricultural production has been almost stagnant at US$ 68.5 billion, comprision of 13% share in the total GDP of the Arab countries. The per capita agricultural income has decreased in 1995 by about 2% from the previous year.

Exprots of food products from the Arab countries in 1995 were about US$ 7.3 billion, and imports were about US$ 19.5 billion, with a deficit of US$ 12.2 billion. It worth mentioning that the only Arab countries that have surplus in their balance of trade in 1995 were Tunis, Morocco and Mauritania.

Fish products constituted the main exported food item. The value of fish exports was about US$ 1.014 billion in 1995, and comes fruits, then vegetables. On the other hand, the main imported food items were cereals and flour (about US$ 34.2 billion), where wheat constituted about 65% of this value.

The agricultural policies in the Arab countries in 1995 followed the same pattern as in 1994. They aim at achieving food security by, mainly, increasing cereal production. But this goal was not achieved in 1995, since cereal production has dropped by 16% from the last year average. Also vegetable production decreased by 3%. On the other hand, the produciton of tubers, legumes, and oil seeds had witnessed a considerable increase in 1995.

The numbers of cattle and buffaloes has increased in 1995 to reach about 52.6 million heads (about 11% increase from the previous year), also meat, eggs and fish producion have increased considereably in 1995,

The annual development report for this year emphasized on fish production as an important less expensive source of animal protein. The main emphasis was on artificial production (intensive culture) of fish in marine and fresh water, also on investigating the cheapest resources for fish feed.

The Arab countries continued in 1995 in the liberalization process of their marketing and pricing systems, with particular emphasis on the role of agricultural and rural finance in the path of development.

On the other hand, most of the Arab countries continued, in 1995, the execution of their structural adjustment programmes, by trying to privatize the public entities in the region.

This report discussed in details the level of technology implemented in both plant and livestock sectors, and pinpointed the obstacles that face their implementations.

The other parts of this report include new subjects which were not included in the previous reports. These include investment climate in the Arab countries, where positive and negative factors were discussed. Also it contains a chapter on the Euro-Mid. partnership. In this chapter the background and main components of this partnership were discussed critically, pinpointing the pros and cons of it. A summary of the Tunisian and Moroccan agreements with the European Community were included. Then the report sets a summary of the strategy which the Arab countries are advised to follow in their negotiations with the European Community before signing new partnership agreements.

The last part of the report discusses the reasons for lack of economic cooperation between the Arab countries, and the suggested proposals for its strengthening.